الجمهـورية الجزائرية الديمقـراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مخبر التوطين: مخبر الخطاب الحجاجي أصوله وآفاقه في الجزائر

دينامية الأنساق المعرفية

في الخطاب التداولي المعاصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD

في إطار مشروع التداولية وتحليل الخطاب.

إعداد الطالبة: ناجي نادية

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
1	كراش بن خولة	أ.ت. العالي	رئيساً	جامعة-تيارت
2	منقور صلاح الدين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفاً ومقرراً	جامعة-تيارت
3	عقاق قادة	أ.ت. العالي	مناقشاً	سيدي بلعباس
4	دبيح مُحَمَّد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة-تيارت
5	قوتال فضيلة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة-تيارت
6	مرسلي مسعودة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	م/ج تيسمسيلت

السنة الجامعية: 2019 / 2020 م

الجمهـورية الجزائرية الديمقـراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مخبر التوطين: مخبر الخطاب الحجاجي أصوله وآفاقه في الجزائر

دينامية الأنساق المعرفية

في الخطاب التداولي المعاصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD

في إطار مشروع التداولية وتحليل الخطاب.

إعداد الطالبة: ناجي نادية

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
1	كراش بن خولة	أ.ت. العالي	رئيساً	جامعة-تيارت
2	منقور صلاح الدين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفاً ومقرراً	جامعة-تيارت
3	عقاق قادة	أ.ت. العالي	مناقشاً	سيدي بلعباس
4	دبيح مُحَمَّد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة-تيارت
5	قوتال فضيلة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة-تيارت
6	مرسلي مسعودة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	م/ج تيسمسيلت

السنة الجامعية: 2019 / 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء خاص

إلى الروح التي سكنت روحي . .

إلى من رعى خطواتي وقوّى عزيمتي . .

إلى مثلي الأعلى . .

إلى من تعلمت منه الصبر . .

إلى رفيق عمري الغالي . . زوجي الحبيب

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

إلهي لا يطيب اللّيل إلا بشكرك . . ولا يطيب النّهار إلا بطاعتك . . ولا تطيب اللّحظات إلا بذكرك . . ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك . . ولا تطيب الجنّة إلا برؤيتك جلّ جلاله .

إلى محمّد بن عبد الله . . خاتم النبيين . . إلى معلم البشرية ومنبع العلم . . محمّد صلّى الله عليه وسلّم .

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار . . إلى من علمني العطاء بدون انتظار . . إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . أرجو من الله أن يشفيك ويعافيك ويمدّ في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار . وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد . .

والدي الحبيب

إلى ملاكي في الحياة . . إلى حبيبة قلبي الأولى . . . إلى معنى الحب والحنان والتفاني . . إلى بسمة الحياة وسر الوجود . . إلى من كان دعاؤها ورضاها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي . . إلى سيدتي الجميلة . . إلى أغلى الحبايب أمي الغالية .

مُقَدِّمَةٌ

مُقَدِّمَة

مقدمة:

المتتبع لحركة الدراسات النقدية واللسانية المعاصرة بعد فتوحات دي سوسير اللسانية لاحظ حتما تلك الحركية والدّينامية والتداخل بين معظم العلوم في وضع الأسس وصناعة القواعد لشتّى العلوم اللغوية والمناهج النقدية، كما يلاحظ الباحث في هذا المجال تعدد المناهج والنظريات واختلافها تارة وتداخلها تارة أخرى انطلاقا من البنيوية وما أفرزته من دراسات أو حلقات لغوية وما انجرّ عنها من مناهج نقدية نصّانية كان لهذا المنهج أثر بالغ في صناعتها كالأسلوبية والسيميائيات والتفكيكية ومناهج ما بعد البنيوية كالتّأويلية ونظرية التّلقي والتداولية، وقد كانت بغيتها جميعها مدارسة النص الأدبي ومطارحته أسئلتها قصد تحليله وكشف البنى الغوية والثقافية والاجتماعية والنفسية التي ساعدت على كينونته وكذا كشف دلالاته السطحية والعميقة.

وقد يلاحظ الباحث في هذا المجال أن هذه المناهج أو لِنَقُل معظمها لم تتجاوز الدراسة البنيوية للغة وانغلقت على نفسها أو على لغة النص بطريقة صورية حتى جاءت النظرية التداولية، والتي هي أيضا علم لساني معاصر، والتي تميّزت بخلفياتها الفكرية والثقافية والتي تعتبر ظاهرة خطابية تواصلية اجتماعية معا لتسلّط الضوء على ما أهملته الدراسات اللسانية والبنيوية ونقصد دراسة اللغة في سياق استعمالها ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال، وما تخضع له من مقاصد المتكلمين.

التداولية بوصفها تخصص لساني يهتم باستخدام الناس للأدلة اللغوية في أثناء محادثاتهم وخطاباتهم اليومية وكيفية تأويلهم لها، كما تهتم بعناصر التخاطب والتحاور والتي أهملتها اللسانيات، فتراعي مقاصد المتكلمين ونواياهم وحال السامع وظروفه، وشروط نجاعة الرسالة وسلامة الحوار بين المتخاطبين وكل ما يحيط بهم. ومن جهة مقابلة فإن التداولية أثناء دراستها للخطابات تظهر في الجانب الضمني والتلميحي والحجاجي للكلام وللسياق معا.

ومن أجل أن تحقّق هذه النظرية وجودها وتفرض نفسها في حقل الدراسات اللغوية والنقدية كان لزاما عليها وعلى من نظّروا لها تطعيمها بعلوم أخرى تساعدها على القراءة النصية وكذا الاستمرار والعطاء، ولم يكن ذلك خيارا اعتباطيا بل كانت تمليه متطلبات هذا العلم النظرية ومقولاته الإجرائية؛ فقد وجد المتخصّص في هذا العلم نفسه يستلهم آلياته الإجرائية من علوم لسانية وإنسانية مجاورة.

لعل اللسانيات والبلاغة هما العلمان اللغويان اللذان استقت منهما التداولية أكثر آلياتها وأسسها؛ كونها علم لغوي بالدرجة الأولى، حتى اصطلح عليها أنها سلّة مهملات اللسانيات، أما علم البلاغة خاصّة الأساليب الخبرية والإنشائية -بمفهوم البلاغة القديمة- فهو المجال الأوّل لاشتغال التداولية لأنها تركّز على أغراض الخبر وكذا على الأمر والنهي والاستفهام والتعجّب والنداء وغيرها من الأساليب الإنشائية وعلاقة ذلك بالاستعمال الفعلي أو الإنجازي للأفعال الكلامية.

كما يجد الباحث في النظرية التداولية استعانتها أو استعارتها لآلياتها الإجرائية من علوم أخرى كتحليل الخطاب وعلم النحو والأسلوبية والسيميائيات والبنيوية وعلم الدلالة والحجاج واللسانيات التعليمية والنحو الوظيفي وعلوم الاتّصال وعلم اللغة النفسي وفلسفة اللغة العادية.

وتأسيسا على هذا كان مجال بحثنا ونقصد البحث عن تفاعل المعارف اللسانية والإنسانية في الخطاب التداولي المعاصر وقد جاء البحث موسوما بـ"**دينامية الأنساق المعرفية في الخطاب التداولي المعاصر**". والبحث في مثل هذا الموضوع يضع الباحث أمام طائفة من الأسئلة المفصلية ومن خلال الإجابة عنها تعرّفنا على أثر تلك المعارف وأنساقها في صناعة أو في صقل النظرية التداولية. ولعلّ أهم الأسئلة التي يمكن طرحها ها هنا هي:

- كيف تفاعلت النظرية التداولية مع الأنساق المعرفية اللسانية والإنسانية في صناعة منظومتها الإجرائية والنظرية؟

- ماهي الأسباب التي دعت التداوليين إلى استلهام إجراءاتهم التحليلية للنصوص من علوم مجاورة؟
- كيف تعامل محلّلو الخطاب تداوليا مع هذه الأنساق المعرفية وكيف وظّفوها؟
- هل نستطيع اعتبار النظرية التداولية منهجا تكامليا جمع العديد من المعارف واستطاع الاستفادة منها؟

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في موضوع شائك وصعب كهذا عدّة اعتبارات من أهمّها:

- تعزيز رصيدنا المعرفي في هذا التخصّص.
- المعرفية الوافية لأهم النظريات اللسانية المعاصرة وخاصة ما بعد البنيوية.
- إدراك العلاقات المعرفية التي تجمع بين النظريات اللغوية والنقدية والأنساق المعرفية الأخرى.
- التدرب على المقاربة النّصّية بالمنهج التداولي من خلال استقراء وتحليل ما أنتجه النقاد والباحثون في هذا المجال.
- تقريب هذا المنهج من القارئ خاصّة في مجال التحليل النّصّي.

وللإجابة على هاته الأسئلة وغيرها كان لزاما علينا الاستعانة بمناهج بحثية عدّة منها التاريخي وذلك أثناء تأريخنا لهذا المنهج فقد تتبّعنا ظاهرة التداولية تاريخيا أي منذ نشأتها إلى اليوم خاصّة في جوانبها النظرية. كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي عندما حاولنا إثبات تفاعل دينامية الأنساق المعرفية في صناعة النظرية التداولية، وأخيرا كان اعتمادنا على المنهج الاستقرائي وقد استخدمناه في قراءة بعض الأعمال النقدية التي اتّخذت التداولية منهجا لتحليل النصوص؛ فقمنا باستخراج ذلك التفاعل في تلك المقاربات وقمنا بتحليله وتبيان مواطن التقاطع بين هذه النظرية وتلك المعارف.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مدخل وأربعة فصول تزاوج بين النظري والتطبيقي تتقدّمها مقدمة وتعقبه **خاتمة وفهارس**، أما **المقدمة** فتكفّلت بذكر أهداف

وصعوبات البحث وكذا إشكالياته وجميع العناصر التي تحويها... وأما **المدخل** والذي وسم بـ"**المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة**"؛ فكان دراسة نظرية حاولنا من خلالها التعريف بالمصطلحات التي وردت في عنوان البحث ومن تلك المصطلحات؛ الدينامية والأنساق المعرفية والثقافية والنظرية الداولية. وأما **الفصل الأول** والمعنون بـ: "**التداولية الحدود، النشأة والتطور**"؛ والذي كان هو الآخر دراسة نظرية تناولنا فيه أهم القضايا التي يفترض على الباحث معرفتها وتقديمها كي يستطيع أن يتعّرف باتساع على هذا المنهج أو النظرية؛ وبالتالي يستطيع إثبات دينامية الأنساق المعرفية في تكوّنه ومقاربته للخطاب الأدبي ومن تلك القضايا؛ التداولية في الفكر الغربي جذورها الفلسفية ومرجعيتها الفكرية، أهمية الدراسات التداولية في المنجز اللساني الغربي، تجليات التداولية في المنجز النقدي العربي، مهام التداولية، الآليات الإجرائية للتداولية في حقل المقاربة النصية، تصنيفات الأفعال الكلامية لدى أوستين، نظرية أفعال الكلام عند " سيرل" "*Searle*"، الأفعال الكلامية المباشرة والأفعال الكلامية غير المباشرة، الحجاج.

وأما **الفصل الثاني** والذي وسمناه بـ"**التواصل المعرفي بين التداولية والمعارف المجاورة**"

فقد تتبعنا فيه التفاعل وتداخل المعرفي بين التداولية ومختلف المعارف اللسانية والإنسانية وحصرناها في: تحليل الخطاب، البلاغة، اللسانيات، النحو، الأسلوبية، السيميائيات، البنيوية، علم الدلالة، الحجاج، اللسانيات التعليمية، النحو الوظيفي، علم الاتصال، علم الاجتماع، علم اللغة النفسي، الفلسفة التحليلية، المنطق، فلسفة اللغة العادية.

في حين كان **الفصل الثالث** تطبيقيا؛ تثبيتا لما تصبو الرسالة إلى إثباته؛ ونقصد دينامية وتظافر الأنساق المعرفية السابق ذكرها في صناعة الخطاب التداولي من خلال تطبيقها على النصوص الشعرية وقد وسم بـ" **تفاعل الأنساق المعرفية في**

الخطاب التداولي من خلال تطبيق إجراءاتها على النصوص الشعرية"، تناولنا في هذا الفصل نماذج مختلفة للمقاربة التداولية للنص الشعري وهذه النماذج كما يلي: التحليل التداولي لقصيدة "أَبَدُ الصبّار" لمحمود درويش، وتحليل بائية لعلقمة الفحل، والتحليل التداولي لبعض قصائد أبي نواس، وتحليل تداولي لنونيّة لكعب بن مالك الأنصاري، وأخيرا أفعال الكلام وتداولية النص الشعري في جمهرة أشعار العرب.

وأخيرا **الفصل الرابع والذي** عُنون بـ**"تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب التداولي من خلال تطبيق إجراءاتها على النصوص النثرية"**. والذي أردنا من خلاله أيضا إثبات فرضية تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب التداولي من خلال تطبيقاتها على النصوص النثرية وقد كانت النماذج المختارة كالتالي: تفاعل الأنساق المعرفية في التحليل التداولي للنص القرآني، التحليل التداولي للحديث النبوي الشريف، التحليل التداولي للخطاب المسرحي، حركية الأنساق المعرفية في مقاربة الرواية تداوليا.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا تضارب آراء بعض الدّارسين حول الموضوع وغموض ترجمة بعض المصادر ورداءة ترجمة بعضها. إضافة إلى قلّة المراجع العربية في مجال الدراسات التداولية، وكذا الغربية في مجال تحليل النصوص بهذه النظرية؛ فأكثر ما حصلنا عليه في هذا المجال كان دراسات نظرية لدى الغرب، أو دراسات أكاديمية (رسائل دكتوراه) نوقشت في الجامعات الجزائرية.

وقد ساعدنا على التغلّب على هاته الصعوبات طائفة من المراجع العربية والأجنبية المترجمة والتي كانت بمثابة المنارة التي أرشدت هذا البحث وأوصلته إلى برّ الأمان ولعلّ أهمّها:

- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي لفان دايك.
- التداولية اليوم علم جديد في التواصل لآن روبول وجاك موشلار.
- التداولية من أوستين إلى غوفمان لفيليب بلانشيه.

- مدخل إلى فلسفة المنطق لدوني فرنان.
- المقاربة التداولية لفرانسواز أرمينكو.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل وخالص العرفان لأستاذي الدكتور منقور صلاح الدين الذي كان بصبره وملاحظاته الدّقيقة وتوجيهاته السديدة نعم المرشد والمعين في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدّم بخالص الشكر-مسبقا- إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة على تجشّمهم عناء قراءة هذا البحث بغية تقويمه وتصويب أخطائه. والحمد لله رب العالمين

تيارت في 01/ 10/ 2019

الطالبة: **نـــاجي نـــادية.**

مَدْخَلٌ

مدخل مفاهمي

- ✓ تمهيد:
- ✓ 1- مفهوم الدينامية *(Dynamisme):*
- ✓ 2- مفهوم النسقين المعرفي والثقافي:
- ✓ 3- المفاهيم اللغوية والاصطلاحية التداولية.
- ✓ أ- لغة.
- ✓ ب-اصطلاحا.

الـــــمدخل:
المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

تمهيد:

تعد عتبة العنوان في كل عمل إبداعي أو نقدي المدخل الرئيسي والمنفذ الأساسي للولوج إليه، والعنوان يعطينا صورة مجملة عمّا سنقبل على دراسته أو قراءته، لذلك وفي بداية هذا البحث ارتأينا أن نقدّم بسطا مفاهيميا لما ورد في عتبة العنوان لهذه الرسالة، وسيكون ذلك عبارة عن شرح أو استقراء للملفوظات التي تكوّن منها عنوان بحثنا؛ مستعينين بما أنجزه المفكرون في مجال المصطلحية. وسوف نتطرّق بالتعريف لكل مكوّنات العنوان حتى نضع أنفسنا -ومن يقرأ لنا- في حيّز أو مجال ما نريد أن ننجزه من خلال المراحل البحثية لهذه الرسالة. ويجب التنويه -هنا- إلى أننا عمدنا إلى هذا البسط المفاهيمي لأنّ العنوان لم يكن من اختيارنا بل فرضته لجنة التكوين علينا؛ فكان لزاما علينا أن نستقرئه قبل أن نبدأ عملية البحث فيه.

1- مفهوم الدينامية *(Dynamisme)*:

ورد في موسوعة لالاند الفلسفية أن لفظ الدينامية يحمل دلالتين: «أ-يدل على الأنساق الفلسفية التي تسلّم في مبادئ الأشياء وأسسها، بوجود (قوى) لا تقبل الخفض إلى الكتلة والحركة. ومثاله تسمية مذهب ليبنتز الفزيائي، حراكيّة، دينامية في مقابل الآلية الديكارتيّة.

ب- يقال هذا المصطلح أيضا على المذاهب التي تطرح الحركة أو الصيرورة كمبدأ قديم، وتعتبر المادّة بوصفها محدّدة ببعض سمات الحركة (لورد كلفين ***Lord kelvin***)؛ أو الشيء بوصفه مرحلة من التقدّم»[1]، وكما هو ملاحظ فإن اللفظ في مدلوله الفلسفي يدل على الحركة والقوة والتفاعل والتداخل. وهذا ما سنحاول إثباته بين النظرية التداولية والعلوم الإنسانية المجاورة لها والتي اصطلحنا عليها في العنوان الأنساق المعرفية فما المقصود بالنسق المعرفي؟

2- مفهوم النسقين؛ المعرفي والثقافي:

1- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر. خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت – باريس، المجلد الأول، ط.02، 2001، ص. 308-309.

من الألفاظ المتداولة في العربية قديما وحديثا، فقد جاء في لسان العرب: «ونَسَّقه نظَّمه عَلَى السَّوَاءِ، وانْتَسَق هُوَ وتَناسَق، وَالِاسْمُ النَّسَقُ، وَقَدِ انْتَسَقت هَذِهِ الأَشياء بعضُها إِلَى بَعْضٍ أَي تَنَسَّقَتْ. وَالنَّحْوِيُّونَ يُسَمُّونَ حُرُوفَ الْعَطْفِ حُرُوفَ النَّسَقِ لأَن الشَّيْءَ إِذَا عطفْت عَلَيْهِ شَيْئًا بَعْدَهُ جَرى مجْرًى وَاحِدًا. وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنه قَالَ: ناسِقوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. قَالَ شَمِرٌ: مَعْنَى ناسِقوا تابِعُوا وواتِرُوا. يُقَالُ: ناسَقَ بَيْنَ الأَمرين أَيْ تَابَعَ بَيْنَهُمَا. وثَغْر نَسَق إِذَا كَانَتِ الأَسنان مُسْتَوِيَةً. ونَسَقُ الأَسنان: انْتِظَامُهَا فِي النِّبْتةِ وَحُسْنِ تَرْكِيبِهَا. والنَّسْق: الْعَطْفُ عَلَى الأَول، وَالْفِعْلُ كَالْفِعْلِ. وَثَغْرٌ نَسَق وخَرزَ نَسَق أَي مُنْتَظِمٌ؛ قَالَ أَبو زُبَيْدٍ:

بجِيدِ رِيْمٍ كَرِيمُ زانَهُ نَسَقٌ، ... يَكَادُ يُلْهِبُه الياقوتُ إِلْهَابَا.

والتَّنْسِيقُ: التَّنْظِيمُ. والنَّسَق: مَا جَاءَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى نِظام وَاحِدٍ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لطَوار الحبْل إِذَا امْتَدَّ مُسْتَوِيًا: خُذْ عَلَى هَذَا النَّسَق أَيْ عَلَى هَذَا الطَّوارِ؛ وَالْكَلَامُ إِذَا كَانَ مسجَّعاً، قِيلَ: لَهُ نَسَق حَسَنٌ. ابْنُ الأَعرابي: أَنسَقَ الرجلُ إِذَا تَكَلَّمَ سَجْعًا. والنَّسَقُ: كَوَاكِبُ مُصْطَفَّةٌ خَلْفَ الثُّرَيَّا، يُقَالُ لَهَا الفُرود. وَيُقَالُ: رأَيت نَسَقاً مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَتَاعِ أَي بعضُها إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ»[1].

أما مفهوم (النسق) اصطلاحا فأول من تناوله الغربيون، والمتتبع للحركية التطورية للتفكير العلمي بعد عصر النهضة الأوروبية يلاحظ أنه مرّ بمنحيين أولهما التفكير التحليلي السببي بمعنى أننا نستطيع فهم القضايا بالأسباب والنتائج، فلفهم ظاهرة ما يقومون بتقسيمها إلى أبسط أجزائها، مهملين العلاقة الناشئة بين مختلف هذه الأجزاء؛ أي عدم الاهتمام بعموم الظاهرة، وفي المقابل هناك التفكير الكلّي والذي يعتمد في فهمه للظواهر على الكليات دون تقسيم الظاهرة إلى جزئياتها، وقد جاء الطرح النسقي في هذا الإطار الكلي لفهم الظواهر ككل وليس كجزئيات[2]. ومن المعروف لدى متخصصي هذا المجال من المعرفة يعتقدون أنّ «عصر ديكارت ونيوتن كانت تغلب عليه النظرة الميكانيكية (قوانين الميكانيك)، حيث إن

1- ابن منظور، لسان العرب (فصل النون)، دار صادر بيروت، ط.03، 1414هـ، ج. 15، ص.353.

2- ينظر: بوثلجة مختار، العلاج النسقي، مطبوعة جامعية، جامعة محمّد لمين دبّاغين، سطيف، الجزائر، 2017/2016، ص.03.

النموذج الكوسمولوجي لنيوتن سمح بتوقع موقع كوكب عند قدومه بمجرّد معرفة وضعه الماضي أي موقعه السابق؛ أي بمعنى آخر الماضي يحدّد الحاضر والمستقبل؛ أي أن إمكانية التنبؤ بالعالم موجودة، لكن مع تطور البيولوجيا والنظرية النسبية لأنشتاين، وديناميكا الحرارة... كل هذا ساهم في تغيير نظرة العلم للواقع حيث أن قوانين الميكانيك القديمة لا تنطبق على هذه العلوم الجديدة. بحيث إن قوانين الديناميكا الحرارية أدخلت مفهوم غير القابلية للعودة ***irreversibilité*** وقانون الأنثروبي ***l'Entropie*** وهذا في السيرورات الفيزيائية الكيميائية. في المقابل قام البيولوجي فان بارتالانفي ***(V. Bertalanfey)*** مع ماسي ***(Macy)*** بتقديم النظرية العامة للأنساق، وهي نظرة جديدة للتعامل مع الأحداث والتعقيدات، والمراد هنا هو التعامل مع النسق ككل دون عزل أجزائه، إذن فدراسة الأنظمة تسمح بملاحظة سيرورات وعوامل متخفّية، فعندما نطبق المنهج التحليلي فهذا الطرح يرتكز حول عزل أجزاء الظاهرة (أجزاء النسق والتعامل معه على حدى متناسيا في ذلك مختلف التفاعلات الواقعة)»[1].

ويعرف عبد الله الغذامي الناقد والباحث السعودي، والذي تخصص في المقاربات النسقية النسق بقوله: «يجري استخدام كلمة (النسق) كثيرا في الخطاب العام والخاص، وتشيع في الكتابات إلى درجة قد تشوّه دلالتها. وتبدأ بسيطة كأن تعني ما كان على نظام واحد، كما في تعريف المعجم الوسيط. وقد تأتي مرادفة لمعنى (البنية -***structure***) أو معنى (النظام- ***systeme***) حسب مصطلح دي سوسير. واجتهد باحثون عرب في تصميم مفهومهم الخاص للنسق»[2].

ونجد إديث كريزويل ذات التوجه البنيوي تعرف النسق بقولها هو: «نظام ينطوي على استقلال ذاتي، يشكّل كلّا موحدا، وتقترن كليته بآنية علاقاته التي لا قيمة للأجزاء خارجها. وكان دي سوسير يعني بالنسق شيئا قريبا جدا من مفهوم "البنية". ويمكن القول-إجمالا- أن الاهتمام بمفهوم "النسق" راجع إلى تحول بؤرة اهتمام التحليل البنيوي عن مفهوم "الذات" أو

1- بوثلجة مختار، العلاج النسقي، ص.ص.04-05.

2- عبد الله الغذامي، النقد الثقافي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية، الدار البيضاء، لبنان-بيروت، ط.03، 2005، ص. 76.

الوعي "الفردي" من حيث هما مصدر للمعنى، إلى التركيز على أنظمة الشفرات النسقية التي تنزاح فيها "الذات" عن المركز، وعلى نحو لا تغدو معه للذات أي فاعلية في تشكيل النسق الذي تنتمي إليه، بل تغدو مجرد أداة أو وسيط من وسائطه أو أدواته. ولذلك يرتبط مفهوم "النسق" ارتباطا وثيقا- في البنيوية – بمفهوم الذات المزاحة عن المركز»[1].

وكذلك نجد تعريفا اصطلاحيا آخر للنسق لبارتالونفي ***(Bertalanfey)*** يقول فيه: «فالنسق هو مجموعة العناصر المتداخلة فيما بينها، أي أنها ترتبط فيما بينها بعلاقات حيث إذا تغيّر أحد هذه العناصر أدى إلى تغيّر العناصر الأخرى»[2]. وخلاصة ما جاء في هذه التعاريف -سواء أكانت فلسفية أم في مجال النقد الأدبي- نجد أنها تتفق على أن مفهوم النسق هو الدراسة الكلية للظاهرة أي كمنظومة مكتملة دون فصل أجزائها أو تحليلها تحليلا جزئيا.

أما عن النسق المعرفي في مجال الدراسات الإنسانية عموما والأدبية والنقدية واللغوية خاصة، فقد أشار إلى مفهومه الباحث سمير سعيد حجازي من خلال قوله هو: «مجموعة معارف مترابطة يتمسك بها (الناقد) تتعلق بأثر أدبي معيّن أو آثار أدبية أو فئة من الموضوعات، ويوجد لدى الناقد عدد من الأنساق المعرفية التي تتفاوت من حيث درجة ارتباطها تظهر بصورة معيّنة عند استعمال إطاره المنهجي»[3].

أما النسق الثقافي فيري الباحث عبد الله الغذامي أن يكون للنسق سمات اصطلاحية وقيما دلالية خاصة حصرها في هاته النقاط[4]:

1- يتحدّد النسق عبر وظيفته، وليس عبر وجوده المجرّد، والوظيفة النسقية لا تحدث إلا في وضع محدّد ومقيّد، وهذا يكون حينما يتعارض نسقان أو نظامان من أنظمة الخطاب أحدهما ظاهر والآخر مضمر، ويكون المضمر ناقضا وناسخا للظاهر. ويكون ذلك في نص واحد، أو فيما هو في حكم النص الواحد. ويشترط في النص أن يكون جماليا، وأن يكون جماهيريا. ولسنا نقصد الجمالي حسب الشرط النقدي المؤسساتي، وإنما الجمالي هو ما اعتبرته الرّعيّة

1- إديث كريزويل، عصر البنيوية، تر. جابر عصفور، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ط.01، ص. 415-416.

2- بوثلجة مختار، العلاج النسقي، ص.08.

3- سمير سعيد حجازي، النظرية الأدبية ومصطلحاتها الحديثة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004، ط.01، ص.113.

4- عبد الله الغذامي، النقد الثقافي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ص. 76.

الثقافية جميلا. ونحن هنا نستبعد (الرديئ) و(النخبوي) عبر شرطي الجمالي والجماهيري، كما نستبعد التناقضات النسقية التي تحدث في مواقع مختلفة وفي نصوص متباينة. وتحديدنا لهذه الشروط راجع إلى أن مشروع هذا النقد يتّجه إلى كشف حيل الثقافة في تمرير أنساقها تحت أقنعة ووسائل خافية، وأهم هذه الحيل هي الحيلة (الجمالية) التي من تحتها يجري تمرير أخطر الأنساق وأشدّها تحكما فينا. وأمر كشف هذه الحيل يصبح مشروعا في نقد الثقافة، وهذا لن يتسنى إلا عبر ملاحقة الأنساق المضمرة ورفع الأغطية عنها.

ويخلص الغذامي إلى أن مواصفات الوظيفة النسقية تتمثل في:[1]

أ-نسقان يحدثان معا وفي آن واحد، في نص واحد أو في ماهو بحكم النص الواحد.

ب-يكون المضمر منهما نقيضا ومضادا للعلني. فإن لم يكن هناك نسق مضمر من تحت العلني فحينئذ لا يدخل النص في مجال النقد الثقافي-كما نحدّده هنا.

ج-لابد أن يكون النص جميلا ويستهلك بوصفه جميلا، بوصف الجمالية هي أخطر حيل الثقافة لتمرير أنساقها وإدامتها.

د-ولا بدّ أن يكون النص جماهيريا، ويحظى بمقروئية عريضة، وذلك لكي نرى ما للأنساق من فعل عمومي ضارب في الذهن الاجتماعي والثقافي.

هذه شروط أربعة إذا ما توافرت نكون أمام حالة من حالات الوظيفة النسقية، وبالتالي فهي لحظة من لحظات النقد الثقافي.

2- هذا يقتضي إجرائيا أن نقرأ النصوص والأنساق التي تلك صفتها قراءة خاصّة، قراءة من وجهة نظر النقد الثقافي، أي أنها حالة ثقافية، والنص هنا ليس فحسب نصّا أدبيا وجماليا، ولكنه أيضا حادثة ثقافية. وبما أنّه كذلك فإن الدلالة النسقية فيه سوف تكون هي الأصل النظري للكشف والتأويل، مع التسليم بوجود الدلالات الأخرى، الصريح منها والضمني، والتسليم بالقيمة الفنّية وغيرها من القيم النصوصية التي لا تلغيها الدلالة النسقية، وليست بديلا عنها، بل إننا نقول إن هذه الدلالات وما يتلبسها من قيم جمالية تلعب أدوارا خطيرة من حيث هي أقنعة تختبئ من تحتها الأنساق وتتوسّل بها لعمل عملها الترويضي، الذي ينتظر من هذا

1- عبد الله الغذامي، النقد الثقافي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ص.78.

النقد أن يكشفه. على أن ما وضعناه من شروط سيؤدي بالضرورة إلى استبعاد نصوص كثيرة من تلك التي لا تتوافر فيها هذه الدلالة النسقية بصفتها تلك»[1].

3- والنسق هنا من حيث هو «دلالة مضمرة فإن هذه الدلالة ليست مصنوعة من مؤلف، ولكنها منكتبة ومنغرسة في الخطاب، مؤلفتها الثقافة، ومستهلكوها جماهير اللغة من كتّاب وقرّاء، يتساوى في ذلك الصغير مع الكبير والنساء مع الرجال والمهمش مع المسوّد.

4- والنسق هنا ذو طبيعة سردية، يتحرّك في حبكة متقنة، ولذا فهو خفي ومضمر وقادر على الاختفاء دائما، ويستخدم أقنعة كثيرة وأهمّها-كما ذكرنا- قناع الجمالية اللغوية، وعبر البلاغة وجمالياتها تمر الأنساق آمنة مطمئنّة من تحت هذه المظلة الوارفة.

وتعبر العقول والأزمنة فاعلة ومؤثّرة، ويكفي أن نرى أنفسنا ونحن نطرب لقراءة (الروض العاطر) أو نردّد بعض أبيات شعرية أو نستمتع بنكتة أو إشاعة مروية، مما هو ضد ما نؤمن به عقليا، لكنّنا نرتضيه ونطرب له وجدانيا، ونتأسس به تبعا لذلك وتتولد في داخلنا أنماط أخرى هي صور لهذه الأنساق، وليس نسق (الطاغية) سوى إنتاج ثقافي تولد عن صورة (الفحل) الشعري المغرس في ثقافتنا.

5- والأنساق الثقافية هذه أنساق تاريخية أزلية وراسخة ولها الغلبة دائما، وعلامتها هي اندفاع الجمهور إلى استهلاك المنتوج الثقافي المنطوي على هذا النوع من الأنساق، وكلما رأينا منتوجا ثقافيا أو نصا يحظى بقبول جماهيري عريض وسريع فنحن في لحظة من لحظات الفعل النسقي المضمر الذي لا بد من كشفه والتحرك نحو البحث عنه، فالاستجابة السريعة والواسعة تنبئ عن محرّك مضمر يشبك الأطراف ويؤسس للحبكة النسقية. وقد يكون ذلك في الأغاني أو في الأزياء أو الحكايات والأمثال مثلما هو في الأشعار والإشاعات والنكت[2]». كل هذه وسائل وحيل بلاغية/ جمالية تعتمد المجاز والتورية وينطوي تحتها نسق ثقافي ثاو في المضمر ونحن نستقبله لتوافقه السري وتواطئه مع نسق قديم منغرس فينا، وهو ليس شيئا طارئا وإنما هو جرثومة قديمة تنشط إذا ما وجدت الطقس الملائم.

1- عبد الله الغذامي، النقد الثقافي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ص.78-79.

2- المرجع نفسه، ص.79-80.

6- «يفضي بنا هذا إلى القول بأن هناك نوعا من (الجبروت الرمزي) ذي طبيعة مجازية كلية / جماعية (وليست فردية كما هو المجاز البلاغي)، أي أنه تورية ثقافية تشكل المضمر الجمعي، ويقوم (الجبروت الرمزي) بدور المحرّك الفاعل في الذهن الثقافي للأمة، وهو المكوّن الخفي لذائقتها ولأنماط تفكيرها وصياغة أنساقها المهيمنة.

7-بقي أن أشير إلى احتراز اصطلاحي حول شرط وجود نسقين متعارضين في نص واحد، إذا أننا هنا لا نعني (النص) بمعناه الأول، وإنما المقصود هو (الخطاب) أي نظام التعبير والإفصاح، سواء كان في نص مفرد أو نص طويل مركّب أو ملحمي أو في مجموع إنتاج مؤلف ما أو في ظاهرة سلوكية أو اعتبارية. المهم هو وجود النسقين معا وفي حالة استصحاب لازمة»[1].

3- المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للتداولية:

أ- لغة:

وردت مادة (دول) في كل المعاجم اللغوية تقريبا، وقد اقتصر- بحثنا في لسان العرب والقاموس المحيط لأهمية المعجمين، وهي آتية من «الإِدالةُ: الغَلَبة، يُقَالُ: أُدِيل لَنَا عَلَى أَعدائنا أَي نُصِرْنا عَلَيْهِمْ، وَكَانَتِ الدَّوْلة لَنَا، والدَّوْلة: الِانْتِقَالُ مِنْ حَالِ الشدَّة إِلى الرَّخاء؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبي سُفْيان وهِرَقْلَ: نُدالُ عَلَيْهِ ويُدالُ عَلَيْنَا؛ أَي نَغْلِبه مَرَّةً ويَغلبنا أُخرى. وَقَالَ الْحَجَّاجُ: يوشِك أَن تُدال الأَرضُ مِنَّا كَمَا أُدِلْنا مِنْهَا أَي يُجعل لَهَا الكَرَّةُ والدَّوْلة عَلَيْنَا فتأْكل لحومَنا كَمَا أَكلنا ثِمارها وتَشرب دِمَاءَنَا كَمَا شَرِبْنَا مِيَاهَهَا. وتَداوَلْنا الأَمرَ: أَخذناه بالدُّوَل. وَقَالُوا: دَوالَيْك أَي مُداوَلةً عَلَى الأَمر؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: وإِن شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى أَنه وَقَعَ فِي هَذِهِ الْحَالِ. ودَالَت الأَيامُ أَي دَارَتْ، وَاللَّهُ يُداوِلها بَيْنَ النَّاسِ. وتَداوَلَتْهُ الأَيدي: أَخذته هَذِهِ مرَّة وَهَذِهِ مرَّة. ودَالَ الثوبُ يَدُولُ أَي بَلِي»[2]، وقد وردت في القاموس المحيط بهذا المعنى «الدَّوْلَةُ: انْقِلابُ الزمانِ، والعُقْبَةُ في المالِ، ويُضَمُّ، أو الضمُّ: فيه، والفتْحُ: في الحَرْبِ، أو هما سواءٌ، أو الضمُّ: في الآخرةِ،

1- عبد الله الغذامي، النقد الثقافي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ص.80.

2- ابن منظور، لسان العرب، ج.11، ص. 252-253، مادة "دول".

والفتْحُ: في الدنيا، ج: دُوَلٌ، مُثَلَّثَةً، وقد أدالَهُ. وتَداوَلوهُ: أخَذوهُ بالدُّوَلِ»[1]، إذن فمعنى داول هو الأخذ مرة مرة، وتارة بتارة، والتبادل، وداول كذا بينهم، جعله متداولا تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، ويقال: «داول الله الأيام بين الناس»* ، فسرها (ابن كثير): «أَيْ إِنْ كُنْتُمْ قَدْ أَصَابَتْكُمْ جِرَاحٌ وَقُتِلَ مِنْكُمْ طَائِفَةٌ، فَقَدْ أَصَابَ أَعْدَاءَكُمْ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ قَتْلٍ وَجِرَاحٍ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُداوِلُها بَيْنَ النَّاسِ أَيْ نُدِيلُ عليكم الأعداء تارة، وإن كانت لكم العاقبة لما لنا في ذلك من الحكمة»[2]، وما يستنتجه الباحث من المعنى اللغوي لهذه اللفظة أنها تعني التداول والأخذ مرة بمرة.

والملاحظ على معظم معاجم العربية أنها لا تكاد تخرج في بحثها عن دلالة الجذر (دول) على معاني: التّحوّل والتّبدّل والانتقال، سواء من مكان لآخر أو من حال إلى حال أخرى، مما يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التّحوّل والتّغيّر والتّبدّل والتّنقّل «وتلك حال اللّغة متحوّلة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس، يتداولونها بينهم،ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية»[3].

ولعل هذا الثبوت لمصطلح التداولية هو الذي جعل الباحث المغربي (طه عبد الرحمان) يستحدث مفهوم (المجال التداولي) في ترجمته لمصطلح (***Pragmatique***)،يقول في توصيفه للفعل تداول): «تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه بينهم، ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال:"نقل الكلام عن قائليه" بمعنى رواه عنه،ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها. فالنقل والدوران يدلان

1- الفيروز آبادى، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1426 هـ - 2005 م، الطبعة: الثامنة، ص.1000.

* - وهو شرح للآية 40 من سورة آل عمران.

2- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، المحقق: مُحَمَّد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، بيروت، لبنان، 1419 هـ، الطبعة: الأولى، ج.02، ص.110.

3- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07،2011، ص.156

في استخدامهما اللغوي على معنى التواصل وفي استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين... فيكون التداول جامعا بين اثنين هما: التواصل والتفاعل فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل).يخلص الباحث إلى كون مجال التداول يحمل معنى التواصل بين المخاطبين والتفاعل فيما بينهم، ومقتضاه أن يكون القول المتلفظ به موصولا بفعل إجرائي، وهذه المدلولات اللغوية للفعل تداول وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية هو ما جعل الباحثين يتلقونه بالقبول حينما وضع الباحث"طه عبد الرحمان" التداوليات مقابلا للمصطلح الأجنبي (***Pragmatique***)، سنة **1970**»[1].

بيد أن الباحث الجزائري (عبد الملك مرتاض) يشك في ملائمة المصدر"تداولية" للمصطلح الأجنبي ويقترح أن يكون "التداول" دون الباء الصناعية كي لا يتم ترجمة مصطلحي (***Pragmatique***) (***Pragmatisme***) بصيغة عربية واحدة، فيكون التداول للدلالة على الأول، أي "تداول اللغة" وتكون التداولية للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالنزعة المذهبية الفلسفية القائمة على مبدأ النفعية، وبذلك نضمن سلامة الاستخدام العربي في وصف المعاني المتقاربة، وتقبل المصطلحات بالدقة اللازمة[2].

وأما مصطلح التداولية في أصله الأجنبي (***Pragmatique***) فإنه يعود إلى الكلمة اللاتينية (***Pragmaticus***) المبنية على الجذر (***Pragm***)، ويعني العمل أو الفعل ***Action***. وقد تقلّب المصطلح على مدلولات عدة، لينتقل استعماله إلى الميدان العلمي بداية من القرن السابع عشر الميلادي، وصار يدل على كل ماله علاقة بالفعل أو التحقق العملي وبعبارة أخرى، يدل على كل ماله تطبيقات ذات ثمار عملية أو يفضي إليها[3].

وقبل أن نتطرق إلى المفهوم الاصطلاحي للتداولية لابد أن نشير إلى أن التداولية وردت بمعناها اللغوي في بعض الآيات القرآنية الكريمة إذ نجدها في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ

1- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص.ص.156-157

2- ينظر: المرجع نفسه، ص.157.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص.157.

تَعْلَمُونَ﴾[1]. «فتدلوا وردت هنا من (الإدلاء) بمعنى: الإلقاء أي إلقاء الأموال إلى الحكام لأكل مال الغير بالباطل.

ويقول سبحانه وتعالى في موضع آخر:﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[2]. ومعنى الآية: و(الدُّوْلَةُ) في هذا المعنى أن يكون ذلك المال مرة لهذا ومرة لهذا وتقول: "كانَتْ لَنَا عَلَيْهِم الدَوْلَة". وأما انتصابها فعلى (كَيْلاَ يكونَ الفَيْءُ دُوْلَةً)، و(كيلا تكون دُوْلَةً)؛ أي: (لا تكون الغنيمةُ دُوَلةً) [و] يزعمون أنَّ (الدَوْلَة) أيضا في المال لُغةٌ لِلْعَرَب، ولا تكاد تعرف (الدَوْلَةٌ في المال)[3]. وقال عز وجل أيضا:﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[4]؛ قِيلَ: هَذَا فِي الْحَرْبِ، تَكُونُ مَرَّةً لِلْمُؤْمِنِينَ لِيَنْصُرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ دِينَهُ، وَمَرَّةً لِلْكَافِرِينَ إِذَا عَصَى الْمُؤْمِنُونَ لِيَبْتَلِيَهُمْ وَيُمَحِّصَ ذُنُوبَهُمْ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْصُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ. وَقِيلَ: "نُداوِلُها بَيْنَ النَّاسِ" مِنْ فَرَحٍ وَغَمٍّ وَصِحَّةٍ وَسَقَمٍ وَغِنًى وَفَقْرٍ. وَالدَّوْلَةُ الْكَرَّة[5]. ويفسر الرازي قوله تبارك وتعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [6]، وَالْمَعْنَى أَنَّ أَيَّامَ الدُّنْيَا هِيَ دُوَلٌ بَيْنَ النَّاسِ لَا

1- سورة البقرة، الآية: 188

2- سورة الحشر، الآية:07

3- الأخفش الأوسط المعتزلي، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411هـ-1990م، ج.02، ص.ص. 538-539.

4-ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، 1999، ج.4، ص.78.

5- شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م، ج.04، ص218.

6- سورة آل عمران، الآية: 144 .

يَدُومُ مَسَارُّهَا وَلَا مَضَارُّهَا، فَيَوْمٌ يَحْصُلُ فِيهِ السُّرُورُ لَهُ وَالْغَمُّ لِعَدُوِّهِ، وَيَوْمٌ آخَرُ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِهَا وَلَا يَسْتَقِرُّ أَثَرٌ مِنْ آثَارِهَا»[1].

ب-اصطلاحا:

التداولية علم يتصل بالظاهرة اللسانية، ومن هذه الزاوية المعرفية فهو علم معاصر، غير أن البحث فيه قديم؛ و«من المفيد أن نذكر بأن نشأة التداولية توافقت تقريبا مع نشأة العلوم المعرفية، ولقد جرى التفكير في الذكاء الاصطناعي في سياق عقلية جديدة، هي العقلية التي مكنت من ظهور العلوم المعرفية. ففي أمريكا...اتخذ علم النفس منذ بداية القرن العشرين وجهة سلوكية، ويرفض علم النفس السلوكي -الموغل في التجريبية- التسليم بوجود أشياء غير قابلة للملاحظة كالحالات الذهنية...ظهرت العلوم المعرفية (علم النفس واللسانيات وفلسفة العقل والذكاء الاصطناعي وعلوم الأعصاب) ردا على التيار السلوكي»[2]، إذ تشير المصادر إلى أن الفضل في استحداث مصطلح التداولية في الثقافة الغربية يعود إلى الفيلسوف الأمريكي (تشارلز سندرس بيرس) ***(Ch. S. Peirse)*** **(1839-1914)** حينما نشر مقالتين في مجلة (ميتافيزيقيا) سنة **1878**و**1879**بعنوان (كيف يمكن تثبت الاعتقاد؟ ومنطق العلم؟ كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ حيث أكد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنه مقرون بقيمتين: متى يتم الفعل؟ وكيف يتم؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى، وفي الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة، ليصل إلى أن الممارسة والتطبيق والفعل هي التي تشكل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار[3].

ولعل أول من استعمل مصطلح التداولية العالم تشارلز ويليامز موريس وذلك سنة 1938 إذ إن "التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات. وهذا تعريف واسع، ويتعدى المجال اللساني (إلى السيميائي) والمجال الإنساني

1- فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1420هـ، ط.03، ج.09، ص.372.

2- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر. سيف الدين دغفوس ومُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003، ص ص.27-28.

3- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص01580

(إلى الحيواني والآلي) ". وهما تعريفان-كما يبدو واضحا- يتجاوزان المجال اللساني ليشملا غيره من المجالات غير اللسانية (المجال السيميائي). وتأكيدا للمعلومات السالفة الذكر فإن مصطلح التداولية يعود"مفهومه الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي شارلز موريس ***charles Mouris*** الذي استخدمه سنة 1938 دالا على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السيميائية ***simiotic***، (يؤثر موريس استخدام ***semiotic***) هذه الفروع هي

1-علم التراكيب ***syntactc*** أو ***syntax*** وهو يعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها ببعض.

2-علم الدلالة ***semantics***، وهو يدرس علاقة العلامات بالأشياء والتي تدل عليها أو تحيل إليها...

3-التداولية تهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها[1]"

ولعل محاولة الوقوف على تعريف موحد للتداولية يعد من الصعوبة بمكان؛ نظرا لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية، فتعددت التعريفات بحسب تخصصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم، ومن أبرزها ما قدمه (فرانسيس جاك) ***(Francis Jaques)*** فقد تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا[2].

فالتداولية تتجاوز الدراسة البنيوية (السكونية) للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، ولذلك عرفها الباحث (الجيلالي دلاّش) كونها تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث، ثم يردف كلامه بإجمال تعريف للتداولية في قوله: (هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية)[3]؛ لأنها في إطار عنايتها بدراسة اللغة أثناء الاستعمال تهتم بعناصر التخاطب والتحاور فتراعي قصد المتكلم ونواياه، وحال السامع وظروفه، وتبحث في شروط نجاعة الرسالة، وسلامة

1- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر 2002، ص.09.

2- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الدار البيضاء، المغرب، د.ت، ص.12.

3- جيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.10.

الحوار بين المتخاطبين وكل ما يحيط بهم، فالتداولية إذن تعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي بحثا عن المعنى، وضمانا للتواصل[1].

ومنهم من يلخص التداولية في دراسة الآثار اللغوية التي تظهر من الخطاب، وتنظر في عنصر الذاتية للخطاب، ويشمل هذا التداول ضمائر الشخص، ومبهمات الزمان والمكان، وينظر في الجانب الضمني والتلميحي والحجاجي للكلام، والسياق يفرض على الباحث احترام مجموعة من قوانين الخطاب في أثناء مخاطبته للآخر[2].

وَحَدَّهَا بعض الباحثين بوصفها الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية و السياقات المرجعية، ونلمح في هذا التحديد إعطاء المجاز أهمية خاصة؛ وهو ماتحفل به التداولية كثيرا لكنه ليس المجال الوحيد الذي تتناوله بالدرس والمعالجة، و رُصد للتداولية تعريف آخر بأنها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به. وينزع هذا التعريف إلى حصر مجال التداولية في الخطاب والابتعاد عن الدراسة التقليدية للجملة[3].

التداولية أو البراغماتية كما يصطلح عليها هي«بوصفها علما يختص بتحليل الأفعال الكلامية ووظائف منطوقات لغوية وسماتها في عملية الاتصال بوجه عام. هذا العلم الذي بدأ تطوره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة، له خاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى. وقد حفزته علوم الفلسفة واللغة واللأنثروبولوجيا بل علم النفس والاجتماع أيضا»[4].

ولا يبتعد مفهوم (هلل) عن التعريف السابق فهو يرى أن التداولية هي: "دراسة الارتباط الضروري لعملية التواصل في اللغة الطبيعية بالمتكلم والسامع بالمقام اللغوي وبالمقام غير اللغوي وارتباطها بوجود معرفة أساسية وسرعة استحضار تلك المعرفة"[5].

1- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص.158-159.

2- مؤيد آل صوينت، التداولية قراءة في النشأة والمفهوم، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط.1، 2012، ص.32.

3- ينظر:المرجع نفسه، ص.32

4- تون.أ. فان دايك، علم النص متداخل الاختصاصات، تر.سعيد حسين بحيري، مصر، 2001، ص.114.

5- مؤيد آل صوينت، التداولية قراءة في النشأة والمفهوم، ص.33.

ومن الباحثين من يعطي التداولية مفهوما أكثر شمولية بالاعتقاد: "أن التداولية... هي أحدث فروع العلوم اللغوية، وهي التي تعنى بتحليل عملية الكلام والكتابة، ووصف وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام، مما يجعلها ذات صبغة تنفيذية علمية"[1].

أما أول من وضع مصطلح "التداولية" من العرب في مقابل مصطلح "البراغماتية"، فهو الفيلسوف واللغوي (طه عبد الرحمان)، الذي يعرف التداول بقوله: "لقد وضعنا مصطلح (مجال التداول) أو (المجال التداولي) منذ أول اشتغالنا بالنظر في الممارسة التراثية... ونود هنا ان نوضح أن وجوه إجرائية هذا المصطلح بالنسبة للممارسة التراثية عموما وبالنسبة لعملنا خصوصا... من المعروف أن الفعل: (تداول) في قولنا: (تداول الناس كذا بينهم) يفيد معنى (تناقله الناس وأداروه بينهم)؛ ومن المعروف أيضا أن مفهوم (النقل) هو مفهوم (الدوران) مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة، كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة... فالنقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى النقلة بين الناطقين؛ أو قل معنى التواصل، ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين، أو قل على معنى (التفاعل)، فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما: التواصل والتفاعل"[2]. فالمقصود هنا بالمجال التداولي في التجربة التراثية هو التواصل والتفاعل.

فطه عبد الرحمان كان أول من ترجم المصطلح الأجنبي (***Pragmatique***) بالتداولية، ويقول في هذا الصدد: "وقع اختيارنا في منذ سنة **1970** على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي براغماتيقا؛ لأنه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالاته على معنى الاستعمال والتفاعل معا"[3].

1- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، أغسطس 1992، ص.08.

2- طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، ط.02، 2005، الدار البيضاء، المغرب،ص.244.

3- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط.02، 2000، الدار البيضاء، المغرب، ص.28.

ويقدم (مسعود صحراوي) تعريفا إجرائيا للتداولية إذ يربطها بالتواصل على نحو يجعلها شديدي الالتصاق، فهو يحدّها على أنها: "ليست علما لغويا محضا بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج –من ثمّ- مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة (التواصل اللغوي وتفسيره)... وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول (التداولية)، وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثم جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللغوي"[1].

ويمكن أن يكون هذا التعريف الأقرب لضبط مصطلح التداولية: فـ"هي دراسة اللغة في الاستعمال، أو في النصوص ***In interaction***؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا بالسامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمخاطب في سياق محدد، مادي، واجتماعي، ولغوي، وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما. وقد عرّفت التداولية على أنها: مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق صياغة العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات، والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية". ويمكن القول إن التداولية ***(Pragmatics)***: اتجاه في الدراسات اللسانية، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق. كما قيل أيضا إنها: "علم استعمال اللغة في المقام. ومن أهم الملاحظ التي تشد انتباه الدارس حين يراجع التعريفات المتفاوتة للتداولية؛ يجد أنها تمتاز بعنصر أساسي فرغم ذلك الاختلاف في المفاهيم، إلا أن تلك

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.1، يوليو 2005، ص.16-17.

الوجوه المختلفة لتعريف التداولية اللغوية، تتفق من حيث اعتمادها على فكرة رئيسة ألا وهي فكرة استعمال اللغة في السياق"[1].

خلاصة القول في رأينا، وتأسيسا على ما سبق؛ فإن التداولية تعنى بالشروط والقواعد اللازمة والملائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به؛ أي العلاقة بين النص والسياق، كما هو لدى البلاغيين. ويلاحظ باستمرار تلك العلاقة الوطيدة بين التداولية والدلالة والنحو؛ إذ يجمع بينها مستوى السياق المباشر، مما يجعل التداولية قاسما مشتركا بين مجالات الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية. ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي يشار إليها في البلاغة بعبارة (مقتضى الحال)، والتي خرجت من رحمها المقولة الشهيرة (لكل مقام مقال)[2].

1- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2015، الطبعة: 01،ص.10-11.

2- ينظر: مؤيد آل صوينت، التداولية قراءة في النشأة والمفهوم، ص.ص.33-34.

الفصل الأول

التداولية الحدود، النشأة والتطور وآليات الاشتغال

1- التداولية في الفكر الغربي جذورها الفلسفية ومرجعيتها الفكرية.
2- أهمية الدراسات التداولية في المنجز اللساني الغربي.
3- تجليات التداولية في المنجز النقدي العربي.
3-1- مبدأ القصدية ومفهوم التلفظ.
3-2- القصد في المواضعة والاصطلاح.
3-3- مراعاة المقام ومقتضى الحال.
3-4- مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم.
3-5- فكرة السياق لدى الجرجاني .
3-6- أفعال الكلام (الخبر والإنشاء).
3-7- الحجاج.
4- مجالات اشتغال التداولية.
5- الآليات الإجرائية للتداولية في حقل المقاربة النصية.
5-1- أفعال الكلام.
5-2- نظرية الاستلزام الحواري.
5-3- الحجاج.

الفصل الأول
التداولية الحدود، النشأة والتطور وآليات الاشتغال

1- التداولية في الفكر الغربي جذورها الفلسفية ومرجعيتها الفكرية:

تمهيد:

ونحن بصدد الحديث عن نشأة التداولية، تحضرنا مقولة أحمد أمين -وهو باحث في الإسلاميات-: "ذلك أن مدار البحث في المسائل المادية وما يشبهها واضح محدود، وما يطرأ عليها من تغير ظاهر جلي. أما الفكرة فإذا ما حاولت أن تعرف كيف نبتت، وكيف نمت، وما العوامل في إيجادها، وما العناصر التي غذتها، وما الطوارئ التي طرأت عليها فعدلتها أو صقلتها أعياك ذلك، وبلغك منك في استخراجه الجهد؛ لأن الفكرة أول أمرها لا مظهر لها نستدل به عليها، وقد تتكون من عناصر قد لا تخطر ببال، ويعمل في تغييرها وتعديلها عوامل في منتهى الغموض"[1]. وما يعزز هذه المقولة أن المعرفة تراكمية بطبيعتها، يؤثر سابقها في لاحقها، سواء أأدركنا ذلك أم لم ندركه، ومن الأكيد أن الحقول المعرفية تتداخل فيما بينها تداخلا قد نجد صعوبة كبيرة في معرفة من أين يبدأ كل منها وإلى أين ينتهي! ولا شك في أن أخذ هذا كله في الاعتبار مما ستوجب لكل باحث معرفته، سيدرك حتما معرفة البدايات الأولى التي أفضت إلى أي علم لاحقا، والتداولية ليست بمنأى عن ذلك، فقد عمل الزمن في تلك البدايات عمله[2].

وفي السياق نفسه يقول (جيلالي دلاش) كلاما في التداولية ومنشأها ليس ببعيد عما قاله أحمد أمين: "إن استعراض منشأ اللسانيات التداولية ليس بالأمر الهين، ولا سيما وأنها مدينة لعدد من التيارات الفلسفية، وهذا لعمري ميدان يستلزم طرقه تكوينا متينا، غير أن

1- أحمد أمين، ضحى الإسلام، منشورات مكتبة الأسرة (مهرجان القراءة للجميع)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ج.1، ص.09.

2- عبد الرحمان دحماني، أفعال الكلام في "ديوان لزوم مالا يلزم" لأبي العلاء المعري- دراسة تداولية، مخطوط ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص.18.

ثمة معالم تيسر لنا -فيما نعتقد- ولوجه»[1]، والمثير للاهتمام في تصريح هذا الباحث هو إقراره بصعوبة البحث في منشأ هذه المعرفة ثم استوائها علماً له مباحثه الخاصة وأسسه وقواعده.

من المعلوم أن لكل علم جذور ضاربة في القدم، فمن الأكيد أن اللسانيات التداولية – كغيرها من المعارف- لها أصول ومرجعيات فكرية وفلسفية انبثقت منها؛ حيث تعد الفلسفة التحليلية المصدر الأول لظهور أحد أبرز المفاهيم التداولية وهو الأفعال الكلامية[2]. لكن السؤال الذي يفرض علينا نفسه هاهنا هو كيف انبثق تيار اللسانيات التداولية من رحم التحليل الفلسفي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من تتبع واستقصاء أهم المبادئ التي اعتمدت عليها الفلسفة في تحليلاتها للظواهر الغوية.

ظهر تيار الفلسفة التحليلية ***Philosophie Analytique*** في النصف الثاني من القرن العشرين في"فيينا بالنمسا" في مؤلفات مجموعة من الفلاسفة أمثال: لودفينغ فيتجنشتين (***L.vittgenstein*** (***1889-1951***)، برتراند رسل (***B.russel*** (***1872-1970***)، رودلف كارناب ***R. carnap (1891-1970)*** وجلبرت رايل (***G.ryle*** (***1900-1976***). وتتضح مبادئ هذا الاتجاه الفلسفي في تحليل اللغة -بصفة خاصة- في كتاب بعنوان "أسس علم الحساب" للفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجه) (***Gottlob frege***)، والذي ميز في مؤلفاته بين المعنى والمرجع، وربط بين مفهومين تداوليين هامين هما (الإحالة) و(الاقتضاء)[3]، كما ميز بين ما يسمى (باسم العلم) و(المحمول) الذين يعتبران عماد (القضية الحملية)، أو كما تسمى (القضية الشخصية) ***(Proposition Singulière)*** وفي توضيح هذا التمييز يقول (فريجه): "إن التصور كما أفهمه يقوم بوظيفة المحمول، أما اسم العلم فإنه عاجز تماما عن استخدامه كمحمول. يبدو أن ذلك محتاج لتوضيح وإلا كان التميز باطلا"[4]؛ ويرى (فريجه) أن «الوظيفة الأساسية لاسم العلم هو إشارته إلى شيئ فردي معين، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصور ***(Concept)***، والتصور هو المعنى العام الذي يندرج تحته أشياء جزئية عديدة . يؤدي اسم العلم معنى تاما مستقلا دون حاجة إلى لفظ آخر يتم معناه، أما المحمول فلا يمكنك استخدامه بمفرده وإنما

1- عبد الرحمان دحماني، أفعال الكلام في "ديوان لزوم مالا يلزم" لأبي العلاء المعري- دراسة تداولية، ص.19.

2- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص.17.

3- المرجع نفسه، ص.18.

4- محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص.13.

يحتاج لاسم علم ليعطيه معنى، ولذلك لا يقوم الاسم بوظيفة الجمل أي الدلالة على معنى عام. كما لا يقوم المحمول أو التصور بوظيفة الاسم لأنه ليس اسما لفرد معين»[1].

وعلى منهج (فريجه) نفسه سار الفيلسوف النمساوي (فيتجشين)؛ وذلك حين وجه بدوره بعض الانتقادات للمبادئ الوضعانية المنطقية، التي ترى بأن وظيفة اللغة الأساسية تكمن في وصف وقائع العالم الخارجي بعبارات إخبارية يمكن أن نصفها بالصدق إذا طابقت الواقع الخارجي، أو نصفها بالكذب إذا لم تطابقه، وأطلق عليها اسم (الوظيفة المرجعية) أو (الإخبارية)؛ لأنها تحيلنا إلى أشياء موجودة في الواقع، من هذا المنطلق قام الوضعانيون بالتمييز بين (الوظيفة المعرفية) و(الوظيفة الانفعالية)؛ فالوظيفة المعرفية هي الوظيفة التي تستخدم فيها اللغة كأداة تصور لنا وقائع موجودة في العالم الخارجي، وتعتبر أن العبارة التي لها معنى هي التي تستطيع وصف شيء موجود في الواقع، فإذا طابقته يحكم عليها بالصدق وإذالم تطابقه تعد خاطئة[2]. أما الوظيفة الانفعالية فهي التي تستعمل اللغة للتعبير عن مكنوناتنا الداخلية من مشاعر وانفعالات، قد تضطرب من حين لآخر كما هو الحال بالنسبة للشاعر، وتندرج تحت هذه الوظيفة بعض العبارات التي تعالج مسائل الأخلاق والجمال و الماورائيات عند الفلاسفة[3]؛ حيث حذف الوضعانيون المناطقة هذه العبارات من دائرة المعنى بحجة أننا لا نجد ما يطابقها في الواقع، لكن هل يصح إبعاد هذه العبارات التي لا تقوم بوصف العالم الخارجي نحو العبارات الأمرية والاستفهامية التي تعد جملا إنشائية لا تقبل الوصف لا بالصدق ولا الكذب عن دائرة المعنى؟

وقد أجاب عن هذا الإشكال فيتجنشتين وذلك برفضه التقسيم الموضوع من طرف الوضعانيين المناطقة لوظيفة اللغة، معتبرا أن مدلول الكلمة أو معناها يتحدد حتما من استعمالها بمنأى عن أي تصورات غيبية فيقول أن "وظيفة اللغة المشروعة فلسفيا هي التسمية أو الوصف أو الإشارة، وتترتب على هذا تصور معين للمعنى مفاده أن معنى أي كلمة هو الشيء

1- محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص.13.

2- ينظر: عبد الحق صلاح اسماعيل، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.01، 1993، ص.12.

3- ينظر : المرجع نفسه، ص.12.

الذي تمثله أو تشير إليه، والاسم يعني الشيء والشيء هو معناه[1]". وتأسيسا على ما سبق ظهرت بعض الأفكار الرئيسية في فلسفته مثل (لعبة اللغة) و(صورة الحياة) و(تشابهات العائلة) وكلها تدور في فلك فكرته المحورية التي مفادها (معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة)، وتتمثل مهمة الفيلسوف في إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها العادي في الحياة اليومية. يقول فيتجنشتين "عندما يستعمل الفلاسفة كلمة (المعرفة) و(الوجود) و(الشيء) و(الأنا) و(القضية) و(الاسم) ويحاولون إدراك ماهية المسألة؛ فيجب على الواحد منهم أن يسأل نفسه دائما: هل يتم استعمال الكلمة بالفعل دائما بهذه الطريقة في لعبة اللغة التي هي موضعها الأصلي؟ إنّ مانفعله هو إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها في الحياة اليومية[2] ". فقد ركز هذا الباحث -خلال اشتغاله- على البحث في طبيعة اللغة وطبيعة المعنى، بعيدا عن كل تفسير غيبي أو ما ورائي ومن هنا أصبحت المهمة الأساسية للفلسفة التحليلية هي البحث في اللغة وتوضحها وفق منهج تحليلي بعيدا عن كل تفسير ميتافيزيقي[3]. ويبدو أن هذه بداية لاتجاه فلسفي جديد عرف باسم (فلسفة اللغة العادية)، والذي يذهب إلى أن اللغة هي الأداة الحقيقية التي تمكنهم من فهم المعنى الذي تحمله في طياتها؛ وبالتالي فهم الكون وحقيقة علاقتنا به فهما صحيحا إذ "إن جميع الحالات الموضوعية لشؤوننا، وجميع العلاقات الذاتية مع الأفراد والمجتمع، ومع تاريخ الجنس البشري قائم على أساس لغوي إن أراد أن يكون له معنى، فالطابع اللغوي مرتبط دائما أبدا بالفهم، مادام المعنى الذي تنقله لنا اللغة لا يصير ملموسا إلا على هذا النحو فالوجود الذي يمكن أن يكون مفهوما أولا هو اللغة[4]".

ونتيجة لهذا التضارب في الآراء و اختلاف وجهات النظر في اللغة وطريقة تحليلها ودراستها انقسم تيار الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة اتجاهات كبرى وهي[5]:

- الوضعانية المنطقية ***Positivisme Logique***:

1- عبد الحق صلاح اسماعيل، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص.13.

2- المرجع نفسه، ص ص.35-36.

3- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.20.

4- المرجع نفسه ، ص.21.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص ص.22-23.

تزعم هذا الاتجاه (رودلف كارناب) حيث اهتم بدراسة اللغات الصورية وأهمل أهمية ودور العملية التواصلية، وذلك بإقصاء اللغات الطبيعية من دراساته.

- الظاهراتية اللغوية ***Phénoménologie du langage***:

تزعم هذا الاتجاه الفلسفي (إدموند هوسرل) ***(I. Husserl)*** الذي ابتعد بمنهجه الفلسفي عن الكينونة اللغوية وكل ماله علاقة باللغة والتواصل، إلا أنه انبثق عن هذا الاتجاه أهم مبدأ اعتمده (أوستين) ***(Austin)*** و(سيرل) ***(Searle)*** لدراسة الأفعال الكلامية وهو مبدأ (القصدية) ***Intentionnalité***.

- فلسفة اللغة العادية ***Philosophie du langage ordinaire***:

الذي تزعمه (فيتجنشتين)؛ حيث اهتم بدراسة وتحليل اللغة وعدها محورا لتحليلاته الفلسفية، ويرى أن جميع المشكلات تحل باللغة، وأن هذه المشاكل إنما ترجع في الأصل إلى سوء فهمنا للغة، كما اهتم بالجانب الاستعمالي للغة، يقول في هذا الصدد: "فالاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها"، ويعتمد (فيتجنشتين) في دراسته للغات الطبيعية على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي[1]:

أ- الدلالة:

يشير هذا الفيلسوف إلى ضرورة التمييز بين ما يسمى بالمعنى المحصل ***(Sens)*** والمعنى المقدر ***(Signification)*** وإلا وقعنا في الخلط بين مفهومين مختلفين وهما الجملة والقول؛ لأن الجملة لها معنى مقدر -ماعدا تلك الجمل التي تكتسب معناها من خلال السياق الذي ترد فيه- ويتحقق المعنى من خلال الممارسة اليومية لألعاب اللغة.

ب- القاعدة:

التي يخضع استعمالها إلى شروط استبدالية ***(Paradigmatiques)*** ونحوية واجتماعية، هذه الأخيرة تخضع إلى التواضع والاصطلاح، فالقاعدة عند (فيتجشين) لعبة من ألعاب اللغة على المشارك فيها أن يكون ملما بالقواعد الأساسية (الاصطلاحات الاجتماعية) دون أن

1- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص.22.

يهمل القواعد الثانوية (الاصطلاحات الفردية)؛ لأن هذه القواعد هي التي تسمح فيما بعد بتنوع النشاط اللغوي بصفة غير محدودة[1].

ج- ألعاب اللغة:

هي المحور الأساسي الذي قامت عليه تحليلات (فيتجنشتين) واعتبره تكملة للمفهومين السابقين (الدلالة، القاعدة)، ومعناها: "أنه لا توجد طريقة واحدة لاستخدام جملة ما، بل ثمة عدد غير متناه من الطرق التي تتيح لمستعمل اللغة اختيار ما يراه مناسبا"[2].

ومن الكلام في حالة الاستعمال وعليه نجده يتساءل قائلا: "ما الذي يعطي الحياة إلى العلامة؟ إنها تعيش من خلال الاستعمال، فهل تمتلك نفس الحياة في ذاتها؟ أو أن الاستعمال هو ذاتها؟"[3]. وعليه يمكننا استخلاص أن القضية لا ترتبط دائما باستعمال اللفظة في الجملة، وإنما يتجاوز ذلك إلى استعمال الجملة في مواقف حياتية واقعية، ولذلك تكتسب العديد من الملفوظات معانيها. "فوجهة النظر المعبّر عنها هي وجهة تداولية بالمعنى الواسع للاصطلاح بحكم ارتباطها بالفعل، وبإطار حركي غير شفوي، وبنهايات تطبيقية، ولذلك يفترض على القائل أن يطرح على نفسه جملة من الأسئلة منها: ما مناسبة الحديث وموضوعه؟ ما أهدافه وغاياته؟ وما هي الحركات والإشارات التي تصحبه؟ وفي أي زمان ومكان ومع من؟ وغيرها من الأسئلة"[4].

ويلاحظ (فيتجنشتين) أن قائمة ألعاب اللغة متطورة ومتعددة ومفتوحة وذلك بالنظر إلى تطور النشاط الإنساني وقدرته على الإبداع، "وهذا ما فتح المجال لظهور أولى ملامح التيار التداولي. وقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذا الفيلسوف من طرف فلاسفة (أكسفورد) من بينها أن (فيتجنشتين) لم يكن تداوليا بما فيه الكفاية"[5]. نظرا لشساعة هذا العلم من جهة، ونظرا لأن هذا العالم كان من أوائل من أسسوا لهذه المعرفة، فلا نتعجب من حكم فلاسفة أكسفورد عليه. ورغم انتقادهم لهذا العالم إلا أن أفراد مدرسة أكسفورد قد تأثروا

1- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص ص.18-19.

2- المرجع نفسه، ص.20.

3- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص.22.

4- المرجع نفسه، ص.22.

5- مُحَمَّد مُحَمَّد علي يونس، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط.01، 2004، ص.15.

تأثيرا واضحا بمذهبه في التحليل اللغوي واهتمامه بقضية المعنى، ويبدو ذلك جليا في آرائه التي تبناها كل من (ج.ل أوستين) في كتابه الشهير (كيف تفعل الأشياء بالكلمات) ***(How to do things with words)*** سنة **1962**، الذي كان له شأو كبير في تطور الاتجاه التداولي، خاصة (نظرية أفعال الكلام). و تلميذه (سيرل) الذي نظم أفكار أستاذه وطور (نظرية أفعال الكلام) من خلال اهتمامه (بالقوى الإنجازية) المتضمنة في القول، ويظهر ذلك جليا في مؤلفه الذي ظهر عام **1969** بعنوان (أفعال الكلام) ***(Speech Act)*** ، بالإضافة إلى جهود (بول جرايس)***(H.P.Grice)*** التي أسهمت في تطور الدرس التداولي لا سيما في حديثه عن مبادئ المحادثة[1].مع الإشارة إلى أن مصطلح (تداولية) لم يظهر في أي مؤلف لهؤلاء الفلاسفة وفي حقيقة الأمر. إن التداولية لم تصبح مجالا يعتد به في الدرس الغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بفضل الأعمال التي قدمها هؤلاء الفلاسفة الثلاثة الذين ينتمون أصلا إلى (تيار فلسفة اللغة العادية)، وهي الحضن الأول الذي نشأت فيه (نظرية أفعال الكلام)؛ فقد كان جل اهتمامهم منصبا على أهمية اللغة العادية ودورها في عملية التواصل وتوصيل المعنى من خلال إبلاغ مرسل ما رسالة إلى متلقي يقوم بفهمها وتأويلها، وكان هذا من صميم البحث التداولي[2]. من هنا كان موضوع التداولية هو دراسة اللغة العادية أثناء استعمالها باعتبارها وسيلة تبليغية تواصلية تأثيرية.

2- أهمية الدراسات التداولية في المنجز اللساني الغربي:

التداولية مشروع موسع في اللسانيات النصية؛ تهتم بالخطاب و المناحي النصية فيه نحو: (المحادثة، المحاججة، التضمين...إلخ). ولدراسة التواصل بشكل عام، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في المتلقي. وتظهر أهميتها من حيث إنها تهتم بالأسئلة الهامة والإشكالات الجوهرية في النص، لأنها تحاول الإحاطة بالعديد من الأسئلة من قبيل: من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟[3].

1- ينظر: مُحَمَّد مُحَمَّد علي يونس، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص.15.

2- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص ص.09-10.

3- مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم(سورة البقرة)، مخطوط دكتوراه، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 1434-1435/2013-2014، ص.20.

* هذا النوع من الأسئلة ينتشر أو يشيع في الكتب المتخصصة في هذا العلم كثيرا.

– لماذا يقول المتكلم قولا وقصد غيره؟

– ماذا نقول تماما حين نتكلم؟

– كيف يشي القول بغير ما تدل عليه حروفه؟*.

وتأسيسا على ما سبق فإن التداولية تساعدنا على استحضار القصدية عند الإجابة عن هذه الأسئلة، وأفعال كلامنا والسياقات الواردة فيها والرموز المستعملة في ذلك، إضافة إلى الأبعاد التداولية للغة المستعملة. ولذلك نجد التداوليين يحددون مفاهيم مثل (الفعل الكلامي) و(الإنجاز الكلامي) و(السياق).

وربما كانت هذه الأسئلة وغيرها كذلك الدافع الفعلي لدفع حركية المقاربات التداولية التي حملت في جهازها المفاهيمي مجموعة من النظريات والإجراءات هدفها الحقيقي خلق فضاء مبسوط الحلول المتعلقة بالمرسل ومسألة اختيار الطرائق والاستراتجيات المناسبة في صنع الخطابات المؤثرة، والمرتبطة كذلك بالمتلقي وبالضبط في المجال المعنى بالبحث عن الوسائل الكفيلة بالوصول إلى المقاصد (التأويل).

والحديث عن أهمية الدرس التداولي يقودنا بطريقة مباشرة إلى استبيان خصوصياته ومفارقاته التنظيرية والإجرائية التي ربما كانت بمثابة حلول معرفية وإجابات حقيقية عن كثير من الأسئلة والإشكاليات التي لم تجب عنها النظريات والمدارس اللسانية السابقة.

ومرد ذلك أن اللسانيات التقليدية في إطارها البنيوي دأبت على تطوير نظرية النص المنظور إليه بِعَدِّهِ منجزا أو عملا مغلقا ***close***[1] ومعنى ذلك أنها عمدت إلى حصر بناه الداخلية ومكوناته اللفظية اعتمادا على رؤية شكلية خالصة مفادها أن النص لا يحيل على شيء خارج بنيته الداخلية، وابتعدت في تنظيراتها عن عنصر السياق والبعد الاستعمالي للغة في إطار عملها التواصلي، وكل معطى من شأنه أن يفيد العملية التخاطبية ونجاحها؛ سواء ارتبط ذلك بالإطار التواصلي، قصد خلق نوع من التماهي والتلاؤم بين ملفوظاته وسياقها الخارجي، أم

1 -voie : jean Dubois, dictionnaire de linguistique et des Sciences du langage, Larousse Bordas Paris, 1999, P.443.

تعلق الأمر بالمتلقي الذي يجد نفسه ملزما منصاعا لعمليات ذهنية استدلالية تأخذ نصب أعينها سياق التلفظ، قصد الوصول إلى المعنى المراد والغرض الذي يسعى المتلفظ إلى إبرازه[1].

وتأسيسا على ما سبق أضحى المنهج التداولي بمثابة بديل حتمي أملاه المسار التاريخي اللساني الذي افتقر لمثل هذه المقاربات ذات الأفق الواسع، ولذلك اعتبر الباحث اللغوي (غولفجانج ه.م.د فيهتجر) في كتابه (مدخل إلى علم لغة النص)؛ أن أهم الأسباب المعرفية التي دفعت المنهج التداولي إلى البزوغ والسيطرة على ميادين الدراسة اللسانية: ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللغوية تحتاج إلى نوع جديد من الدراسة المتحررة من قيود المقاربات التقليدية المهتمة بالنظام اللغوي دون سواه، مثل: التوثيق، المعالجة الآلية للمادة اللغوية، اكتساب اللغة، تعليم اللغة، الترجمة، التوجيه اللغوي، العلاج باللغة، تأثير اللغة في الاتصال اليومي[2].

وعلى هذا الأساس أضحت التداولية تجمع العديد من المعارف الإنسانية في جعبتها، ولذلك "فإن للدرس التداولي علاقات حميمية مع اختصاصات معرفية مختلفة، فالتعليمية مثلا اغترفت بقدر كبير لا يستهان به من التداولية وبحوثها، حيث ثبت عبر الزمن بأن التعليم السليم الصحيح ليس مرتبط بالبناء اللغوي فحسب؛ بل يجب أن يتعدى ذلك إلى التجارب والممارسات الميدانية لكي يتسنى للمتعلم التعرف على قيم الأقوال، ودلالات العبارات في مجال الاستعمال المربوط بدوره بحركية السياقات، إلى جانب أغراض المتكلمين ومقاصدهم التي لا يمكن أن تستنبط إلا من خلال اللجوء إلى المواقف الفعلية والمقامات الواقعية التي أطرت الحديث التلفظي"[3].

والأكيد أن متخصصي التعليميات قد استفادوا كثيرا في إعداد مناهج التعليم «من المقاربات التداولية وخاصة في ذلك الإطار الذي يعنى بنماذج الاختبارات والتمارين، من خلال عدها للبعد التداولي للغة (ممارستها واقعا) أحد الأهداف العملية التعليمية»[4]. وبذلك تخلت أو استغنت عن النظريات القديمة أو التقليدية في صناعة المناهج التعليمية«التي لم تحمل في طياتها

1- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب، ص.23.

2- واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص.104.

3- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص.46.

4- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.133.

مبادئ ذات أسس واقعية مرتبطة بالعالم الحقيقي وسياقاته ومعالمه المختلفة ذات الطابع الحركي، بسبب هلوستها بالتجريديات والمثاليات، كما اتجه الدرس التداولي إلى انتقاد (طرق تدريس اللغات الأجنبية) التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين، في مواقف مثالية؛ بعيدا عن أي سياق اجتماعي»[1]، ويبدو أنهم قد وقعوا في خطأ كبير ونعني بذلك الاهتمام بالمظهر الشكلي للغة وأهملوا البعد الاستعمالي فيها وهو أمر مهم جدا في تدريس اللغة. وقد كان ذلك مسيطرا على تفكير اللغوين لأكثر من نصف قرن من الزمن ونعني بداية القرن العشرين.

وعطفا على ما سبق، فإن ما جعل التداولية تأخذ من مختلف المعارف أو الفروع المعرفية المختلفة هو قضية الاستعمال، والذي أخذ جهدا كبيرا من الباحثين والعلماء، حتى وصل بهم الأمر إلى تقسيمها إلى عدة أنواع وسموها بنماذج الاستعمال اللغوي، وقد بظهر ذلك في الخطابات وفق العديد من الأشكال المتعددة ومن ذلك «(عقد المفاوضات) التي يشترط فيها أطراف القضايا، والمراسلات وإبرام العقود، وتدوين المكاتبات، والمحادثة البسيطة، والحوار المعقد، كما تشمل كثيرا من النماذج؛ فهناك النماذج الأدبية من رواية وقصة، ومنها كذلك الكلمات التي تلقى عادة في المظاهر الاحتفالية»[2]، ومن هنا نجد وبوضوح ثراء الدرس التداولي وسعة مجاله، «وربما كان السر في ذلك تطور الأبحاث التداولية وأخذها لعدة مسارات من طرف باحثين وعلماء من مختلف التخصصات مثل (علم النفس) و (علم النفس المعرفي) و (المنطق) و(علم الاجتماع)»[3].

وإذا عدنا إلى المقاربات النصية فإننا نجد التداولية قد أمدّت المشتغلين على تحليل الخطابات بآليات مهمة، وقد كانت هذه الآليات ذات طبيعة وظيفية تتخذ من الاستعمال اللغوي وسيلة لمقاربة الخطاب من الدّاخل، إضافة إلى الجانب غير اللغوي ومن ذلك الملابسات والظروف التي صدر من خلالها الحدث الكلامي التخاطبي، دون أن ننسى السياق المقامي من متكلمين ومتلقين.

1- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.133-134.

2- مُحَمَّد ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص.25.

3- واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص.105.

فالمقاربة التداولية تضع السياق والمقام ومقاصد المتكلمين والمخاطبين أولى أولوياتها في القراءة النصية، وهذا ما أهملته لسانيات دي سوسير. وهذا ما انتبهت عليه التداولية، لأن الوصول إلى الدلالة ليست في لغة النص فحسب بل يجب الاهتمام أيضا بالسياق والمقام وظروف المتخاطبين، بمعنى مراعاة كل الأبعاد خارج اللغة ونقصد بها البعد النفسي والبعد الاجتماعي وغيرهما.

وعليه يمكننا القول أن ما أهملته اللسانيات التقليدية هو ما مكّن التداولية «من فتح جسور تعالق بينها وبين اختصاصات أخرى وإمداد هذه الأخيرة بمجموعة من التوصيات والإجراءات التي من شأنها تعديل وتطوير معارف شتى في مختلف المجالات والفروع المعرفية وهذا ما يفتح أمامها كم هائل من الرهانات، ويجعل تطورها وصلابة عودها انطلاقا معرفيا و أفقا غير محدود ومحصور»[1].

3- تجليات التداولية في المنجز النقدي العربي:

وُصفت الحضارة العربية بأنّها حضارة نصية في أصلها تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عملية الفهم والإفهام، فكان النشاط التواصلي من حيث هو تفاعل بين طرفين وتأثر وتأثير متبادل بين مرسلين شكّل محور اهتمام لدى كثير من علمائنا القدامى، ومجمل حديثهم في ذلك يكشف عن ملامح تداولية عدة، و يؤكد أن ماجاء به علماء اللغة العرب المعاصرون لم يكن جديدا بالنسبة لهم[2]، بل هو في الحقيقة امتداد لما أنجزه الأسلاف مع قليل من الترتيب والتبويب والتعمق.

إن المتأمل في تراثنا العربي الشاسع بين كتب النحو والبلاغة واللّغة وأصول الفقه وغيرها يجده قد اتّخذ اتجاهين بارزين هما؛ اتجاه يعنى بالّنظام اللغوي الذي يشمل أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ولكلّ مستوى من هذه المستويات مكوناته وعناصره وعلاقاته بالعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي، ثم علاقة مجموع الأنظمة الفرعية بعضها ببعض دون التفاتٍ مقصودٍ إلى مقتضيات المقام والقرائن الحالية، واتجاه آخر يعنى بالمقام وما يتعلّق به من

1- واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص.107.

2- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، مجلة مقاليد، جامعة الجزائر، ع.07، ديسمبر 2014، ص.13.

قرائن غير لفظية كالدرجة الاجتماعية للمتكلّم والسّامع، وعلاقة كلّ منهما بالآخر، والحاجة النفسية والذهنية والحركات الجسمية لكلّ منهما، وسكوته والبيئة المكانية للحدث التواصلي ومجموع المشاركين فيه، كما أنهم لم يكتفوا بالسياق الاجتماعي فحسب بل ضموا إليه السياق الثقافي والشرعي.ويمكن الكشف من وراء كلّ ذلك عن العديد من المبادئ التداولية التي تسهم في إقامة نظرية تداولية عربية المنشأ[1]، ولو أنّ ما أنتجه الغرب في هذا المجال يبقى مميزا وشاملا في كثير من مباحثه.

ولعل أول مسألة تجلي تناولهم لمفاهيم تداولية هي تعريفهم للّغة وحصرهم وظيفتها الأساس في التبليغ. يقول (ابن سنان الخفاجي **ت466هـ**): "ومن شروط الفصاحة والبلاغة: أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً... والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أناقد بينا أن الكلام غير مقصود في نفسه وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلا ويعمل وعاء لما يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروفاً تذهب ما يوعن فيه"[2]، فوجهة نظر ابن سنان الخفاجي البارزة في هذا النّص تؤكد إيمانه بأن الوظيفة الأساس للغة هي التواصل والتبليغ، وأن لا وظائف تداولية للغة خارج سياق الاتصال، ثم إن هذه اللغة إنّما احتيج إليها لأجل هدف أسمى وهو التعبير عن المقاصد والأغراض ولكي يعلم الناس ما في أنفس بعضهم بعض، فلم يتلفظ بالكلام لأجل الكلام وإنّما لإبانة معا ني معينة يقصد إليها المتكلم قصدا.

3-1- مبدأ القصدية ومفهوم التلفظ:

ويبدو الاهتمام بمبدأ القصد وربطه بمفهوم التلّفظ واضحا جليا أكثر في تعريف (ابن جني ت392هـ) للغة إذ يقول: "حد اللّغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[3]. فاللّغة في مفهومه أصوات وملفوظات مجردة ، فإذا أراد المتكلم التعبير عن قصده (غرضه) عمد إلى هذه

1- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.13.

2- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1402هـ_1982م، ص.ص.220-221.

3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت. الطبعة الرابعة، ج.1، ص.34.

الملفوظات يسبكها ويختار منها ما هو عن قصده أبين، ولمراده أجلى وأنسب، ولا يتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديرا. ويتقاطع ابن جني في هذا مع ما تقره التداولية المعاصرة إذ إن مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق التلفظ (المنجز الذاتي)؛ أي في ضوء التداول[1].

وإلى المسألة ذاتها أشار (ابن خلدون ت808هـ) في مقدمته إذ يقول: "اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني. مثل الحركات الّتي تعيّن الفاعل أي المفعول من المجرور أعني المضاف ومثلي الحروف الّتي تفضي بالأفعال أي الحركات إلى الذّوات من غير تكلّف ألفاظ أخرى"[2]، فما نفهمه من قوله هذا هو أن اللّغة هي إرادة المتكلم الممتلك لهذه الملكة. وإحداث أصوات لغوية تعد جملة في اللّغة وفق أعراف واصطلاحات الجماعة اللّغوية الواحدة، وأن هذا المنجز اللّساني إنّما كان لأجل الإبانة عن مقصد المتكلم، وقد قيّض الله للعرب أن تكون لغتهم الأحسن والأوضح لتحقيق هذه الغاية؛ أي أن قصد المتكلم شرط لازم في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين. ونقيض هذا نجد أوستين قد أشار إلى التّلفظ من غير قصد، والذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلفّظ المتكلم بأصوات صحيحة نحويا وصرفيا ومعجميا إلا أنّها لا تؤدّي الإفادة المتوخاة منها؛ أي لا تنجز فعلا لغياب قصد المرسل[3].

3-2- القصد في المواضعة والاصطلاح:

وفي إشارة إلى أهمية القصد في المواضعة والاصطلاح داخل الجماعة اللّغوية الواحدة يقول (ابن سنان الخفاجي): "والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، ط.1، آذار/مارس، 2004، ص.29.

2- ابن خلدون، المقدمة، (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م، ص.753.

3- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، 191.

اللغات. وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قررته المواضعة ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمراً له. فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد"[1]، فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالما بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها؛ أي بالمواضعات التي تنظّم إنتاج الخطاب بها، ومنه فالقصد عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أم علامات من صنف علامي آخر[2]، وهو ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله: "وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم"[3]، كما تعد الدراسات البلاغية من "أهم الدراسات التي تؤكّد الارتباط بين دراسة اللّغة واستعمالها في السياق"[4]، ويشير الباحث الألماني هاينريش لوسبرج ***(Heinrich Lausberg)***في تعريفه للبلاغة إلى العلاقة الوطيدة بينها وبين التداولية إذ يقول: "إنّها نظام له بنية من الأشكال التصورية واللّغوية يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلّم في موقف محدد، وبالطّريقة نفسها، أما الكندي مايلز ليتش ***(Myles Leitch)*** فيرى أن البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ إنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما"[5].

3-3- مراعاة المقام ومقتضى الحال:

نجد في كثير من كتب البلاغة العربية التراثية فكرة مراعاة المقام ومقتضى الحال، وقد أدرجوا هذه القضية في إطار ملاحظات كثيرة فيما يخص فن الخطابة وما ينبغي أن يكون عليه الخطيب في مراعاة أحوال المستمعين. ولا شك أن ما تهتم به التداولية وثيق الصلة بهذه القضية، فنجد صلاح فضل يوطّد العلاقة بين مفهوم التداولية بوصفها العلم الذي يهتم بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف المقامي التواصلي المرتبط بشكل معين وبين فكرة (مقتضى الحال)

1- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص.ص.42-43.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.183.

3- ابن خلدون، المقدمة، ص.753.

4- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.06.

5- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص.89.

يقول هذا الباحث «ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظّمة المساحة التي يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة مقتضى الحال، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية لكل مقام مقال. وإن كنّا نعثر على سابقتها الواضحة في عبارات (شيشيرون) الروماني الذي يقول في كتابه عن الخطابة: إن الرجل البليغ يجب أن يقدّم قبل كل شيء البراهين على حكمته، ويتكيف مع مختلف الظروف والشخصيات»[1].

وفي الدراسات العربية التراثية نجد (أبا هلال العسكري ت 395هـ) يذهب إلى الاعتقاد بأن موضوع الكلام يجب أن يكون مداره «على الإفهام فالواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السّوقة، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه؛ فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب»[2]. نجد العسكري في هذا النص يلابط فائدة الخطاب وتأديته للمنفعة ببيان الغاية من الفكرة والسياق الذي وردت فيه من جهة وبيان حال المتلقي والمتكلم معا، ثم بعد ذلك مراعاة الأحوال الاجتماعية للمتلقي من وجهة استعمال اللغة. فلا يجوز الاستعانة بالعبارات غير المفهومة وبالتالي تنعدم الفائدة من العملية التخاطبية. بالإضافة إلى أنه جعل المتلقي أو السامع عنصرا شريكا في العملية التواصلية، لأنه يعتقد أن هذه العملية مرهونة بحالته الإدراكية والاجتماعية معا. وهذه الجوانب مجتمعة هي ما اصطلح عليه (بمقتضى الحال). ثم إنه يشير إلى ضرورة عدم تلفّظ المتكلم ومشاركته في الحوار إلا بما يعتقده صحيحا صادقا حتى لا تذهب فائدة الكلام، وهو المبدأ ذاته الذي اشترطه غرايس ضمن قواعد التعاون التي تسهم في تواصل الّنشاط الكلامي.

3-4- مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم:

وفي إشارة من العسكري إلى ضرورة مراعاة مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم يقول: «وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات؛ فتجعل لكلّ طبقة كلاما، ولكلّ حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار

1- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص.21.

2- أبو هلال العسكري، الصناعتين، المحقق: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419 هـ، ص.29.

المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات»[1]، فلا يخاطب فرح بكلام حزين، ولا جاهل بكلام عالم، ذلك أن أحوالهم مختلفة، ومقاماتهم متباينة، ولكلّ منهم معنى يناسب فهمه، ويستصيغه فكره، وإلا غمض القصد وضاعت الفائدة.

كما نجد (السكاكي **ت626هـ**) يلفت الانتباه إلى عناصر المقام المختلفة فيقول: " لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة؛ التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب. وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر. ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به؛ وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال وإطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم. وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك وما ذكره حديث إجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله"[2]. فهذا النص يؤكد إدراكه التام للقرائن المختلفة التي تحدد قصد المتكلم من كلامه، كمراعاة حال المتكلم والمخاطب وسياق الكلام والنبر والتنغيم ومعدل الأداء الكلامي

1- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص.153.

2- السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1987 م، ص.168.

والتعبيرات والحركات الجسمية، وهذه المصاحبات اللّغوية أو الملامح شبه اللّغوية المصاحبة لنطق المتكلم هي من صميم بحث التداولية مادامت تدرس اللغة أثناء الاستعمال.

3-5- فكرة السياق لدى الجرجاني:

وقد كان (لعبد القاهر الجرجاني **ت471هـ**) الذي جمع بين البلاغة والنحو في كتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) رأي ثابت استطاع أن يثبت به دعائم العربية ويكشف أسرارها متمثّلة في نظرية النظم فدراسته للنّظم وما يتّصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللّغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرائق التركيب اللغوي[1]، إذ جعل "النظم دليلا على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناء على المواءمة بين الكفاءة اللّغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي، وقد مثل للنظم في مستوى التراكيب بوصفه أبرز مستوى تتجلى فيه تلك الكفاءة"[2].

ربط الجرجاني في نظريته بين ثلاثة مفاهيم تداولية "فأحاط بعناصر المقام الذي يولد في كنفه المقال، فأولى عناية فائقة للعناصر التي يتشكل منها سياق الحال"[3]، دون نأي عن قصد المتكلم والإفادة الحاصلة للسامع، وقد بلغت لفظة (معنى) في دلائل الإعجاز من حيث دلالتها على القصد والغرض حوالي اثني عشر وخمسمائة وألف موضع من بينها حديثه عن آلية التّقديم والتّأخير التي لا تكون إلا لقصد واستجابة لعناصر السياق[4]؛ يقول الجرجاني: "ليسَ (النظمُ) إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ "علمُ النحو"، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها. وذلك أنَّا لا نَعلم شيئاً يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كلّ بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في "الخبرِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" و"زيدٌ يَنطلِقُ"، و"ينطلِقُ زيدٌ" و"منطلِقٌ زيدٌ"، و"زيدٌ المُنطلِقُ" و"المنطلِقُ زيدٌ" و"زيدٌ هوَ المنطلقُ"، وزيدٌ هو منطلِقٌ". وفي "الشرطِ والجزاء" إلى الوجوه التي تَراها في قولك: "إنْ تَخْرُجْ أَخرجْ" و"إنْ خرجْتَ خرجْتُ" و"إن تخرجْ فأنا خارجٌ" و"أنا خارجٌ إن خرجتَ" و"أنا إنْ خرجْتَ خارجٌ". وفي

1- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص.18.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.07.

3- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.15.

4- المرجع نفسه، ص.15.

"الحالِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "جاءني زيد مسرعًا"، وجاءني يسرع"، و"جاءني وهو مسرع أو وهو يُسرع"... فيَعرفُ لكلٍّ من ذلك موضِعَه، ويجيءُ به حيثُ ينبغي له. وينظرَ في "الحروف" التي تَشْتركُ في معنىً، ثم يَنفردُ كلُّ واحدٍ منها بخصوصيةٍ في ذلك المعنى، فيضع كلًا من ذلك في خاصِّ معناهُ، نحْوَ أن يجيءَ بـ"ما" في نفي الحال، بـ"لا" إذا أراد نفي الاستقبال، بـ"إنْ" فيما يترجَّحُ بينَ أن يكونَ وأنْ لا يكون، وبـ"إذا" فيما عُلِمَ أنه كائنٌ. وينظرَ في "الجملِ" التي تُسْرَدُ، فيعرفَ موْضعَ الفصلِ فيها مِن موضعِ الوَصْل، ثم يعرفَ فيما حقُّه الوصْلُ موضعَ "الواو" من موْضعِ "الفاء"، وموضعَ "الفاء" ومن موضعِ "ثُمَّ"، وموضعَ "أو" من موضعِ "أم"، وموضَعَ "لكنْ" من موضعِ "بل". ويتصرَّفَ في التّعريفِ، والتَّنكيرِ، والتّقديمِ والتأخير، في الكلام كلِّه، وفي الحذف، والتكرار والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانَه، ويستعملَه على الصِّحة وعَلَى ما ينبغي له"[1].

ثم يضيف عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر شارحا الفرق بين: زيد منطلقٌ، وزيد المنطلق،وزيد هو المنطلق، والمنطلق زيد، يقول: " وأمَّا قولُنا: "المنطلقُ زيدٌ"، والفرْقُ بينَه وبينَ أن تقول: "زيدٌ المنطلقُ"، فالقولُ في ذلك أنك وإنْ كنتَ تَرى في الظاهر أنهما سواءٌ من حيثُ كانَ الغرضِ في الحَالَيْن إثباتَ انطلاقٍ قد سَبَق العلمُ به لزيدٍ، فليسَ الأمرُ كذلك، بل بينَ الكلامَيْن فصْلٌ ظاهرٌ. وبيانُه: أنك إذا قلتَ: "زيدٌ المنطلقِ"، فأنتَ في حديث انطلاقٍ قد كان، وعرَفَ السامعُ كونَه، إلاَّ أنه لم يَعْلم أَمِنْ زيدٍ كان أمْ مِن عَمرو؟ فإذا قلت: "زيدٌ المنطلقُ"، أزلتَ عنه الشكَّ وجعلْتَه يَقْطعُ بأنه كان مِنْ زيدٍ، بعد أن كان يَرى ذلك على سَبيل الجَواز. وليس كذلك إذا قدمت "المنطلقُ" فقلت: "المنطلق زيد"، بلى يكون المعنى حينئذ على أنك رأَيْتَ إنساناً ينطِلق بالبُعْد منك، فلم تثبته، ولم تعلَمْ أزيدٌ هو أمْ عمروٌ"[2]، وهذا النص دليلٌ قاطع على أن الجرجاني تنبّه إلى أن العدول عن الأصل لا يكون إلا لغرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي، إضافة إلى أنه يتفق مع ما أورده (سيرل) من تمييزه بين القوة الغرضية وهدف الخطاب، فالمحتوى القضوي للجمل الأربعة ظلّ واحدا وهدفها الكلّي هو

1- عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، المحقق: محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة 1413هـ - 1992م، ص.ص.81-82.

2- المرجع نفسه، ص.186.

الإفادة ابتداء، بينما تتغير القوة الغرضية والهدف الجوهري للخطاب بتغير قصد المتكلم، ما نجد في البلاغة العربية أسسا لظاهرة الأفعال الكلامية التي تعتبر ركيزة التداولية المعاصرة، ويمكن اكتشافها من خلال تعمق العلماء العرب في تحليل ثنائية الخبر والإنشاء، وكذا ومعايير التمييز بينهما والتي تشكل المدخل الصحيح إلى نظرية عربية للأفعال الكلامية[1].

3-6- أفعال الكلام (الخبر والإنشاء):

إن نظرية الخبر والإنشاء وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي العام تكافئ مفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين، ذلك أنها نوقشت ضمن مباحث علم المعاني[2]، وموضوع هذا الفرع اللغوي في تراثنا العربي أشار إليه السكاكي في هذا النص: "هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان... وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق، وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه على الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو أو لازما له هو هو حينا وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة"[3]، أو كما عرفه مُحَمَّد بن علي الجرجاني: "علم يعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت"[4]، مؤكدا بذلك على قرينة تداولية هامة في تحديد موضوع علم المعاني وهو (مبدأ الإفادة) وهو المبدأ نفسه الذي أكد عليه ابن خلدون في قوله: " هذا العلم حادث في الملّة بعد علم العربيّة واللّغة، وهو من العلوم اللّسانيّة لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تفيده. ويقصد بها الدّلالة عليه من المعاني وذلك أنّ الأمور الّتي يقصد المتكلّم بها إفادة السّامع من كلامه هي: إمّا تصوّر مفردات تسند ويسند إليها ويفضي بعضها إلى بعض، والدّالّة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف وإمّا تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدلّ عليها بتغيّر الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات. وهذه كلّها

1- ينظر: دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.16

2- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص.49.

3- السكاكي، مفتاح العلوم، ص.161.

4- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.16.

هي صناعة النّحو. ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدّلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدّلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه. وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب فإنّ كلامهم واسع ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"[1]، والملاحظ على هذه التعريفات جميعها أنّها ركزت على قرائن الإفادة والقصد والمقام التي تعتبر مبادئ تداولية أساسية في نجاح التواصل الكلامي[2].

إن نظرية الخبر والإنشاء عند العلماء العرب لم تأت مكتملة من أول أمرها وإنما مرت بمراحل وأطوار، حتى استقرت على أسس علمية دقيقة ونهائية على يد اللاحقين للسكاكي[3].

لقد اعتمد علماؤنا العرب في تمييزهم بين الخبر والإنشاء مجموعة معايير منطقية ومعايير تداولية كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي[4]. وفضلا عن معايير قبول الصدق والكذب، مطابقة النسبة الخارجية، إيجاد النسبة الخارجية، عدد النسب، تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس، وضع البلاغيون القدامى معيار القصد كقرينة مساعدة لباقي المعايير في التمييز بين الأسلوبين؛ على عكس الأصوليين الذين اتّخذوه قرينة تمييزية أساسية، فقيل في تعريف الخبر والإنشاء: "يسمى الكلام خبريا إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تُطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، ويسمى الكلام إنشائيا إن لم يحتمل الصدق أو الكذب، ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به. والمقصود بالنسبة المرجع المدلول عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، ويتحقق في أحد الأزمنة الثلاثة (ماض، حاضر،مستقبل)، وهي ثلاثة أنواع؛ كلامية وذهنية وخارجية. ومنه أقر العلماء أن الخبر له نسبة كلامية توصف إما صدقًا أو كذبًا، لأنّ له حقيقة مرجعية في الواقع، أما الإنشاء فليس له حقيقة مرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة؛

1- ابن خلدون، المقدمة، ص.ص.759-760.

2-دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.16.

3- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص.53.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص.58.

بل إن له نسبة لغوية صرفة تتسبب في نشوء نسبة ثانية أو بتعبير التداوليين المعاصرين تتسبب في إنجاز فعل ما[1].

إلا أن علماء البلاغة لم يقفوا عند هذا الحد بل تنبهوا إلى قصد المتكّلم وغرضه فقالوا: "الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة للخارج أو عدم مطابقتها له"[2]، والإنشاء ما لم يكن "لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، نحو: (اكتب يا فلان)، فهذا كلام إنشائي إذ ليس لنسبته خارج تطابقه أو لأن مدلول اللفظ لا يحصل إلا بالتلفظ به"[3]، فكلا الأسلوبين له نسبة خارجية، وعدم تحقق المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية قد تحصل في الخبر كما في الإنشاء، وإن الفرق الحقيقي بينهما هو أن تحقق المطابقة بين النسبتين؛ في الخبر مقصودة بينما في الإنشاء ليست مقصودة[4].

يمكن القول إن تصورات البلاغيين القدامى تجمع على أن الخبر "هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأن الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تجد نسبته الخارجية[5]".

يبدو أن علماء البلاغة العرب في تراثنا قد قسموا الخبر والإنشاء تقسيما تفصيليا آخر، فأقروا أن الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع وقدراته العقلية والإدراكية ومقام التخاطب، أولها الضرب الابتدائي حين يكون السامع خالي الذهن من الحكم فيلقى إليه الخبر خاليا من أدوات التوكيد، و ثانيها الطلبي حيث يكون المخاطب شاكا فيه فيؤكد الخبر حتى يتمكن في نفسه، وآخرها الإنكاري عندما ينكر السامع حكم الخبر حيث يؤكد له بمؤكد أو أكثر حسب درجة إنكاره[6].وفي هذه الأضرب الثلاثة بعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العباس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في كلام العرب فهم يقولون عبد

1- ينظر: دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.17.

2- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة، د.ت. ج.01، ص.56.

3- حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت. ج.02، ص.88.

4- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.17.

5- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.68.

6- ينظر: مُحَمَّد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص.55.

الله قائم، ثم: إن عبد الله قائم، ثم: إن عبد الله لقائم. و رأى أن الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابه أن المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، و أن الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد الله، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه، فتكررت الألفاظ لتكرر المعاني[1]، واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال، وهذا شبيه بما فعله (سيرل) حين أقر أن الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدة المتضمنة في القول "إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمن في القول ولكنهما تختلفان في القوة الإنجازية، التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها؛ حروف المعاني في اللغة العربية كما في المثال السابق[2].

وقد فرّع علماء البلاغة في تراثنا الإنشاء إلى فروع منها الاستفهام، التمني، الأمر، النداء والنهي وهي طلبية وهناك القسم والتعجب والترجي والذم والمدح وألفاظ العقود وغيرها وهي غير طلبية، ويقابلها في التداولية الأفعال الكلامية. وقد أشار البلاغيون إلى أن هذه الأساليب قد تخرج عن أغراضها الأصلية إلى أغراض أخرى تكون تواصلية وذلك حسب المقام الذي ترد فيه، وقد اصطلح عليه الجرجاني معنى المعنى فيقول: «نعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ»[3]، نستخلص مما سبق أنه كان للعرب القدامى السبق في دراسة الأفعال الكلامية غير المباشرة، كالأمر الذي يفيد بالنظر إلى حال وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء، الأمر، ومع الخضوع ،الدعاء، ومع التساوي، الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر أو ما يعادل (مبدأ الشروط المعدة) بتعبير (سيرل)، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوتها وضعفها وتصنيفها[4].

وإذا حاولنا أن نجد أواصر التواصل أو التقاطعات بين التراث العربي البلاغي والتداولية المعاصرة في مجال الخبر والإنشاء فإننا سنحصل على مايلي:

1- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح.محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني ،القاهرة، جدة، ط.03، 1992، ص.35.

2- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.17.

3- ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص.263.

4- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.117-121.

الخبر يقابله التقريريات (بمصطلح سيرل) أما الإنشاء فمنه ما يأتي تصنيفه تحت الأمريات ونقصد (الأمر والنهي والاستفهام) والإيقاعيات ونقصد ألفاظ العقود، وأخيرا البوحيات ويقابلها المدح والذم والتمني في أساليب الإنشاء.

3-7- الحجاج:

يعتبر الحجاج من أهم آليات التداولية لأنه يعتمد على الحوار أي وجود متخاطبين والمقام والسياق أي الظروف التخاطبية، وقد اهتم العلماء العرب بهذه الآلية أيما اهتمام، كون الحجاج كان آلية إقناعية انتشرت كثيرا في النص القرآني منجهة وفي أقوال المصطفى من جهة مقابلة.

يعتبر الجاحظ أول باحث عربي في كتاب البيان والتبيين من تناول فن الإقناع وذلك في معرض حديثه عن الخطابة والخطيب، وما يجدر بالخطيب أن يتوفر عليه من صفات مختلفة لغوية وجسدية قصد تمكنه من توصيل رسالته إلى المتلقين. باعتبار أن أول ما يميز الأسلوب الخطابي أنه إقناعي بلاغي يحتاج إلى الصور البلاغية والحجج والحجاج؛ لأن التأثير والاستمالة يتطلبان الوضوح وأساليب الإقناع. كما لم يغفل الجاحظ دور العلامات السيميائية في الإقناع فأدرك ذلك وأكده في حديثه عن الخط والإشارة والحال والعقد والنصبة[1]، يقول الجاحظ في معرض توضيحه لمفهوم البيان والبلاغة التي هي آلة الخطيب: " أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة[2]"، يبدو أن الغاية لدى الجاحظ تتمحور حول الإقناع الشفوي أي الأدائي للكلام، بمعنى تقديم الغاية والتي هي الإقناع على الوسيلة والتي هي اللغة، لأن اللغة ماهي إلا وسيلة من عدة وسائل لعملية الإقناع أو ما يصطلح عليه التداوليون الأفعال الكلامية والسياق ومقتضى الحال والمتخاطبين وظروفهم النفسية والاجتماعية.

لقد استطاع الجاحظ بتصوره هذا أن يربط فكرة الفهم والإفهام بالإقناع الذي تبرز فيه سمات الكفاءة التداولية والقدرة على توظيفها حسب مقتضيات المقام، فبلاغة الخطاب الإقناعي اعتدال معرفي تداولي بلوره الجاحظ لتفسير البيان العربي في ضوء البلاغة، ودراسة

1- ينظر: حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي (عناصر استقصاء نظري)، عالم الفكر، الكويت، 2001، ص.109.
2- الجاحظ، البيان والتبيين، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1423ه، ج.01، ص.95.

البلاغة في جانبها التداولي هو ما اهتمت به الدراسات الغربية المعاصرة؛ إذ لم تلق الاهتمام في ثقافتنا العربية بعد الجاحظ[1]. خلاصة القول أن محاولة استقراء المبادئ التداولية الكامنة في التراث اللغوي العربي تحتاج إلى قراءة متأنية وبحث مستقلّ حتى نوفي التراث حقه، لأنّ هذا التراث الضخم فيه الكثير من المفاهيم والتصورات والمباحث.

4- مجالات اشتغال التداولية:

لخص علماء اللغة والمتخصصون في مجال التداولية مهام هذا العلم في مجموعة عناصر يمكننا أن نختصرها في هذه النقاط:

- دراسة اللغة أثناء التلفظ بها في السياقات والمقامات المختلفة «فالتلفظ هو النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي، بوصفه نقطة التحول بالممارسة الفعلية لها، مما يبلور عناصر السياق في الخطاب، من مرسل ومرسل إليه، كما أنه يتحدد به التصور والهدف، وهذا نلمسه عند النحاة، مثلا عند التمثيل على قواعدهم وذلك بلإحالة على عملية التلفظ»[2]. ومعنى ذلك أن التلفظ باللغة يحولها في ذهن المتكلم من وجود بالقوة إلى وجود بالفعل عن طريق الممارسة، والممارسة لها دور كبير في تبيان القصد من الكلام؛ أي أن هذا العلم يدرس اللغة على أنها ملفوظات صادرة عن متكلم إلى مخاطب في مقامات وسياقات تواصلية محددة. وللتوضيح أكثر فإن التداولية تهتم باستقراء الأفعال الكلامية أو الإنجاز الفعلي للكلام وذلك من خلال عملية التواصل، مع مراعاة السياق والمقام. يقول (فان دايك): «والفكرة الأساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال»[3]. وهذا دليل على شمولية هذا العلم في مجال الدراسات اللغوية خاصة عندما تكون اللغة أثناء الكلام.

ويذهب فان دايك إلى الاعتقاد بأن ما تصبو إليه التداولية هو مقاربة شروط نجاح اللفظ، وكذا توفير شروط سانحة لإنجاز العبارات، وكذلك ملاءمة كل ذلك لبنية الكلام ونظامه. يقول مؤكدا ذلك: «إن أحد مهام التداولية أن تتيح صياغة شروط إنجاح إنجاز

1- دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، ص.18.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص.27.

3- فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر.عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق المغرب، 2000، ص.256.

العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز، الذي يصبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر وبهذا الاعتبار فإن المهمة الثانية تقوم في صياغة مبادئ تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الانجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة، والمهمة الثالثة أنه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون، في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التواصلي مع بنية الخطاب وتأويله»[1]. نلاحظ من خلال قول هذا العالم أن التداولية تعطي المجال للمتكلم وتضمن له إنجاح العبارات اللغوية والأفعال الكلامية، ومراعاة كل ما يحيط بعملية إنجاز الكلام كالكيفية؛ أي كيفية إنجاز الأفعال الكلامية أثناء القول مع مراعاة الأحوال الاجتماعية والنفسية والمقامية زغيرها، كما يتضح أيضا أن هذا العلم مهتم بشروط ملاءمة الأداء الكلامي للغة ومناسبته للتركيب الجملي المنجز إضافة إلى السياق ومدى مطابقته لمقتضى الحال. وخلاصة القول أن التداولية لدى فان دايك تتكفل بمهمة دراسة تتضمن الشروط الكفيلة بإنجاح الأداء الكلامي للغة.

ويمكننا أن نضيف لمهام التداولية أنها تشرح"كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات" فتدرس كل قواعد الاستدلال التي تمكن المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللغوية وما تحويه من أفعال، بما يستجيب لأغراضه ومقاصده، في المقامات التواصلية المختلفة التي يكون فيها.

- تسعى التداولية كذلك لبيان كيف يمكن للتواصل الضمني (غير الحرفي) أن يكون في الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر[2].

- تقوم التداولية بتعريف أفعال اللغة المهمة؛ أي تحليل الأفعال الانفعالية. و كذلك طبع خطوط السياق الملفوظ الذي يساعد على تحديد نوعية القضية التي تعبر عنها جملة ما.

وتهدف التداولية في محصولها العام للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها بقوة؛ ولم تستطع المناهج الكثيرة السابقة في دراستها للغة الإجابة عنها من قبيل؛ ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول

1- باديس لهويمل، التداولية و البلاغة العربية، ص.163.

2- المرجع نفسه، ص.163.

بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم و إلى من يتكلم؟ و لأجل من؟ مذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيئ آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة[1]؟

5- الآليات الإجرائية للتداولية في حقل المقاربة النصية:

التداولية كغيرها من المناهج النقدية التي تهتم بمقاربة النصوص والخطابات على السواء وذلك بغية الكشف عن المعنى والمقاصد بالدرجة الأولى تعتمد على طائفة من الآليات الإجرائية؛ وعبرها يمكن للباحث في هذا المجال أن يستقرئ النص والخطاب معا لاستكشاف دلالاتهما سواء السطحية أو العميقة. ويمكن للباحث أن يكتشف -وبسهولة- تشابها وتداخلا كبيرين لدى متخصص هذه المعرفة في حصر **آلياتها الإجرائية**، ويمكننا أن نلخص أهم هذه **الإجراءات** في هذه الظواهر:

5-1- أفعال الكلام:

يرى معظم متخصصي هذا المجال المعرفي أن نظرية الأفعال الكلامية ***(Théorie des Actes de paroles)*** هي أهم ركيزة استندت عليها الدراسات التداولية، وهي من أهم نظرياته، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى تحديد مفهوم الفعل الكلامي في المنجز البلاغي العربي وكذا الغربي. و«بالرجوع إلى ما كتبه الفيلسوفان (**ج.ل .أوستين**) وتلميذه (**ج. سيرل**) حول هذا المفهوم اللساني التداولي الجديد، فإنّ الفعل الكلامي يعني التصرف أو (العمل) الاِجتماعي أو المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، فالفعل الكلامي يراد به الإنجاز الذي يؤدّيه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة ومن أمثلته: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتهنئة... فهذه كلها أفعال كلامية[2]». نستشف من هذا القول أنّ الفعل الكلامي هو إنجاز للكلام من وجهة اجتماعية يتجسد في الواقع عند التلفظ به، وذلك لتحقيق عملية التواصل بغية إيجاد مواقف اِجتماعية أو فردية أو مؤسساتية بالألفاظ، وذلك للتأثير في المتلقي لإجباره على القيام بفعل ما أو العدول عنه، أو -من جهة أخرى- تأكيد حكم من الأحكام أو تقديم تهنئة أو طرح سؤال عن قضية معينة.

1- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص.71.

2- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.10-11.

أ- الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي:

قاربت الدراسات التراثة العربية مصطلح الأفعال الكلامية دون تسميته بهذا الاصطلاح؛ وذلك من خلال مباحث علم المعاني وبالتحديد ضمن فرعي أو مبحثي الخبر والإنشاء. ونجد العديد من علماء التراث العربي من اشتغل على ذلك بالتفصيل والتدقيق، فنجد منهم علماء البلاغة والتفسير واللغة وعلم الكلام والفلسفة وغيرها من المذاهب والاتجاهات الفكرية. ولقد اهتموا بهذين الفرعين من المعرفة أيما اهتمام .فمن الفلاسفة نجد الفرابي وابن سينا والقزويني وقطب الدين الرازي ومن الفقهاء الأصوليين نجد القرطبي وفخر الدين الرازي، أما فقهاء اللغة فنجد سبويه والجرجاني والسكاكي.

ويستنتج الدارس أو حتى المطلع على هذه الجهود أنها تلتقي -رغم تباين آلياتها الإجرائية في استقرائها للغة- في العمل على إدراك معاني النص القرآني وتأويلها تأويلا صحيحا، والاهتمام بخصائص تراكيب الكلام المفيدة في اللغة العربية عصرئذٍ ويذهب -في هذا السياق- (السكاكي) إلى الاعتقاد بأنّ علم المعاني "هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره[1]، ويشرح السكاكي هذه الخاصية بقوله: "وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه على الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له، لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو أو لازما له هو هو حينا"[2]، ويشرح هذا العالم معنى الفهم وهو ما يتبادر في ذهن السامع عندما يسمع كلاما ما مثل قولنا (زيدٌ منطلق) و(زيدٌ يأكل) مثلا، فالقصد هنا هو الإخبار عن حال زيد يقول: "وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق على فهمك من تركيب إن منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصودا به نفي الشك أو رد الإنكار أو من تركيب زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد على الإخبار[3].

1- السكاكي، مفتاح العلوم، ص.161.
2- المرجع نفسه، ص.161.
3- المرجع نفسه، ص.ص.161-162.

التركيب اللغوي يختلف معناه ومبناه معا باختلاف المقام الذي يرد فيه علم المعاني لدى (السكاكي)، ففي مقاربته يرتكز كثيرا على التراكيب التي لها دلالات والتي تفيد المتحدث أو المتلقي ولا يختلف الأمر إن كانت هذه الدلالات حرفية أو ضمنية، وجميعها يدرك من المقام بحسب ما يريده المتكلم، وهذا بالضبط ما تقوم عليه الدراسات التداولية الحديثة؛ ونعني ثنائية (القصد/الإفادة).

ومن أعلام التراث العربي الإسلامي الذين ركزوا على هذه الجزئية نجد (الخطيب القزويني) والذي اهتم في دراساته اللغوية بظاهرة الخبر والإنشاء، خاصة في قضية مطابقة المقال للمقام الذي يرد فيه مع مراعاة مقتضى الحال، وقد حدّ علم المعاني بأنه: "علم يُعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال[1]. ويشرح محقق هذا الكتاب هذا التعريف قائلا: "أي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وذلك احتراز من الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لابد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة. والمراد أنه علم تعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن قصور معاني التعريف والتنكير مثلًا، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. ومقتضى الحال على التحقيق هو الكلام الكلي للتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به الشيرازي في شرحه - وذلك حيث يقول السكاكي في تعريف علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب البلغاء إلخ، فهو يشير إلى أن المقتضى هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات؛ لأن الذي يذكر إنما هو الكلام لا الحذف والتقديم إلخ.. وأورد أن الذي يذكر إنما هو الكلام الجزئي لا الكلي فهو كالكيفيات لا يذكر، إلا إن قلنا أنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته-، لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره، ولو أريد بمقتضى الحال الكيفيات لا الكلام، لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنها عين مقتضى الحال.. وأحوال الإسناد أيضًا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلًا من

1- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تعليق :مُحَمَّد عبد المنعم خفّاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 3،1993، ج.1، ص.52.

الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة. وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك"[1].

ب- الفرق بين الخبر والإنشاء في الدراسات التداولية التراثية:

أثارت قضية التمييز بين الأسلوبين الخبري والإنشائي حفيظة علماء العربية قديما خاصة البلاغيين منهم، فلقد تعدّدت التقسيمات وتنوعت وتضاربت الآراء إلى حدّ الاختلاف، ولعل السبب الرئيس في ذلك هو تنوع المراحل والعصور التي مرت بها تلك الأبحاث والدراسات من جهة، واختلاف آليات المقاربات ونوع التحليل وتنوعها بين منطقية ونحوية وبلاغية وتداولية، ويبدو جليا أنّ وجه الاختلاف يكمن أساسا في عدم اتفاق العلماء العرب على مصطلح (الإنشاء) من جهة، وافتقار المكتبة البلاغية التراثية لدراسات موسعة في هذا المجال، ويعد (نجم الدين الكاتبي القزويني) **(ت493هـ)** من الأوائل الذين استعملوا هذا التركيب بمعناه الاصطلاحي المعروف والدقيق و(مُحَمَّد بن علي الجرجاني) **(ت729هـ)**، وبعض النّحاة المتأخرين. تأكيدا لما أسلفنا ذكره يذهب بعض الباحث إلى أنّ المرحلة التأسيسية الثانية من عمر علم المعاني العربي (حتى وفاة السكاكي سنة **629هـ**) قد تميزت "بعدم اتفاق العلماء العرب على مصطلح (الإنشاء) -الذي هو أحد القسمين الأسلوبيين الأساسيين- فلا نجد له ذكرا عند الإمام عبد القاهر الجرجاني أولا عند خلفه أبي يعقوب السكاكي، ولا عند الفلاسفة الذين ساهموا بقسط وافر في التقسيمات البلاغية ولاسيما في موضوع التمييز بين الخبر والإنشاء؛ كالفارابي وابن سينا، مما يشير إلى عدم شيوع هذا المصطلح في تلك الفترة خصوصا بين البلاغيين، ومصطلح الإنشاء كان غائبا غيابا شبه تام من مؤلفاتهم، إذا استثنينا قلة نادرة منهم"[2].

وسنأخذ بعض النماذج التي تناولت هاته القضية، فـ(ابن فارس) على سبيل المثال يعتقد أن الكلام يتفرع إلى عشرة وهي: "خبرٌ. واستخبار. وأمر. ونهي. ودُعاء. وطَلَب. وعَرْض. وتَحْضيض. وتَمنّ. وتعجّبٌ"[3]. ويعرف الخبر بقوله: "أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثرَ من

1- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.52. النص للمحقق مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي.

2- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.54.

3- أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1997م، الطبعة الأولى ص.133.

أنّه إعلامٌ. تقول: (أخبرتُه. أخبِرْه) والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه. وهو إفادة المخاطَب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستَقبل أو دائم. نحو (قام زيد) و(يقوم زيد) و(قائم زيد). ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً. فالواجب قولنا: (النار مُحرقة). والجائز وقولنا: (لقي زيد عمراً). والممتنع قولنا: (حملت الجَبَل)[1].

ومصطلح الاستخبار مثلا يمكن أن يستبدل أو يعوّض بمصطلح الاستفهام لدى (ابن فارس) ويعني عنده طلب معرفة أمر غير معروف لدى السامع، يقول:" الاستخبارُ طلب خُبْر ما ليس عن المستخبر، وهو الاستفهام. وذكر ناس أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق. قالوا: وذلك أن أولى الحالين الاستخبار لأنك تستخبر فتجابُ بشيء، فربّما فهمته وربّما لم تفهمه، فإذا سألت ثانيةً فأنت مستفهم تقول: أفهِمْني ما قتله لي. قالوا: والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصَف بالخُبْر ولا يوصف بالفهم. وجملة باب الاستخبار أن يكون ظاهره موافقاً لباطنه كسؤالك عمّا لا تعلمه، فتقول: (ما عندك؟) و(من رأيتَ؟). ويكون استخباراً، في اللفظ، والمعنى تعجب. نحو: ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾. وقد يسمى هذا تفخيماً. ومنه وقوله: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾، تفخيم للعذاب الذي يستعجلونه. ويكون استخباراً والمعنى توبيخ. نحو ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾..."[2].

وفي السياق نفسه نجد (السكاكي) يشجر الكلام إلى خبر وطلب، والخبر عنده كل كلام يحتمل تصديق قائله أو تكذيبه، ومرد الأمرين هو " إمكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث إنه حكم مخبر ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب على استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك أو استفادته منه أنك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة ويسمى هذا لازم فائدة الخبر، والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ومرجع كونه صدقا أو كذبا عند الجمهور على مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له وهو المتعارف بين الجمهور، وعليه التعويل، وعند بعض على طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه وعلى لإطباقه لذلك سواء كان الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا بناء على دعوى تبرئ المخبر

1- أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص.133.

2- المرجع نفسه، ص.151-152.

عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها بأن لم يتكلم بخلاف الاعتقاد أو الظن لكن تكذيبنا لليهودي مثلا إذا قال الإسلام باطل وتصديقنا له إذا قال الإسلام حق..."[1]. وقد جعل (السكاكي) الطلب نوعين يقول: " أما النوع الأول من الطلب فهو التمني أوَما ترى كيف تقول: ليت جاءني فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه أو كيف تقول: ليت الشباب يعود فتطلب عودة الشباب مع جزمك بأنه لا يعود أو كيف تقول: ليت يأتيني أوليتك تحدثني فتطلب إتيان زيد أو حديث صاحبك في حال لا تتوقعها ولا لك طماعية في وقوعها إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت لعل أو عسى، أما الاستفهام والأمر والنهي والنداء فمن النوع الثاني"[2].

أشار (جلال الدين السيوطي) أثناء حديثه عن الخبر والإنشاء إلى أن (الأخفش) قسّم الكلام إلى ستة أقسام وهي: "خَبَرٌ وَاسْتِخْبَارٌ وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ وَنِدَاءٌ وَتَمَنٍّ"[3].

نستخلص مما سبق بسطه ورغم انتشار مصطلح (الإنشاء) واستعماله بكثرة من طرف المتأخرين من البلاغيين إلا أنهم اختلفوا في تسميته، لأننا لاحظنا مما سبق ذكره أن منهم من قام بتقسيم الأساليب إلى ثلاثة فروع؛ أي خبر وطلب وإنشاء. وفسروا ذلك بأن الكلام يحتمل دوما الصدق أو الكذب أو لا يحتملها معا. فالأول خبر، أما الثاني فإن اقترن معناه بلفظ فهو إنشاء وإلا فهو طلب. وعلى خلاف ذلك يذهب (جلال الدين السيوطي) حين يقرّ بأن جلّ الباحثين والعلماء في مجال النحو والبلاغة أو حتى علماء الدين يعتقدون أن الكلام إما أن يكون خبرا، وإما أن يكون إنشاءً، ويبدو ذلك واضحا جليا في قوله: "اعْلَمْ أَنَّ الْحُذَّاقَ مِنَ النُّحَاةِ وَغَيْرِهِمْ وَأَهْلِ الْبَيَانِ قَاطِبَةً عَلَى انْحِصَارِ الْكَلَامِ فِيهِمَا وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَادَّعَى قَوْمٌ أَنَّ أَقْسَامَ الْكَلَامِ عَشَرَةٌ نِدَاءٌ وَمَسْأَلَةٌ وَأَمْرٌ وَتَشَفُّعٌ وَتَعَجُّبٌ وَقَسَمٌ وَشَرْطٌ وَوَضْعٌ وَشَكٌّ وَاسْتِفْهَامٌ. وَقِيلَ: تِسْعَةٌ بِإِسْقَاطِ الِاسْتِفْهَامِ لِدُخُولِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ. وَقِيلَ: ثَمَانِيَةٌ بِإِسْقَاطِ التَّشَفُّعِ لِدُخُولِهِ فِيهَا. وَقِيلَ: سَبْعَةٌ بِإِسْقَاطِ الشَّكِّ لِأَنَّهُ مِنْ قِسْمِ الْخَبَرِ. وَقَالَ: الْأَخْفَشُ هِيَ سِتَّةٌ خَبَرٌ وَاسْتِخْبَارٌ وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ وَنِدَاءٌ وَتَمَنٍّ. وَقَالَ: بَعْضُهُمْ خَمْسَةٌ خَبَرٌ وَأَمْرٌ وَتَصْرِيحٌ

1- السكاكي، مفتاح العلوم، ص.166.

2- المرجع نفسه، ص.303.

3- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م، ج.03، ص.256.

وَطَلَبٌ وَنِدَاءٌ. وَقَالَ: قَوْمٌ أَرْبَعَةٌ خَبَرٌ وَاسْتِخْبَارٌ وَطَلَبٌ وَنِدَاءٌ. وَقَالَ: كَثِيرُونَ ثَلَاثَةٌ خَبَرٌ وَطَلَبٌ وَإِنْشَاءٌ قَالُوا لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ أَوْ لَا الْأَوَّلُ الْخَبَرُ وَالثَّانِي إِنِ اقْتَرَنَ مَعْنَاهُ بِلَفْظِهِ فَهُوَ الْإِنْشَاءُ وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بَلْ تَأَخَّرَ عَنْهُ فَهُوَ الطَّلَبُ وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى دُخُولِ الطَّلَبِ فِي الْإِنْشَاءِ وَأَنَّ مَعْنَى اضْرِبْ مَثَلًا وَهُوَ طَلَبُ الضَّرْبِ مُقْتَرِنٌ بِلَفْظِهِ وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يُوجَدُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُتَعَلِّقُ الطَّلَبِ لَا نَفْسُهُ [1]، ويذهب في هذا المنحى (الخطيب القزويني) في قصره للكلام بين (الخبر) و"(الإنشاء) فيقول: "ووجه الحصر أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج[2]. تأسيسا على ما سبق من أقوال فالكلام إما أن يكون محتواه مطابق لنسبته الخارجية فيكون صادقا، وإما أن يكون عكس ذلك فيكون بذلك خبرا كاذبا، أو لا يكون لنسبته الكلامية خارج يقصد مطابقته فذلك هو الإنشاء.

ومن هذه النصوص التي استشهدنا بها نكتشف أن الدارسون العرب لم يقتصروا على تفريع هذا القسم من المعرفة الكلامية إلى قسمين كبيرين فحسب (الخبر والإنشاء)؛ بل استرسلوا متوغلين في دراسة تلك الفروع التي يخرج إليها كل قسم، مدققين في تلك المقامات المختلفة التي ترد فيها هذه المعاني مقلبين وجوه استعمال الكلمات والتراكيب كل وجه، وقد تعدى الأمر إلى تمييزهم وتفريقهم بين التراكيب الجملية من حيث شدتها وضعفها وما ينتج عن ذلك من دلالات مختلفة، وهذا تماما ما يقابل مصطلح (القوة الإنجازية) في الدرس التداولي المعاصر لدى علماء الغرب، ويمكننا القول إنّ هذه المجهودات التراثية العربية استمازت بوجهة نظر ذات بعد تداولي بحت من خلال دراستها وتعاملها مع اللغة.

ج- الخبر؛ ضبط المصطلح لدى التراثيين:

المتصفح لكتب البلاغة التراثية سوف يجد اختلافا بين أعلامها في تحديد وصبط مفهوم الخبر. فقد نجد من وضعه بين الصدق والكذب مع مراعاة اعتقاد المتكلم، في المقابل نجد من رفض هذا الحصر، بينما حاول آخرون التوفيق بين النظريتين بمعنى أن الخبر إما أن يكون

1- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص. 256.

2- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، الجزء1 ، ص.55-56.

صادقا فهو مطابق للواقع وإما أن يكون كاذبا فهو إذا غير مطابق للواقع. ويمكن حصر جهود العلماء في ثلاثة اِتّجاهات هي:

الاتجاه الأول: يرى جل الباحثين الباحثين في هذا المجال أن الخبر هو كلام يحتمل الصدق أو الكذب مع مراعاة قصد واعتقاد المتكلم؛ فإن كانت نسبة الخبر الكلامية مطابقة لنسبته الخارجية مع اِعتقاد المتكلم –كما أسلفنا الحديث- بمطابقتها فالكلام الصادق، وإن كانت نسبته الكلامية غير مطابقة لنسبته الخارجية مع عدم اِعتقاد المتكلم بمطابقتها فالكلام غير صحيح. وتأسيسا على هذا فالخبر يمكن الحكم عليه بالثبوت أوعدمه، على النقيض من ذلك فالإنشاء لا تنطبق عليه هذه القاعدة. وهذا وجه الاختلاف الفرق بين هذين الأسلوبين؛ فالإنشاء لا يُقْصَدُ من نسبته الكلامية مطابقة الواقع أبدا، فقط يحاول المتكلم به إيجاد مدلول خارجي يتطابق مع لفظه، وقد رصد الفرق بينهما عبد المنعم خفاجي في تحقيقه لكتاب الإيضاح في علوم البلاغة (للخطيب القزويني) في قوله: "والفارق بين الخبر والإنشاء هو قصد المطابقة أو قصد عدمها في الخبر. والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها، "[1]، وهناك من الباحثين من ينفي وجود نسبة خارجية للإنشاء وإلّا اعتبرناه (خبرا) بمجرد تطابقها أو عدم تطابقها مع النسبة الكلامية، ويوضح ذلك عبد المنعم خفاجي في قوله: " وعبد الحكيم وغيره يقولون: الإنشاء لا خارج له إذ لو كان له خارج لكان خبرا يتصور فيه الصدق والكذب اللذان هما من لوازم الخارجية، واللازم باطل فبطل الملزوم"[2].و الشكل الموالي يلخص ما سبق ذكره:

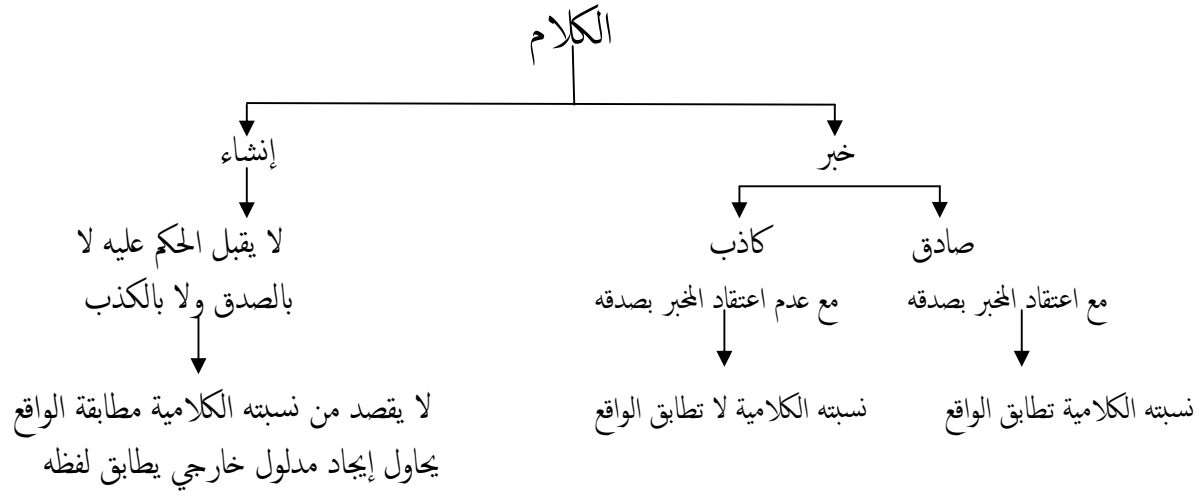

1- الخطيب الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت. الطبعة: الثالثة ص.56. والكلام للمحقق في الهامش.

2- الخطيب الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.56. والكلام للمحقق في الهامش.

2- وإختلف بعض العلماء حول إنحصار الخبر في الصادق والكاذب، فمنهم من قال بوجوب الأخذ باعتقاد المتكلم أثناء الحكم على الخبر، فالحكم بصدق الخبر أو بكذبه يكون بحسب إعتقاد المخبر وظنه، فإذا أخبر عن أمر ما وإعتقد بصوابه وقصد مطابقته للواقع ثم تبيّن أن ذلك الأمر بخلاف ما قاله؛ أي بخلاف الواقع فلا يتّهم بالكذب، وإنّما يقال أخطأ، ويستشهد أصحاب هذا الإتّجاه بهذا الحديث الشريف "عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ، لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ وَهِمَ، ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ مَاتَ يَهُودِيًّا: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ»"[1]، لأنه لم يتكلم بخلاف إعتقاده أو ظنه، ومثال ذلك أيضا ما جاء في الآية الكريمة :﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَد إِنَّكَ لَرَسُول اللَّهِ وَاللَّه يَعْلَم إِنَّكَ لَرَسُولُه وَاللَّهُ يَشْهَد إِن الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[2]. كذبهم في قولهم "إنك لرسول الله" وإن كان مطابقًا للواقع؛ لأنهم لم يعتقدوه.[3]؛ فالمسلم يعلم يقينا مُحَمَّد ﷺ هو رسول الله وهذا كلام وصادق، أمّا إذا صدر عن منافق –والذى يقول بخلاف اعتقاده- فكلامه حتما كاذب.

والخطاطة التالية تلخص لنا هذا التوجه:

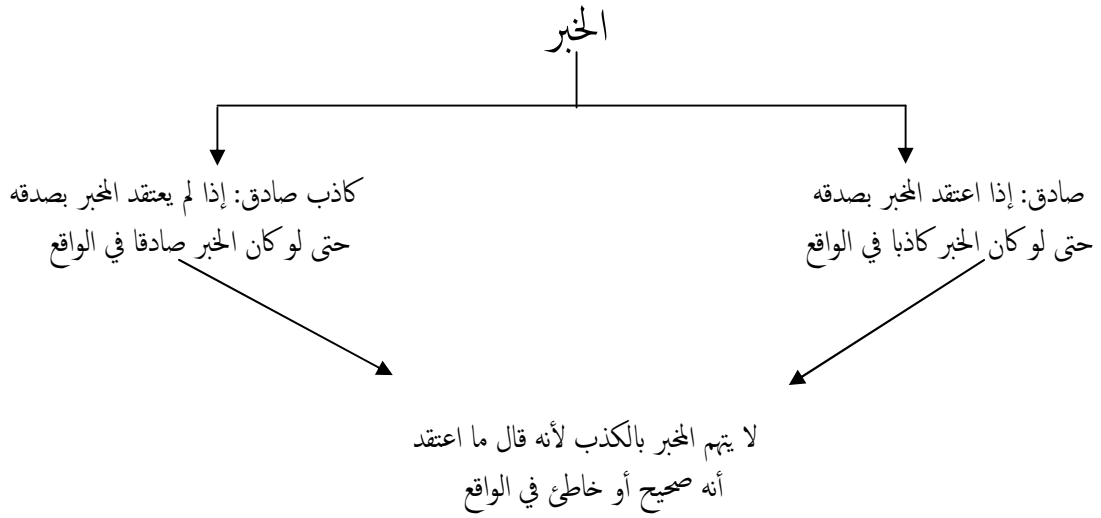

1- الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395 هـ - 1975م، الطبعة: الثانية، ج.03، ص. 218. رقم الحديث 1004. وينظر: الخطيب الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.56.

2- سورة المنافقون، الآية: 01.

3- الخطيب الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.56.

الاتجاه الثاني: فرائده (عثمان الجاحظ)، وقد أنكر أن يكون الخبر منحصرا بين الصدق والكذب فحسب، "وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغير صادق ولا كاذب؛ لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه، وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه:
فالأول: أي المطابق مع الاعتقاد- هو الصادق.
والثالث: أي غير المطابق مع الاعتقاد- هو الكاذب.
والثاني والرابع: أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد5- كل منهما ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده -والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده. وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده. واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾(سبأ: 8)، فإنهم حصروا دعوى النبي ﷺ الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون، بمعنى امتناع الخلو، وليس إخباره حال الجنون كذبًا لجعلهم الافتراء في مقابلته، ولا صدقًا؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه، فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب. وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد، فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبًا أيضًا لجواز أن يكون نوعًا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد، فيكون التقسيم للخبر مطلقًا، والمعنى (افترى أم لم يفتر؟)، وعبر عن الثاني بقوله: (أم به جنة)؛ لأن المجنون لا افتراء له[1].

تأسيسا على ما سبق فـ(الجاحظ) يعول في حكمه على صحة الخبر أو كذبه على قضيتين مهمتين هما؛ مطابقة الخبر للواقعمن جهة، وقصد المتكلم وإعتقاده لهذه المطابقة من الجهة المقابلة. والملاحظ على هذا التقسيم هو اعتماده على بعض المقاييس التداولية المعاصرة في إصدار حكمه على صحة الخبرمن عدمه، فه ويعول -كما أسلفنا الذكر- على مقصدية المتكلم أثناء آدائه لفعل الكلام.لذلك نجد أن الجاحظ عالم مستميز برؤيته التحليلية العميقة وتتميز بالطابع تداولي البحت.

قسّم علماء البلاغة الخبر بحسب درجة قوة دلالاته وضعفها إلى أقسام ثلاثة هي[2]:

- خبر إبتدائي

1- الخطيب الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص.61-62.
2- السكاكي ، مفتاح العلوم، ص258

- خبر طلبي
- خبر إنكاري

- الابتدائي:

هو الخبر الذي لا يحتاج فيه المخاطب إلى مؤكدات، أي "أن يكون خالي الذهن من الحكم المراد إفادته إياه، بمعنى: أنه لم يسبق له علم بمضمون الخبر قبل إلقائه إليه. ومثل هذا المخاطب يلقى إليه الخبر خلوا من التأكيد، لعدم الحاجة إليه، لتمكن معنى الخبر في ذهنه إذ وجده خاليًا، وخلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه، على حد قول الشاعر:

أَتاني هَواها قَبلَ أَنْ أَعرِف الهَوى فَصادَفَ قَلباً خالِياً فَتَمَكَّنا

فإن كان للإنسان أخ تقدم إلى الامتحان، ففاز فيه على أقرانه، ولم يصل إلى علمه نبأ فوزه فأردت إخباره بذلك قلت هكذا: فاز أخوك في الامتحان وسبق نظراءه، بلا حاجة إلى تأكيد الخبر، ويسمى هذا الضرب "ابتدائيًّا" لأنه لم يسبق بطلب ولا إنكار"[1].

ويشرح ذلك **(السكاكي)** بشكل دقيق فيقول: و"من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاغية فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطياً مناطها بقدر الافتقار فإذا ألقى الجملة الخبرية على من هو خالي الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه استناد أحدهما على الآخر ثبوتاً أو انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته إياه خالياً... فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم وسمي هذا النوع من الخبر ابتدائياً"[2].

- الطلبي:

هو ما يحتاج متلقى الخبر إلى المؤكدات من المتحدث بأحد أدوات التأكيد وهي: (اللّام و إنّ)؛ ليزيل حيرة وشك المتلقّي؛ بمعنى "أن يكون مترددا في الحكم المراد إفادته إياه، طالبا له... وقوفه على جلية الأمر إذ إن المتردد في الشيء عادة يكون متشوقا إليه، طالبا في نفسه معرفته ليزول تردده، ويستقر على أحد الأمرين المتردد فيهما، ومثل هذا المخاطب يستحسن

1- حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، د.ت. ج.04، ص.27.
2- السكاكي ، مفتاح العلوم، ص258 .

أن يؤكد له الخبر بأداة توكيد واحدة محوا لهذا التردد وتمكينا للحكم في ذهنه؛ سواء استوى لديه طرفا الإثبات والنفي، أو كان لأحدهما راجحية إلى حد ما... فإن كان المخاطب في المثال السابق مترددا في الحكم أي: بين فوز أخيه، وعدم فوزه، بأن بلغه نبأ فوزه، أو إخفاقه ممن لا يثق بخبره حسن منك أن تؤكد له الخبر ليطمئن إلى أحد الأمرين، فتقول له: "إن أخاك فائز في الامتحان" سواء كان المخاطب شاكا أو ظانا... ويتضح هذا الرأي في قول أبي نواس:

عَلَيكَ بِاليَأسِ مِنَ الناسِ إِنَّ الغِنى وَيحَكَ في الياسِ

فإن مثل هذا الخبر مما يبعد في الظن مثله لجريان العادة على خلافه، إذ إن مجرى العرف والعادة ألا يدع الناس الرجاء والطمع، ويحملوا أنفسهم على اليأس ويجعلوا فيه الغنى كما ادعى. فالرأي الغالب إذا على خلاف هذا، ولذلك قالوا: يحسن موقع (إن) المؤكدة في مثل هذا الخبر ويسمى هذا الضرب: (طلبيا) لأن المخاطب -كما قلنا- طالب وقوفه على حقيقة الأمر"[1]. وتعليقا أو تدعيما لما سبق يذهب الهاشمي إلى أن هذا الضرب من الخبر "يكون المخاطب متردداً في الخبر، طالباً الوصول لمعرفته، والوقوف على حقيقته فيستحسن تأكيد الكلام المُلقى إليه تقوية للحكم، ليتمكن من نفسه، ويطرح الخلاف وراء ظهره، نحو - إن الأمير منتصرٌ. ويسمى هذا الضرب من الخبر (طلبياً)"[2]، وكتب البلاغة العربية سواء التراثية أو الحديثة ملأى بمثل هذه المباحث مشروحة ومفصلة بشكل يقترب كثيرا من تنظيرات وتطبيقات التداولية المعاصرة.

- **الإنكاري:**

هو الضرب الذي يتطلب مقامه تأكيد الكلام نتيجة إنكار السامع له وهو "أن يكون المخاطب منكراً للخبر الذي يراد إلقاؤه إليه، معتقداً خلافه فيجب تأكيد الكلام له بمؤكد أو مؤكدين أو أكثرَ، على حسب حاله من الإنكار، قوة وضعفاً نحو: (إن أخاك قادمٌ) أو (إنه لقادم) أو (والله إنه لقادم) أو (لعمري: إن الحق يعلو ولا يُعلى عليه). ويسمى هذا الضرب من الخبر (إنكارياً) ويؤتى بالخبر من هذا الضرب حين يكون المخاطب مُنكرا، واعلم أنه كما

1- حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة ج.04، ص.27.

2- أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ت. ص.57.

يكون التأكيد في الإثبات، يكون في النفي أيضاً، نحو: (ما المقتصد بمفتقر)، ونحو: (والله ما المُستشير بنادم)1. ومما تقدم فقد ينكر المتلقي الخبر وقد يذهب إلى أبعد من ذلك فيبالغ في الإنكار، ولكل من النوعين مؤكدات، أو أدوات يستعين بها المخبر بحسب درجة إنكار المتلقي.

- المعاني البلاغية للخبر:

قد يخرج الخبر إلى معاني وأغراض عديدة تختلف باختلاف السياقات التي يرد فيها وقد حصرها بن فارس في قوله: "والمعاني التي يحتملها لفظ (الخبر) كثيرة: فمنها التعجب نحو (ما احسنَ زيداً). والتمنّي نحو: (ودِدتُكَ عندنا) والإنكار: (ما له عليَّ حق*. والنفي: (لا بَأسَ عليك). والأمر نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾. والنهي نحو قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾. والتعظيم نحو (سبحان اللهِ). والدُّعاء نحو (عفا الله عنه). والوعد نحو قوله جلّ وعزّ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ﴾. والوعيد نحو قوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، والإنكار والتبكيت نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾. وربّما كان اللفظُ خبراً والمعنى شرطٌ وجزاء، نحو قوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾، فظاهره خبر، والمعنى: إنّا إن نكشف عنكم العذاب تعودوا. ومثله ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾ المعنى: مَن طلّق امرأته مرتين فليُمْسِكها بعدهما بمعروف أو يسرّحها بإحسان. والذي ذكرناه في قوله جل ثناؤه: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ فهو تبكيت وقد جاء في الشعر مثله. قال شاعر يهجو جريراً:

أبلغْ جريراً وأبلغ مَن يُبَلّغُه أني الأغرُّ وأني زهرةُ اليَمَنِ

فقال جريرٌ مبكّتاً له:

ألم تكن في وُسُوم قد وَسَمْتُ بها من حَانَ موعظةٌ يا زهرةَ اليَمَنِ

ويكون اللفظ خَبَراً، والمعنى دعاء وطلب مَرّ في الجملة. ونحوه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ معناه فأعِنّا على عبادتك. ويقول القائل: (أستغفر الله) والمعنى: اغْفِرْ. قال الله جلّ ثناؤه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ويقول الشاعر:

استغفرُ اللهَ ذَنبًا لَسْتُ مُحْصِيه رَبّ العِبَادِ إليْهِ الوَجهُ والعَمَلُ" [2]:

1- المرجع نفسه، ص.58.

2- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م، الطبعة الأولى، ج.1ص.133.

د- الإنشاء:

تضاربت آراء العلماء قديما حول مصطلح (الإنشاء)، ويستخلص الباحث من اطلاعه على ما جاء في هذه الأبحاث أن بعضهم كان يستخدم بدل مصطلح (الإنشاء) مصطلح (الطلب)[1]، ويشتمل هذا الضرب مجموعة من الظواهر الأسلوبية المتنوعة بتنوع الصيغ الكلامية (الأفعال الكلامية) وأساليبها، أو بتنوع أغراضها التواصلية، وقسمه (القزويني) في الإيضاح ضربين: "طلب، وغير طلب... أنواع الطلب؛ التمني... واللفظ الموضوع له "ليت"، ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: (ليت زيدا يجيء، وليت الشباب يعود)... وقد يُتمنى بـ(هل)؛ كقول القائل: (هل لي من شفيع) في مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه... وعليه قوله تعالى، حكاية عن الكفار: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (الأعراف:53). وقد يتمنى بـ(لو كقولك: (لو تأتيني فتحدثَني) بالنصب. قال السكاكي: وكأن حروف التنديم والتحضيض: هَلَّا، وألّا بقلب الهاء همزة، و(لولا، ولوما) مأخوذة منهما مركبتين مع (لا) و(ما) المزيدتين؛ لتضمينهما معنى التمني؛ ليتولد منه في الماضي التنديم، نحو: (هلا أكرمت زيدا) وفي المضارع التحضيض، نحو: (هلا تقوم). وقد يتمنى بـ(لعل) فتعطَى حكم ليت، نحو: (لعلي أحج فأزورك) بالنصب... ومنها الاستفهام. والألفاظ الموضوعة له: (الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيّان). فالهمزة لطلب التصديق، كقولك: (أقام زيد؟ وأزيد قائم؟) أو التصور: كقولك: (أدِبْس في الإناء أم عَسَل)... المسئول عنه بها هو ما يليها، فتقول: (أضربت زيدا؟) إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردتَ بالاستفهام أن تعلم وجوده، وتقول: (أأنت ضربت زيدا؟) إذا كان الشك في الفاعل من هو؟ وتقول: (أزيدا ضربت؟) إذا كان الشك في المفعول من هو؟ و(هل): لطلب التصديق فحسب، كقولك: (هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟...)[2].

أما الإنشاء غير الطلبي فهو ما لا يستلزم مطلوبا غير حاصل وقت الطلب؛ بمعنى لا طلب فيه، ومن أنواعه: أفعال التعجب وأفعال المدح والذم وأفعال الرجاء والقسم ولفظ (رب) و(كم) الخبرية وصيغ العقود والمعاهدات وغيرها. وهذا الضرب ما لا يستلزم مطلوبا ليس

1- ينظر، السكاكي، مفتاح العلوم، ص.304.

2- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، 1426هـ-2005م، الطبعة: السابعة عشر، ج.02، الصفحات 249-252. وينظر: الخطيب الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.51 وما بعدها مع شروح مستفيضة للمحقق في الهامش

حاصلا وقت الطلب، ومن هذا القسم أفعال المقاربة، وأفعال التعجب، والمدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، وربّ، وكم الخبرية ونحو ذلك. والبلاغيون لا يكادون يلقون بالا إلى هذا القسم لقلة المباحث المتعلقة به، ولأنّ أكثره في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء. لذلك يُستغنى بأبحاثها الخبرية عن الإنشائية، وهذا على خلاف النحويين والذين أولوا عناية قصوى بهذا الضرب من الإنشاء، فقد اجتهدوا في دراسته وتوسعوا في البحث في دلالاته المختلفة لدرجة أنهم أفردوا لمعظمها أبوابا خاصة لدراستها[1].

هـ- الأفعال الكلامية من منظور البحث اللغوي الغربي المعاصر:

من المسلم به -في البحث اللغوي الغربي المعاصر- أن نظرية الأفعال الكلامية هي أهم الركائز التي اتكأت عليها اللسانيات التداولية، ولعل سبب ذلك أنها هي المجسد الفعلي للاستعمالات اللغوية أو الآداء الكلامي في الواقع، فهي تجعل اهتمامها منصب أساسا على ما يفعله المتكلمون باللغة من تبليغ وإنجاز أفعال وتأثير في المتلقي، وجميع ذلك غايته إنجاح الفعل التواصلي بين المتخاطبين.

يمكننا حصر أهمية التداولية من خلال اعتبارها قد ساهمت بشكل جدي في تغيير تلك النظرة التقليدية في معالجة الظاهرة اللغوية التي كانت تنحاز بشدة للاستعمال المعرفي والوصفي للغة؛ حيث نظرت إلى اللغة باعتبارها قوة فاعلة في الواقع ومؤثرة فيه، وهي بهذا ألغت الحدود القائمة بين الكلام والفعل لذلك يعتبر (باختين) (***Bakhtien***) أن المعلومات المتبادلة بين طرفي الحديث (المتكلم /السامع) تكون ضرورة مثارة بواسطة شيء ما، وتسعى إلى تحقيق هدف ما. فهي عبارة عن حلقة ضمن سلسلة التبادل الكلامي الذي يدور في فلك الحياة الاجتماعية الاعتيادية[2].

هذا المفهوم وسّعه "أوستين" "***Austin***" في المحاضرات التي ألقاها في جامعة (هارفارد) (***Harvard***) سنة ***1955***، ونشرت سنة ***1962*** في كتاب عنوانه ***(How to do think with words)***، إذ جاء بأفكار كثيرة فتحت الباب واسعا أمام المفكرين لدراسة

1- ينظر: عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1421هـ-2001م، الطبعة 05، ص.ص.13-14.

2 - voir : Mikhail Bakhtine, Esthétique de la création Verbale, Gallimard, paris, 1986,p.29.

استعمالات اللغة، فتأسست بذلك نظرية الأفعال الكلامية، واستأنفت بعد ذلك من قبل (سيرل)[1]، وقد كان أوستن متأثر "بما نبّه إليه (فتجنشتاين) ***(Wittgenstein)*** من أنّ اللغة قد تستخدم لوصف العالم من حولنا بيد أنّ هناك حشدا من الاستعمالات الأخرى للغة لا توصف وقائع العالم؛ كالأمر، والاستفهام، والشكر، واللعن، والتحية، والدعاء. وقدم ثبتا طويلا بهذه الاستعمالات المختلفة للغة، وأطلق عليها ألعاب اللغة ***(Language games)***، وأسمى كل استعمال منها لعبة؛ لأن له قواعد يتفق عليها مستعملو اللغة كما يتفق اللاعبون على قواعد اللعبة، ورأى أن كل نوع من ألعاب اللغة محكوم بنوع مخصوص من السياق الاجتماعي ومحدد بأعراف اجتماعية معينة... وأرسى مبدأ مثيرا للجدل عند الفلاسفة: (المعنى هو الاستعمال) ***(Meaning is use)***، من ثم تصدى أوستن للرد على فلاسفة الوضعية المنطقية ***(Logical positivism)*** " اللذين كانوا يرون اللغة أداة رمزية تشير إلى الوقائع الموجودة في العالم الخارجي، ولا عمل للغة يعتدّ به عندهم إلا وصف هذه الوقائع بعبارات إخبارية، ثم يكون الحكم بعد ذلك على العبارة بالصدق أو الكذب إذا طابقت الواقع أو لم تطابقه. أما العبارات غير الإخبارية فهي عندهم زائفة ولا معنى لها، وهم لا يعتدون بها؛ لأنهم لا يجدون من وقائع العالم ما تطابقه أو يطابقها"[2].

وتأكيدا لوجهة النظر هاته أنكر (أوستين) أن تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الإخبارية هي (وصف) حال الوقائع وصفا يكون إمّا صادقا أو كاذبا، ووسم ذلك بـ(المغالطة الوصفية)[3]، ومضى يثبت ما ذهب إليه بطائفة من الأمثلة التطبيقية. فيقول أن: "بجانب هذه العبارات الوصفية نوعا آخر من العبارات قد يتشابه في التركيب مع العبارات الوصفية، لكنه لا يصف شيئا في الواقع الخارجي، ولا يحتمل الصدق أو الكذب؛ فإذا بشرت بمولود مثلا وقيل لك سمّه، قلت: أسميه يحيى، وإذا رأيت أن توصي ببعض مالك لجهة من جهات الخير فقلت: أوصي بنصف مالي للجمعيات الخيرية، أو إذا قال لك رجل والشهود حضور: زوجتك ابنتي، فقلت: قبلت، فإن هذه العبارات ونحوها لاتصف شيئا من وقائع العالم الخارجي، ولا تحتمل

1- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص.60.

2- المرجع نفسه، ص.ص. 60-61.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص.61.

الصدق والكذب، بل إنك إذا نطقت بواحدة منها أو مثلها لا تلقي قولا، بل تنجز فعلا، فالقول هنا هو الفعل أو هو جزء منه؛ لأنك تنجز فعل التوصية بقولك (أوصى)، فالقول هنا ليس مجرد كلام، بل هو فعل كلام أو هو فعل كلامي"[1]، ويبدو أن هذا العالم الاغوي حاول التمييز هنا "بين نوعين من الأفعال؛ أفعال إخبارية ***Constative*** تخبر عن وقائع العالم الخارجي وتكون إما صادقة وإما كاذبة؛ وقد آثر أن يعدل عن تسميتها أفعالا وصفية ***Descriptive***، لأنه ليس كل ما يقبل الصدق والكذب وصفيا. وأخرى تنجز بها في ظروف ملائمة أفعال أو تؤدى، وقد أطلق عليها مصطلح الأفعال الأدائية ***Performative***"[2].

- تصنيفات الأفعال الكلامية لدى أوستين:

نظرا لتطور الدراسات اللغوية وتطور وتعدد وتنوع المناهج التي اهتمت باللغة والنص الأدبي خاصة في منتصف القرن الماضي حاول "أوستين سنة ***1955م*** أن يضع أحد أسس الفلسفة التحليلية الأنجلوسكسونية والتي حاول أن يجيب من خلالها على إشكال مفاده أن اللغة تهدف خاصة إلى وصف الواقع، فكل الجمل (عدا الاستفهامية والأمرية والتعجبية) يمكن الحكم عليها بأنها صادقة أو كاذبة، فمثلا جملة (تكتب آن وجاك كتاب التداولية اليوم) صادقة بما أنه في الوقت الذي نكتب فيه الفقرة، فإننا نكون بصدد تأليف الكتاب المعني الذي سيقرأ خلال أشهر، وقد انطلق أوستين على هذه الفرضية المتعلقة بالطابع الوصفي للجمل بسمة موحية هي (الإيهام الوصفي)، منطلقا من ملاحظة بسيطة مفادها أن الكثير من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية لا تصف مع ذلك أي شيء، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، وبالفعل لا تستعمل هذه الجمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقل شيئا عن حالة الكون الراهنة أو السابقة، إنما تغيرها أو تسعى إلى تغييرها، فقد فكّر أوستين في جمل من قبيل (آمرك بالصمت) أو (أعدك بأن آتي غدا)، ففي هذه الجمل لا نقول شيئا عن حالة الكون، إنما نسعى إلى تغييره، فقائل (آمرك بالصمت) يسعى إلى فرض الصمت على

1- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص.61-62.

2- المرجع نفسه، ص.61.

مخاطبه، يحتمل أن يسعى إلى الانتقال من حالة الضجيج في الكون إلى حالة السكون فيه"[1].
أو يمكن أن يكون قد أراد استفزازه أو الحط من قيمته أو غير ذلك بحسب نوايا المتكلم.

لكن أوستين وجد إشكالا في تقسيم الأفعال في نظرية أفعال اللغة، رغم أنه يصنفها بدءاً إلى ثلاثة أصناف هي[2]:

- **فعل الكلام:** و هو التلفظ بخطاب ذي مفردات لها مراجع معروفة، وفق تركيب مقبول، أي كما تقتضي الدلالة، وهو بهذا أساس الأصناف الأخرى، فلا يكون هناك إنجاز من دون تلفظ، و(على ذلك فإنجاز كلامي بوجه عام، إن إنجاز هذا القول هو في ذات الأمر أيضا إنجاز قوة فعل الكلام كما اصطلح على ذلك وهكذا فبإنجازنا لفعل كلامي، سنكون أيضا منجزين لبعض ماتناوله كلامنا، وما لم يتناوله ويتبين ذلك من أننا: قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا، قد نتناول في خبرنا أو تحذيرنا أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منا).

- **فعل قوى الكلام (الإنجازي أو الغرضي):** يعد محور النظرية ومن جهة نظر"أوستن" فإن فعل قوى الكلام تنطوي تحته مجموعة من الأصناف بلغت الخمسة، وبها يحقق المرسل هدفه من خلال التلفظ بها، وتمثلت هذه الأصناف في:

1- أفعال القرارات التشريعية(المتعلقة بأحكام)، والهدف منها إصدار الأحكام، مثلما يفعل القاضي في محكمته، أو كما هو الحال بالنسبة لحكم المباراة في الملعب وهذه الأحكام ليست نهائية؛ لأن الحكم قد يكون تقديريا أو على شكل رأي.

2- أفعال الممارسات التشريعية، و الهدف منها إصدار حكم فاصل، أي ممارسة سلطة تشريعية وقانونية، مثل إصدار المذكرات التفسيرية والتعيين، وإعطاء التوجيهات التنفيذية.

3- أفعال الإباحة (الإلزامية): وتهدف إلى تعهد المرسل بإنجاز فعل معين، مثل الوعد والضمان والتأييد والخطبة قبل الزواج.

4- الأفعال السلوكية: وتهدف إلى إبداء سلوك معين، مثل الشكر والاعتذار وتقديم التهاني والتعازي والقسم والتحدي.

1- خلف الله بن علي، التداولية مقدمة عامة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، مج.14، ع.01، رجب 1438هـ، نيسان 2017م، ص.223.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص155-0156

5- أفعال المعروضات الموصوفة (التفسيرية): والهدف منها الحجاج والنقاش والتبرير.

ولا يقتصر وجود هدف الخطاب في هذا الصنف من الأفعال اللغوية، بل يكمن في الصنف الثالث أيضا، أي في الأفعال التأثيرية، أو ما يصطلح عليه لدى "أوستين" **بلازم فعل الكلام**؛ عندما يتوخى المرسل أن يؤثر بهذه الأفعال في مشاعر المرسل إليه وسلوكه، كإقناعه، أو تشجيعه، أو تهديده، أو تحذيره...إلخ. ولذلك، فالتلازم بين هذه الأصناف، لا يقف عند هذا الحد، (ونقصد أنه لكي ننجز فعل الكلام، وبالتالي قوة فعل الكلام، لابد، أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال. فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا، أو في العادة، حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرفاته. كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم، وغيره من الأشخاص الآخرين. وقد يقع أن نتعمد إحداث هذه الآثار، والنتائج واللوازم عن قصد ونية أو غرض ما، ومن ثم يجوز أن نتحدث، ونحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كل تلك الأمور، "أن المتكلم قد أنجز شيئا ما، أو فعلا ما(...) وإنجاز فعل من هذا النوع، يمكن أن نسميه بإنجاز ما ترتب عن فعل الكلام وما لزم عنه، وهو بالضبط مصطلحنا(لازم فعل الكلام))[1].

ويقترح" **أوستين**" ***Austin*** خمسة أقسام للأفعال الكلامية :

1-**الحكميات** ***Verdictifs***: وتتمثل في الحكم نحو التبرئة، الإدانة، الفهم، إصدار أمر، الإحصاء، التوقع، التصنيف ، التشخيص، الوصف...

2-**التنفيذيات** ***Exercitifs***: وتقضي بمتابعة أعمال مثل الطرد، العزل، التسمية، الاتهام، الاستقالة، التوسل...وتندرج التنفيذيات ضمن الصنف الأول فهي أعمال تنفيذ أحكام ولكنها ليست في حد ذاتها حكميات.

3-**الوعديات** ***Promissifs***: وتسمى كذلك الإلزاميات أو أفعال التكليف لأنها تلزم المتكلم بإنجاز فعل معين مثل "الوعد، الموافقة، التعاقد، العزم، النية...

4-**السلوكيات** ***Comportatifs***: والهدف منها هو إبداء سلوك معين يتفاعل مع أفعال الغير، مثل الشكر و الاعتذار وتقديم التهاني والتعازي والقسم و التحدي.

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.156-157.

5-العرضيات *Expositis*: وتسمى كذلك" التفسيريات "الهدف منها الحجاج والنقاش والتبرير، وتختص بعرض مفاهيم منفصلة مثل التأكيد، النفي، الوصف، الإصلاح ...[1]

يبدو تصنيف" **أوستين" *Austin*** مفتوحا ومرنا، لذلك حاول"**سيرل" *"Searle*" تطوير نظرية أفعال الكلام عند أوستين واقتراح معايير أخرى لتصنيف الأفعال الكلامية.

نظرية أفعال الكلام عند " سيرل" *"Searle*":

تصنيف " سيرل" *Searle*" للأفعال الكلامية:

إن اختلاف الهدف من الفعل الكلامي هو ما جعل"**سيرل" *"Searle*" يعيد هذا التصنيف، فقد يكون الهدف منه هو القيام بفعل معين من جهة، وجعل الأفعال مطابقة للعالم، أو جعل العالم مطابقا للأفعال من جهة أخرى، كما قد يختلف الهدف من الأمر، على أنّه جعل المستمع يفعل شيئا، والهدف من الوعد هو تعهد المتكلم بإلزام نفسه أن يفعل شيئا وهكذا، فالهدف الإنجازي من" الأمر "و"الطلب"هو ذاته، كلاهما يجعلان المستمع يقوم بفعل شيء ما، ولكن القوة الإنجازية تختلف عن ذلك.

وقد ميّز"**سيرل" *Searle*" بين أربعة أقسام من الأفعال الكلامية :فمن خلال الأمثلة الآتية:

1-"جون "يفرط في التدخين.

2- هل يفرط" جون "في التدخين؟

3- عليك أن تفرط في التدخين يا" جون."

4- الجو لا يطاق بتدخين" جون "المفرط.

فإننا نقوم بأربعة أمور:عند النطق بالعبارات الأربعة، نقوم **بفعل التلفظ(الصوتي، التركيبي)** ***acte d'énonciation***، والملاحظ أنّ هذه العبارات تشترك في **المحتوى القضوي** " ***acte propositionnel*** (التدخين المفرط ل "جون") لكن لكل عبارة منها **فعل إنجازي** ***acte illocutionnaire*** خبار، السؤال، الأمر، التمني ...) وكل عبارة تخلِّف نتائجَ معينة (**الفعل التأثيري** ***acte perlocutionnaire***).

1- ينظر فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر.صابر حباشة، دار الحوار للنشر و التوزيع، سورية، اللاذقية، ط.1، 2007، ص.62.

كما فرق "**سيرل**" *Searle* بين" الأفعال الكلامية المباشرة "و"الأفعال الكلامية غير المباشرة"، وصنف الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف وهي:

- **التأكيديات (التقريريات** *Assertifs***)**: هدفها« هو تعهد المرسل بدرجات متنوعة بأنّ شيئا ما هو واقعة حقيقية، وتعهده كذلك بصدق قضية ما»[1]. تهدف إلى جعل الكلمات تطابق العالم.

- **التوجيهيات** *Directifs*: هدفها دفع المرسل إلى فعل شيءٍ ما، و يحاول تحقيق هذا الهدف بدرجات متفاوتة تتراوح بين اللين وذلك بالإغراء والاقتراح أو النصح، والعنف والشدة وذلك بالإصرار على فعل الشيء[2] وتسمى كذلك(الأوامر)، وهدفها جعل العالم يطابق الكلمات.

- **الالتزاميات** *Commissifs*: هدفها التزام المرسل بدرجات إنجاز فعل ما في المستقبل (التعهد) مبنية على شرط الإخلاص، وهنا يجب أن يطابق العالم الكلمات وهي توافق الوعديات عند "أوستين. "

- **التعبيريات** *Expressifs*: والهدف منها هو« التعبير عن حالة سيكولوجية محدّدة »[3] وشرط هذه الحالة النفسية هو عقد النيةّ والصدق في محتوى الخطاب، ومن أمثلتها :الاعتذار والشكر والتهنئة والنقد والقسم و« بأداء الفعل المعبر لا يحاول المتكلم أن يؤثر في العالم ليماثل الكلمات لتماثل العالم»[4]، والملاحظ أنّ التعبيريات توافق إجمالا السلوكيات في تصنيف "أوستين" "*Austin*".

- **التصريحيات** *Déclarations*: وتسمى كذلك الإدلاءات هدفها جعل العالم يطابق الخطاب والخطاب يطابق العالم، مثل :أعلن، أصرح...

ويمكن تلخيص تصنيف" **سيرل** *Searle*" كما يلي: « لو اتخذنا الهدف الغرضي بوصفه فكرة محورية نصنف بها استعمالات اللغة، لوجد إذن عدد محدود إلى حد ما لأشياء أساسية نفعلها باللغة، نخبر الناس كيف توجد الأشياء، ونحاول التأثير عليهم ليفعلوا أشياءً، ونلزم أنفسنا بفعل أشياءٍ، ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا، ونحدث تغييرات بواسطة منطوقاتنا، وفي

1- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري :استراتيجيات الخطاب، ص.123 .

2- ينظر: المرجع نفسه، ص.123.

3- صالح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص.234.

4- المرجع نفسه، ص.234.

أحوال كثيرة نفعل أكثر من واحد من هذه الاستعمالات بمنطوق بعينه في آن واحد»[1]، وإنّ قدرة الشخص على فهم أفعال الكلام وإنجازها هي التي تجعله يعرف الطريقة التي تستخدم هذه الجمل لإطلاق الأحكام أو إلقاء الأوامر أو الوعود...أو غير ذلك.

وقد أعاد (سيرل) تصنيف الأفعال اللغوية، لأنه لمس بعض الاضطراب في تصنيف (أوستين)، بل والضعف، ومن سمات هذا الاضطراب أن (أوستين) لم يصنف الأفعال اللغوية حسب أسس منهجية، عدا الأفعال الإلزامية، التي كان تصنيفه إياها باعتبار الغرض الإنجازي قائما. ومن سمات الاضطراب كذلك أنه يمكن للمرسل أن ينجز القوة الغرضية بأكثر من فعل إنجازي. وقد بدا (سيرل) واعيا بهذا المشكل، فاقترح في كتابه "المعنى والعبارة"، معايير صريحة وخارجة عن العلامات اللغوية لوضع تصنيفية مقبولة للأعمال اللغوية[2]:

1- الغاية من الفعل مثل:"الحصول على قيام س بشيء ما".

2- اتجاه المطابقة بين العلامات اللغوية والعالم الواقعي: وهو يرى أن بعض الأعمال اللغوية مثل: الإخبار، ينحو نحو جعل القول مطابقا للكون الخارجي، بينما تنحو بعض الأعمال اللغوية الأخرى مثل الوعد، نحو جعل الكون مطابقا للقول.

3- الحالة النفسية المعبر عنها، مثل: اليقين، الرغبة، والحسرة. ويلح الكاتب على وصف"المعبر عنها" فهذا المعيار يعمل حتى انعدام الصدق.

4- كثافة الاستثمار في تقديم اللاقول، ف "أقترح" أقل قوة من "آمر".

5- وضعية المتخاطبين من جهة كون ذلك يؤثر في القوة القولية، كما هو الحال بالنسبة إلى منزلتها في التراتبية الاجتماعية، فقد يكون الملفوظ نفسه أمرا إذا كان من الأعلى إلى الأسفل والتماسا إذا كان من الأسفل إلى الأعلى.

6- الطريقة التي يرتبط بها القول بالمصالح الشخصية للمتخاطبين مثل التبجح(ويتعلق بالمتكلم) والتعزية(وتتعلق بالمخاطب)، بشكل ظاهر، على كل حال...

7- العلاقة ببقية الخطاب، مثل "أرد، أستنتج، أعترض، ومع ذلك، "إذن"...

1- صالح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص.237-238.

2- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر.صابر حباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، الطبعة الأولى، 2007، ص.63.

8- المحتوى القضوي المحدد بوسم صريح للقوة اللاقولية والاختلاف بين عرض وتوقع يقوم على أساس واسمات تحدد الماضي والمستقبل، على سبيل المثال.

9- إمكانية أو عدم إمكانية إنجاز العمل، بطريقة أخرى سوى اللغة (من ذلك أنه يمكننا أن نرتب بالكلام أو بوضع العناصر في صناديق، ويمكننا أن نحيّي بكلمة أو بحركة، ولكن لا يمكننا أن نعِدَ دون أن نتكلم).

10- الحاجة أو عدم الحاجة إلى مؤسسة خارجة عن اللغة لإنجاز عمل لغوي (يمكننا أن نعِدَ بشيئ ما أو نخبر بأن السماء تمطر، دون اشتراط توفر مؤسسة ما، في حين أن التعميد [عند النصارى] أو الحكم بغرامة مالية، لايمكن أن ينجز إلا عن طريق مؤسسة مخولة[الكنيسة في مثال التعميد والمحكمة في مثال الغرامة])[1].

11- وجود أو عدم وجود استعمال إنشائي للفعل اللاقولي (فعل "وَعَدَ" إنشائي بالضرورة، أما فعل"هَدَّدَ" فلا يمكن أن يكون إنشائيا، بما أنني لا أنجز عمل التهديد بقولي"أهدّد").

12- "أسلوب" إنجاز العمل اللغوي (إذ "أذاع" و"باح" لا يختلفان لا في الهدف ولا في المحتوى، بل في إنجاز العمل). وهذا المعيار الأخير قريب من معيار كثافة القول وقد ذكرناه في العنصر رقم 4)، ويقترب من هذا أن الأسلوب لا يتعلق بالقوة اللاقولية، بل بالأحرى بنمط بثِّ القول.

وقد أنشأ "سورل"، انطلاقا من هذه المعايير الاثني عشر، والتي يعتبر الثلاثة الأولى أهمَّها، تصنيفية للأعمال اللاقولية مقسما إياها إلى خمسة أقسام وهي[2]:

1/- الإخباريات: التي يكون الهدف منها تطويع المتكلم حيث الكلمات تتطابق مع العالم وحيث الحالة النفسية هي اليقين بالمحتوى، مهما كانت درجة القوة. ومثال ذلك:"سيأتي غدا".

2/- الطلبيات أو [الأوامر]: ويكون الهدف منها جعل المخاطب يقوم بأمر ما، حيث يجب أن يطابق العالم الكلمات، وحيث تكون الحالة النفسية رغبة/ إرادة، مثل قولك: "أخرج".

1- فيليب بلانشيه، لتداولية من أوستن إلى غوفمان، ص.65.

2- المرجع نفسه، ص.66.

3/- الوعديات: حيث الهدف منها جعل المتكلم ملتزما بإنجاز عمل وحيث يجب أن يطابق العالم الكلماتِ وحيث الحالة النفسية الواجبة هي صدق النية. وقد أخذ "سورل" هذا القسم عن أوستين والمثال عليه: (سوف آتي).

4/- الإفصاحات أو [التعبيريات]: حيث يكون الهدف هو التعبير عن الحالة النفسية بشرط أن يكون ثمة نية صادقة، وحيث لا توجد مطابقة الكون للكلمات وحيث يُسند المحتوى خاصِّية إما إلى المتكلم أو إلى المخاطب. وهذا يوافق إجمالاً "السلوكيات" في تصنيفية "أوستين"، ومثال ذلك قولك: "أُعذُرني".

5/- التصريحيات: حيث يكون الهدف إحداث واقعة، وحيث التوافق بين الكلمات والعالَم مباشر، دون تطابُق، مع تحفظ المشروعية المؤسسية أو الاجتماعية ومثال ذلك: "أعلنُ الحرب عليكم".

و- الأفعال الكلامية المباشرة والأفعال الكلامية غير المباشرة:

1- مفهوم الأفعال المباشرة:

الأفعال الإنجازية عند "سيرل" هي "التي تطابق فيها الأفعال الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا مطابقة تامة وحرفية لما يريد أن يقول، وهو يتمثل في معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة، وقواعد التأليف التي تنتظم بها الكلمات في الجملة، ويستطيع السامع أن يصل إلى مراد المتكلم بإدراكه لهذين العنصرين معا[1].

2- مفهوم الأفعال غير المباشرة:

يرى "سيرل" أن الأفعال الإنجازية غير المباشرة" هي التي تخالف فيها الأفعال الإنجازية مراد المتكلم فالفعل الإنجازي يُؤَدَّى على نحو غير مباشر من خلال فعل إنجازي آخر؛ فلو أنك قلت لصاحبك وأنتما جالسان إلى المائدة: "هل تناولني الملح؟" فإن هذا فعل إنجازي غير مباشر؛ إذ معناه الحرفي هو الاستفهام، وهو مصدر بالدليل الإنجازي ***illocutionary indicator*** وهو "هل"، لكن الاستفهام غير مراد لك، وأنت لا تنتظر أن يجيبك صاحبك بنعم، أو بلا، بل مرادك أن تطلب منه طلبا مهذبا وهو أن يناولك الملح.

1- علي محمود حجي الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية و معجم سياقي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.01، 2010، ص.55.

ومن الواضح أن هذا الفعل الإنجازي "هل تناولني الملح" مرادا به: (طلب مناولتي الملح) فعل إنجازي غير مباشر؛ لأن دلالة الفعل الإنجازي الحرفية (السؤال) تخالف الدلالة الإنجازية غير الحرفية (الطلب المهذب) التي هي مراد المتكلم في هذا المقام[1].

متضمنات القول *Les implicites*:

مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره، ومن أهمها:

أ-الافتراض المسبق *Présupposition*:

عند كل عملية من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف(المتخاطبون) من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة. وهذه الافتراضات المسبقة لا يصرح بها المتكلمون وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية(التبليغية). وهي محتواة في القول، سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا. وهكذا لو قمنا باختبار قول ما- ويدعى هذا الاختبار اختبار النفي- فإن الافتراض المسبق يظل صحيحا[2]:

- أغلق النافذة
- لا تغلق النافذة

يتمثل الافتراض المسبق هنا في كون النافذة مفتوحة.

مثال آخر: لنتصور الحالة الثانية: يقول الطرف 1 إلى الطرف 2:

- كيف حال زوجتك؟ وأولادك؟

إن هذا يفترض بأن العلاقات القائمة بين هذين الشخصين تسمح بطرح مثل هذه الأسئلة يردّ الطرف الثاني قائلا:

- هي بخير، شكرا.
- الأطفال في عطلة.

1-علي محمود حجي الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية و معجم سياقي، ص.56.

2-الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر،1992، ص.34.

وإذا بدا له رفض الافتراض المسبق وإذا كانت الخلفية الإخبارية غير مشتركة بين المتكلمين، فإن الطرف الثاني قد يتجاهل السؤال أو يدلي بالخبر الضروري أو رفض الكل:

- أنا لا أعرفكم (1)
- أنا لست متزوجا (2)
- لقد طلقت زوجتي (3)

وفي الواقع نحن نميز بين نوعين من الافتراضات المسبقة: الافتراضات المسبقة الآلية والمنطقية- حسب المصطلح المعتمد- والافتراضات المسبقة- أولية. وفي المثال الذي صرب سابقا، يعد رد الفعل (1) افتراضا مسبقا أوليا قويا، وكذلك بالنسبة لرد الفعل (3) الذي هو أقل قوة. أما رد الفعل (2) فهو افتراض مسبق منطقي[1].

ويرى التداوليون أنّ "الافتراضات المسبقة" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ، ففي التعليميات "***didactique***" تم الاعتراف بدور "الافتراضات المسبقة" منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه. أما "مظاهر سوء التفاهم" المنضوية تحت اسم "التواصل السيئ"، فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات المسبقة" الضروري لنجاح كل تواصل كلامي[2].

ب /الأقوال المضمرة: وتعد ثاني متضمنات القول، ويبدو أن لها علاقة بوضعية الكلام والمقام معا، بخلاف الافتراض المسبق والذي يعرف من خلال المعطيات اللغوية فالقول المضمر «هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث[3]». ومثال ذلك قولنا:

-**إن السماء ممطرة.** والسامع لهذه الجملة قد يعتقد أن القائل أراد دعوته إلى[4]:

1- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص. 35.

2- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.32.

3 -Catherine Kerbrat-Orecchéoni, Limplicitè, Armand colin, Paris, 1986,p.39.

4- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.32.

-المكوث في بيته.
-أو الإسراع في عمله حتى لا يفوته الموعد.
-أو الانتظار والتريث حتى يتوقف هطول المطر.
-أو عدم نسيان مظلته عند الخروج...

وتبقى التأويلات مفتوحة مع تعدد السياقات ومختلف الطبقات المقامية التي ينجز ضمنها الخطاب. والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أن الأول وليد السياق الكلامي والثاني وليد ملابسات الخطاب[1].

5-2- نظرية الاستلزام الحواري:

الاستلزام الحواري من أهم آليات التداولية، ويمكن إلحاقه بالتواصل غير المعلن أو التواصل الضمني، ومن ثمة فإن الكثير من العبارات اللغوية' إذا روعي ارتباط معناها بسياقات إنجازها، لا تتحدد فقط فيما تدل عليه صيغها الصورية لذا يلزم إيجاد تأويل آخر ملائم يحتم الانتقال من معنى صريح إلى معنى مستلزم، فعبارة (هل تستطيع أن تناولني الكتاب؟) مثلا في سياق معنى يخرج بمعناها من السؤال إلى الالتماس. ولاشك أن هذا التأويل لا يتم بشكل اعتباطي وإنما تؤطره وتوجهه الظروف المحيطة بالخطاب، من متكلمين وسياق ومقاصد وما إلى ذلك[2].

والباحث في مجال التداولية يجد أن ظاهرة الاستلزام الحواري قد ظهرت مع أبحاث الفيلسوف اللغوي بول غرايس من خلال محاضراته التي درسها بجامعة هارفرد سنة 1967 والتي كان عنوانها (المنطق والحوار) والتي أطر من خلالها لظاهرة الاستلزام الحواري. ومن جهة مقابلة فإننا نجد جذورا لهذه الظاهرة في الدرس البلاغي العربي وإن غابت المصطلحات والمسميات.

يعد الاستلزام الحواري أحد أبرز المفاهيم في الدرس التداولي الغربي الحديث، والتي تعود أولى بداياته إلى مجهودات **"بول غرايس"** كما أسلفنا الذكر والذي لاحظ «أن المتخاطبين

1- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص.32.
2- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط.01، 2011، ص07.

عندما يتحاورون يتبعون عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة للتواصل» وفي حالة ما إذا وقع خلل في تلك القواعد فلا يتّم ذلك التواصل[1]. وإذا ما حصل خلل في تلك القواعد فإن عملية التواصل تنعدم حتما.

والفكرة التي انطلق منها **"غرايس"** أن جمل اللغة تدل في غالب الأحيان على معاني صريحة وأخرى ضمنية تتحدّد دلاليا داخل السياق الذي ترد فيه. كما لاحظ الناس في أثناء حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وربما يقصدون عكس ما يقولون، فرّكز اهتمامه على (ما يُقال) و(ما يقصد)، فما يقال؛هو ما تحدّده العبارات الحرفية المتلفظ بها من معان ثابتة تعارف عليها المتحاورون، وأّما ما يُقصد فهو المعاني غير المباشرة التي تتغير فيها المقاصد تبعا لتغير المقام والظروف، ويريد المتكلم أن يبلغها إلى السامع، ولذلك يشدّد "غرايس" في التواصل اللغوي على نوايا القائل وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا[2]. وقد لاحظغرايس وجود نوعين من الاستلزام:

الأول: هو**الاستلزام العرفي**؛ الذي يقوم على ما تعارف عليه أهل لغة معينة فيما بينهم من وجود بعض الألفاظ تستلزم دوما دلالات معينة وثابتة لا تختلف باختلاف السياقات والتراكيب.

وأمّا الثاني فهو**الاستلزام الحواري** ؛ أو التخاطبي وهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها، وله خصائص تميزه عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى[3].

5-3- الحجاج:

يعد الحجاج من أهم المواضيع التي أنتجتها الدراسات اللغوية الحديثة في الحقل اللساني التداولي، باعتبار مجموعة من التقنيات والآليات الخطابية التي تُوَجِّهُ إلى المتلقي بغرض إقناعه والتأثير فيه، وعليه فالحجاج هو:(جملة من الأساليب تضطلع في الخطاب بوظيفية هي حمل المتلقي على الإقتناع بما نعرضه عليه أو الزيادة في حجم هذا الإقناع)[4].

1- عيسى تومي، الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني(سورة البقرة أنموذجا)، ص.60.

2- ينظر: آن روبول، وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص.53.

3- ينظر: آن روبول، وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص.ص. 53-54.

4- محمّد عرابي، البنية الحجاجية في قصة سيدنا موسى "عليه السلام"، مخطوط ماجستير في اللغة العربية، جامعة وهران، الجزائر، 2008-2009، ص. 02.

تعددت زوايا النظر إلى الحجاج بحسب زاوية نظر الدارسين له؛ فالبلاغة التقليدية نظرت إليه (كمكوّن من مكونات الخطاب ويتشكل بتشكله وتتغير وظائفه وطرقه الاستدلالية بتغيره). كما تتجلى آثاره في الدراسات التراثية المختلفة وتتعدد بتعدد مجالاتها، غير أنه أصبح في الدراسات الحديثة مجالا خاصا، تضبطه ماهية ومفاهيم خاصة وآليات وتقنيات متعددة أهَّلته إلى بلوغ مرتبة النظرية اللغوية القائمة على أسس علمية دقيقة[1].

ذهب مجموعة من اللغويين في القرن العشرين لدراسة الحجاج والاهتمام به ومحاولة التنظير له. متناولين ضمن هذا المسعى الأساليب الإجرائية في لغة الحجاج، وتنوع الخطابات ضمن السياقات المقامية المختلفة وغاياتها واستراتجياتها، والتي تعد من صميم البحث في المنهج التداولي اللساني. وقد أطلقوا على الدراسات الحجاجية الحديثة مصطلح البلاغة الجديدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى "بيرلمان ***perelman*** " وزميله "تيتكاه ***Tyteca***" عند إصدارهما سنة ***1958*** لمؤلفهما "مصنف في الحجاج-البلاغة الجديدة ***Traite de l'argumentation nouvelle rhétorique***"، الذي يشمل عناوين ("مصنف في الحجاج" ويحمل إلى عنوانه الكبير المذكور عنوانا فرعيا تفسيريا هو "البلاغة الجديدة"، وكان هذا العنوان إيذانا بدخول الدراسات البلاغية مرحلة جديدة يعنى فيها بدراسة الحجاج). وقد شكل ظهور هذا الكتاب (فتحا جديدا وأساسيا في عالم الخطابة الجديدة قد مثل نظرة منطقية للحجاج، إذ استأنف "بيرلمان" تحليل التفاعل بين الباث والمتلقي المتمكن من آليات التفكير، لا رجل بلاغة فحسب). ومن ثم يعد "بيرلمان" من منظِّري النظرية الحجاجية[2].

فالحجاج آلية تجسد الخطاب الإقناعي، وتكمن أهميته فيما يتأكد من إقناع لدن المتلقي عن طريق اللغة، مما يؤكد (أن نظرية الحجاج في اللغة تنطلق من فكرة مفادها أننا نتكلم عامة بقصد التأثير، وأن الوظيفة الحجاجية للغة هي الحجاج، وأن المعنى ذو طبيعة حجاجية). وذلك ما يفسر أن مجال الحجاج هو حقل اللغة.

1- محمد عرابي، البنية الحجاجية في قصة سيدنا موسى "عليه السلام"، ص.02.

2- المرجع نفسه، ص.03.

أ- مفهوم الحجاج لغة:

يُقَال: حاججته أُحَاجُّه حِجَاجاً ومُحاجَّة حَتَّى حججته أَي غلبته بالحجج الَّتِي أدليتُ بهَا[1].

والحُجَّة: البُرْهان؛ وَقِيلَ: الحُجَّة مَا دُوفِعَ بِهِ الْخَصْمُ؛ وَقَالَ الأَزهري: الحُجَّة الْوَجْهُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الظَّفَرُ عِنْدَ الْخُصُومَةِ. وَهُوَ رَجُلٌ مِحْجاجٌ أَي جَدِلٌ. والتَّحاجُّ: التَّخاصُم؛ وَجَمْعُ الحُجَّةِ: حُجَجٌ وحِجاجٌ. وحاجَّه مُحاجَّةً وحِجاجاً: نَازَعَهُ الحُجَّةَ. وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: غَلَبَهُ عَلَى حُجَّتِه. وَفِي الْحَدِيثِ: فَحَجَّ آدمُ مُوسَى، أَي غَلَبَه بالحُجَّة. واحْتَجَّ بالشيءِ: اتَّخَذَهُ حُجَّة؛ قَالَ الأَزهري: إِنما سُمِّيَتْ حُجَّة لأَنها تُحَجُّ أَي تقتصد لأَن الْقَصْدَ لَهَا وإِليها؛ وَكَذَلِكَ مَحَجَّة الطَّرِيقِ هِيَ المَقْصِدُ والمَسْلَكُ. وَفِي حَدِيثِ الدَّجَّالِ: إِن يَخْرُجْ وأَنا فِيكُمْ فأَنا حَجِيجُه أَي مُحاجُّهُ ومُغالِبُه بإِظهار الحُجَّة عَلَيْهِ. والحُجَّةُ: الدَّلِيلُ وَالْبُرْهَانُ. يُقَالُ: حاجَجْتُه فأَنا مُحاجٌّ وحَجِيجٌ، فَعِيل بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَمِنْهُ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ: فَجَعَلْتُ أَحُجُّ خَصْمِي، أَي أَغْلِبُه بالحُجَّة. وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً، فَهُوَ مَحْجوجٌ وحَجِيج[2].

ب- الحجاج اصطلاحا:

شهد منتصف القرن العشرين تحولا وتغيرا واضحين في الدراسات البلاغية لدى الغرب، وكما هو شائع فقد ظهر ما يصطلح عليه بالبلاغة الجديدة، وهي علم كما يبدو حاول أن يعطي بعدا جديدا لدراسة النص الأدبي بكل أجناسه، وقد تعدت ذلك إلى دراسة كل أشكال الخطابات، وحاولت هذه البلاغة بحلتها الجديدة أن توسع مجالات اشتغالها، فتشمل كل ما يخص أو يهم حياة الإنسان الاجتماعية، ويبدو أيضا أن المهتمين بها ركزوا على وصف «الخصائص الإقناعية للنصوص، عملت اللسانيات والتداولية ونظريات التواصل على إنضاجها، فالمناهج اللسانية الحديثة التي تأثرت بها البلاغة ، تنظر إلى اللغة كنسق تتفاعل عناصره في إطار علائقي يرفض دراسة الكلمات في ذاتها وقد انبثق عن هذا كله البلاغة البرهانية الجديدة. وهدفها هو دراسة تقنيات الخطاب التي تسمح بإثارة تأييد الأشخاص للفروض التي تقدم لهم أو تعزز هذا التأييد»[3].

1- الأزهري، تهذيب اللغة، دار الإحياء التراث العربي، بيروت، ط.01، 2001، ج.08، ص.251. (باب الحاء والجيم).

2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط.03، 1414هـ، ج.15، 228.(فصل الحاء).

3- عباس حشاني، مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر(أبحاث في اللغة والأدب الجزائري)، جامعة بسكرة، الجزائر،ع.09، 2013،ص. 268-269.

تأسست البلاغة الجديدة أو البلاغة الحجاجية منذ 1958م مع رجل القانون الشيكي شايم بيرلمان (*chaim perelman*) واللسانية البلجيكية لوسي أولبريخت تيتيكا (*lucie olbrechts tyteca*)، «الذي عمل على استثمار الموروث البلاغي وجعل البلاغة الجديدة تشق طريقها، وقد حقق كتابه الضخم (الوجيز في الحجاج والبلاغة الجديدة) الذي شاركته في تأليفه أولبريخت تيتيكا منعطفا في حقل البلاغة ، لقد قام مشروعه على إعلان القطيعة مع التصور الديكارتي للعقل الاستدلالي»[1]. وقد وجدنا أن هناك أعلام غربيون آخرون كان لهم الفضل في توطيد أركان هذا العلم بمؤلفاتهم القيمة في هذا المجال نذكر منهم ستيفان تولمان *Stephan Toulmein* في مؤلفه (استعمالات الدليل أو الحجة)، واللساني تشارلز هاملان *Charles Hamlin* في مصنفه (الأوهام).

وعليه فثمة نوعان من الحجاج: حجاج عاد عند البلاغيين الجدد، يستعمل آليات وتقنيات بلاغية ومنطقية. أي: مجمل الإستراتيجيات التي يستعملها المتكلم من أجل إقناع مخاطبه. وفي هذا المجال، لقد ارتبطت البلاغة الجديدة بالحجاج ارتباطا وثيقا، فاستعملت تقنيات البلاغة في عملية الإفهام والإقناع، وقد اهتم بها كل من "بيرلمان" و "تيتيكا" في كتابهما (الوجيز في الحجاج: البلاغة الجديدة). وقد ركز "بيرلمان" كثيرا على مبدأين رئيسيين، وهما: القصد والمقام. ويمكن الاستفادة من هذا التصور الحجاجي التقليدي، حيث يساعدنا على "اكتساب خبرة منهاجية دقيقة في تحليل نصوص ذات طبيعة حجاجية قوية كالنصوص القضائية والسياسية والفلسفية، بناء على تصور تفاعلي بين الذات المتكلمة والمخاطبين. وعلى الرغم من مميزات هذا التصور، فإنه يقصر الحجاج على بعض التقنيات والآليات البلاغية والمنطقية، وهو ما يدفعه إلى تقسيم الخطابات إلى خطابات حجاجية ذات طبيعة إقناعية، كالمناظرات والمجادلات الدينية والفلسفية والسياسية والقانونية، وأخرى غير حجاجية. بينما يتبنى التصور التقني للحجاج تقسيما آخر تصير بمقتضاه كل الخطابات المختلفة التي تستعمل لسانا طبيعيا خطابات حجاجية بدرجات مختلفة[2].

1- فيليب بروطون، الحجاج في التواصل، ترجمة مُحَمَّد مشبال وعبد الوهاب التهاميالعلمي، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص.22.

2- ناعوس بن يحيى، حجاج البلاغة وبلاغة الحجاج، نشر البحث بتاريخ 15-01-2019

حجاج- البلاغة- وبلاغة- الحجاج بن-ي/*https://jilrc.com* -

والغرض من الحجاج -كما هو معروف- هو الإقناع والتأثير والتداول والتواصل والتخاطب. ومن ثمَّ، فالحجاج فعالية تداولية جدلية ديناميكية فعالة، تستلزم وجود أطراف تواصلية بينها قواسم حجاجية مشتركة، إذ يمتلك المرسل الخطيب مؤهلات معرفية وأخلاقية كفائية، ويستعمل في حجاجه اللوغوس الاستدلالي بغية إقناع الآخر، ولو باستعمال خطاب الأهواء والانفعالات. ولا يعتمد الحجاج عند "بيرلمان" على العنف أو التضليل أو التوهيم، بل غرضه هو بناء الحقيقة عن طريق الحوار البناء والاستدلال الذي قد يكون ذهنيا وهوويا انفعاليا[1].

هذا، وقد جدد "بيرلمان" و "تيتيكا" آراء أرسطو حينما حاولا أن يعيدا إليها طابعها الفلسفي الحقيقي؛ لأن البلاغة الأرسطية تحصر البلاغة في الإقناع، فتعدها خطابا حجاجيا بامتياز. وقد استبعدا تصورات أفلاطون والسوفسطائيين لأنها تقوم على الجدل، والسفسطة، والتشكيك، والمنهج المغالطي، والمناورة الواهمة، واعتماد المثل العليا المطلقة. ويعني هذا أن البلاغة في طابعها العام مرتبطة بالمقصدية الحجاجية، وغالبا ماترتبط الحجاجية بالسلطة والإيديولوجيا والامتيازات الاجتماعية. وأكثر من هذا، فقد ارتبطت البلاغة عند أرسطو بالحجاج والخطاب الإقناعي. وهذا الاقتران أو الترادف نجده أيضا لدى "بيرلمان" (*Perelman*) وألبريخت تيتيكا (*Olbrechts- Tyteca*)[2].

ومن هنا، فالمقصود بالبلاغة الجديدة تلك البلاغة الحجاجية التي تتعارض مع بلاغة الصور الفنية والمحسنات البديعية. ويمكن اعتبارها أيضا بلاغة أرسطية جديدة، مادام "بيرلمان" و"تيتيكا" قد اشتغلا على القضايا الحجاجية نفسها، ولكن في ضوء رؤية جديدة. هذا، وقد ارتبطت أفكار "بيرلمان" بالقانون والفلسفة والحجاج والبلاغة، وانتشرت أفكاره الحجاجية في السبعينيات من القرن الماضي، وانتشرت في فرنسا في سنوات التسعين. وقد وضع "بيرلمان" لبنات الخطاب الحجاجي نظرية وتطبيقا، والهدف من نظريته هو محاولة فهم الكيفية التي يتم بها إصدار أحكام القيمة. ومن ثمَّ، فالحجاج ودوره البلاغي هو أساس نظريته

1-شيماء مُحَمَّد كاظم الزبيدي، البلاغة والحجاج، البحث تشر على هذا الموقع بتاريخ 2018/11/09.
http://humanities.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=10&lcid=79308

2- شيماء مُحَمَّد كاظم الزبيدي، البلاغة والحجاج.

الجديدة. كما تتأسس نظريته على قراءة النصوص قراءة بلاغية على أساس الحوار لا على أساس الظن والتخمين والوهم. وقد انتعشت نظريته في الجامعة الحرة ببروكسيل أو في مدرسة بروكسيل مع "لوسي تتيكا"، وأيضا مع الفيلسوف "ميشيل مايير" (*Michel Meyer*) الذي يعرف الحجاج بأنه تفاوض بين شركاء الحوار أو التواصل عن مسافة[1].

وانطلاقا مما سبق عرضه فإن النظرية الحجاجية عند هذا الفيلسوف قد اعتمدت على مقاربة آليات الخطاب الاجتماعي العام وذلك برصد «فعاليته السياسية والاقتصادية والإعلانية، والتركيز على الجدل القانوني (القضائي) أو الفلسفي على سبيل المثال، ومعالجة الأسئلة التطبيقية، سواء أكان ذلك في القانون أو الفلسفة أو السياسة، وهي أسئلة تتعلق بحياة الإنسان أفعاله. ومن ثم، تحاول البلاغة تقديم برهنة عقلية لحل تلك الأسئلة من خلال تمثل المنهجية الحجاجية الأرسطية في مناقشة الأسئلة التطبيقية التي تطرح مجموعة من الأجوبة التي تستلزم اتخاذ قرار في حقها باختيار أحسن جواب. ولقد أصبحت البلاغة مع الأرسطيين الجدد أداة إجرائية مهمة في حقل الفلسفة، بعد أن كانت مقصية ومهمشة ومرفوضة في هذا المضمار المعرفي»[2].

والمطلع على كتاب (شايم برلمان) (الوجيز في الحجاج والبلاغة)، يجد أن هذا المفكر الفذ وبالاستعانة بفلاسفة القانون حاول تجديد الخطاب القضائي من خلال رؤية بلاغية حجاجية جديدة، وقد لاحظ أن البلاغة القديمة قد حاولت في كل مرة دراسة مرافعات المحامين حجاجيا، فحاول بالمقابل أن يركز على خطاب القضاة لا المحامين، القضاة الذين يكونون أمام الآراء المتناقضة والمتعارضة من جهة، وأمام مجموعة من الاقتراحات والحلول الممكنة من جهة مقابلة. وقد استنتج أن القضاء هو حل للصراعات الجدلية المتناقضة، ولذلك ربط هذا المفكر القانون أو القضاء أو الخطاب القضائي باليلاغة الحجاجية. ومن الأفكار التي تصب فيما بيّناه سابقا أنه يحصر البلاغة ووظيفتها في الإقناع وليس التأثير فيقول: «نقصد بالحجاج المؤثر ذلك

1- جميل حمداوي، نظريات الحجاج، ص.27. اصلع عليه يوم 2017/4/15.
https://www.scribd.com/document/201004372/نظريات-الحجاج-جميل-الحمداوي/نظريات-الحجاج-جميل-الحمداوي
2- جميل حمداوي، نظريات الحجاج، ص28.

المتوجه إلى مستمع خاص، وبالإقناعي المصوب نحو كائن عاقل. فالفرق دقيق، ورهين بمفهوم الخطيب للعقل أساسا»[1].

ومن أهم أفكاره الأخرى أن الصور البلاغية ليست صورا فنية وجمالية وتزيينية وظيفتها الإمتاع فقط كما هو سائد في البلاغة القديمة أو التقليدية، بل هي من طبيعة حجاجية وإقناعية بامتياز. ويترتب على هذا أن الاستعارة حجاجية وإقناعية ليس إلا. وفي هذا الصدد يقول "بيرلمان":(تعتبر الصورة حجاجية ذات منظور مغاير؛ إذا بدا استعمالها مألوفا بالنسبة لوضعها الجديد المفترض. أما إذا لم يهدف الخطاب إلى استجلاب موافقة المستمع لهذه الصيغة الحجاجية، فإن الصورة ستصبح محسنا بديعيا، لا تعدو أن تغدو مبعث إعجاب أو مصدر استحسان الخطيب)[2].

وأكثر من هذا، فقد تصبح الصور البلاغية والمحسنات البديعية من التقنيات الحجاجية التي تستخدم في الخطاب الحجاجي لإقناع الغير أو الآخر أو استجلاب موافقته ورضاه. هذا، ويعد الحجاج عملية تفاعلية تقوم على مجموعة من العناصر هي: المرسل والرسالة والسامع. ويعد الغير السامع أهم من المتكلم الخطيب؛ لأن الهدف من الرسالة التواصلية هو إقناع الآخر ومحاججته برهانيا وعقلانيا عبر مجموعة من المسارات الحجاجية للوصول إلى الحقيقة والحل الراجح أو الأمثل، واستكشاف ردود أفعال المخاطَب اتجاه الحجاج. فليس المهم- هنا- هو الخطيب أو المرسل كما في البلاغة التقليدية، بل هو المستمع المخاطب؛ " لأن الأهم في الحجاج ليس ما يعتبره الخطيب حقيقيا ومقنعا، وإنما العبرة بالتقويم الصادر عن مخاطبيه"[3].

ويعرف "بيرلمان" السامع المخاطَب بأنه: (المجموع الذي يحاول الخطيب التأثير فيه عبر حجاجه). ويعني هذا أن الغرض من توظيف اللوغوس الحجاجي هو إقناع الغير أو دفعه للتسليم أو الرضى عن الحجة. وفي هذا الإطار يقول "بيرلمان": (نتكلم بقصد دفع المخاطب إلى

1- Chaïm Perelman et Lucie Olberchts Tyteca, Traité de l'argumentation, La nouvelle rhétorique, Press Universitaire de France, Paris, 1958, P.36.

2- جميل حمداوي، نظريات الحجاج، ص.29.

3- المرجع نفسه، ص.29.

القيام بمناورات أو تمثلات مختلفة متعلقة بموضوع معين، لكسب أو مضاعفة تعاطف المستمع بشأن الأطروحات المقترحة للحصول على موافقته)[1].

وبناء على ماسبق، قد يكون هذا الغير المخاطب فردا أو جماعة، حاضرا أو غائبا، افتراضيا أو محددا، وقد يكون المتلقي شخصا معينا في الواقع، أو سامعا كونيا مجردا عن الزمان والمكان حسب ثقافة كل عصر وحسب التصورات التي يتبناها الناس عبر التاريخ عن بعض الأحداث.

1- جميل حمداوي، نظريات الحجاج، ص.30.

الفصل الثاني

التواصل المعرفي بين التداولية والمعارف المجاورة

توطئة.

1- التداولية وتحليل الخطاب.

2- دور البلاغة في رسم معالم التداولية.

3- علاقة التداولية باللسانيات.

4- تقاطع التداولية وعلم النحو.

5- التداولية والأسلوبية (التجاور والتداخل).

6- علاقة التداولية بالسميائيات.

7- التداخل بين التداولية والبنيوية.

8- صلة التداولية بعلم الدلالة.

9- التداولية والحجاج.

10- التداولية واللسانيات التعليمية.

11- علاقة التداولية بالنحو الوظيفي.

12- علاقة التداولية بالعلوم الإنسانية.

الفصل الثاني
التواصل المعرفي بين التداولية والمعارف المجاورة

توطئة:

لا يجد الباحث في مجال دينامية وتفاعل وتداخل التداولية مع المعارف اللسانية عامة وتحليل الخطاب بشكل خاص صعوبة في إثبات ذلك فـ«لقد شاع استعمال مصطلح "تداوليات" ***Pragmatique*** في أدبيات الخطاب اللساني منذ وقت ليس بالبعيد؛ أي بداية خمسينيات القرن الماضي، حتى بات من الضروري الحديث عن التداوليات بوصفها فرعا من علوم اللغة. والجدير بالذكر أن نشأة التداوليات قد توافقت تقريبا مع نشأة العلوم المعرفية ***Sciences cognitives*** التي تمخضت عن التفكير في الذكاء الاصطناعي من مثل علم النفس، واللسانيات، وفلسفة العقل، وعلوم الأعصاب، والتي كانت بمثابة ردة فعل على تيار علم النفس السلوكي عقب ظهوره في أمريكا منذ بداية القرن العشرين»[1]. وقد أرّخ كل من (جاك موش لير) و(آن ريبول) للتداوليّة -في مصنفهما (القاموس الموسوعي للتداوليّة)- «بأعمال فلاسفة اللغة أمثال جون أوستين وبول غريس، وقد تحدّثا عن الأعمال اللغويّة ***speech acts*** التي ينجزها المتكلّمون لا لوصف العالم وإنّما لإنجاز أفعال. وكان لأعمالهما قويّ الأثر في دفع الأبحاث في مجالات فلسفة اللغة واللسانيّات والمنطق وعلم النّفس العِرفاني واللسانيّات النفسيّة واللسانيّات الاجتماعيّة والذكاء الاِصطناعي. وقد أثار (موشلير) في الفصل الختامي لهذا القاموس عددا من الأسئلة من قبيل: هل يتعيّن إلحاقُ التداوليّة بالعلوم الإنسانيّة أم بالعلوم التجريبيّة؟ وهل تكونُ التداوليّة قسما من أقسام اللسانيّات؟ وهل تشترك مع اللسانيّات في عدد من الأصول الإبستمولوجيّة؟ وهل بإمكان التداوليّة الاِندماج في سيميائيّة احتماليّة؟»[2]. وهذه الأسئلة تجعل من مشروع البحث في دينامية الأنساق المعرفية في الخطاب التداولي المعاصر قضية ذات أهمية واضحة.

1- هواري بلقندوز، التداوليات النصية مقاربة في فهم الخطاب وتأويله، مخطوط دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2008-2009، ص.21.

2- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، مجلة الخطاب، تصدر عن مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ع.08، 2011، ص.170.

1- التداولية وتحليل الخطاب:

وفي هذا السياق سنحاول إثبات التقاطع المعرفي بين التداوليات بأحد أبرز تقنيات القراءة النصية في مجال النقد الأدبي وهو تحليل الخطاب؛ باعتباره أحد مستويات الدرس اللغوي المعاصر والذي يهتم بدراسة كل من النسق اللغوي والسياق للنصوص وبكل أطيافها؛ سواء أكانت محكية أم مكتوبة، نثرية أم شعرية، حيث تبدو العلاقة وثيقة بينهما، فكل منهما يهتم بدراسة النصوص وتحليلها من خلال الاهتمام بالمتكلمين (المخاطَب) و(المخاطِب) ومقاصدهما والسياق الذي يرد فيه الحوار -والذي هو فرع من الخطاب- والعناصر الإشارية والمبادئ الحوارية. ففي قضية السياق مثلا نجد أن «الوحدات اللغوية التي تتطلب أكثر من غيرها معلومات عن السياق ليتسير فهمها نورد الأدوات الإشارية مثل هنا، الآن، أنا، أنت، هذا،... وذاك...فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ماوردت في مقطع خطابي استوجب ذلك منا -على الأقل- معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزمني والمكاني للحدث اللغوي»[1]، وهذا وجه من وجوه الالتقاء بين العلمين.

من جهة مقابلة فتحليل الخطاب يعتمد على دراسة مستويات لغوية (التركيب/ الدلالة/ الصوت/ المعجم)؛ في إطار أو في دائرة مختلف الانتاجات النصية، والتداولية كنظرية لغوية يتقاطعان في العديد من قضايا اللغة والتي هي المكون الرئيس للنصوص، فلقد «صار الاهتمام بالخطاب -ومن وجه آخر بالنص- غرضا من أغراض التداولية، فدخلت مفاهيمها في تحليل الخطاب واللسانيات النصية ابتداءً باللملفوظ والتّلفظ، والسياق، واللفظ، والمقام التواصلي، والقصد، والفعل الكلامي، وقوانين التحاور، والإشاريات، والمبهمات ومضمرات القول، والحجاج. ويعد كذلك الاهتمام بالتعاون التأويلي الذي يمارسه المتلقي للخطاب أحد المباحث التداولية المهمة، وبناءً على ما سبق فقد أَثْرَت المفاهيم التي حققتها التداولية في مجال تحليل الخطاب بعد استعمال الأخير لها. فعدّ محللو الخطاب دراسة الأدب تحت تأثير التداولية فتحا جديدا لا تصبح فيه اللسانيات وسيلة فقط -كما كانت في الأسلوبية التقليدية والبنيوية- وإنما

1- جون براون وج. يول، تحليل الخطاب، تر. مُحَمَّد لطفي الزليطني ود. منير التركي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1418هـ -1997، ص.35.

تصير وسيلة منهجية لتنظيم الحقول المعرفية واستثمار الظواهر»[1]. ومن جهة أخرى كذلك «يهدف تحليل الخطاب إلى إعطاء وصف صريح ومنظم للوحدة اللغوية تحت الدراسة في إطار بعدين لهذا الوصف، هما النص (***text***) والسياق (***context***)، وأولهما يتوجه إلى بحث بنية الخطاب في ضوء مستويات الوصف، والبعد الثاني السياقي يقوم بربط تفسير البنية النصية بالسياق وخصائصه الإدراكية والاجتماعية والثقافية وهذا البعد الأخير موضوع التداولية وهدفها، فتحليل الخطاب عبارة عن تحليل استعمالات اللغة، فالهدف من التحليل ليس البنية اللغوية بل المعنى المرتبط بظروف الإنتاج، فالخطاب الشكل التفاعلي وليس النص اللغوي الثابت، ويتطلب تحليل الخطاب استرجاع الظروف التي أدت إلى إنتاج النص (تحليل السياق الخارجي) ومن ثم السياق جزء أساس من عملية تحليل الخطاب»[2].

وقد نجد العديد من الباحثين ممن يخلط بين مفهوم النص، ومفهوم الخطاب، ولا يستطيع التفريق بينهما، فيستعملون النص ويقصدون الخطاب والعكس صحيح. لا شكّ في وجود فارق دلاليّ بين المصطلحين من حيث الأصل اللّغوي، فقد جاء في مادة (خَطَبَ) في "لسان العرب":«الخَطْبُ: الأَمْرُ الذِي تَقَعُ فيهِ المُخَاطبة، والشأن والحَالُ ، والخَطابةُ والمُخَاطبةُ: مُراجعَة الكَلامِ و قد خَاطبَهُ بالكَلَامِ مُخَاطبَةً وخِطاباً، وهما يتخَاطبَانِ، الخطْبة اسم للكلام الذي يتكلّم به الخطِيبُ، الكلامُ المنثُور المسجُوع ونحْوهُ، والخطبة مثْل الرسَالة التي لها أوّلٌ وآخرٌ، والمخاطبةُ مفاعلة من الخطابِ والمُشاورة»[3]. يبدو أنّ (ابن منظور) جعل الخطاب مرادفاً للكلام، له بداية وله نهاية، دون أنْ يغفلَ خاصية التّفاعل فيه، ومن ثمّ فالخطاب عنده كلام عاديّ أو مسجوع، له أوّل وآخر، وهو يتم بين متخاطبين أو أكثر، يدخلان في تفاعل بينهما، وهذا من صميم التداولية.

وقد ورد مفهوم الخطاب في الفكر الغربي المعاصر لأول مرة عند "هاريس" يقول سعيد يقطين «يكاد يجمع كل المتحدثين عن الخطاب وتحليل الخطاب على ريادة ز. هاريس 1952 في هذا المضمار من خلال بحثه المعنون بـ(تحليل الخطاب)، أنّه أول لساني حاول توسيع

1- أحمد كنون، التداولية بين النظرية والتطبيق، دار النابغة للنشر والتوزيع، مصر، ط.01، 1436هـ- 2015م، ص.50.

2- محمود عكاشة، البراغماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب علي حسن، القاهرة، ط.01، 2013، ص.ص.77-78.

3- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، مج. 01، ص.361، (مادة خطب)

حدود موضوع البحث اللساني بجعله يتعدى الجملة إلى الخطاب... عرف الخطاب بأنه: (ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل تكوِّن مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض)»[1]، بمعنى أنه حصر الخطاب في النسق اللغوي البحت. «وتعرف (جوليا كريستيفا) (*Julia Kristiva*) الخطاب بأنه "يدل على كل لفظ يحتوي داخل بنياته الباث والمتلقي، مع رغبة الأول في التأثير على الآخر»[2]، ومن هذه التعاريف تبدو لنا الصلة الوثيقة بين التداوليات وتحليل الخطاب من منظور النقد الغربي فلا يكادان يخرجان عن اللغة ومستعمليها في أغلب الأحيان. وتأسيسا على ما سلف فالخطاب إذن هو إنجاز في المكان يقتضي لقيامه شروطا، أهمها المخاطِب والخطاب والمخاطب، ولفظ الخطاب من حيث معناه اللغوي يدل على كل ملفوظ أكبر من الجملة منظورا إليه من حيث قواعد التسلسل الجملي، ومن وجهة نظر اللسانيات فإن الخطاب لا يمكن أن يكون سوى مرادفا للملفوظ، فالهدف الأساس من استعمال الكلام هو إيصال رسالة ما إلى شخص معين أو إلى مجموعة من الأشخاص، ولذلك فإن استعمال الكلام يستوجب وجود ثلاثة عناصر لا يكون الحديث إلا بها:

1- المرسل (المتكلم) الذي يرسل المرسلة تبعا لأهوائه ورغباته.

2- المتلقي (المستمع) الذي يتلقى فحوى الرسالة.

3- نص الرسالة[3].

وهذا ما يوطّد الصلة ويوثقها بين تحليل الخطاب وعلم الاتصال، «ويدرس قيمة الخطاب الحوارية (***dialogique du discour valeur***) التي تكتسب العلامة شرعيتها منها من خلال تواصل المتكلم مع المتلقي، ومن ثم تتحقق قيمة العلامة ضمن الفضاء الحواري، ورفضت نظريات تحليل الخطاب وتحليل النص التقيّد بقواعد الجملة عند تشومسكي، وأظهر تحليل المحادثات اللغوية أهمية البعد الاجتماعي في دراسة اللغة»[4].

1- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي (الزمن، السرد، التبئير)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط.03، 1997، ص.17.

2 -Julia Cristiva, Le langage cet inconnue, Ed. scuit, Paris, 2009, p.198.

3- ينظر: نعمان بو قرة، الخطاب الأدبي ورهانات التأويل، قراءات نصية تداولية حجاجية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط.01، 2012، ص.18.

4- محمود عكاشة، البراغماتية اللسانية (التداولية)، ص.ص.78.

ومن خلال دراستنا السابقة يمكننا أن نجعل حدودا أو فروقا بين النص والخطاب ومن ذلك:

- أنّ الخطاب أوسع من النص وأشمل؛ لكونه يحوي النصوص اللغوية ويتعداها لما هو غير لغوي كالصور والحركات والإشارات والملابسات والسلوكيات والرموز والعلامات، والتي تحوي بدورها فعلا تواصليا.

- الخطاب يشمل المنطوق والمكتوب وعيرهما؛ أي ما ليس بتواصل لغوي، في حين تنحصر اهتمامات النص فيما هو مكتوب فحسب.

- يفرق بين المصطلحين الحجم كذلك، فنجد أحيانا أن الخطاب يتميز بالطول لاحتوائه على المحاورة بين الباث والمتلقي، وإن لم نجدها مجسدة؛ فيمكن استخلاصها. أما النص فقد يقصر حتى يصير كلمة واحدة مثلا، وقد يطول، فهو غير مستقر على حجم واحد، عكس الخطاب الذي يميزه طوله.

- الخطاب موقف والنص بنية دلالية مترابطة.

يتضح لنا مما سبق أن الفوارق بين النص والخطاب شكلية أكثر من أي شيء آخر، وأن مفهوم الخطاب أوسع وأشمل من مفهوم النص.

ويرى أحمد المتوكّل أنّ الخطاب هو: «كلّ إنتاج لغويّ يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية (بالمعنى الواسع)»[1]. بينما يعرّفه (سيمون ديك) (***Simon C. Dik***) بقوله: «لا يتواصل مستعملو اللّغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة؛ بل إنهم يكوّنون من هذه الجمل قطعاً أكبر وأعقد يمكن أنْ نطلقَ عليها اللفظ العامل "الخطاب"»[2]. ومن التعريفين نستخلص أنّ تعريف (أحمد المتوكّل) أعم من تعريف (سيمون ديك)؛ فالمتوكل يجعل مفهوم الخطاب أكثر شمولية ليحوي كل منتج لغوي أكان نصا أم جملة أم شبه جملة، في حين نجد سيمون دايك يحصره فيما وراء الجملة . بمعنى أن الخطاب لديه يتكون من مجوعة من الجمل لا من جملة واحدة، ونلاحظ أن نقاط التقاطع بينهما هو ربط الخطاب بكل ماهو تواصلي. أما النص فهو: «ما يطلق على كلّ متتالية من الجمل ترتبط فيما بينها بعلاقة أو على وجه التحديد

1- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، (ط.1)، 2001، ص.16.

2- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص.17.

تكوّن بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات كأن يرتبط عنصر من جملة بعنصر وارد في جملة سابقة أو لاحقة لها، أو بين عنصر ومتتالية كاملة سابقة أو لاحقة[1]».

وانطلاقا من هذه الآراء يتبين لنا أنّ الخطاب هو مجموع الاستعمالات اللغوية والتي تكون الغاية منها هي تحقيق بين الأفراد بغية تأسيس مساحة تواصلية تفاعلية تأثيرية، وعليه فـإنه «لا يكاد يختلف الخطاب عن النص وإنْ تجاوزه أكثر للدلالة على الاستعمال والاستخدام الفعلي للغة، بكونه ليس مجرّد سلسلة لفظية بها قوانين لغوية، فهو كذلك يهتم بالظروف المقامية[2]». يبدو أن ما تصبو إليه اللسانيات النصية هو تجاوز دراسة الخطاب بكونه نصا، وذلك بإلحاقه بمقام وسياق إنتاجه، لأن الخطاب دوما يحيل إلى سياق يتحكم بمعايير معينة في عملية تخاطب المتخاطبين، وبذلك يتم الاهتمام بالإنتاج اللفظي أو الأفعال الكلامية بينهم، وهذا ما تتناوله التداولية. بمعنى أن التداولية ارتكزت على تحليل الخطاب في البداية كعلم لدراسة النصوص أو الخطابات ثم استطاعت أن تضيف له قضية اللغة في استعمالاتها بين المتكلمين في تلك النصوص.

ولا يخفى علينا أن تحليل الخطاب يهتم بـ «دراسة لغة التواصل سواء أكانت محكية أو مكتوبة. أما ***slubbs***، فيعرف تحليل الخطاب بأنه التحليل اللغوي للخطاب سواء أكان محكيا أم مكتوبا، ويهدف إلى دراسة البنية اللغوية على مستوى يتعدى مستوى الجملة إلى مستويات أكبر، مثل الحوار أو النص مهما كان حجمه، ويهتم هذا الميدان أيضا بدراسة اللغة في سياقها. وهذا ما أكّد عليه ***McCarthy*** عندما قال إن تحليل الخطاب هو دراسة العلاقة بين اللغة والسياق الذي تستخدم فيه. ويذكرنا هذا التعريف بمنحى آخر للدرس اللغوي؛ وهو استخدام اللغة في السياقات المختلفة ***pragmatics***. يعرف ***levinson*** هذا الميدان بأنه دراسة استخدام اللغة أو دراسة اللغة من منظور وظيفي، أي دراسة التركيب اللغوي بالإشارة إلى عوامل غير لغوية كالنص والمتكلم الذي يستخدم اللغة، والسياق الذي تستخدم فيه[3]». وهذا من صميم اهتمام التداولية كما تحليل الخطاب، وتبدو لنا العلاقة وثيقة بينهما، فكل منهما يهتم

1- مُحَمَّد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط.02، 2006، ص.13.

2- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص.16.

3- مجموعة من المؤلفين، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.03، 2006، ص.20.

بالمتكلمين (المخاطِب) و(المخاطَب) ومقاصدهم والسياق الذي يرد فيه النص أو الخطاب، وكذا العناصر الإشارية والمبادئ الحوارية.

ويذهب بعض الدارسين إلى الاعتقاد بورود «التداولية وتحليل الخطاب في غير موضع بوصفهما مترادفين أو مصطلحين مختلفين لمفهوم واتجاه واحد، وترد التداولية أحيانا بوصفها نوعا من تحليل الخطاب، هي بالفعل نوع من تحليل الخطاب، يركز على أفعال اللغة وما يرتبط بها من تضمين، وافتراض، وقواعد ومقاصد ونوايا، وطرائق تأويل...»[1].

إذا كان محللو الخطاب ينظرون إلى الخطاب على أنه ظاهرة لسانية، فإن التداوليين ينظرون إلى الخطاب على أساس أنه ظاهرة تداولية، بمعنى أن نظرية تحليل الخطاب ترى أن الخطاب تحكمه قواعد خاصة تتعلق بالملفوظات فإن التداولية أيضا تهتم بالخطاب من حيث هو ملفوظات، ومن جهة أخرى فإن منظري الخطاب يرون بأن الخطاب يتكون من مجموعة من الجمل، والتداولية أيضا ترى بأن هذه الجمل هي وحدات تداولية تتحول إلى ملفوظات. «إن التمييز بين الجملة والملفوظ يعد مركزيا بالنسبة للتداولية، فإذا كانت الجملة جوهرا نظريا، يمكن تعريفها عن طريق قواعد علم التراكيب (التركيبية) الخاضعة لها، فإن الملفوظ هو الجمل التي يتلفظ بها المتكلم في مقام محدد، وهذا التعريف الأولي يقدم تمييزا مبدئيا بين الجملة والملفوظ :ففي حين تعبر الجملة على ما لا نهاية من الملفوظات، فإن الملفوظ يبقى رهينا بظروف إنتاجه؛ بمعنى آخر فإنه بإمكان شخصين مختلفين أن ينطقا بالجملة نفسها، ولكن ليس باستطاعتهما إنتاج الملفوظ نفسه، مما يعني أن هناك نوعا من استقلالية علم التراكيب (***Autonomie de la syntaxe***)، وهذا التمييز الأولي بين الجملة والملفوظ يسمح بإدخال عناصر مفرداتية ***Items lexicaux*** في ميدان التداولية، وهي عناصر غير قابلة لترجمتها على المستوى اللساني (غير قابلة للكتابة)، مثل مقامات الحال (***Indexicaux***) (وهي كل الحالات السابقة والمصاحبة واللاحقة لعملية التعبير الكلامي، كالمؤشرات غير الشفوية وشبه الشفوية) ، وهذا المثال يقدم دلالات مختلفة تبعا لظروف إنتاجه»:

أ. أنا هنا الآن.

ب. أين أكون غدا للقول بأنه كان غدا.

1- بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، مصر(القاهرة)، 2010، ط.01، ص.86 .

إننا أمام مبرر آخر للتمييز بين الجملة والملفوظ: فمقامات الحال، التي تستدعي المعطيات غير اللسانية للتعبير عنها تحتاج أيضا إلى المعطيات المعجمية (المضمون مرتبط معجميا بمقامات الحال)، وهناك العديد من الأمثلة التي تسمح بإبراز الهوة بين التأويل اللساني الفعلي للجملة السابقة والتأويل التداولي الكامل لملفوظ ما، هذا التأويل الذي لا يمكن أن يتم بواسطة معيار قياسي أو بالرجوع إلى ظروف الإنتاج فقط، ولنلاحظ هذا المثال:

أ- الأب يقول لابنه: "اذهب واغسل أسنانك".

ب- الابن: "لم يغلبني النعاس بعد".

فلكي يتسنى للأب فهم جواب ابنه بشكل صحيح بأنه لم يستجب للطلب، فإن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار بأن الابن يدرك تماما أن المقصود من وراء غسل الأسنان هو الذهاب إلى النوم، وأنه لا يرغب في النوم في ذلك الوقت، حينها تكون هذه المعطيات هي المرجعية التي تسمح للوالد بالفهم الكامل بأن ابنه يرفض الطلب»[1].

وإذا سلمنا جدلا بأن الملفوظ هو وحدة تداولية، فما هي المبررات التي تجعله كذلك؟ وإذا اتفقنا على ذلك فهل الملفوظ هو وحدة غير قابلة للتجزئة؟

وانطلاقا من هذه الرؤية يمكن القول بأن «الخطاب ليس وحدة لسانية ولا وحدة تداولية، ولكنه تركيبة من الوحدات التداولية. قد يعترض البعض متسائلا عن عدم تقطيع الخطاب إلى ملفوظات، إلا أن هذا الاعتراض غير مؤسس: فإذا كانت الملفوظات تتوافق مع التلفظ بالجمل النحوية، فإن تقطيع الخطاب يقوم على قواعد علم التراكيب المنظمة لتشكيل الجمل. كما يمكن أن نلقى اعتراضا جديدا حول التمييز بين علم التراكيب الشفوية وعلم التراكيب الكتابية وهو تمييز قديم، والذين يتشبثون بوجود علم تراكيب خاص بالخطاب الشفوي وله قواعده، عليهم أن يلتفتوا إلى أنه لا بد من وضع حدود للوحدات المدروسة كما هو الشأن بالنسبة لعلم تراكيب الخطاب المكتوب، بالرغم من الاختلاف بينهما، وعليه نستطيع القول أن هذه الوحدات تعد خطابات لا جملا»[2].

1- لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب (أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب)، مجلة الأثر، عدد11، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي في تحليل الخطاب،جامعة ورقلة، الجزائر، مارس، 2011، ص.ص.55-56.

2- لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب (أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب)، ص.59.

أثر التداوليّة في ممارسة تحليل الخطاب:

وجدنا أن (جاك موشلير وآن ريبول) في مقدّمة (القاموس الموسوعي للتداوليّة) قد ضبطا تعريفا لهذا الاختصاص العلمي فقالا: «نُعرّف التداوليّة بصفة عامّة بأنّها استعمال اللغة وذلك في مقابل دراسة النظام اللساني الذي يكون مدارَ اللسانيّات تحديدا "ويضيف "موشلير "أنّ استعمال اللغة ليس محايدا في آثاره وفي عمليّة التّواصل وفي النظام اللسانيّ ذاته، ولهذا فإنّ القرائن الزمانيّة والمكانيّة الدالّة على الأشخاص لا يُمكن تأويلُها إلاّ في السّياق الذي تمّ التلفّظ بها فيه»[1]. ولا شك أن المقصدية من السياق هنا هي الخطاب الذي ترد من خلاله تلك العملية التواصلية برمتها، فـ«أضحت الصلة بين هذه المجالات واضحة تماما، ففي تحليل الخطاب- كما في علم المقاصد- يتجه اهتمامنا إلى مايفعله الناس وهم يستعملون اللغة كما الظواهر اللغوية في الخطاب بوصفها وسائل مسخرة لما هم بصدد فعله. إن محلل الخطاب بإيجاز يعالج مادته اللغوية بوصفها مدونة لعملية حركية استعملت فيها اللغة كأداة تواصلية في سياق معين من قبل متكلم أو كاتب للتعبير عن معان وتحقيق مقاصده (الخطاب) وانطلاقا من هذه المادة يسعى المحلل إلى وصف مظاهر الإطراد في الإحداثيات اللغوية التي يستعملها الناس لإيصال تلك المعاني والمقاصد»[2].

وإذا كانت النظرية التداوليّة «ذات تعلّق وطيد بعلم النّفس المعرفي ممثّلا في نظريّة الملاءمة (***Théorie de pertinence***) وبعلوم التواصل وبلسانيّات الخطاب وبقواعد المنطق والمحادثة، وتحليل الخطاب، وهذا ما دفع باحث كـ(فيليب بلانشيه) إلى تحديد حقل للتداوليّة وقد لخصه في ما يلي:

- جملة بحوث منطقيّة لسانيّة ودراسة لاستعمال اللسان.

- دراسة استخدام اللسان داخل الخطاب، ودراسة القرائن الخصوصيّة التي تؤكّد وظيفتَها الخِطابيّة.

- دراسة اللسان بما هو ظاهرة خطابيّة وتواصليّة اجتماعيّة في الآن نفسه.

1- جاك موشلير وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عزّ الدين المجدوب، دار سيناترا، تونس، 2010، ط.02، ص.21.

2- جون براون وج. يول، تحليل الخطاب، ص.ص.32-33

ولعلّ تشعّب المجالات التي تخوض فيها التداوليّة وتنوّع الاختصاصات التي يدّعي أصحابها الانتماء إليها(الفلسفة التحليليّة، المنطق، قواعد الاِستدلال، طرائق التوجيه والاِحتواء...) ممّا يفسّر استخدام التسمية في صيغة الجمع عند الانجليز (*pragmatics*)»[1]، وباعتبارها نظرية تركز على الظاهرة اللسانية، ودراسة الاستعمال اللساني، جعلها تستفيد كثيرا من قضية تحليل الخطاب.

ويبدو لنا أنّ جهود الباحثة كاترين كيريرات أوركيوني -خاصّة في كتابها (تلفّظ الذاتيّة في اللغة)-«قد أثمرت أفكارا قيّمة سيكون لها كبير الأثر في الدراسات التداوليّة. لقد وقع التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي، وبين المعنى الصّريح والمعنى الضمني كما وقع الاهتمام بالمقامات والسّياقات التي تتحقّق فيها الملفوظات، ومن ذلك أن (أوستين) و(سيرل) تناولا المعنى الحرفي والدلالة من جهة المقاصد التواصليّة ومن زاوية التفاعل الكلامي ***(L'interaction verbale)*** وأنّ سيرل قد عرّف ما هو ضمني ***(implicite)*** بما هو شرط سياقيّ لنجاح العمل اللغوي وقد كانت مسألة المقصديّة ***(l'intentionnalité)*** هي التي أغنت البحث في الدلالة. وقد عرّفت أوركيوني الكلام الضمني بما هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويَها لكنّ تحقيقها في الواقع يبقى رهينا بخصوصيّات السّياق التلفّظي. وأمّا السّياق فقد حدّده التداوليّون بمجموع الشروط الطّبيعيّة والثقافيّة والاجتماعيّة التي يتنزّل فيها ملفوظ أو خطاب واعتبروه شاملا للمعطيات المشتركة بين الباثّ والمتقبّل»[2]. وهذا تقريبا مجال اشتغال علم تحليل الخطاب. «ومن المفيد التأكيد أن المعاني الضمنية هي جوانب مقاصدية من المعنى ولها خاصيات واضحة الملامح، وهي مستقاة جزئيا من المعنى المتواضع عليه أو المعنى المباشر للقول حسب استعماله في سياق محدد مشترك بين المتكلم والمخاطب، ويعتمد على التزام المتكلم والمخاطب بالمبدئ التعاوني وضوابطه، ومن وجهة نظر المحلل -كما من وجهة نظر المخاطِب- لا بد من اعتبار المعاني الضمنية غير محددة لطبيعتها -بما أنها نابعة من فرضية أن لدى المتكلم النية في أن يدلي بكلام له معنى- وأنّه يلتزم باحترام المبدأ التعاوني، وبما أنّ المحلل لا يتمتع إلاّ

1- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، مجلة الخطاب، تصدر عن مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ع.08، 2011، ص.170-171.

2- المرجع نفسه، ص.171.

بمعلومات قليلة عن نيّة المتكلم ومدى صدق نواياه عند تلفظه بمقطع خطابي، فإنّ أيّ إيماءات يفترضها حول الضمنية التي توصّل إلى اكتشافها لن تتعدى أن تكون مجرّد تأويلات»[1].

وتوضيحا لما سقناه فإنه «لا يمكن تحديدُ السّياق الذي يتحقّق فيه التفاعل الكلامي تحديدا دقيقا دون الاستعانة بالمشيرات ***(Les déictiques)*** التي ترتبط بأنماط الإحالة وبالمُحال عليه ***(le référant)*** خلال عمليّة التلفّظ .وقد حدّد كليبير ***(G. Kleiber)*** المشيرات بأنّها عبارات تحيل على محال عليه يكون التعرّف عليه ضرورة وذلك بواسطة الجوار الزماني والمكاني الذي تظهر فيه المشيرات وحدّدتها أوركيوني بأنّها الوحدات اللسانيّة التي يقتضي اشتغالها الدّلالي (الإحالي) أخذَ عددٍ من العناصر المكوّنة لوضعيّة التواصل بعين الاعتبار وذلك من قبيل الدّور الذي تقوم به فواعل التلفّظ في الملفوظ ومن قبيل الوضعيّة الزمكانيّة للمتلفّظ وللمخاطَب بصورة احتماليّة. وتشمل المشيرات الضمائر وأسماءَ الإشارة وجملة القرائن التي تتحدّد بها أطراف التكلّم وسياقاته»[2]. ويمكن تلخيص أهم المؤثرات التداولية في تحليل الخطاب في النقاط التالية[3]:

1-تجاوز المفهوم التقليدي للخطاب والذي يركز على الحجم الشكلي باعتباره سلسلة من الجمل أو مقابلا للنص، إلى محاولة اعتباره الجمل سيرورة تواصلية تدخل في تكوينها أجزاء أخرى مثل: المقام التواصلي والتلفظ، والمشاركون في عملية التلفظ.

2-الانتقال من دراسة البنية التركيبية واللسانية للخطاب، إلى دراسة كفاءته التداولية، وهي الكفاءة التي تتعلق بصلة الخطاب بالمقام التواصلي الذي أنتج فيه مع الاهتمام بآثار المقام والتلفظ في الخطاب، والنظر إليه في ضوء قوانين الخطاب التداولية.

3-النظر إلى الخطاب على أنه تمثيل ***(Représentation)*** يتخذ فيه كل واحد من المتخاطبين موقعا اجتماعيا، ويكون كل تلفظ وبالتالي كل ملفوظ حاملا نوعيا لهذا الموقع الاجتماعي في السيرورة التواصلية، مع الاهتمام أيضا بكيفيات انتقال الخطاب في هذه السيرورة وتناوله.

4-دراسة الاستراتجيات الخطابية التي يستعملها المتكلم في خطابه والمتلقي في تلقيه للخطاب.

1- جون براون وج. يول، تحليل الخطاب، ص.36.

2- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب. ص.171.

3- أحمد كنون، التداولية بين النظرية والتطبيق،دار النابغة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط.01، 1436ه/ 2015م، ص.52.

5-دراسة الدلالات اللزومية للخطاب الناشئة عن بعض القواعد التواصلية التي تجري في استعمال اللغة، مثل متضمنات القول والافتراض المسبق والأقوال المضمرة؛ لأن«اهتمام محلل الخطاب ينصرف إلى فحص العلاقة بين المتكلم والخطاب في مقام استعمالي خاص، بدرجة أكبر من تتبعه للعلاقة التي الممكنة بين جملة وأخرى بصرف النظر عن واقع استعمالها؛ أي أن محلل الخطاب حين يستعمل مصطلحات مثل الإحالة والافتراض والمعنى الضمني والاستدلال؛ فإنه في الواقع يصف ما يفعله المتكلمون والمتلقون ولا يهتم بالعلاقة القائمة بين جملة أو مضمون ما وجملة أخرى»[1].

2- دور البلاغة في رسم معالم التداولية:

يذهب دارسو البلاغة قديما وحديثا إلى الاعتقاد بأن «البلاغة هي أحد العلوم المهتمة بالمعنى وهي على علاقة وثيقة بالأدب لأنها ترمي إلى توصيل غاية إلى المتلقي قصد التأثير فيه أو إقناعه وتقديم الحجج الهادفة لإقناعه»[2]. ويعتقد متخصصو هذا الفرع من المعرفة أن لفظ البلاغة يدل على حسن الكلام وفصاحته وحسن مخرجه عند أهل اللغة، وكذلك أداء الكلام للقصد؛ «فهي مأخوذة من قولنا: بلغ الشيئ منتهاه وأدرك أقصاه. فالبليغ من الناس من يصنع من كلامه تعبيرا عما في صدره فيبلغ به غايته من متلقّيه بأيسر طريق، وأحسن تعبير»[3].

ومن المعروف أن تحديد مفهوم البلاغة بصفة عامة يقوم على مراعاة المتلفظ بالخطاب البليغ من جهة، وذلك بوجوب توفره على جملة من الصفات تخوله التأثير في المخاطب ليبلغ غايته، ومن جهة مقابلة يقوم على المتلقي لهذا الخطاب أي العملية الخطابية البلاغية تقوم على باث ومتلق يقصد الأول التأثير في الثاني بطريقة فيها حسن التعبير واختيار الملفوظات المؤثرة؛ أي استخدام اللغة بالطريقة المثالية والتي تضمن وصول المعنى قصد تحقيق المبتغى والتأثير في السامع من خلال ما يناسب من آليات لغوية، وفي هذا الصدد يذهب تمام حسان إلى القول:

1- جون براون وج. يول، تحليل الخطاب، ص.36.

2- سليمان بن سمعون، البلاغة وعلاقتها بالتداولية والأسلوبية وعلم النص، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.17، 2012، غرداية، الجزائر، ص. 46.

3- ينظر: عبد الملك مرتاض، مقدمة في نظرية البلاغة، متابعة لمفهوم البلاغة ووظيفتها، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي جة، ع.28، مج.11، 2009، ص.217.

«دعنا نفهم السياق جدلا؛ بأنه المقام، والرسالة؛ بالنص أو العبارة، وقناة الاتصال مثلا بالمشافهة؛ والشفرة بالمعنى المقصود)؛ أي أن:

السياق= المقام. والرسالة= النص أو العبارة. وقناة الاتصال= المشافهة. الشفرة= المعنى المقصود»[1]. وتأسيسا على ملاحظات هذا الباحث نلاحظ التقارب الكبير بين ما بحثت فيه البلاغة قديما من جهة وما تتبناه التداولية من أسس –باعتبارها علما معاصر- من جهة مقابلة.

ومعروف ذائع بين جل متخصصي علم البلاغة أن «أول ماتتصرف إليه البلاغة هو (الإبلاغ)، فتعالج كيفية التأثير في الآخر وإقناعه، وبيان المقاصد التي يهدف الباث إلى تحقيقها، وهذا يعد من صميم البحث التداولي، الذي يعالج درجات التفاعل الاتصالي بين المخاطِب والمخاطَب وشدة التأثير وقوته، التي تتم بالأفعال الكلامية الموظفة في الخطاب، والأدوات المختلفة (أدوات التوكيد، النفي، التعريف، التنغيم...)، وكذا تحديد سمات الخطاب الناجع (الكلام البليغ)، وواضح أن للبلاغة وشائج قربى مع نظرية الاتصال واللسانيات التداولية، فإذ كانت هذه الأخيرة في أوجز تعريفاتها هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال فإن البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها»[2]، وبمعنى أدق فإن «البلاغة تنطلق من المتكلم وقصده من كلامه، وما يجب أن يتوفر فيه من شروط حتى يكون بليغا، لتتجه نحو المستمع باعتباره المقصود من الخطاب، فتراعي مقتضى حاله، إضافة إلى عنايتها بالرسالة في حدّ ذاتها، فتضع لها شروطا لكي تصير خطابا بليغا ناجحا، يختلف عن خطاب العامة»[3]. ويؤكد هذا الرأي (ليتش) (***Leitch***) عندما يقول: «إن البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما، ولذلك فإن البلاغة والتداولية البراغماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي»[4]، وبالتالي فإن الحدود الفاصلة بينهما لا تكاد تدرك إلا

1- تمام حسان، مصطلح البلاغة القديم في ضوؤ البلاغة الحديثة، عالم الكتب ، القاهرة، ط.1، ج.2، 2006، ص.156.

2- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص.166

3- المرجع نفسه، ص.166

4- حفناوي بعلي، التداولية البراغماتية الجديدة ما بعد الحداثة، مجلة اللغة والأدب، مج.11، ع.1، جامعة الجزائر2، جانفي 2006، ص.ص.66-67.

من خلال الاعتبارات الألسنية النسقية التي تتميز بها المناهج المعاصرة -والتي تضم التداولية- عن المناهج القديمة.

ولعل أهم تجليات التعالق بين هذين الفرعين من المعرفة الإنسانية «يتمثل في رصد كيفيات إيصال المعنى إلى المتلقي؛ لأنه هو الذي يعيد إنتاج الرسالة من خلال فعل القراءة، ولا بد من أن يتمكن من فك شفرة هذه الرسالة، ولا يكون ذلك إلا بإعادة تحليلها وفق الفهم»[1]، إذًا فكلا العلمين ينطلق من المتكلم وقصده من كلامه، وما يجب أن يتوفر فيه من شروط، ليتجها نحو المستمع باعتباره المقصود من الخطاب، وهذا الأخير (المستمع) يحظى في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم؛ ولئن كان المتكلم هو مُنشئ الخطاب ومنتجه، ويسمه بكثير مما يميزه متكلما عن الآخرين، فإن السامع هو من يُنشئ له الخطاب ومن أجله، وتعتبر مشاركته في إنتاج الخطاب مشاركة فعَّالة، وإن لم تكن مباشرة؛ فالمتكلم حين يراعي حال مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... وغيرها من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا[2].

انطلاقا مما سبق عرضه فإنّ البلاغة في مجملها تقوم على «مبدأ التبليغ والتأثير في السامع أثناء عملية التواصل، وهنا يصبح التداخل واضحا بين العلمين؛ إذ إنهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة اللغة بوصفها أداة تبليغ وتأثير وتواصل بين المتكلمين»[3]، وهذا ما دفع باحث كصلاح فضل يجزم بأنّ «البلاغة تداولية في صميمها إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلّان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير في بعضهما، ولذلك فإن البلاغة والتداولية البراغماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي على أساس أن النص اللغوي في مجمله هو نص موقف»[4].

1- سليمان بن سمعون، البلاغة وعلاقتها بالتداولية والأسلوبية وعلم النص، ص.46.

2- ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ط.01، 2009، ص.175.

3- ينظر: باسم خيري خضير، أسس التفكير التداولي في النظر النحوي عند الزملكاني، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج.01، ع.32، تاريخ الإصدار 28-11-2018، جامعة واسط، العراق، ص.132.

4- ينظر: صلاح فضل، البلاغة وعلم النص، ص.89.

وتقريرا لهذه الفكرة وتدعيما لها نجد باحثا آخر، وبعد عرضه لتعريف السكاكي للبلاغة والذي فحواه أن «البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، ولها أعني البلاغة طرفان أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يتراءى له ناراهما وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة»[1]، يعتقد أن السكاكي في تعريفه للبلاغة قد استعان «بالمنطق كي يصوغ ألفاظه بدقة وإحكام، فنجده يقوم على جملة من العناصر تحمل مظاهر وسمات تؤكد على البعد التداولي للبلاغة العربية. أولا: أن المتكلم يجب أن يبلغ في استعماله الكلام الحد الذي يمكنه من توفية تراكيب الكلام حقها، فيكون فصيحا، ملتزما بما ثبت في متن اللغة من قواعد النحو والصرف والدلالة والمعجم ويختار الفصيح من مفردات اللغة وجملها (صحة اللغة وصوابها) ومحترزا من الخطأ في تأدية المعنى المراد، وعدم التعقيد في أداء المعاني وهي جوانب تعنى بها حديثا اللسانيات التداولية، من خلال دراسة اللغة في سياقات استعمالها تجنبا لتعقيد الألفاظ والمعاني إذا أخذت معزولة عن سياقاتها، وضمانا لقوة التأثير في السامع. فللمتكلم إذن دور بارز سواء في البلاغة العربية أو في اللسانيات التداولية بعدِّه منتج الخطاب والمتلفظ به...ثانيا: يجب على البليغ أن يوظف في كلامه طائفة من الأدوات البلاغية نحو التشبيه وأنواعه والمجاز والكناية والاستعارة بأنواعها كي يكون كلامه (خطابه) بليغا في صورة تأسر المتلقي وتؤثر فيه... وتعد هذه الجوانب البلاغية المرتبطة بالخطاب مؤشرات تداولية مهمة تعنى بها قضايا التداولية أيما عناية على نحو ما نجده في النظرية الإشارية والحجاج اللغوي، وأفعال الكلام، لكون تلك المؤشرات المطلوبة في الكلام البليغ تكشف عن قصد المتكلم ودرجة شدته في أفعاله الخطابية المتضمنة في جملة من أقواله الصادرة عنه، كما تعدا مؤشرات موجهة للخطاب نحو سامعه، على النحو الذي يريده المتلفظ بالخطاب»[2].

وقد يجد الباحث في التراث البلاغي العربي ما يستوجب المبالغة في الاعتداد بالسامع، وضرورة حضوره أثناء إنتاج الحديث، بل حتى حضوره المادي إلحاح من المتكلم، ونجد ذلك فيما أورده ابن جني، قائلا: «أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب

1- السكاكي، مفتاح العلوم، ص.171.

2- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص.ص.66-67.

به صاحبه ويُنعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرني وجهك، أقبل علي أحدثك. أما أنت حاضر يا هناه؟»[1]، فالباث أثناء إصداره لخطابه يؤكد على ضرورة التواجد المادي والمعنوي للسامع، إضافة إلى إلزامية الانتباه له، والنظر كذلك، «وفي هذه الإشارات المادية إلى حضوره قيمة تداولية كبيرة؛ تتمثل في أنه لا يمكنه إنتاج الخطاب الذي يريد دون استحضار سامعه»[2].

وفي السياق نفسه نجد ابن جني يؤكد ما ذهب إليه قبل قليل بقوله: «فإذا أقبل عليه وأصغى إليه اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مُغْنِيًّا عن مقابلة العين مجزئًا عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه»[3]، وتعقيبا على هذا الرأي يبدو لنا أن ابن جني يذهب إلى الاعتقاد بعدم امكانية انتاج الخطاب مطلقا دون النظر إلى المخاطب، ويمثل على ماذهب إليه فيقول: «وقال لي بعض مشايخنا -رحمه الله- أنا لا أحسن أن أكلِّم إنسانا في الظلمة»[4].

ومن القضايا التي تأخذ التداولية فيها من البلاغة؛ الاهتمام بالمخاطب، والتأدب في الكلام واعتبار السامع، فـ«كثيرا مايلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبا مع المخاطَب، فيما يعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدب في الكلام؛ فلو أن أحدهم مثلا قدّم له طعام لا يشتهيه، فهو لا يبلِّغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر من الأسباب التي لا تحرج مخاطِبه، كأن يقول مثلا: أشكو من ألم في المعدة أو غيرها. وفي هذا عدول عمَّا يريده المتكلم إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة السامع، ومخالفة لمبدأ (التعاون) الذي يفترضه (جرايس) حديثا، ويقوم عليه حكم الحديث لديه، حيث يضطر المشارك في الحدث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون، إيثارا لمبدأ التأدُّب. ومن فوائد التأدب في الحديث واللطف فيه، أن يُعرض الخطاب في أسلوب لا ينفّر السامع، ولا يصف المتكلم بالاستعلاء والترفّع، وفي القرآن الكريم الكثير من شواهد أدب الحديث، منها خطاب موسى

1- ابن جني الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت. ط.04، ، ص.ص.247-248.
2- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص.180.
3- ابن جني، الخصائص، ج.01، ص. 248.
4- المصدر نفسه، ج.01، ص. 248.

-عليه السلام- لفرعون: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾[1]؛ حيث أخرج الكلام مخرج العرض والسؤال لا مخرج الأمر والإلزام، وهو ألطف»[2].

ومن المباحث أيضا التي تأخذها التداولية من البلاغة قضية الحذف والافتراض المسبق، هذه التقنية التي تعتبر من آليات التحليل التداولي. تعد تقنية الحذف في الكلام أو في الخطابات عموما من أهم القضايا البلاغية ارتباطا بالسامع وعلمه الكبير بالخطاب ودواعيه، وعندما نقول الحذف فنحن نقصد (حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه) ويسمى كذلك (بالإكتفاء)؛ وهو لا يتعلّق أو يرتبط بالخطاب أو النص وحده بقدر ما يرتبط أكثر بالسامع والعلاقة التي تربطه بالخطاب، وكثيرا ما تميل إليه اللغات، لكن بما يمكن للسامع أن يفهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، وتلك هي شروطه التي وضعها النحاة والبلاغيون وهي مرتبطة بمدى ضرورة وأهمية حضور السامع في العملية الإبلاغية التواصلية، وعلمه بمواطن الحذف وكذا القرائن الدالة على هذا الأخير من خلال الشروط التي جاء بها (ابن جني) لحذف الصفة؛ حيث اشترط له دليلا من اللفظ أو من الحال، وإلا لا يجوز حذفها، نحو شهادة الحال واعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام[3]، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن جني في هذا النص: «قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده: زيدًا، أي اضرب زيدًا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به. وكذلك قولك للقادم من سفر: خيْرَ مقدمٍ؛ أي قدمت خير مقدم، وقولك: قد مررت برجل إن زيدًا، وإن عمرًا؛ أي إن كان زيدًا وإن كان عمرًا وقولك للقادم من حجه: مبرور مأجور أي أنت مبرور مأجور، ومبرورًا مأجورًا؛ أي قدمت مبرورًا مأجورًا»[4].

ومن الأمور التي تلجئُ الباث إلى الاستعانة بهذة التقنية هو أن عدم الذكر أجمل وأفصح من الذكر نفسه، والسكوت عن إفادة المخاطب أزيد وأبلغ لها؛ يقول (الجرجاني) في هذا السياق: «هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ

1- سورة النازعات، الآية: 18-19.

2- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص.182.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص.182.

4- ابن جني، الخصائص، ج.01، ص. 286.

ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِن»[1].

ومن فوائد الحذف وأغراضه -أيضا- ما وجدناه لدى (الزركشي)، إذ يقول: «التَّفْخِيمُ وَالْإِعْظَامُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ لِذَهَابِ الذِّهْنِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَتَشَوُّفِهِ إِلَى مَا هُوَ الْمُرَادُ فَيَرْجِعُ قَاصِرًا عَنْ إِدْرَاكِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَعْظُمُ شَأْنُهُ وَيَعْلُو فِي النَّفْسِ مَكَانُهُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ إِذَا ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ زَالَ مَا كَانَ يَخْتَلِجُ فِي الْوَهْمِ مِنَ الْمُرَادِ وخلص للمذكور. وَمِنْهَا: زِيَادَةُ لَذَّةٍ بِسَبَبِ اسْتِنْبَاطِ الذِّهْنِ لِلْمَحْذُوفِ وَكُلَّمَا كَانَ الشُّعُورُ بِالْمَحْذُوفِ أَعْسَرَ كَانَ الِالْتِذَاذُ بِهِ أَشَدَّ وَأَحْسَنَ... وَمِنْهَا: طَلَبُ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ وَتَحْصِيلُ الْمَعْنَى الْكَثِيرِ فِي اللَّفْظِ الْقَلِيلِ»[2]. نستشف من هذا الحديث أن الزركشي أراد أن يُوَصِّف لنا حال السامع في تلقيه للخطاب الذي يكون فيه حذف، مما يجعل الذهن يجتهد في البحث في المحذوفات واقفا عند المضمرات حين لا يجد مذكورا، فتكون النتيجة أخيرًا عظم شأن الخطاب وعلو مكانته.

والجدير بالذكر هنا أن موضوع الحذف وارتباطه بالسامع لدى البلاغيين يلتقي مع مفهوم (الافتراض المسبق) وهو أحد أهم مجالات التداولية، والذي يعتبر من أبرز آلياتها الإجرائية في تحليل الكلام، وهو يهتم أيضا بدراسة المعارف المشتركة بين طرفي العملية التواصلية (المتكلم- السامع)، أو ما ينبغي أن يكون معروفا ومتفقا عليه، أو يفترض العلم به سابقا قبل إجراء الخطاب، فهو أن يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس مما يفترض سلفا أنَّه معلوم له. إذا قال أحدهم لآخر: أغلق النافذة، ففي هذا الملفوظ افتراض مسبق فحواه أن النافذة مفتوحة، وأن هناك سببا يدعو إلى إغلاقها، وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المخاطب أو المتكلم كذلك في منزلة الآمر، وهذا كله موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب[3]، نلاحظ هنا أن التداولية في هذه الجزئية قد استفادت كثيرا من البلاغة، إلا أنها

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، 1413هـ - 1992م، ط.03، ص.146.

2- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة، 1376هـ- 1957م، ط.01، ج.03، ص.ص.104-105

3- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص.26.

استطاعت أن تتفوق عليها بشموليتها في البحث في قضية الحذف وفي قضايا أخرى كثيرة؛ مستعينة في ذلك بالعديد من فروع المعرفة المجاورة.

ودائما في مجال الاستعمال اللغوي وما تأخذه التداولية من البلاغة، وفيما يخصّ موضوع الحذف «فإن المتكلم لايحذف شيئا من خطابه، مالم يكن في استطاعة السامع معرفته ودرايته، بناء افتراضات مسبقة، نحو: شاهدت رجلا، تكون لمتلقٍّ خالي الذهن من موضوع الحديث، أما: شاهدت الرجل، فتفترض أن المعلومة موجودة في ذهن من يتلقاها سابقا»[1]، وهذا كما يبدو وبوضوح من صميم الدراسة البلاغية كما التداولية، ومثل هذه الدراسات كثير وباستفاضة في الموروث العربي.

ومن المباحث البلاغية التي أخذتها التداولية من البلاغة وجدنا تقنية الالتفات وأثرها على السامع، «وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، ويبدو أثره على السامع، حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال؛ لذلك فهو مرتبط به، ويحفل بكثير من القيم التداولية لما له من تأثير على السامع»[2]، وهذا تماما ما يذهب إليه القزويني إذ يقول: «واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد»[3]، إذاً فتنويع أساليب الكلام في عرف البلاغيين له وقعه الخاص والمتميز على المتلقي؛ وبالتالي فهذا التنويع يأخذ بمتلقي الخطاب من نشاط إلى نشاط، ومن هيئة إلى أخرى، مجدِّدا ومغيرا في أحوال تلقيه له؛ وهذا تماما ما ترومه التداولية.

ومن أمثلة ذلك في كتب البلاغة هذا النص الذي يحاول صاحبه فيه أن يدرس دور الانتقال من صيغة ضميرية إلى أخرى مبينا دور التنويع والتجديد والتغيير فيه من المتكلم في أحوال المتلقي: «ومما جاء من الالتفات مرارًا على قصر مَتْنِه، وتقارب طرفيه قوله تعالى أول

1- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص.185.

2- المرجع نفسه، ص.185.

3- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج.02، ص.91. وينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ، ط.03، ج.01، ص.14.

سورة بني إسرائيل: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فقال أولا: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى) بلفظ الواحد ثم قال: (الَّذِي بَارَكْنَا) بلفظ الجمع، ثم قال: (إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) ، وهو خطاب غائب، ولو جاء الكلام على مساق الأول لكان: سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله ليريه من آياته إنه هو السميع البصير، وهذا جميعه معطوفا "على أسرى"، فلما خولف بين المعطوف، والمعطوف عليه في الانتقال من صيغة إلى صيغة كان ذلك اتساعا، وتفننا في أساليب الكلام، ولمقصد آخر معنوي هو أعلى وأبلغ. وسأذكر ما سنح لي فيه فأقول: لما بدأ الكلام بسبحان ردفه بقوله: (الَّذِي أَسْرَى)، إذ لا يجوز أن يقال: الذي أسرينا، فلما جاء بلفظ الواحد والله تعالى أعظم العظماء، وهو أولى بخطاب العظيم في نفسه الذي هو بلفظ الجمع، استدرك الأول بالثاني، فقال: (بَارَكْنَا) ثم قال: (لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا) ، فجاء بذلك على نسق: (بَارَكْنَا)، ثم قال: (إِنَّه هُوَ)، عطفًا على أسرى، وذلك موضع متوسط الصفة؛ لأن السمع والبصر صفتان يشاركه فيهما غيره، وتلك حال متوسطة، فخرج بهما عن خطاب العظيم، في نفسه إلى خطاب غائب. فانظر إلى هذه الالتفاتات المترادفة في هذه الآية الواحدة التي جاءت لمعان اختصت بها»[1].

ومن القضايا البلاغية التي تبنتها التداولية نجد أسلوب القصر؛ والذي يعتبر من فروع علم المعاني في البلاغة العربية، وهو من العلوم «التي تهتم في مباحثها بالسامع وموقفه من الخطاب، ومعناه (يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعرا ومنجما). فهو يقوم أساسا على تحديد موقف السامع مما يتلقاه؛ وتغيير ماكان يعتقده إذا كان مخالفا للحكم، وهو –بهذا المفهوم- يشترك مع مجالات السانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع أثناء دراستها للغة»[2].

وقد وجدنا في بعض كتب البلاغة قضية القصر باعتبار حال المخاطب -والذي يعد من اهتمامات مباحث التداولية- وهو قسم خاص بالقصر الإضافي فحسب؛ «وبيان ذلك أن القصر

1- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة، د.ت. ج.02، ص. ص.138-139.

2- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص.187.

الإضافي ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

أ- فإذا اعتقد المخاطب الشركة في الحكم بين المقصور عليه وغيره، فهذا (قصر إفراد).

ب- وإذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته بالقصر، فهذا (قصر قلب).

ج- وإذا كان المخاطب مترددا في الحكم بين المقصور عليه وغيره، فهذا (قصر تعيين).

فإذا قلت في قصر الصفة على الموصوف: (الكريم مُحَمَّد لا علي) وكان المخاطب يعتقد اشتراك مُحَمَّد وعلي في صفة الكرم كان القصر (قصر إفراد). وإذا كان المخاطب يعتقد عكس ما تقول كان القصر (قصر قلب). وإذا كان المخاطب مترددا لا يدري أيهما الكريم كان القصر (قصر تعيين). وإذا قلت في قصر الموصوف على الصفة: (ما أحمد إلا تاجر) وكان المخاطب يعتقد اتصاف أحمد بالتجارة والزراعة كان القصر (قصر إفراد)[1]. يتضح من هذا الرأي أن التداولية تتداخل مع البلاغة في قضية القصر وذلك من خلال معرفة أحوال المخاطب والمواقف الخاصة به من الخطاب؛ فمثلا في النوع الأول؛ نجد السامع يرى أو يعتقد أن الشخص المذكور في الخطاب يتصف بتلك الصفة وبصفات أخرى غيرها فيصبح بذلك قصرا حقيقيا، وحين نأتي للنوع الثاني؛ هنا يدرك السامع عكس ما قُصِرَ عليه، أما النوع الثالث؛ فنجد السامع يحتار في إسقاطه للصفة على الشخص الصحيح أو المَعْنِي.

أ- المتكلم بين البلاغة والتداولية باعتباره أحد أهم عناصر العملية التخاطبية الإبلاغية:

أثناء تأملنا لتعريف البلاغة من قبل أبو هلال العسكري الذي يقول فيه: «البلاغة من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وبلّغتها غيري. ومبلغ الشيء: منتهاه. والمبالغة في الشيء: الانتهاء إلى غايته. فسميت البلاغة بلاغة، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه»[2] نجد أن هدف البلاغة وغايتها تكمن في نجاح المتكلم في إيصال مايريده للسامع، «ويتم هذا من خلال اللغة كون اللغة وسيلة من وسائل الاتصال التي يعبر بها كل فرد عن مقاصده، ولا تظهر تلك اللغة إلى الوجود دون استعمال المرسِل لها، وتحريرها من الوجود المضمر بالعقل إلى الوجود

1- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1430هـ- 2009م، ط.01، ص.185.

2- أبو الهلال العسكري، الصناعتين، تح: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ، ج.01، ص.06.

المعلن بالفعل؛ لذلك يعد المرسِل محور إنتاج الخطاب، فهو الذي يختار العلامات المناسبة من أجل التعبير عن مقاصد ومعتقدات معينة، وبغرض تحقيق أهداف محددة، سعيا إلى إشباع رغباته واهتمامته، وكل ذلك من أجل أن يعبر المرسِل عما يجول في نفسه من غايات ومقاصد، يسعى إلى تحقيقها من خلال خطابه، مراعيا بذلك استخدام العلامات المناسبة في سياقها الملائم لها، وبما يضمن تحقيق غاياته التوصل لهدف محدد. فالمرسِل هو الأداة المحركة للغة، فلا يمكن للغة من اللغات أن تقوم بدورها الحقيقي "التواصل" إلا من خلال توظيف المرسِل لها في زوايا نصه، ذلك التوظيف الذي تتنوع فيه وجوه اللغة، ولا يدرك ذلك إلا من خلال الخطابات المتنوعة ذات الدلالات المختلفة، الناتجة عن عملية التلفظ، كما لا يمكن أن يكون المرسِل ناطقا حقيقيا، إلا إذا تكلم لسانا طبيعيا معينا، وحصَّل تحصيلا كافيا صيغه الصرفية، وقواعده النحوية ، وأوجه دلالات ألفاظه، وأساليبه في التعبير، والتبليغ، وبذلك تنتقل اللغة من مرحلة أخرى، من كونها قوة كامنة إلى "فعل" قوة إنجازية متحققة يمكن أن تعبر عن معان مختلفة باختلاف الأحداث السياقية»[1].

ب- السياق (المقام) بين البلاغة والتداولية في العملية التواصلية:

يعتبر السياق أو المقام من أقدم القضايا البلاغية فقد استطاع البلاغيون القدامى التدقيق في ظاهرة المقام وذلك يبدو لنا جليا من خلال مقولتهم الشهيرة لكل مقام مقال، وبدأوا بحوثهم حول هذه القضية بربطها بالمقال، وهو الصياغة والشكل بمصطلح اليوم، وكان مما اشترطوا في صحة الكلام وبلاغته ونيل الفائدة به هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال. «فالحال (المقام) هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية من التركيب المقتضى (الاعتبار المناسب) هو الصورة المخصوصة التي نورد عليها العبارة، أما مقتضى الحال هو إيراد الكلام على تلك الصورة»[2]. ومن الأعلام العرب التراثيين الذين تصدوا لهذه القضية بالبحث نجد (التهانوي) والذي يعتقد «أن الحال -يعدل- مقتضى الحال يقول: «والحال في اصطلاح أهل المعاني هي

1- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ص.12.

2- ينظر: أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان البديع والمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.4، 1422هـ، ص.36.

الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص؛ أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أهل المعنى خصوصية ما هي المسماة مقتضى الحال»[1].

وقد دُرس هذا المصطلح؛ أي (المقام) و(مقتضى الحال) ضمن مباحث (علم المعاني) الذي يعرّفه القزويني (739هـ) بقوله: «هو علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال»[2]، فالحال -في نص التعريف- هي المقام؛ أو الموقف الذي يجب أن يضع المتكلم كلامه على صورته، أما (مقتضى الحال)؛ فهو الطريقة أو الأسلوب الذي يُدَبَّج على منواله المخاطب حديثه، ويشكل على أساسه ألفاظه وتعابيره، وذلك بانتقاء الألفاظ المناسبة والتراكيب السلسة المؤثرة لتتناسب والحال التي هو فيها، وهذا كله يدخل ضمن بابا الشكل أو الصياغة، أي صناعة الكلام وصياغة التراكيب التي يقع فيها اللفظ أو الموقع الحسن، وذلك بغية خلق صور فنية جميلة تتناسب مع المقام. والقزويني في تعريفه للبلاغة يقول: (أما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، وهو مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب). وبذلك لاحظ البلاغيون أن المخاطَب لا يقيم على حالة واحدة، وإنما تعتوره حالات نفسية لا حصر لها، والبليغ لا يكون بليغا إلا إذا وقف إزاء كل حالة بما يطابقها من القول، والسبيل إلى ذلك أن يشتمل كلامه على الخصائص البلاغية التي تنتهي به إلى هذه المطابقة[3].

وإذا كانت هذه أهمية المقام في الدراسات التراثية فإن المحدثين خاصة التداوليين قد عدّوا «السياق عنصرا أساسا في قيام النظرية التداولية، والذي يتكون من مجموعة العناصر المصاحبة للحدث اللغوي كالمرسِل والمخاطَب والزمان والمكان وعدد المشاركين في الحدث اللغوي وطبيعة المناخ والوضع السياسي أو الاقتصادي إن كان لها دور في بناء وتحليل

1- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.2، 1977، ص.125.

2- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، د.ت. ط.03، ج.01، ص.55.

3- ينظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.ص.41-42-43.

التركيب اللغوي وغيرها. فالسياق هو: (الوضعية الملموسة، والتي توضع وتنطق من خلالها مقاصد تخص المكان، والزمان، وهوية المتكلمين... وكل مانحن في حاجة إليه، من أجل فهم ما يقال، وتقويمه)»[1].

ويذهب علماء اللغة خاصة النسقيون أنه «لا يظهر الخطاب إلى الوجود دون استعمال العلامات المناسبة، فقد تكون تلك العلامات عبارة عن كلمات، أو أصوات، أو إشارات، أو حتى صور... وغيرها من العلامات القادرة على نقل الفعل الكلامي لطرف آخر ضمن ملابسات الفعل الكلامي. ولذلك جاء السياق بعدا جوهريا في التداولية إلى حد دخل معها في تعريفاتها، إذ يشير جيفري ليتش *(G. Leech)* إلى فكرة مقامات الكلام... وأن العناصر المكونة لهذا المقام تتمثل في المرسِل، والمستقبِل، والسياق، والأهداف، والمقاصد، وقوة فعل الكلام، والملفوظ، ورأى أنه من الممكن أن يضاف إليها عنصرا الزمان والمكان، ثم ذكر أن التداولية تتميز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى في علاقته بمقام الكلام»[2].

ج- الخطاب بين البلاغة والتداولية في العملية التواصلية:

وردت مادة الخطاب بمفاهيم متعددة في المعاجم العربية، وهو يعني لغة: «يُقَالُ: خَطَبَ فلانٌ إِلَى فلانٍ فَخَطَّبه وأَخْطَبَه أَي أَجابَه. والخِطابُ والمُخاطَبَة: مُراجَعَة الكَلامِ، وَقَدْ خاطَبَه بالكَلامِ مُخاطَبَةً وخِطاباً، وهُما يَتخاطَبانِ»[3]. وجاء في المعجم الوسيط: «(خاطبه) مُخَاطبَة وخطابا كالمه وحادثه وَوجه إِلَيْهِ كَلَاما وَيُقَال خاطبه فِي الْأَمر حَدثهُ بِشَأْنِهِ»[4]. ويستخلص الباحث من مثل هذه التعاريف وغيرها «أن الخطاب في المعاجم يعني الكلام المتبادل بين مجموعة من المتخاطبين. وقد جاءت لفظة الخطاب في القرآن الكريم بصيغ متعددة منها ماجاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ فهنا جاءت بصيغة الفعل، وكذلك قوله عزَّ وجل: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ أما في هاته الآية فقد جاءت مصدر ومعناه آتيناه البينة وزودناه بقدرة على الكلام البليغ».

1- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ص.ص.11.

2- المرجع نفسه، ص.ص.11-12.

3- ابن منظور، لسان العرب، ص. 361.

4- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، مُحَمَّد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ط، د.ج، د.س، ص.243.

أما في الدراسات المعاصرة فقد أخذ هذا المصطلح منحا آخر أكثر عمقا إذ «يمثِّل مصطلح (الخطاب) خلاصة ماتطوَّر إليه استخدام مصطلح (الجملة) ومصطلح (النص) بعدها، في المدونة النقدية الحديثة. ويكاد يستقر على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع من دلالات (النَّص)، لا سيما من ناحية إيحائه بالاستعمال والتداول. ويقوم التمييز بين المصطلحات الثلاثة هذه، على أسس تداولية، أهمها الاستعمال. ولا يكاد يختلف مفهومه حديثا عما تناوله الدرس العربي القديم[1]، وقد تقترب الزمخشري كثيرا من تعريفات التداوليين له، ومن ذلك ما ذكره وهو يفسر قوله تعالى: «وَآتَيْنَاهُ الحِكْمَةَ وَفَصْلَ الخَطَابِ» ومعنى (فصل الخطاب) عنده: (البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه. ومن فصل الخطاب، وملخصه: أن لا يخطئ صاحبه مظانّ الفصل والوصل، فلا يقف في كلمة الشهادة على المستثنى منه، ولا يتلو قوله فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إلا موصولا بما بعده، ولا وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ حتى يصله بقوله لا تَعْلَمُونَ ونحو ذلك، وكذلك مظانّ العطف وتركه، والإضمار والإظهار والحذف والتكرار، وإن شئت كان الفصل بمعنى الفاصل، كالصوم والزور، وأردت بفصل الخطاب: الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد، والحق والباطل، والصواب والخطأ»[2]. نلاحظ أنه وصف الخطاب منطلقا من طائفة من الشروط البيانية التي تجعله واضحا ومبيّنا، ومنها وجوب أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل، والعطف، والإضمار، والحذف والتكرار، وهي من الشروط البيانية والأسلوبية التي يتكون منها الخطاب.

وقد تعرض ابن فارس لهذا المصطلح وذلك أثناء حديثه عن الكلام المتداول بين المتكلم والسامع؛ فقد ذكر ذلك في (باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع) حيث يقول: «يقع ذلك بين المتخاطبيْن من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التصّريف. هذا فيمن يعرف الوجهين، فأمّا من لا يعرفهما فقد يمكن القائل إفهامُ السامع بوجوه يطول ذِكرها من إشارة وغير ذلك، وإنّما المُعَوَّل على ما يقع في كتاب الله جلّ ثناؤه من الخطاب أو في سنة رسول الله -ﷺ- أو غيرهما من الكلام المشترك في اللفظ. فأمّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غيرَ معرب أو

1- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص.190-191.

2- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.03، 1407هـ، ج.04، ص.80.

"ضربَ عمرْ زيد" غير معرب لم يوقَف على مراده. فإن قال: "ما أحسنَ زيداً" أو "ما أحسنُ زيدِ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده.»[1]. وفي (باب الخطاب المطلق والمقيد) الذي يقول فيه «أمّا الإطلاق فأن يّذكَر الشيء باسمه لا يُقرَن به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء يشبه ذلك. والتقيد أن يذكَر بِقَرِينٍ من بعض ما ذكرناه، فيكون ذلك القرين زائداً في المعنى»[2].

وخلاصة القول هنا أنّ:«البلاغة العربية في دراستها للخطابات المتنوعة قرآن وحديث وشعر وخطابة، اهتمت بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية (متكلم وسامع ورسالة ومقام ومرجع وحتى القناة التواصلية)، وفي إطار هذا التوصيف عنيت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين له، وشروط الخطاب الناجع الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي، المؤشرات اللغوية وغير اللغوية المتحكمة في ذلك، مما أكسب البلاغة العربية أبعاد لسانية وتداولية مهمَّة، تضمن لها التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث والمعاصر[3]»، وقد استطاع متخصصو هذا افرع من المعرفة من العرب المعاصرين توسيع مباحث البلاغة من منظور تداولي، كما استطاعوا أن يحدثوا توليفة قوية الأوشاج بين علمي البلاغة والبلاغة الجديدة والتداوليات.

3- علاقة التداولية باللسانيات العامة والنصية:

استطاعت التداولية أن تستفيد بشكل كبير من اللسانيات المعاصرة خاصة في المجالي التواصل وتحليل الخطاب، واللسانيات «لا تنظر إلى التداولية على أنها حلقة غريبة عنها بل تنظر إليها على أنها مرحلة تطور وخطوة نحو إخراج رؤية أخرى جديدة للغة وللخطاب على حد سواء وبالتالي فتحت اللسانيات بابا واسعا نحو التواصل بأبعاده التداولية، ويعمل اللسانيون على تحديد مفاهيم أخرى موافقة للمناخ الجديد المستحدث من طرفهم، بحيث تساعدهم على الولوج إلى حقل التحليل الخطابي، ومن بينها النظرة التي منحتها التداولية للمحتوى اللغوي، والذي يضطلع بتشكيله المتكلم، إذ اتخذت التداولية هذه النظرة كأساس تعتمد عليه لتبرز في أوساط المناهج النقدية الحديثة، ومفادها نجده ملخصا ضمن القول الآتي:

1- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، ط.01، 1418هـ، 1997م، ج.01، ص.143.

2- ابن المرجع نفسه، ص. 146.

3- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص.172.

(إذا كانت الجملة موضوع اللسانيات فالملفوظ هو موضوع التداولية)، أي أن الاهتمام الذي ينبع من التداوليين ينصب على الملفوظ أكثر من انصبابه على الجملة ذاتها، ولكن هذا لا يعني إهمال التركيب اللغوي للجملة، لأن هذا الأخير يُعَدُّ من المراحل الأساسية التي يجب على التداولي المرور عبرها وذلك لأن الجملة هي وحدة لغوية مؤسسة نحويا وتركيبيا، ولكن مفهوم الجملة في التواصل يختلف، لأن المتخاطبين يتبادلون عبرها الملفوظات لا الجمل، وبالتالي تتمظهر عملية تغيير ضمن زاوية المتكلم الذي يعيد تشكيل الجملة انطلاقا من بنائها اللغوي ليخرجها في الشكل الملفوظي؛ وعليه فمفهوم "الملفوظ يوافق الجملة التي تمّ تشكيلها من المعلومات المستخرجة من السياق الذي قيلت فيه[1]»، بمعنى أن التداخل بين العلمين يكمن أساسا في استعمال اللغة في شكلها الملفوظ.

وقد بحث في هذا المجال العديد من علماء الغرب، فقد وجدنا رادولف كارناب ***R. carnap*** يصف «التداولية بأنها قاعدة اللسانيات، أو أساسها المتين الذي تستند إليه، أي أنها حاضرة في كل تحليل لغوي، فبمجرد أن ينتهي عمل اللساني في دراسة اللغة (البنية) يظهر الإسهام التداولي في الأبعاد الحقيقية لتلك البنية. وتنفسح من ثم على الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للمتكلم والمتلقي والجماعة التي يجري فيها التواصل، مع مراعاة السنن التي تحكمها، والتداولية فعلا استطالة للسانيات نحو منحنى جديد ألمح إليه بنفنست وسماه لسانيات التلفّظ، والذي ينتقل بموجبه الاهتمام من ثنائية: اللغة/الكلام، إلى ثنائية الملفوظ/ والتلفظ[2]»، فقد أضاف هذا العالم الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للمتكلم أثناء العملية التواصلية أو التلفظية وهذه من صميم اللسانيات إضافة إلى بنية اللغة. «ومن أبحاث (بنفنيست) نفهم أن اللغة لا يمكن أن تحقق فعليا إلا من بواسطة التلفظ ***(Enonciation)*** وحينئذ تتحول اللغة إلى خطاب يجسد علاقة بين متكلم ومستمع؛ ذلك أن اللغة قبل التلفظ

---

1 -Jaques moeshler et Anne Reboul, Dictionnaire Encyclopedique de pragmatique, Ed du seuil, 1994, P.22.

وهذا هو النص باللغة الفرنسية:

Un énoncé correspond en effet a une phrase complétée par les information qu'on tire de la situation dans laquelle elle est énoncé.

2- مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) دراسة تداولية، ص. 35.

لا تكون سوى إمكانية لغوية، وبعد التلفظ تصبح بمثابة الخطاب الذي يصدر عن متكلم في شكل صورة ناطقة تستهدف مستمعا، يبعث تلفظا آخر ارتجاليا»[1].

وتأكيدا لما سبق نجد هذا اللساني (بنفنيست) يصرّ على أن «التلفظ يتميز بحدة العلاقة الخطابية مع الشريك، سواء أكان هذا الشريك شريكا حقيقيا أو متخيلا أو فرديا أو جماعيا، وهذه الخاصية تطرح بالضرورة ما يمكن أن نطلق عليه (الإطار التشخيصي للتلفظ). وعلى هذا الأساس، فإن التلفظ يتخذ من بين أشكال الخطاب صورتين ضروريتين؛ الأولى بمثابة مصدر التلفظ وتمثل الثانية هدف أو غرض التلفظ، إذن فالقضية هنا تتعلق ببنية الحوار[2]»، أي العملية التواصلية بين المتكلم والمخاطب أثناء إنجاز الفعل الكلامي.

على خلاف ماكان يعتقد سابقا من قولهم أن التداولية سلة مهملات بالنسبة للسانيات «أشار القاموس الموسوعي للتداولية إلى ذلك نافيا أن تكون التداولية سلة مهملات للسانيات، وانتشر هذا الزعم منذ ستينيات القرن العشرين، وصارت الرؤى البحثية تنظر نظرة مفادها أن كل المشاكل العويصة التي تعجز اللسانيات عن حلها تُترك للتداولية، وهذا لعمري زعم فيه دَخَن، لأن الإجراءات التطبيقية المستنبطة من المنظومة المعرفية المتعددة المشارب والتي تعمل على تغذية التداولية تتوجه نحو إسقاطها على المسالك اللغوية التي اتخذت شكل الملفوظ، وهذا الأمر ليس بِدْعاً في هذا المنهج، بل هو من مهامه ووظائفه، كما أن اللسانيات تبدي عدم استطاعتها القيام بهذا الإجراء، إذ إن عملها يدور في فلك محدد وهو؛ إزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات؛ وبالتالي ستصير التداولية على هذا الأساس وسيلة لتبسيط المسائل اللسانية، وليست سلة لمهملات القضايا اللغوية»[3]، وهذه النظرة توطد العلاقة بين العلمين، وأن التداولية واللسانيات علمان يكمل بعضهما بعضا، فهما يشتغلان أولا وأخيرا على اللغة أثناء الاستعمال، وإن كانت اللسانيات أشمل منها فالتداولية ترفد منها.

4- التداولية وعلم النحو:

1- جليلة بنت سعيد بن سليم القاسمية، البعد الحجاجي في الأعمدة الأدبية (مجلة دبي الثقافية نموذجا)، ص.43.

2- عمارية حاكم، الخطاب الإقناعي في ضوء التواصل اللغوي دراسة لسانية تداولية في الخطابة العربية أيام الحجاج بن يوسف الثقفي، دار العصماء للنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص.147.

3- المرجع نفسه، ص.147-148.

يعد النحو من أقدم علوم العربية، وقد اهتم المشتغلون عليه كثيرا بالخطاب وأطراف العملية الإبلاغية وفعل الكلام وأحوال المتكلم والمخاطب فيه، وهذا ما تفعله التداولية الحديثة فلقد أولت «عناية كبيرة لعنصري الخطاب المتكلم والمخاطب، انطلاقا من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، وكذا بالنظر إلى طبيعة التفاعل اللساني وغير اللساني الذي يوجه الكلام ويحدد مساره إلى درجة ذهب معها "ليتش" إلى أنه لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، خاصة عنصر المتكلم والسامع الذين اعتبرهما ركنين لا غنى عنهما ومظهرين مهمين في الحالات التكلمية[1]. ويذهب أحمد العلوي إلى الاعتقاد بأن الكل «(يعلم أن الخطاب يفترض وجود مخاطب وقرب المخاطب وانتباه المخاطب...إلخ، وهي كلها شروط مكانية زمانية شخصية يجب أن تتوافر حتى يمكن للمواضعات المسطرية أن تعمل)، والشيئ نفسه يقال عن المتكلم "صانع الكلام"، وتجدر الإشارة إلى أن علماء البلاغة المسلمين قد اجتهدوا، خاصة في علم المعاني، في بيان أدوار ووظائف المتكلم والمخاطب في نجاح العملية التواصلية وتوجيهها، وتحديد مسارها الدلالي والتداولي، وكذلك الأصوليين إذ نجدهم لا ينظرون إلى الخطاب مجردا عن صاحبه وعن متلقيه، وعن وجوه العلاقة بين صاحب الخطاب والمخاطب، بل نظروا إليه كما هو متداول طبيعيا، ومن ثم لزمهم الاعتناء بشروط تحققه طبيعيا من وجود المخاطِب(الحاكم)، والمخاطَب (المكلف)، ومعرفة المكلف لمقاصد المخاطِب وكذا وجود قضية أو فعل يكون مناط التواصل وفي رأينا أن سبويه دائم الاستدعاء لهذين الركنين (المتكلم/المخاطَب) خاصة في مستوى التعليل والتوجيه للكلام العربي، لأن هذا الأخير- كما يقول الدكتور طه عبد الرحمان- (لا يكون كلاما حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلما حقا، حتى ولو صادف مانطق به حضور من يتلقفه، لأن المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقي إليه بما يتلقف، مقصودا بمضمونه هو أو مقصودا به غيره، بوصفه واسطة فيه أو أقل متى يدرك رتبة المتلقي)»[2].

1- مقبول إدريس، البعد التداولي عند سبويه، مجلة عالم الفكر، العدد 01، المجلد 33، سبتمبر 2004، ص.261.

2- المرجع نفسه، ص. 261.

وعلى عكس ما يعتقده الكثير «لم يكن كل النحاة العرب بعدين عن دراسة (المعاني) في تحليلهم للجمل، بل منهم من كان على صلة وثيقة بـ(معاني الكلام) وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخَاطبين وبملابسات الخطاب ودلالاته وأغراضه. ولم يكن نحوهم كله (نحوا شكليا خالصا)، إذ لم تكن عبقرية نحوهم أنه يفصل فصلا صارما بين الشكل البنيوي للجملة وبين مقامات وأحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي كما يصوره بعض الباحثين المعاصرين»[1]، بمعنى أنهم تنبهوا إلى قضية نحو النص أو نحو الخطاب الذي يتعدى التحليل البنيوي للجملة إلى رحاب النص كله، بل ربما ارتقت مظاهر العبقرية عند بعضهم بـ«أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها (لفظ معيَّن) يؤديه (متكلم معين) في (مقام معين) لأداء (غرض تواصلي إبلاغي معيَّن). ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطَب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه؛ فقد عرَّف السكاكي (النحو) بأنه (معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى... بمقاييس مستنبطة من كلام العرب) وبيَّن أن الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب. وصرَّح السيوطي بـ(أن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيئ وهو في المعنى شيئ آخر إذا علم المخاطَب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة). ولم يفصل جل نحاتنا القدامى بين المبنى والمعنى في التحليل النحوي (الإعراب)، بل كانوا يمارسون التحليل النحوي ولسان حالهم يقول، كما عبّر عن ذلك ابن هشام: (متى بُني على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد)، وجعلوا من قواعدهم المنهجية المقررة قاعدة تقول: (الإعراب فرع المعنى)، وكل هذا يعني أنهم درسوا اللغة دراسة وظيفية- تداولية»[2]، والتوجه نفسه تتخذه الدراسات الغربية المعاصرة ومنها تعريف جون ليونز للنحو "***grammar***" إذ يرى أنه «أحد المصطلحات الأساسية في علم اللغة ويغطي مجالا واسعا من الظواهر اللغوية، ويمكن أن نميز أنواعا عديدة من النحو فهناك النحو الوصفي "***descriptiv grammar***"، والنحو النظري "***theortical***

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 174.

2- المرجع نفسه، ص.ص.174-175.

grammar" والنحو السطحي "*surface grammar*"، والنحو العميق "*deep grammar*"، والنحو الشكلي "*formal grammar*"، والنحو الفكري "*notional grammar*" والنحو المقارن "*comparative grammar*"، والنحو التقليدي "*traditional grammar*" ويشير مصطلح نحو "*grammar*" في معنى ضيق له إلى مستوى من التنظيم البنيوي يمكن دراسته بصورة مستقلة عن الفونولوجيا "*Phonology*" وعن الدلالة "*semantica*" ويتقدم بشكل عام إلى نظم الجملة "*syntax*" والصرف "*morphology*"»[1] ومن خلال هذا التغريف نلاحظ اتساع مجالات ومباحث علم النحو؛ والذي يمكن أن تدخل التداولية في أحد مباحثه كالنحو الوصفي والنحو العميق والنحو الشكلي.

5- التداولية والأسلوبية (التجاور والتداخل):

هناك ارتباط وثيق بين المناهج النقدية النسقية والدراسات اللغوية، فهي منذ البداية أطلقت العنان للمحلل النسقي في الاعتماد على اللغة واللغة في حدّ ذاتها لمقاربة الظاهرة النصية بعيدا عن الظروف الأخرى التي أنجبت النص، والأسلوبية من بين تلك المناهج فهي «تحلل النصوص الأدبية، تصف أدبيتها وتبين الخواص الفنية الموجودة في الجماليات الكلامية، فهي تقف عند حدود التشخيص والوصف الفني، ولا تقف على أغراض القائل المقامية، ولا تنبني الاستراتجيات الخطابية للنص على ما هو قول كما تفعل ذلك التداولية. لقد اقتصر التداوليون على المعنى المقامي، واعتبروه عمدة التفسير، وانكبَّ الأسلوبيون على المعنى اللغوي. رغم أن الأسلوبية والتداولية كلاهما منهج من مناهج تحليل الخطاب، فإذا كانت الأسلوبية تقف عند حدود جمالية القول، فإن التداولية تنظر في قيمة القول خارج العالم اللساني؛ أي هي تنظر إلى البعد العملي للقول. والمنطق يتخذ من الأقوال العادية، والأقوال المصطنعة مدونة له، أما الأسلوبية فتتناول في الغالب تحليل الخطاب الأدبي، ومن ثمة فإن التداولية والأسلوبية تتخذان مدونتين متنافرتين عند التطبيق»[2]، ولا نقصد بالتنافر الضدية، بل هناك نوع من التكامل خاصة في قضية تحليل الخطابات الأدبية عبر

1- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت. ط.01، ص.139.

2- مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) دراسة تداولية، ص.36.

آليات اللغة سواء ما تعلق بالمعنى المقامي ومقتضى- الحال والمتكلم والمخاطب وهذا فعل التداولية أو ما تعلق بالمعنى اللغوي الذي يعبر بآلياته عن المعنى المقامي. ومن الباحثين من يرى أن ثمة تقاطعات بين التداولية والأسلوبية وينحصر- ذلك «في بعض الجوانب؛ نحو اهتمامها باللغة، إلا أن كل منهما تختلف عن الأخرى من حيث منهج الدراسة، فإذا كانت التداولية تهتم بدراسة اللغة أثناء استعمالها مع مراعاة قواعد هذا الاستعمال التي توجد في أذهاننا والتي تسمح لنا بتأدية المعنى المطلوب كالقواعد الاجتماعية والعملية والأسلوبية»[1]، إضافة إلى مراعاة السياق الواردة فيه، وكذلك القوى الإنجازية للأفعال الكلامية، والأسلوبية تهتم بالبعد اللساني للنص الأدبي الراقي مثلها مثل البنيوية، وقد تلغي كل ما هو خارج اللغة كالجوانب الثقافية والنفسية والاجتماعية، بل تكتفي بجمالية العبارة ويمكننا القول أن الأسلوبية تحصر- النص أو تؤطر النص في ثنائية (اللغة العادية المعيارية/ اللغة أو الكلام الأدبي الانزياح)، وتأسيسا على ما سبق نخلص إلى أن التداخل بين الأسلوبية والتداولية يكمن في معالجتها لقضية اللغة، فالأولى تدرس الجوانب الجمالية للاستعمال اللغوي كالانزياح، أما الثانية فتدرس اللغة أثناء الاستعمال أكانت جمالية أم غير جمالية. ولا يخفى علينا أهمية جمالية اللغة وقضية الانزياح في عملية التأثير والقوة الانجازية لأفعال الكلام للضغط على المتكلم، وقد وجدنا ما يشبه هذا الكلام لدى عبد السلام المسدي[2] فقد خصص الفصل الثاني والموسوم بـ(العلم وموضوعه) لتفحص الأبعاد الألسنية والأدبية لظاهرة الأسلوب، طالما أن جوهر الأثر الأدبي لا يمكن النفاذ إليه إلا عبر صياغته البلاغية، ولذلك نجده يقصر- التفكير الأسلوبي على النص في حد ذاته، بعزل كل ما يتجاوزه من ملابسات تاريخية أو نفسية، كما بحث في هذا الفصل في السبب الذي يجعل الخطاب الأدبي الفني مزدوج الوظيفة والغاية (إبلاغ الرسالة/ تأثير ضاغط) أو(كلام عادي/ كلام فني)، (لغة الخطاب النفعي/ لغة الخطاب الأدبي)وهذا من صميم الأسلوبية.

1- عبد المجيد صحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، المغرب، 1999، ص.28.

2- للتفصيل أكثر في هذه القضية ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1982، ط.3، من الصفحة 33 إلى الصفحة 57.

وتوضيحا لما سبق بيانه وتدعيما له فإن التداولية بما هي علم/ منهج حديث، فتستفيد منها الأسلوبية من جهة تعديل النظرة إلى العمل الأدبي بعدِّه واقعا تحت طائلة نظرية الأعمال اللغوية (العمل القولي والعمل اللاقولي وعمل أثر القول)، وهذا النظرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظرية أفعال الكلام والقوة الانجازية لفعل الكلام والعلاقة بين الباث والمتلقي ومقام القول. «وثمة مَشَابِهُ كثيرة للخلط بين منهج الأسلوبية ومنهج التداولية، لعل من بينها علاقة المنهجين كليهما بالبلاغة. فضلا عن الرأي القائل بوراثة الأسلوبية للبلاغة. وهذا ماجعل البلاغة والتداولية تعدان منجمين تغرف الأسلوبية منهما ما تراه صالحا ليُثريَ مقاربتها للنص[1].

وخلاصة القول أن «الذي نقف عليه في هذه المماثلة العامة بين التداولية والأسلوبية أنهما تتوازيان توازيا يشاكل ذاك الذي شهده تاريخ البلاغة بين ضربي البلاغة الكبيرين: البلاغة الإقناعية/ الخطابية، والبلاغة الإنشائية/ الجمالية. فالتجاور بينهما قد استعيد في هذا العصر بين التداولية (بما هي وريثة الضرب الأوّل من البلاغة) والأسلوبية (بما هي وريثة الضرب الثاني[2])»، أي أنّ كلاهما ينتميان إلى ما يسمى البلاغة الجديدة.

6- علاقة التداولية بالسميائيات:

السيميائية كما هو معروف منهج يهتمّ بتحليل الخطاب الأدبي من وجهة علاماتية، ويضع هذا المنهج اللغة في صدارة اهتماماته وانطلاقا من هذه الفرضية فإنّ السيميائيات تشكل «واحدا من أبرز الحقول التي تركز في جانب منها على فكرة الاهتمام بالخطابات في أبعادها التداولية، من منطلق أنها وحدات كلامية مخصصة لأغراض تداولية واتصالية، تفرضها جملة من العمليات الناشئة عن التفاعل بين مستويات مختلفة، ترتبط فيها الوظائف اللغوية بواقع الاستعمال، وفعالية الخطابات. إذ يأخذ فيها المكون التداولي بعين الاعتبار الأنظمة التي يتضمنها استعمال المؤلف لموضوعات لغوية سليمة داخل أوضاع ومقامات محددة»[3]، بمعنى أنه مهما كانت طبيعة النص أكان «حجاجيا أو وصفيا أو تفسيريا أو سرديا أو مسرحيا... وضمن

1- ينظر: مومني بوزيد، الأسلوبية بين مجالي الأدب ونقده والدراسات اللغوية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ع.09، 2014، ص.88-90.

2- مومني بوزيد، الأسلوبية بين مجالي الأدب ونقده والدراسات اللغوية، ص.90-91.

3- هامل بن عيسى، التداولية وتحليل الخطاب السيميائي في النقد الأدبي المعاصر، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، المجلد 07، العدد 11، ص.139.

أحوال تخاطبية نوعية مخصوصة، يخدم غرضا وظيفيا تواصليا، ومن ثم فهو محدد تماما -في السيميائية كما في التداولية- بشبكة من القرائن والشيفرات المختلفة التي يعتمد عليها المؤلف في إنتاج النصوص والخطابات، منطوقة كانت أم مكتوبة، وهو ما يتيح التمييز بين أنواع متلقيها بناء على مؤشرات وأساليب أدبية معينة، وما إذا كانت هذه النصوص تندرج ضمن جنس بعينه من الأجناس الأدبية أم أنها تخضع لنوع من أنواعه المختلفة، كأدب الأطفال أو أدب النساء أدب المقاومة مثلا، أو تحسب على نمط آخر من أنماط الخطابات الشفوية التي تندرج ضمن أشكال التعبير التلفظية العادية»[1].

ومن اللسانيين من يربط بين العلمين ربط الجزء بالكل فـ«نجد (موريس) يعرف التداولية على أنها جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات. وبحسب رأي مترجم الكتاب الباحث المغربي (سعيد علوش) فإن هذا التعريف واسع، يتعدى المجال اللساني (إلى السيميائي) والمجال الانساني (إلى الحيواني والآلي)»[2]، إلا أننا نستشف من مقولة (موريس) أن السيميائية كما التداولية يهتمان بمستعملي العلامات (المتكلم/ المخاطب) أثناء تحليل الخطاب. وقد وجدنا نصّا يعضّد ما ذهبنا إليه لدى آن ماري دبير ***(Anne- Marie Diller)*** وفرانسوا ريكاناتي ***(Francois Recanati)*** في قولهما: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية). وتهتم... بالمعنى كالدلالية. وهي تهتم ببعض الأشكال اللسانية، التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها. ويظهر تعريف إدماجي آخر لفرانسيس جاك ***(Francis Jacques)***، إذ يقول: (تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية، وتواصلية، واجتماعية معا). وهكذا تدرك اللغة من خلال هذه التداولية، كمجموع تشخصي للعلامات، التي يتحدد استعمالها من خلال قواعد موزَّعة. لأنها تهمّ (مجموع شروط إمكانية الخطاب)»[3].

ومن المعروف أن السيميائية منهج تميّزه ظاهرة الشمولية والتوأمة أو الجمع بين كثير من علوم اللغة لاستنطاق الظاهرة النصية «وتأتي التداولية لتتدخل لدراسة علاقة العلامات

1- هامل بن عيسى، التداولية وتحليل الخطاب السيميائي في النقد الأدبي المعاصر، ص.55-56.
2- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر.سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، سوريا، 1986، ص.02.
3- المرجع نفسه، ص.02.

بمستعملي هاته العلامات، والجمل بالمتكلمين. وفي اتجاه بيرس/ موريس/ كارناب/ وموريس/ سيبوك، واتجاه ميد/ موريس/ وميد باتيسون ***(Mead Bateson)***، تظهر التداولية كإحدى مكونات السيميائية، مكتسبة مظهرا تجريبيا وطبيعيا أساسا»[1]، فهؤلاء الأعلام نظروا للسيميائية وقد اهتموا كثيرا بالعلامات ومستعمليها في كنف الحياة الاجتماعية خاصة من الجانب التواصلي لهذه العلامات مهما كان شكل أو مظهر هذه العلامات لغوية أو غير لغوية. «وقد حدد شارل سندرس بورس ***C.S.Peirce*** الإطار الفلسفي للمبادئ، والأسس الأولى لنظريتي التداولية والسيميائيات في العصر الحديث، للنهوض بالتفسير البراغماتي على أنقاض التفسيرات الميتافيزيقية»[2]. ويمكن القول أن "بورس" قد حوَّل «بمذهبه هذا، مجرى البحث في المعنى، من مستوى الفلسفة والتنظير إلى مستوى الإجراء والتداول، من خلال وضع تصور لمنهج يتَّسم بالصرامة العلمية شكَّل لاحقا قاعدة أساسية لمناهج البحث اللغوي، ونظرية للمعنى في الفلسفتين التحليلية والظاهراتية، في القرن العشرين، وهو ماتبلورت معالمه في نظرية واضحة المعالم، على يد الفيلسوف الأمريكي شارل موريس ***C.Morris*** سمَّاها التداولية ***Pragmatic*** من خلال مؤلفه ***foundations of theory of the signs*** سنة 1938 ثم عمَّق هذه النظرية الفيلسوف البريطاني "جون أوستين" ***john Austin*** في كتابه ***How to do things with words*** سنة 1962 . وقد ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية بـ ***Quand dire cest faire*** سنة 1970»[3].

ويبدو أنّ مفعولات هذه النظرية قد تجلت عند بورس على مستوى البحث، تنظيرا وتطبيقا، فالتداولية والتفسير السيميائي للمعنى عند بورس يتوقف على نتائج استعمال العلامة، فهو مرتهن بالعقل الذي يدركه وفق بروتوكول رياضي ثلاثي يربط بين العناصر المكونة للعلامة، والتي يدعوها بالماثول، الموضوع، المؤول، ولا يمكن أن يكون هذا البروتوكول، في نظره إلا ثلاثيا، إذا ما أريد تحديد العلامة تحديدا منطقيا في تجلياتها المتعددة اللسانية وغير اللسانية وتداولها ضمن نسق سيميائي يحقق وجودها في الزمان والمكان. ذلك أن

1- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص.07.
2- هامل بن عيسى، التداولية وتحليل الخطاب السيميائي في النقد الأدبي المعاصر، ص.140.
3- المرجع نفسه، ص.141.

المنطق في تصور بورس ليس سوى تسمية أخرى للسيميائيات التي يعتبرها نظرية شكلية لدراسة العلامات[1]. ومعنى ذلك أن فعل العلامة لا يكون في الواقع إلا بوجود مؤول يبرر صحتها ويمنحها المصداقية، فالمؤول هو أساس تأويل العلامة وتداولها.

وقد ناقش (بورس) «بمقتضى هذا البروتوكول المبادئ العقلية الكامنة وراء الظواهر السلوكية المنتجة للمعاني والدلالات، على قاعدة أساسية مفادها، أن معنى العلامة يتوقف على نتائجها التداولية، وأن الحكم بأن علامة ما ذات معنى لابدّ أن يأخذ في الاعتبار النتائج التداولية العملية، التي تَنْتُجُ بالضرورة من صدق هذه العلامة، التي تشكل خلاصة نتائجها معناها الكلي»[2].لا يختلف إثنان على فضل هذا الفيلسوف الأمريكي «في رسم معالم جديدة لعلم العلامات تستند إلى دعائم منطقية وفينومينولوجية متماسكة، تستقي منها فكرة السميوز وجودها، ويستقي من هذه الأخيرة البعد التداولي وجوده»[3]، ذلك أن السيميوز: «سيرورة لإنتاج الدلالة ونمط في تداولها واستهلاكها. وبعبارة أخرى، إنها تصور متكامل للعالم. ذلك أن الإمساك بهذا العالم باعتباره سلسلة لا متناهية من الأنساق السيميائية، أي باعتباره علامات، يشير إلى استحالة فصل العلامة عن الواقع، مادام هذا الواقع نفسه يُنظر إليه باعتباره نسيجا من العلامات، أي سلسلة من الإحالات التي تضمحل لحظة استيعابها في الفعل الإنساني)»[4]، ومن أهم مظاهر الواقع لدى الإنسان هو العملية التواصلية، وهي جدّ مهمة في حياتنا، ولولا التواصل بكل أشكاله لما وصل الإنسان إلى ما وصل إليه، والتداولية تلتقي مع السيميائيات في هذا الجانب.

7- التداخل بين التداولية والبنيوية:

يتفق الدارسون في الإعتقاد بـ«أن التداولية تهتم بالكلام الذي هو غير اللسان، المبعد من مجال دراسة اللسان في نظر سوسير حسب قوله: (اللغة تختلف عن الكلام في أنها شيئ

---

1 -Chales S. Peirce, Ecrit surle signe, Rassemblés Traduits et commenté par Gerard Deldalle. Ed. Harcourt Brace and company, New york, USA, 1970, P.120.

2- المرجع نفسه، ص.141.

3- مختار زواوي، فصول في تداوليات، ص.47-48.

4- سعيد بن كراد، السيميائيات والتأويل مدخل إلى سيميائيات ش.س. بيرس، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، ط.01، 2005 ص.27.

يمكن دراسته بصورة مستقلة فاللغات البائدة (الميّتة) مع أنها لم تعد تستخدم في الكلام ، نستطيع بسهولة أن نتعلم أنظمتها اللغوية، فنتخلص من بقية عناصر اللسان الأخرى، بل إن علم اللغة لا وجود له إلا إذا أقصيت العناصر الأخرى)[1]. ويضيف كذلك قائلا أن: (اللسان غير متجانس، أما اللغة فمتجانسة، فهي نظام من الإشارات جوهره الوحيد الرَّبط بين المعاني والصور الصوتية) [2]؛ أي أن اللسانيات البنيوية تهتم أساسا بدراسة نظام اللغة دون الاعتداد بنوايا المتكلم وسياق التلفظ. وغيرها من القضايا التي تطوَّر الدرس التداولي في كنفها. مما ساق آخرين إلى عدَّ التداولية لسانيات الكلام، مقابل لسانيات اللغة التي أوضحها سوسير»[3]. أضف إلى ذلك «أن الكلام ليس معزولا عن اللغة إلا افتراضا؛ فاللغة لا تتحقق إلا في مستوى الكلام، وتبقى حاملة لأهم خصائص من يؤديها، مهما اجتهد في تجاوز ذلك. فالكلام - إذا- مظهر من مظاهر تحقق اللغة واقعا؛ ودراسته هي دراسة الواقع الفعلي للغة، والتداخل واضح بينهما، مما يفرض الحاجة إلى دراسة متكاملة؛ أن نعتد بنظام اللغة دون إلغاء الخصائص الفردية والتمييزية التي تطبعه أثناء الآداء، ونكون بذلك أمام تأويل أوسع للظاهرة اللغوية. لكن تمييزا دقيقا يطبع هذه الدراسة المتكاملة؛ فحين نهتم بدراسة نظام اللغة، فإننا نكون أمام وصف النظام وشرح شروطه وقوانينه التي تمثل منظومة مشتركة بين الناطقين بهذه اللغة، وقد لا تختلف في ذلك الوصف ولا في نتائجه. ونحن بذلك أمام دراسة لسانية»[4].

صلة التداولية بعلم الدلالة:

تهتم التداولية بالإنجاز الفعلي للكلام وبالمعنى ومن هنا فهي تتقاطع مع علم الدلالة فهذا العلم «في أبسط تعريفاته هو دراسة المعنى، والكلمة ***(Sémantique)*** المشتقة من الكلمة اليونانية ***(Sêmainô)***، (دلَّ على) والمتولدة هي الأخرى من الكلمة ***(Sêma)*** أو (العلامة) هي بالأساس الصفة المنسوبة إلى الكلمة الأصل ***(Sens)*** أو (المعنى). وإذا كان علم الدلالة يعني دراسة المعنى، فإن هذا المعنى لا تبرزه إلا الكلمة، ولا حياة للكلمة إلا في إطار سياق يحتويها

1- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر.يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، الأعظمية/ بغداد، ، ط.03، 1985، ص.33.

2- المرجع نفسه، ص.33.

3- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.123.

4- المرجع نفسه، ص.124.

سواء أكان هذا السياق مكتوبا مقروءا أم منطوقا مسموعا»[1]، وعندما نقول منطوقا أو مسموعا فهنا تحضر التداولية، لأن التداولية –كما سبقت الإشارة- هي «ذلك العلم الذي يهتم بـ(دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل ***(Dans la communication)***) (...) فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي أو اجتماعي ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما)»[2].

وهذا حتما سيطرح في أذهاننا ما العلاقة بين اللسانيات التداولية وعلم الدلالة؟ وللإجابة على ذلك فإن التداولية «ذلك الاهتمام المنصب على مستوى لساني خاص، يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق المرجعي لعملية التخاطب و بالأفراد الذين تجري بينهم تلك العملية التواصلية)»[3]؛ بمعنى أن التداولية تهتم باللغة على أساس وظيفي استعمالي، أي من وجهة تواصلية، لأن اللغة ما هي إلا وسيلة للتواصل كما وصفها علماء اللسانيات تحكمها قواعد تداولية مرتبطة أساسا بالمقام والسياق؛ أي ما يحيط بالمتكلمين من ظروف نفسية واجتماعية حين إنجازهم لأفعالهم الكلامية.

ومن جهة أخرى فالتداولية هي «دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، وهو خط تحليل اللغة العادية، حيث تهتم بعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها)»[4]؛ أي أن التداولية تدرس اللغة بِعَدِّهَا (كلاما محددا) صادرا عن متكلمٍ محدد، وموجها إلى مخَاطَبٍ محددٍ، بلفظٍ محددٍ، في مقام تواصليّ محددٍ؛ لتحقيق غرض تواصلي محدد). نلاحظ أن التداولية تركِّز على استعمال اللغة، وهذا ما نجده في الدلالة أيضا (إذ يرتكز اهتمامها على اللغة من بين أنظمة الرموز، باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان). إذن هي تنضاف إلى علم الدلالة (الذي يدرس المعنى؛ لتدرس كل

1- ينظر: فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.01، 1412-1991، ص.05-06.

2- محمود أحمد نحلة، آفاق في البحث اللغوي المعاصر، ص.14.

3 - Voir : Maxidico, Dictionnaire encyclopédique de la langue française, Ed de connaissance, Paris, 1997, P.876.

4- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص.07.

ما من شأنه أن يعين على فهم الجمل اللغوية وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع السياق، ويدخل ضمن تلك الافتراضات ***(Presuppositions)*** والأعمال المتضمنة في القول ***(Sous-entendus)***[1].

وتأسيسا على ما أوردناه يبدو أن التداولية أتت لكي تكمل وتدرس ما أغفله علم الدلالة أو غضَّ الطرف عنه؛ فمن الدارسين من يعد التداولية امتدادا للدرس الدلالي، على نحو ماذهب إليه (لا ترافارس)[2]، لكن رغم هذا التداخل فقد ميَّز (أوستين) بينهما من خلال فكرة الكفاءة والآداء، حيث يصنِّف علماء اللغة علم الدلالة ضمن القدرة (معرفة اللغة)، أما التداولية فتصنَّف ضمن الآداء والإنجاز واستخدام اللغة، أو بمعنى آخر فإن السيمانتيكية تعالج معنى الجملة في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، بينما البراغماتية اللغوية تتولى المعنى ضمن المقام المحدد بالمعالم والمقاصد[3]، وتعليقا على ما سبق بيانه يمكننا أن نوضح بهذا المثال: (في هذه الأرض حيَّات سامَّة). فالمعنى الحقيقي لهذه الجملة أن هذه الأرض حقيقة بها حيَّات سامَّة، غير أن مفهوم هذه الجملة قد يتجاوز الحقيقة إلى المجاز، فإذا كان حقيقة أدَّى معنى التحذير[4].وقبل هذه الصيغ التداولية يكثر استعمالها عند التجار مثلا عندما يحذر بعضهم البعض أو يحذرون زبائنهم من شراء سلعة أو أي شيء ينتفع به.

وتأسيسا على ما سبق ذكره يبدو لنا أن هذا العلم (التداولية) وعلم الدلالة أو السيمانتيك يتقاطعان في عديد الخصائص لعل أهمها هو اشتغال كلاهما على المعنى في السياق.

وتدعيما لهذه الآراء السالفة الذكر يحضرنا ما أكد عليه (تشارلز موريس) في التداولية، وهو أنها تهتم بـ«كل ما يتعلق بمظاهر استعمال اللغة وخصائصها، أي الحوافز النفسية للمتكلمين وكذا النماذج الاجتماعية وموضوع الخطاب وغير ذلك، في مقابل المظهر التركيبي الذي يُعنَى بالعلاقات التركيبية الشكلية، والمظهر الدلالي الذي يُعنى بالعلاقات القائمة بين

1- ينظر: فتيحة بوسنة، انسجام الخطاب في مقامات جلال الدين السيوطي مقابة تداولية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط.3، 2012، ص.20.

2- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.128.

3- شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط.1، 2001، ص.160.

4- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.130.

مدلول الوحدات اللغوية والواقع»[1]، من خلال هذا العرض يمكننا القول بوجود تداخل بين العلمين رغم اختلاف اهتمامات كليهما لكنهما يتقاطعان حتما في دراسة المعنى.

9-التداولية والحجاج:

الحجاج من الفنون الكلامية التي يعتمدها طرفا العملية التواصلية و«نجد الخطاب الحجاجي يخضع ظاهريا وباطنيا لقواعد شروط القول والتلقي، بعبارة أخرى، إن كل خطاب حجاجي تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية، وبالتالي، قيمة ومكانة أفعال الذوات المتخاطبة، هكذا ينتمي القول أو النص الحجاجي إلى مجال التداوليات، إلا أن مجال التداوليات هو مجال واسع من جهة، ومتشعب من جهة ثانية، وبالتالي يجوز القول بوجود تداولية البلاغيين وتداولية اللسانيين وتداولية المناطقة والفلاسفة، إلخ،... وبغض النظر عن تداخل الاختصاصات المقاربة للتداولية، فإن هذه الأخيرة تحاول الإجابة عن أسئلة مهمة مثل:

- من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟
- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟
- ماهو مصدر التشويش والإيضاح؟
- كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟»[2].

وللإجابة على مثل هذه الأسئلة المهمة في العملية التواصلية بين الباث والمتلقي يستدعي «استحضار مقاصد التكلم وأفعال اللغة وبعدها التداولي والسياق، إلخ، وبصرف النظر هل التداولية هي قاعدة اللسانيات أم العكس، فإن الأسئلة المطروحة سابقا، تنطبق على كل أنواع الخطاب والتكلم، بما فيها الخطاب الحجاجي. إن هذا الأخير ينطوي على البعد التداولي على عدة مستويات، فعلى مستوى أفعال اللغة المتداولة في الحجاج هناك (الأفعال العرضية) والتي تستعمل -حسب أوستين ***Austin***- لعرض مفاهيم وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات وضبط مراجع، مثال ذلك: أكد، وأنكر، وأجاب، واعترض، وهب، مثَّل، وفسَّر، ونقل أقوالا. وعلى مستوى السياق هناك أدوات وتعابير وصيغ تضفي السمة الحجاجية على

1- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.130.

2- حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، ع.01، مج.30، يوليو-سبتمبر 2001، ص.101-102.

تخاطب ما. مما يجعل الحجاج يكون ضمنيا أو صريحا، هكذا نجد تعابير إنجازية موجهة إلى ربط قول ما بباقي الخطاب وبكل السياق المحيط... من هنا نعثر على (أجيب) و(أستنبط) و(أستخلص) و(أعترض)... وتأتي هذه التعابير لتربط القول بالأقوال السابقة وأحيانا بالأقوال اللاحقة... لكن هناك مستوى آخر يتجلى فيه البعد التداولي للخطاب الحجاجي، ويتمثل في المستوى الحواري أو التحاوري سواء كانت ذوات هذا التحاور مضمرة أو متعددة الأصوات والأمارات، وبهذا الصدد يقول فرانسواز أرمينكو مايلي: (تعد الحوارية مكونا لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين توجدان في علاقة حالية. ويقدَّم المبدأ الحواري من خلال الحدود التالية؛ (كل تلفظ يوضع في مجتمع معين، لا بد أن ينتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية وثنائية العرض، على حد تعبير فرانسيس جاك ***F.Jacques***. ومن هذا المنطلق فإن الظاهرة التخاطبية الحوارية تعتبر صميمية في كل خطاب على الإطلاق، إلا أن الاتجاه الحجاجي الذي تأخذه هذه الظاهرة يبرز بوضوح أكثر على صعيد التواصل الفكري، وهذا ما اتضح مع التداولية المتعالية لدى كارل أتو أبل ***K.O.Apel*** والتداولية العالمية لدى يورغن هابرماس ***J.Habermas***. إن أساس الحجاج إذن في منظور بعض الاتجاهات التداولية هو الحوارية، وما تتطلبه من عمليات حجاجية تتنوع وتتباين تقنيا بتنوع وتباين أنماط التحاور ومراتب الحوارية»[1]. ويبدو أن هذا الأساس قد اعتُبِرَ «دافعا دفع بعض الباحثين إلى إجراء تصنيفات ضمن الفعل الحواري تحت مبرر مراعاة الشروط (السوسيو/ لسانية) لكل صنف ولبعده التداولي الخاص. وقد ذهب الباحث المغربي طه عبد الرحمان إلى الاعتقاد بأن الحوارية تنقسم إلى (الحوار) و(المحاورة) و(التحاور)، وكل منها يخضع لمنهج حجاجي استدلالي وآلية خطابية وبنية معرفية وشواهد نصية). غير أن مثل هذا التصنيف للفعل (الحواري/ الحجاجي)، وما يترتب عليه من تقسيمات منهجية، قد يسقطنا في نزعة تفاضلية وتعسفية، أو موجهة بخلفيات أخلاقية عابرة، والحقيقة أن الحوارية وحجاجها هي ذاتها من نتائج "العملية التواصلية" ومن ثم فمن الصعب جدا حصر كل اتجاهات المناقشة والتخاطب الحجاجي، حتى ولو حاولنا أن نضع لذلك قواعد ومبادئ، أو مسلمات كتلك التي

1- حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، ص.102-103.

سماها "كرايس" *Grise* بمبادئ المناقشة القائمة على التعاون وهذه المبادئ أو الحكم هي أربعة وتتلخص فيما يلي:

1- مبدأ الكم: اشتمال مساهمة المناقش على كمية من المعلومات المطلوبة لا زيادة فيها ولا نقصان.

2- مبدأ الكيف: المساهمة في النقاش تكون حقيقية لا تؤكد مايعتقد صاحبها أنه خطأ، ولا تؤكد ماهو في حاجة إلى حجج.

3- مبدأ العلاقة: التكلم في صميم الموضوع، وعند الضرورة.

4- مبدأ الطريقة: الوضوح في الكلام، وتجنب الالتباس في الحديث، وكذا تجنب الكلام الغامض، مع توخي الاختصار والمنهجية. وهذه المبادئ لا يمكن اعتبارها تداولية أو حجاجية محضة، لأنها تعتبر عديمة المعنى خارج نطاق النشاط الخطابي لاعتباره نشاطا عقليا. وهذا النشاط بدوره ليس معزولا عن مضمونه السوسيو- أخلاقي والتواضعي (العرفي)، والدليل على ذلك، أن كل مناقشة أو تفكير حجاجي أو غير حجاجي هو تفكير مع الآخر وتواصل معه»[1].

10-التداولية واللسانيات التعليمية:

لا شك أن الصلة قوية بين هذين العلمين و«لقد عرفت التعليمية أو صناعة التعليم ثراء كبيرا في العصر الحديث، استنادا إلى مقولات اللسانيات الاجتماعية، وإلى بحوث التداولية أساسا، حيث تأكد بأن التعليم لا يقوم على تعليم البنى اللغوية دون الممارسة الميدانية التي تسمح للمتعلم بالتعرف على قيم الأقوال وكميات الكلام، ودلالات العبارات في مجالات استخدامها، إلى جانب أغراض المتكلم ومقاصده، التي لا تتضح إلا في سياقات مشروطة. وتجاوز التعليم مهمة التلقين لتحصيل كفاءة، إلى مهمة تحصيل الأداء بتوفير حاجات المتعلم والاقتصار على تعليمه ما يحتاج إليه، والاستغناء عما لا يحتاج إليه من أساليب وشواهد تُثقل ذهنه. كما أن البحوث التداولية أسهمت في مراجعة مناهج التعليم، ونماذج الاختبارات والتمارين وفق الظروف السابقة، وعدَّ البعد التداولي للغة (ممارستها واقعا) أحد أهداف العملية

1- حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، ص.103.

التعليمية. وإلى جانب ذلك، فقد انتقدت طرق تدريس اللغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين، في مواقف مثالية... بعيدا عن أي سياق اجتماعي»[1]. وهذا ما دفع الباحثين إلى الاعتقاد بـ«أن ظاهر اللغة هو الهدف من تدريسها، فاهتموا بالشكل، ولم يعلِّموا اللغة التي هي في جوهرها ملكة استخدام جماعي. ودعت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز (القواعد اللغوية...) إلى تدريس أنماط التأطير (ما يتعارف عليه المجتمع في الحديث، طقوس التحاور، العبارات الاصطلاحية...)»[2]، لأن اللغة في أثناء استعمالها الفعلي قد تتجاوز الكثير من قواعدها سواء من وجهة دلالية أو صوتية أو تركيبية أو بلاغة، وهذا الأمر لا يقتصر على لغة واجدة بل هي ظاهرة عالمية.

11-علاقة التداولية بالنحو الوظيفي:

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأنّ «النحو الوظيفي يعد أهم رافد للدرس التداولي، إلى جانب الفلسفة والنظريات اللسانية الحديثة. بل إن من الدارسين من جعل الوظيفية في عموم معناها تقابل (التداولية)؛ من مبدأ أن خصائص بنيات اللغات الطبيعية تتحدد من ظروف استعمالها. كما أن النحو الوظيفي المقترح من (سيمون ديك) في السبعينيات يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام. وإذا عدَّ تداول اللغة مظهرا من مظاهرها إلى جانب المعجم والتراكيب، فإنه يمكن القول إن النحو الوظيفي وهو يحدد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية، كفاية تداولية وكفاية نمطية؛ يقدم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب. ويذهب (سيمون ديك) إلى أبعد من ذلك؛ حين يقترح أن يُدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية وُسعى أو نظرية لغوية شاملة، تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة»[3].

1- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص.133-134.

2- المرجع نفسه، ص.134.

3- المرجع نفسه، ص. 126-127.

12-علاقة التداولية بالعلوم الإنسانية:

12-1-علم الاتصال:

منذ أن وجد الإنسان على الأرض اهتدى «انطلاقا من فطرته وحاجته الطبيعية إلى الاتصال من أجل التفاهم ونقل المعلومات، وخدمة لهذه الغاية أوجد لنفسه وسائل متنوعة، وكانت اللغة أرقاها وأكثرها فعَّالية في الإبلاغ. غير أن استعماله لها لم يكن جزافيا وغير مضبوط، بل ظل مرتبطا بنظام تُكَوِّنُهُ مجموعة من القواعد، والغاية من كل ذلك ضمان نجاح الاتصال اللغوي»[1].

وقد يتعدى الأمر قضية التواصل البشري إلى قضايا اجتماعية وسياسية وثقافية «وقد عد بذلك "الاتصال" ضرورة إنسانية لتماسك الأفراد والجماعات وحتى الشعوب، فهو المحور المركزي الذي على أساسه يتشكل المجتمع وينمو ويتطور؛ بل صار كما يذكر "هوغ ***Hogue***" يشكّل جزءا من ديكور الإنسان الذي عرف تطورات مع مرور الزمن. ويؤكد التاريخ الإنساني أن الاتصال في بداية أمره يتم بواسطة الإشارة والرمز، ثم سرعان ما تنبه الإنسان إلى قدرات جهازه النطقي فاستعمله بأصوات متمايزة للتفاهم مع الآخرين، ثم تنبه إلى أعضاءه الأخرى فاهتدى إلى الاتصال الكتابي ليبلغ غير الحاضر بين يديه، وبهذا التطور استطاع أن يجعل الآخرين يشاركونه خبراته وأفكاره ومشاعره»[2].

ونظرا لأهمية قضية الاتصال -بأشكاله المختلفة- في حياة الإنسان فقد ولَّد ذلك «علما يدرس ذلك وهو "علم الاتصال". وتعززت بقوة حاجة الإنسان إليه في العصر الحديث، حيث أضحى من الضروري دراسة قضاياه دراسة علمية، من أجل الإفادة منها في حل الإشكاليات التي تطرح في إطاره، وهذا ما يمكن ملاحظته أثناء الحرب العالمية الثانية، والحرب الإعلامية التي دارت في الخليج العربي أيضا. إن مصطلح الاتِّصال "***Communication***" بالرغم من تداوله الواسع بين الأفراد والجماعات إلا أن مفاهيمه قد تنوَّعت. وذكر العلماء أنه مشتق من الكلمة اللاتينية "***Communis***" التي تعني في أساسها المشاركة؛ أي الاشتراك سواء في المعلومات

1- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، مجلة دراسات أدبية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، ع.01، جمادى الأولى 1429هـ، ماي 2008، الجزائر، ص.47.

2- المرجع نفسه، ص.47.

وتبادلها، أو في المشاعر والاتجاهات ووجهات النظر. ولكن ما يجب توضيحه في هذا المقام أن كلمة "الاتِّصال" تستخدم في سياقات مختلفة، لذلك تتضمن مدلولات عديدة؛ فباستعمالها المفرد تعني تبادل الأفكار والرسائل، أما في الجمع فتدلُّ على الوسائل التي تحمل مضمون الاتِّصال. وقد ورد في قاموس "*Oxford*" أن الاتِّصال يعني: (نقل أو توصيل أو تبادل المعلومات أو الأفكار بالكلام أو الكتابة أو الإشارات). فتبادل المعلومات يقتضي بالضرورة وجود مرسل ومستقبل أو أكثر في حالات متعددة؛ فحينما نتكلم نجد من يسمعنا، وعندما نكتب نتوقع من يقرأ لنا، وحينما نستخدم الإيماءات والابتسامات ننتظر لا محالة من يستقبلها. وقد ذكر كارل هوفلاند "*Hof land*" أن: (الاتِّصال هو العملية التي يقوم خلالها القائم بالاتصال بمنبهات (عادة رموز لغوية) لكي يعدِّل سلوك الأفراد مستقبلي الرسالة). فالاتصال يهدف في أساسه إلى تعديل سلوك المستقبل، انطلاقا من تصور معين يقدِّمه المرسل في رسالته اللغوية»[1]، ومن هنا فحتما نجد هذا العلم يتقاطع مع التداولية كونهما يركزان اهتمامهما على باث الرسالة ومستقبلها وأحوالهما ومقاماتهما ونوع الرسالة.

وقد وجدنا في معجم اللسانيات الذي أشرف عليه "جون ديبوا" *J.dubois* تعريفين لعلم الاتصال: «أولهما: أن التواصل تبادل كلامي بين المتكلم الذي ينتج ملفوظا، أو قولا موجها نحو متكلم آخر يرغب في السماع، أو إجابة واضحة أو ضمنية *(Explicite ou implicite)*، وذلك تبعا لنموذج الملفوظ الذي أصدره المتكلم. فالتواصل ضمن هذا المفهوم نشاط يقوم على على التبادل الكلامي بين متكلم يوجه كلامه نحو متلق ليجلب انتباهه إلى هدف ما. ثانيهما: التواصل حدث نبأ، ينقل من نقطة إلى أخرى، ونقل هذا النبأ يكون بواسطة مرسلة استقبلت عددا من الرسائل المفكوكة. فالاتصال عملية مركبة تقوم على استعمال وسيلة معينة -من أكثرها اللغة- لنقل المعلومات والخبرات إلى الآخرين، تتأسس على مجموعة من العناصر الضرورية لإنجاح الاتصال. (وهذا ما عنيت به التداولية أيضا من سياقات مختلفة وكذا أطراف الرسالة أو الموقف التواصلي). وتبتغي إشراك المرسل إليه فيما يريده المتكلم، لذلك فهي هادفة إما بتلقي الإجابة عن المتلقين، أو التأثير فيهم من أجل تبني فكرة ما. والتداولية عند مؤسسها "أوستين" *Austin* (جزء من علم أعم، هي دراسة التعامل اللغوي من حيث

1- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية،، ص.51.

هو جزء من التعامل الاجتماعي. وبهذا التعريف ينتقل "أوستين" ***Austin*** باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر). فالتداولية تدرس الاتصال اللغوي في إطاره الاجتماعي، والذي يملي خصوصيات تؤثّر في الفعل الكلامي. كما تركز التداولية على المقصدية التي لا تتجلى إلا من خلال الاتصال اللغوي في مقام معين، لذا فهي تهتم (بدراسة اللغة التي يستعملها المتكلم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثّرة في اختياره أدوات معينة دون أخرى للتعبير عن مقصده)»[1]، نلاحظ أن أوستن هنا ربط ربطا مباشرا بين التداولية وعلم الاتصال.

ومما تؤسس له التداولية وتعتبره من مرتطزاتها كذلك أهمية الاتصال تكمن في «أنه عملية نفسية واجتماعية تستجيب لرغبة الإنسان في التواصل لتحقيق غرضه، ويوضح هارولد لاسويل عملية الاتصال بدراسة القائل والمتلقي والقول أو الرسالة والوسيلة وأثر القول، ويقع في التداولية ضمن استعمال اللغة والقصد، وذلك في دراسة اللغة في علاقتها بمستخدميها، وميزت التداولية بين معنيين في كل ملفوظ أو كل فعل تواصلي لفظي: الأول؛ القصد الإخباري أو معنى الجملة. والثاني؛ القصد التواصلي أو معنى المتكلم في ضوء السياق، وقد استبعده علم اللغة التقليدي الغربي، واعتنى بالتراكيب والمعاني، واستدركت التداولية... هذا الجانب، وجعلته في مقدمة بحثها، فاللغة حسب منهجها، لا تنعزل عن استخدامها ولا تنحصر الدراسات اللغوية في علمي النحو والمعاني، بل تفاعل مع محيطها وتتأثر بمستخدميها، واستفادت من معطيات نظرية علم الاتصال في دراسة استعمال اللغة، وقد نشأ داخل علم الاتصال الاتصال اللغوي الذي يعنى بدراسة الشفرات اللغوية في مقابل الاتصال غير اللغوي (الحركات البدنية والتعبيرات الحركية والسلوكية والرموز)، وقد حاولت البراجماتية إقامة علاقة بين المعنى المعجمي (أو المعنى الحرفي تريد به المعنى المباشر والمعنى النحوي) والمعنى السياقي في مواقف معينة، ومعنى الفعل الذي ينتج عن التفاعل الاجتماعي، وحاولت أيضا إدراج المعنى اللغوي في علاقات أعم منطقيا، وهنالك فرق بين المعنى المعجمي (الحرفي) والمعنى السياقي والقصد التواصلي، فالمعنى الحرفي (المباشر) مختلف عن السياقي بيد أنه يعبر عن معنى من معاني اللفظ أو التركيب، ويفهم في إطار لغوي، والمعنى السياقي لا يفهم مقطوعا

1- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، ص.57.

عن سياقه، وله أبعاد أخرى تؤثر فيه كالجانب النفسي والاجتماعي والاتصالي والمقام الخارجي بمفهومه البلاغي. وقد نشأ في ظل علم الاجتماع ما يعرف بأفعال التواصل التي تعبر عن منطوق تفاعلي، وهذا الاتجاه يقسم اللسان إلى نظام القواعد النحوية ونظام القواعد التواصلية، ويدخل فيها الجانب الطبيعي للمنطوق اللفظي (الفيزيائي): البنية الصوتية والصرفية والنحوية في الخطاب المنطوق، فلهذه العناصر أثر في المعنى والتواصل»[1].

12-2-علم اللغة الاجتماعي:

المجتمع هو أول وأهم بيئة يأخذ منها الإنسان اللغة سواء كان هذا المجتمع مجسدا في الأسرة أو الشارع أو المدرسة أو غيرها و«الذين عُنوا بعملية التفاعل الاجتماعي وتنبهوا إلى الدور الرئيس الذي يضطلع به المحيط عموما والسياق خاصة، أولوا -مستلهمين الكثير من أعمال فيغوتسكي- اهتماما بالغا لدراسة التطور التداولي ووظائف التواصل عند الطفل، وكذا تفاعل الطفل مع محيطه ومع الصيغ اللسانية المختلفة التي يتلقفها عن الآخرين. ولعل أحدث نظرية تنحو هذا المنحى في دراسة عملية اكتساب الطفل للغة ما أصبح يدعى بنموذج المنافسة الذي اقترحه كل من باتز وماكويني. ويستند هذا التصور إلى القول بأن الصيغ اللسانية إنما يتم إبداعها، وتسييرها، وفرضها، واكتسابها واستعمالها، في إطار علاقة هذه الصيغ اللسانية بوظائفها التواصلية»[2].

وتأكيدا لهذه الفرضية «ومن الشواهد اليومية التي تشفع لهذه المقاربات الجديدة ما يترتب على الطفل من سلوك في حالة الازدواجية اللسانية؛ وخاصة حين يتكلم لسانين مختلفين في أوقات مختلفة بحيث يتميز أحدهما بوضع اجتماعي أهم؛ كما هو الشأن لدى كثير من الأطفال الجزائريين الذين يتكلمون اللسانين العربي والأمازيغي، بحيث يظهر للطفل منذ سنواته الأولى أن إخوته يتكلمون هذا اللسان في البيت دون اللسان الآخر. وتشترك المقاربة التداولية والمقاربة التي تنتهجها اللسانيات الاجتماعية في اللجوء إلى العوامل الخارجية قصد

1- محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية)، ص.80.

2- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ط.01، 2017، ص.ص.84-85.

وصف الوقائع التي تتناولانها بالدراسة، وفي هذا الإطار، يغدو لمفهوم السياق أهمية بالغة بالنسبة للمادتين العلميتين»[1].

ويبدو أن مفهوم السياق قد ساعد كثيرا وفي مقامات مختلفة على «فهم كثير من المسائل اللسانية ذات البعد الاجتماعي، فدرجت الأبحاث في حقل اللسانيات الاجتماعية وعلم الاجتماعي اللساني على إدراجه كواحد من العوامل الهامة المعينة على فهم الظواهر اللسانية، وقد خلص لابوف إلى القول إن البحوث الميدانية الأولى التي أنجزها حول استعمال اللسان الإنجليزي في نيويورك قاده إلى الاعتقاد بأن المتغيرات الفونولوجية تتحول بشكل مضطرد تبعا للأسلوب وللسياق. أما في مجال تعلم الألسن الأجنبية، فقد اجتهدت المقاربة التواصلية، إحدى طرائق التعليم الحديثة المنتشرة في البحث في تطور الأداء اللساني الاجتماعي والتداولي لدى المتعلمين، وأظهرت أن المتعلم سرعان ما يبدأ في التمييز، ضمن اللسان الهدف بين مختلف الأساليب اللسانية. لقد نجم عن التعاون العلمي بين التداوليات وعلم الاجتماع نشأة فرع جديد من فروع التداوليات أطلق عليه ليتش اسم التداوليات الاجتماعية «***Socio- Pragmaticics***» وميزه عن التداوليات العامة التي تعنى في تصوره بالظروف العامة التي تكتنف استعمال اللغة للتواصل، ولا تحتفي بالظروف المحلية التي تنتمي دراستها إلى حقل أقل تجريدا هو حقل التداوليات الاجتماعية التي أضحى جليا لديها أن مبدأي التعاون والتأدب اللذين قالت بهما التداوليات إنما يعملان بطرائق مختلفة باختلاف الثقافات والمجموعات اللسانية، والحالات الاجتماعية، والطبقات الاجتماعية»[2].

3-12- علم اللغة النفسي:

من فروع علم اللغة نجد علم اللغة النفسي، وهو علم حديث «يدرس العوامل النفسية والعصبية والحيوية والعقلية المعرفية التي تمكّن الإنسان من اكتساب اللغة وتؤثر فيها، والتي تحدث في أثناء فهم اللغة واستعمالها، ويدرس قدرات المشاركين التي لها أثر كبير في أدائهم اللغوي (الانتباه، الذاكرة و الشخصية، وعيوب النطق والتعلم)، ولا يطلق على الكلام لغة إلا إذا أدى وظيفة نفسية قائمة على التحليل والتصور ورد الفعل، ولا تدرس اللغة بمعزل عن

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.85.
2- المرجع نفسه، ص.85-86.

العوامل النفسية والعقلية والاجتماعية، وللبراغماتية علاقات مباشرة مع اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية (دراسة اللغة في المخ)، وهنالك علاقة بينها وبين علم النفس الإدراكي فيما يتعلق بمعاجة بقضايا اللسان وإنتاجه وتطور مفاهيم القوة الإنجازية والتضمينات والافتراضات السابقة؛ ويساعد علم النفس النمو في اكتساب اللغة ودور السياق في اكتساب الطفل اللغة، وقد نتج عن التلاقح بين البراغماتية اللسانية "البراغماتية اللسانية النموية" أو ما يعرف (بداولية النمو)، وهي التي تدرس تطور استعمال اللغة في المراحل العمرية»[1].

ويذهب متخصصو هذا الفرع من المعرفة إلى التأكيد على أنّ «الدراسات اللسانية النفسية على عملية التطور في اللغة -على العكس مما ذهب إليه تشومسكي، وللمدرسة النفسية "بالو ألتو" ***(Palo Alto)*** جهود في الدراسات اللغوية الحديثة- وهي التي تأثر بها جمبرز في اللسانيات الاجتماعية العرقية (الإثنولوجية)[*]، وقد عالجت اللغة في ضوء التواصل والمؤثرات النفسية، وقد ولدت "نظرية الملاءمة" من رحم علم النفس المعرفي، وهي تفسر الخطاب وظواهره البنيوية في الطبقات المقاميةالمختلفة. والحديث هنا يستوجب الإشارة إلى أن علم النفس في الغرب نحا نحوا ماديا في القرن التاسع عشر متأثرا بالمنهج التجريبي، وقد اعتد بالظواهر النفسية الحسية فقط، وكانت اللغة من مباحث علم النفس، وتأثرت بهذا الاتجاه، وظهر في البنيوية اتجاه نفسي يعالج علاقة اللغة بالظواهر النفسية التي تتعلق برد الفعل وما يترتب عليه من استجابة لفظية»[3].

لنتمعن في هذا المثال لـ (جيل سيوفي) و(ريمدونك) في كتابهما، نصُّه أن نتصور دخول (أمين) إلى غرفة، تكون نافذتاها مفتوحتين، فيقول (لفاطمة) الجو ليس ساخنا هنا. فترد فاطمة قائلة: نعم أنت محق. فإجابة فاطمة في هذا المثال ترتكز كثيرا على جانب شخصيتها باعتبارها سامعا، كذلك تحيل هاته الإجابة إلى حدة الانتباه وسرعة البديهة، وقوة الذاكرة الشخصية، والذكاء...وبعض جوانب الطبع... وهذه العناصر كلها تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي[4].

1- محمود عكاشة، البراغماتية اللسانية (التداولية)، ص.76.

2- محمود عكاشة، البراغماتية اللسانية (التداولية)، ص.77.

3- ينظر: خليفة بوجادي،في اللسانيات التداولية، ص.130-132.

ويرجع العديد من الباحثين في الغرب إلى أن الاهتمام بالأبحاث «اللسانية النفسية ***psychlinguistique***"، لا سيما تلك التي عنيت بمسألة اكتساب اللغة، بأن البعد التداولي يزداد منذ اكثر من ثلاثين عاما؛ فمنذ أعمال هاليداي، باتاز، كاريملوف وسميث وبرونز اشتد الوعي بضرورة الالتفات إلى اللغة ليس بوصفها اكتسابا للنسق التركيبي وحسب، بل بالنظر قبل ذلك على أنها عملية تطور اللغة لدى الطفل بوصفها إرساء لنسق تواصلي يخضع فيه استعمال العلامات إلى بعض القواعد والشروط التي يجب على الطفل أن يتعلم كيف يسيّرها. إن كثيرا من الشواهد اليومية المرتبطة باكتساب الطفل للغة لفتت انتباه الباحثين في هذا الميدان إلى ضرورة التخلي عن تصور اللسانيات الصورية لعلاقة الفكر باللغة والنظر إلى العملية في علاقتها بالنمو العام للطفل»[1].

مما أدى –تأسيسا على ما سبق ذكره- إلى نشوء عن هذا التصور الجديد «دراسات عديدة تعنى بكيفية تطوير الطفل للوظائف والصيغ اللسانية التي تدل على ارتباط اللسان بالسياق التلفظي أو عملية التواصل: كالصيغ الإشارية ***(deicitiques)***، أفعال الكلام، الطرق الخطابية من حروف جر وإضافة وغيرها. كما انكبت أبحاث أخرى على دراسة عملية اكتساب اللغة من قبل الطفل في علاقتها بالمحيط الاجتماعي والثقافي الذي ينجز فيه الطفل أولى خطوات تعلمه؛ إذ لا يمكن أن يقتصر تعلم الطفل للسانه على سلسلة من القواعد النحوية التي تألفه وكأنها نسق مجرد، بل إن الطفل يتعلم بالتوازي مع ذلك سلوكا خاصا يتلخّص في الطريقة التي يتفاعل بها إزاء التواصل الكلامي، وقد تبين في هذا الإطار أن الممارسات اللسانية تختلف باختلاف الأصل الاجتماعي للمتكلم»[2]. وإذا توجهنا صوب علم النفس المعرفي فإننا نجده هو الآخر ما انفك يتقاطع في جملة من تصوراته ببعض التصورات التداولية، ذلك أن فهم الجملة يتوقف على عدد من العوامل منها التكرار والحداثة والسياق والخبرة السابقة والدور المتوقع من قبل المستمع. كما تلعب عوامل أخرى في عملية الفهم مثل النبرة وهو الضغط على صوت أو مقطع معين عند نطق الكلمة أو الجملة، والتنغيم الذي يتمثل في عملية

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.82.

2 - Frank Marchand, Manuel de linguistique appliquée T.1 Lacquisitio, du langue, ED de lagrave, Paris, 1975, P.52.

التنوين أو التذبذب في إيقاعات اللفظ الصوتي من حيث تتابع النغمات الموسيقية في الصوت الكلامي[1]، ويمثل السياق من ضمن كل هذه العوامل العامل الأقوى إلى تحديد معاني الملفوظات وتأويلها، وهذا تماما ما تصبو إليه التداولية، وهذه الظواهر النفسية لا يمكن للنحو أو القاعدة النحوية أن تعلمها للطفل.

ويبدو واضحا أنّ ما وضعه علم النفس من نظريات وأسس نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أخذ يتزعزع فـ«لقد راحت الدراسات النفسية في السنوات الأخيرة تعاود التفكير في جملة من المسائل التقليدية بأدوات جديدة ورؤى مختلفة تستلهمها من التداوليات من مثل مسألة التفكير، ونمو الطفل، وما يتصل بالاستعمال اللغوي من قبل الأفراد والأمراض المحتملة التي من شأنها أن تعيق التواصل السوي لديهم»[2]، وعليه فليس من العجيب والغريب «أن نشهد إقبالا من الباحثين في العقبات التي تحول دون تمكن بعض الأفراد المتكلمين من الاستخدام لقواعد التواصل اللساني على الرغم من امتلاك هؤلاء الأفراد على القدرة على تجاوز العقبات الفونولوجية والتركيبية الضرورية لحسن التحاور والتعبير. ولقد أنتج التوجه الجديد الذي أنتهجته علوم النفس من مثل علم النفس المرضي، وعلم النفس العصبي، وغيرهما من الفروع التي باتت كثيرة الاهتمام بما جد في حقل التداوليات، أنتج هذا التوجه دراسات جديرة بالعناية من مثل تلك التي تعنى بتحليل إنتاج الملفوظات وفهمها ضمن أطر المحادثة والسرد وغيرهما من أطر التواصل اليومية، فوجه ذلك عناية الباحثين إلى نمط جديد من أمراض الكلام والتواصل عند الكبار والصغار، هي الأمراض أو العيوب التداولية»[3]، ولولا تداخل هذين العلمين لما اهتدى العلماء إلى هذه الفتوحات المعرفية والتي اختصرت الكثير من العقبات والمعوقات في سبيل التعليم السليم للغة لدى المرضى نفسيا.

وساعدت هذه الرؤية الحديثة وأسهم هذا المفهوم الجديد بشكل كبير ومفيد في وضع اليد على عديد العيوب التي تصادف إنتاج اللغة كظاهرة الاسنجام فقد ساعدت اللغة علم

1- ينظر: رافع النصير الزغول، وعماد عبد الرحيم الزغول، علم النفس المعرفي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص.239.
2- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.83.
3- المرجع نفسه، ص.84.

النفس التربوي على تدارك ذلك، وقد ساهمت التداولية أيضا في مساعدة التربويين في فهم الأفعال الكلامية غير المباشرة ونعني بها الأمر والسخرية والتهكم غير المباشرين.

12-4-صلة التداوليات بفلسفة اللغة التحليلية:

لا شك أن البحث اللساني الغربي قد نشأ وترعرع في كنف الفلسفة النظرية وظل اللسان مرتبطا بها حتى العصر الحديث (القرن التاسع عشر) الذي استقل فيه الدرس اللساني عن فروع المعرفة الأخرى (الفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع)، وكانت للبدايات الفلسفية الأولى في حقل التحليل المنطقي أكبر الأثر في تحديد الأبعاد الجديدة لفلسفة القرن العشرين، وقد تأثرت الفلسفة الحديثة بمناهج العلوم الطبيعية، فنشأت تيارات فلسفية جديدة ذات طابع تجريبي، ومنها الفلسفة التحليلية التي تبنت منهجا وسطا بين الواقعية المادية والعقلانية المثالية، وبهذا المعنى ترفض البراغماتية الفلسفات التأملية أو العقلية المثالية التي تتميز باستخدامها الوضع المثالي ونزوعها إلى التنظير محاولة فرض نظام واحد على العالم المتعدد المختلف، وتقيم فلسفة قوامها أن قيمة الأفكار المجردة تقاس بمدى مطابقتها للواقع[1].ورأت أن فهم الإنسان ذاته وعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبر عن هذا الفهم ومادة التعبير الذي يجسد رؤية صاحبه، وأنها أول مبحث من مباحث الفلسفة الرئيسة، فهي مقدمة البحث الفلسفي القديم، وقد عدّ فلاسفة التحليل هذا المبدأ المنهجي الأصيل علامة قوة منهجهم وصلاحيته، وقد اهتمت هذه الفلسفة بتحليل العبارات الفلسفية والعلمية، فارتبطت بالعلوم ومناهجها، وحاولت وضع منهج علمي جديد يأخذ بالفلسفة نحو الاتجاه الذي تراه صحيحا يقوم على ضوابط واقعية ومنطقية أيضا في مقابل اتجاه فلاسفة ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا) الذين يناقشون مسائل الفلسفة ومفاهيمها بوسائل فلسفية خالصة في ضوء التأمل الخالص، وحاول فلاسفة التحليل أن يبرهنوا بوسائل منطقية ومبادئ تجريبية أن معظم قضايا الفلسفة وجميع القضايا الميتافيزيقية لا معنى لها؛ لأنها لا تستطيع تزويدنا بخبرات تجريبية يمكن التحقق منها، كما أنها ليست منطقية أو رياضية، فوضع الاتجاه التحليلي الفلسفي المنطق الرياضي الجديد لتطوير مناهج علمية جديدة وبناء اللغات المنطقية، وعرف بمنطق العلوم (وأبرز رواد هذا الاتجاه كارناب صاحب كتاب منطق اللغة)، والجانب المنطقي

1- ينظر: ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، المغرب، د.ت. ص.102.

يمثل البنية التصورية للمعارف البيئية بيد أنه غير كاف في وصف المعنى، فالجانب الصوري يجافي الجانب الواقعي الحقيقي أحيانا[1].

وحسب العديد من الباحثين فإن الفضل يعود في اكتمال البراجماتية اللسانية ومنهجها التطبيقي إلى المدرسة التحليلية الفلسفية، وأشهر روادها الفيلسوف الألماني جوتلوب فريجه ***(Frege Gottlob)*** رائد المدرسة المنطقية الرمزية والتحليلية الذي اتخذ من التحليل المنطقي منهجا لمعرفة العناصر المنطقية في اللغة، وهي التي تؤلف مع غيرها من العناصر اللسانية الأساس في بناء لغة رمزية، يتجلى فيها المنطق والاستدلال، وقد تناول هذا في كتابه "أسس علم الحساب"* الذي عالج فيه قضايا البراجماتية اللسانية، فميز بين اللغة العلمية ولغة التواصل، وذهب إلى الاعتقاد بأن اللغة الطبيعية قابلة لمعالجة دقيقة خاصة، وأنه بالإمكان استخلاص شروط عامة للتواصل، وفرَّق فريجه بين المعنى والمرجع، فالمعنى يحدد في ضوء السياق وتصاعد الحقيقة المشروطة، فمعنى الجملة يقوم على شروط حقيقية تعين دلالتها، وتنأى عن الافتراض والتأمل، فمعنى الجملة الحقيقي فيما يمكن مشاهدته والتحقق منه في صلب الممارسة اليومية لألعاب اللغة، ورأى فريجه أنه لايجب الخلط بين المعنى الظاهر من القول والمعنى المقدر أو المضمر؛ لأن هذا يعني الخلط بين الجملة والقول والمرجع (الشيئ ذاته الذي نتكلم عنه)، وفرق بين اسم العلم والمحمول الاسمي الّذين يشكلان القضية المنطقية الحملية[2]، فرأى أن وظيفة المحمول تصورية من حيث إسناد جملة من الصفات المتصورة إلى علم معين، وهذا العلم يؤدي وظيفة إشارية بحتة وغير قابل للاقتران بلفظي الحكم "بعض" و"كل"، وميَّز بين المظاهر المحددة للحقيقة والمظاهر غير المحددة، فرأى أن تحديد الحقيقة يستوجب ضرورة إدخال اعتبارات براجماتية. ترتبط الفلسفة التحليلية بالتداولية من جوانب كثيرة ومتنوعة فكتبات راسل وفريغه وفتجنشتاين وكرناب وغيرهم من مختصي هذا العلم أو هذا التوجه (راسل وفريغه وفتجنشتاين وكرناب وغيرهم) من مختصي هذا العلم أو هذا التوجه قد مهدت

1- ينظر: مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.66.

* وقد ترجم من الألمانية إلى الإنجليزية بجامعة أكسفورد سنة 1968 على يد ج أوستن.

2- ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص.13.

لتكوين الأنموذج التداولي من خلال صياغة أهم المفاهيم التي شكلت جهازه النظري. وسبب ارتباط التداولية بالفلسفة التحليلية ذلك أن اللغة (*langage*)[1].

ومن جهة مقابلة و«على الرغم من الاختلافات التي مابرحت تميز مختلف التوجهات الفلسفية التي انتمت إلى هذا التيار الفلسفي الجديد، أصبحت مسألة ضرورية وجب النظر فيها كمقدمة مهمة وضرورية لمسائل فلسفية أخرى. ولعل مايثير الانتباه مما تتميز به الفلسفة التحليلية، وهي تتجه صوب تحليل اللغة، عزوفها عن اللسانيات، فلا تجد إلا قلة من الفلاسفة التحليليين الذين كانوا على اتصال بعدد من اللسانيين، فلا أفادوا منها ولا هم أفادوها. بل إن الفلسفة التحليلية اتجهت -مقابل عزوفها عن اللسانيات أقرب العلوم الإنسانية إلى اللغة- إلى مادة المنطق، تتخذ منها أداة لمدارسة اللغة. فلا غرو إذن أن تتخذ بعض الدراسات التاريخية، قصد التعريف بنشأة المنطق الحديث منطلقا لها، وتخص منطق فريغه بالذكر، فمنطق فريغه -في نظرهم- يمثل الخلفية المعرفية لمختلف التحولات التي شهدتها الفلسفة التحليلية منذ بداية القرن العشرين. لقد أسهم المنطق الحديث في إمداد الفلسفة التحليلية بما كانت ترومه، مقاربة مسألة اللغة مقاربة منطقية للتحقق من حسن مقاربة المسائل الفلسفية وعلميتها. فإذا صادفت أحدهم يشير إلى الفلسفة التحليلية بـ«فلسفة مابعد فريغه» -***Post fregeenne*** علمت السر في ذلك»[2].

وتأسيسا على ما سبق فـ«إن غاية فلسفة اللغة البحث في المعرفة من خلال الطريقة التي يتم التعبير عنها وتبليغها بواسطة اللغة، وقد تزامن ميلاد الفلسفة التحليلية مع الدعوة إلى مدارسة المسائل الفلسفية بواسطة تحليل اللغة، وعلى الرغم من أن مصطلح الفلسفة التحليلية يحيل إلى جملة من الموضوعات*، بيد أن هذه النظريات الفلسفية جميعها تصطنع التحليل اللغوي في مقاربة المسائل الفلسفية. فإذا كان عزوف علماء الفلسفة التحليلية، على اختلاف

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.66.

2- المرجع نفسه، ص.66.

* منها نظرية الأوصاف Theo لروسل ونظرية ألعاب اللغة Jeux لفتجنشتاين، وتركيبات كارنات المنطقية syntox والدلالات الصورية للألسن الطبيعية semanti وبحوث حلقة فيينا والبحوث الفلسفية الحديثة.

مشاربهم وتنوع توجهاتهم، عن اللسانيات على الرغم من أنها أقرب السبل المؤدية إلى اللغة، فذلك لأنهم استرشدوا بالمنطق، والمنطق وحده، قصد معالجة القضايا المرتبطة باللغة»[1].

ويرى العديد من المتخصصين أن وصف «الفلسفة التحليلية بفلسفة مابعد فريغه، فذلك لأن تأثير المنطق الجديد الذي أسهم في تشييده فريغه كان له أثر واضح في نشأتها، ومن ثم فإن المعرفة بتطور المنطق الحديث من شأنه أن يُبِين عن كثير من ملامح الفلسفة التحليلية، إذ إن منطق فريغه يعد من قبل الكثير من متتبعي تطور الفلسفة التحليلية، الخلفية المعرفية لمختلف تفرعات الفلسفة التحليلية منذ مطلع القرن الماضي، وتحولاتها. ولئن أصبح متداولا أن اللغة خليقة بأن تقارب من وجهات نظر ثلاث، تركيبية، دلالية، وتداولية، فإن البعدين الأولين ظلا لعقود متوالية من صلب اهتمام المنطق، وهو إلى حد ما تصور لم يختلف فيه فريغه، أو روسل أو فتجنشتاين، وقد دعا ذلك بعض الفلاسفة المهتمين بالبعد التداولي للغة إلى ضرورة نكران المنطق والتحرر من سطوته»[2]، وبذلك ظهرت عدة ندارس أو لنقل مفكرين ذوي توجهات فلسفية*.

ليخلص الباحث في هذا المجال أن تطور المنطق قد أسهم في تطوير الفلسفة التحليلية وذلك بـ«إدراج المكون التداولي في دراسة اللغة وتحليلها حتى تتمكن من مقاربة باقي المسائل الفلسفية الأخرى، ولئن بات معلوما منذ تشارل موريس أن اللغة، شأنها شأن كل نسق سيميائي آخر، خليقة بأن تقارب من مناحي ثلاث هي المنحى التركيبي، والمنحى الدلالي والمنحى التداولي، فقد ظل المنحى التركيبي لدى عدد من فلاسفة التحليل من مثل فريغه، وراسل، وفتجنشتاين، حتى مرحلة متأخرة من أعمالهم، والبعد الوحيد الذي ينتمي إل المنطق، وتمخض عنها بلورة مناطق (جمع منطق) مختلفة، مهدت السبيل نحو التكفل بكل أبعاد اللغة الثلاث في مقاربة اللغة مقاربة منطقية، متحررة من قيود المنطق المعياري ذي النزعة التركيبية»[3].

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.66-67.

2- المرجع نفسه، ، ص.67.

* منهم جماعة رافقت النزعة المنطقية لتحليل اللغة، وجماعة رافقت تراجع هذه النزعة، وأكدوا على وصف الحالات والسياقات والظروف التي يتم فيها استعمال اللغة، وجماعة أخيرة تبنت نشأة الأنساق المعرفية متجاوزة المنطق إلى اللغة العادية.

3- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.68.

ويبدو جليا «أن تصور كرناب للتداوليات مر بمرحليتين، فقد تقاسم في المرحلة الأولى تصور موريس، وتقسيمه الثلاثي للسيميائيات إلى تركيبيات ودلاليات وتداوليات، وإخضاع فروعها هذه إلى علاقات متبادلة ثابتة. وقد تزامن هذا التصور بإسهام كرناب، إلى جانب موريس ونوراث، في الإشراف على مشروع توحيد العلوم التي اضطلع بها عدد من أعضاء حلقة فيينا ذات التوجه الوضعي المنطقي. أما تصوره الثاني فإنه أقرب إلى التصورات التداولية الحديثة منها إلى تصور موريس، إنه انتقال من تداوليات وضعية إلى تداوليات وصفية. ولئن نظرت في التعريف الذي خص به التداوليات ضمن كتابه في الدلاليات (1942)، لألمحت الفوارق التي وضعها للتمييز بينها وبين التركيبيات من جهة الدلاليات من جهة أخرى، (إننا نميز، في كل تطبيق للغة، يقول كرناب، بين ثلاث عوامل رئيسية هي: المتكلم، والعبارة المستعملة، وما تحيل إليه هذه العبارة، فإذا كان البحث يعنى بالمتكلم فهو ينتمي إلى حقل التداوليات، وإذا كان يعنى بما تحيل إليه العبارة فهو ينتمي إلى حقل الدلاليات، أما إذا كان يعنى بالعبارة دون المتكلم وبما تحيل إليه فهو ينتمي إلى حقل التركيبيات) »[1].

ومن المؤكد أن النزعة الوضعية واضحة في تصور كارناب للتداوليات، فلقد ظل «لمدة طويلة متوجسا من كل تداوليات لا تحمل الطابع الوضعي، فإن شئت بيانا لذلك فانظر في بيانه لمجموع الأبحاث التي من شأنها الانضواء في دائرة التداوليات تجد يذكر منها التحليل الفيزيولوجي لآليات الكلام الصوتية والذهنية، والتحليل النفسي لمختلف المعاني الضمنية للكلمة الواحدة عند الفرد الواحد، والدراسات الإثنوغرافية والاجتماعية للعادات اللغوية عند القبائل، والأفراد بمختلف أعمارهم»[2]، وقد بذل هذا العالم جهدا معتبرا «كما فعل أقرانه من حلقة فيينا، في تقويض أركان التصورات الميتافيزيقية، ففي إحدى كتاباته راح كارناب يكشف عن مدى افتقادها إلى البرهنة العلمية، (ففي حين ذهب الكثير من الفلاسفة إلى أن تعاليم الميتافيزيقا باطلة لأنها تتعارض مع معارفنا الوضعية، وفي حين قرر البعض منهم أنها تعاليم يقينية على

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.71.
2- المرجع نفسه، ص.71-72.

اعتبار أن مسائلها تتجاوز حدود المعرفة البشرية، أعلن الكثير من خصوم الميتافيزيقا أن الاشتغال بها جهد عقيم لا طائل وراءه)»[1].

12-5-صلة التداوليات بالمنطق:

اجتهد المناطقة في إخضاع اللغة للوصف الدقيق، إلا أن الصلة بين التداوليات والمنطق اتسمت بالتضاد في عرف هؤلاء، وربما أهم المميزات التي اتسمت بها هي قطيعتها مع التصورات المنطقية، وكان ذلك مع تحول فتجنشتاين عن رؤيته المنطقية والدعوة «إلى منهج يتمثل لا في إخضاع اللغة لقوانين الحساب المنطقي بل في القيام بوصف دقيق لمختلف استعمالاتها، وعندئذ لم يعد للعلامة دلالة إلا من خلال استعمالتها الممكنة في مختلف الألعاب اللغوية التي هي سفوح لسانية ذات نشاطات اجتماعية أوسع تحدد صورا من الحياة»[2]. وقد تحولت هذه الرؤية من فتجنشتاين إلى مدرسى أكسفورد أي من المنطق إلى اللغة العادية، فإن صلة التضاد مع المنطق أصبحت واضحة، (وتولَّد تحليل جديد بحدد منذ البداية موضوعه ومناهجه في مقابل التحليل المنطقي. فإذا كان أحدهما الذي هو صوري في جوهره، قد اتخذ موضوعا له القضية التي هي قول صريح يدرك مستقلا عن تواريداته الخاصة، فإن التحليل الآخر، الذي هو غير صوري، ينفتح للفروق وحتى للدقائق الضمنية في الاستعمال السياقي للأقوال الفعلية)[3].

وتأكيدا لما سبق ذكره في هذا المجال وجدنا أنه «ليس من الغريب أن يقر جون سيرل - وهو واحد من أبرز ممثلي نظرية أفعال الكلام- انتمائه إلى التوجه الذي بني في إطار الفلسفة التحليلية على جملة من ردود الفعل اتجاه منطق فريغه، فقد شق هذا الأخير لروسل، وفتجنشتاين وأوستين مسالك بحث جديدة. وليس إسهام فريغه في مسار التداوليات بالمجهول، فقد كان له السبق في التمييز تمييزا صريحا بين اللغة العلمية، الغاية منها إحقاق الحقيقة، وبين الألسن الطبيعية، الغاية منها تحقيق التواصل. أما اللغة العلمية فالواجب في الملفوظات التي تنتجها أن تكون أحادية المعنى (*Univocite*) ، معلومة المنطقية وبسيطة،

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.72.

2- دوني فرنان، مدخل إلى فلسفة المنطق، تر. محمود اليعقوبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.214.

3- المرجع نفسه، ص214.

متحررة من العلاقات الحوارية ومن سلطة الأفراد المتحاورين، أما الألسن الطبيعية فإن جل الملفوظات التي تنتجها صفتها الأساسية التعدد الدلالي، والثراء والغموض، ملتبسة روابطها المنطقية ومركبة، مرهونة بالعلاقات الحوارية، خاضعة للرغبة في الإقناع والإبهار وجلب الانتباه، تسيّرها قواعد البلاغة والانفعال (*Affectivite*). ولئن حرص فريغه على التخلص مما يشوب الألسن الطبيعية من خصائص التواصل اليومي، فإنه في الآن ذاته، أسهم في بيان هذه الخصائص والتنبيه على بعدها التداولي»[1].

وفي مجال علم اللغة المعاصر «يرتبط اسم فريغه بالمنطق الحديث بصفة المؤسس، ولقد أضافت إلى هذا العلم جملة الإبداعات حتى ليغدو تاريخ المنطق موزعا إلى مرحلتين رئيسيتين هما؛ مرحلة المنطق الحديث ومرحلة ما بعد منطق فريغه. بيد أن المنطق كما فهمه فريغه ومارسه، يختلف من مناحي شتى عما هو متداول من المنطق ودرس حاليا. ولعل أحد الأسباب في ذلك يكمن في أن بحوث فريغه المنطقية غالبا ما كان يوجهها مشروع فلسفي سرعان ما اتضحت استحالة تحقيقه، وها هنا تكمن مفارقة عجيبة، يقع فريغه من المنطق موقع المؤسس لكن تصوره للمنطق لم يعد يقاسمه فيه أحد. ولم يكن الهدف الذي كان يرومه فريغه إصلاح المنطق بل حاول وضع أسس علمية جديدة لعلم الحساب (*Arithmetique*)، فلقد بدت له عيوب هذا العلم كما كان مزاولا في عصره كثيرة، أهمها عدم وضوح التعريف الذي كان يرتضيه معاصروه من الفلاسفة والرياضيين لمفهوم العدد (*Nombre*) فلم تكن الحاجة إلى توطيد أسس كانت غير ثابتة، بل أضحت الحاجة استكشاف لأول مرة. لذلك عمد فريغه إلى إثبات أطروحته، عن طريق البرهان، مؤداها أن لا فرق ذي أهمية بين المنطق وعلم الحساب، ولا شيئ من مواضيع علم الحساب ما هو غير ذي طبيعة منطقية، ولا طريقة في البرهنة في علم الحساب ولا تستند إلى المنطق. ومن ثم فإن إحدى دلالات النزعة المنطقية (*Logicisme*) استنتاج علم الحساب من داخل المنطق»[2].

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.73.

2- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.74-75.

وبالعودة إلى ما جاء به فريغة من نظريات فقد «كان للتمييز الذي أحدثه فريغه بين المعنى (*Sinn*) والإحالة (*Bedeutung*)* أثر بليغ في تطوير دلالات منطقية، وبات هذا التمييز إحدى الفوارق التي ما انفكت تغذي أطروحات التحليل الفلسفي المنطقي وأدبيات القرن العشرين في الفلسفة التحليلية. وإلى هذا التمييز ينضاف تمييز آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو الذي يقيمه فريغه بين السياق اللساني والسياق غير اللساني، أما الأول فمنشأه مبدأ يقر به فريغه ضرورة مقاربة دلالة الكلمة انطلاقا من معنى الجملة، وهذا الأخير يستند إلى مفهوم شروط الصدق: إن التعرف على معنى الجملة يقتضي التعرف على الشروط التي يجب توفرها حتى تصبح الجملة صادقة. وقبل أن نمضي في بيان إسهامات فريغه في حقل الدلاليات المنطقية يجب أن نحترز بالتمييز بينها وبين الدلاليات اللسانية، فالدلاليات المنطقية كما يعرفها جون ليونز، أو الدلاليات الخالصة كما يسميها كارناب، هي دراسة المعنى بالاستعانة بالمنطق الرياضي، ويستعمل المنطقيون عادة مصطلح الدلاليات المنطقية للدلالة على دراسة المعنى أو تفسير ملفوظات الأنساق المنطقية. تعد مسألة المساواة المنطقية من بين مسائل المنطق الأساسية التي واجهت فريغه في سعيه إلى فك ارتباط الرياضيات بالمنطق، فقد كانت هذه الأخيرة، في أيامه، لا تمتلك لغة رمزية، بل كان الباحثون فيها يستخدمون مفاهيم الألسن الطبيعية اللهم إلا بعض الرموز القليلة»[1].

12-6-صلة التداوليات بفلسفة اللغة العادية:

من المعروف لدى دارسي علوم التواصل اللغوي وغير اللغوي على السواء ومتخصصي فلسفة «اللغة العادية للتفكير السيميائي واللساني أن اللغة وسيلة للتواصل قبل كل شيئ، لا تتجلى إلا في أثناء الكلام، ولا سبيل إلى معرفة طبيعتها إلا بالتحول بها إلى دراسته؛ فقد بين أوستين أن كثيرا من الأفعال التي لم تنتبه إليها الممارسات اللسانية السابقة لا تعبر بالضرورة

* ولدى فريغة المراجع أو المرجع Bedenting لاسم مناسب هو الكائن الذي يعنيه أو يشير إليه، في حين أن معناه (Sinn) هو ما يعبر عنه الاسم مرجع الجملة هو قيمتها الحقيقية في حين أن معناها هو الفكرة التي تعبر عنها.

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.75-76.

عن واقع فتوصف بالصدق أو الكذب*؛ مثل الأفعال التي تأمر بشيء أو تدعو إليه، أو تسميه، وغيرها من أفعال الكلام التي لا يقوم بها الفرد إلا متكلما، ولا تصلح المقاربات التقليدية لاستكشاف سير عملها في أثناء التواصل عموما والمحادثة خصوصا. ولاحظ أوستين أن كثيرا من الملفوظات لا يمكن وصفها لا بالصدق ولا بالكذب دون أن تفتقد المعنى؛ وهي تلك التي نقصد بها فعل شيء ما وتقتضي اللجوء إلى السياق من أجل إدراك معناها، ولا يمكن الحكم بكذبها إذا ما انتفى السياق، لكن نقول أن الفعل المقصود لم ينجز عن قصد أو لم يفلح كلية أو ما شابه ذلك من شروط الاستعمال التي يجب اللجوء إليها -على تعبير ريكاناتي- من أجل تمييز المعنى التداولي في مقابل اللجوء إلى شروط الصدق أو الكذب من أجل تمييز المعنى الوصفي»[1].

ويذهب الكثير من الباحثين إلى الاعتقاد إلى أن ميدان فلسفة اللغة يتحدد في «اتجاهين بارزين؛ اتجاه منطقي أسسه كل من فريغه وروسل وطوره من بعدهما كل من شورش وكرناب وبريور ومونتاغ وكريبك وكبلان وبلناب*، ويركز هذا الاتجاه على العلاقات القائمة يبين الكلمات والأشياء، ويعمل على تحليل شروط صحة القضايا التي تعبر عنها الملفوظات التقريرية، بينما يعنى الاتجاه الثاني، وهو تحليل اللغة العادية، الذي أنشأه كل من مور وفتجنشتاين، الثاني وطوره من بعد كل من أوستين وغرايس وسيرل، بكيفية استعمال اللغة العادية والغرض منها ضمن عملية التواصل. ويركز هذا الاتجاه على استعمال المتكلمين للغة وتحليل شروط النجاح المتعلقة بمختلف أفعال الكلام، مثل أفعال الإحالة والإسناد، أفعال التلفظ، الأفعال الأدائية، التي ينوي المتكلمون القيام بها أثناء الكلام. لقد أسهم أصحاب هذا الاتجاه المنطقي في وضع بعض الأسس لنظرية الدلاليات اللسانية وذلك بصياغة دلاليات منطقية اعتمادا على النزعة الصورية المنطقية، إذ يتمثل فهم دلالة ملفوظ تقريري في تحديد الشروط التي تجعل من هذا الملفوظ ملفوظا صحيحا. لقد صاغ هؤلاء المناطقة قصد بلوغ

* وبالرجوع إلى آراء علماء التراث العرب نجد أن الجاحظ والقزويني يتقاطعان كثيرا في ه>ا الشأن مع ما جاء به أوستن، ومن ذلك انحصار الخبر في القسمين المذكورين، كما زعموا أنه ثلاثة أقسام، صادق وكاذب، ولاصادق ولاكاذب، وللاطلاع على هذه القضية ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص.59.

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.76-77.

*وهؤلاء يتفرقون على اتجاهات فلسفية اهتمت بدراسة اللغة فمنهم المناطقة والماديين والمثاليين والنفسانيين.

الغايات التي كانوا يتوخونها، فلسفات منطقية مهمة؛ مثل نظرية الأنماط لروسل، منطق المعنى والتقرير لشروش، منطق الجهات لكرناب ومنطق الزمن لبريور ومنطق الإشارات لكبلان، وهي أبحاث أثبتت فعاليتها في تحليل الشكل المنطقي للقضايا وشروط صحتها»[1].

ويبدو جليا أوستين كان على اقتناع «كبير من أن اللغة العادية هي الوسيلة المثلى التي تمكن من مقاربة الوقائع ولا يمكن تمثل الواقع إلا من خلالها؛ فاللغة العادية ليست بالنسبة إليه مجرد وسيلة عادية يتعاطاها الفرد، إنما يستعمل كلماتها بكل حذق تمكنه من إقامة كثير من الفوارق التي لم ينتبه إليها فلاسفة عصره، بل أكثر مما كانوا يظنون. ولأن الكلمات عادية وجد متداولة، فهي إذن ذات أهمية بالغة بالنسبة للدرس الفلسفي، تجسد الفوارق التي رأى الإنسان -عبر العصور- ضرورة إقامتها، وكذا العلاقات التي توصلوا إلى إقامتها من جيل إلى آخر. ولقد أشار أوستين أن أدنى انتباه إلى هذه الوقائع، من منطلق أن لا شيء يقع دون سبب، إن تعدد الصيغ يرتبط ارتباطا بتعدد الأسيقة، بحيث يكون مجبرين على انتقاء هاته الصيغة أو تلك، وإذا ما بدا لنا هذا الاختيار أحيانا اعتباطيا، فإننا عادة ما نميل إلى هذه دون تلك، وإذا ما كان الآمر كذلك، فإننا مساقون إلى الاعتراف بأن ثمة شيئ في الحال العامة المحيطة يفسر إذا ما كشفنا عنه، لماذا استعملنا هذه الصيغة ضمن هذه الحال، والأخرى ضمن تلك، فتكشف لنا اللغة بذلك عن تعقيد الحياة. كما حذر أوستين من مغبة الخطأ الفادح الذي كثيرا ما وقع فيه كثير من فلاسفة من جهة أخرى بأن استعمالات اللغة محدودة، وكثيرا ما نبه إلى أن فلاسفة عصره كثيرا ما يعتقدون بأنهم لامسوا اللانهائي حالما يكتشفون سبعة عشر تعبيرا. لم ينتبه الرعيل الأول من المناطقة والفلاسفة التحليليين إلى أن إنتاج الملفوظات إنما يعد في الواقع شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي، ولذلك كانت أهم خاصية تميزت بها نظرية أوستين لأفعال الكلام -على حد تعبير ليونس (*J. Lyons*)- إقرارها الصريح بالبعدين الاجتماعي والفردي المتبادل للسلوك اللغوي، فهي توفر إطارا عاما لدراسة الفوارق التركيبية والدلالية التي وصفها اللسانيون بعبارات الضروب والجهات، مخالفا بذلك أصحاب الوضعية المنطقية في تحديدهم لمفهوم الدلالة الذي يقتضي أن تكون القضايا التي يمكن التحقق من صحتها

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.77-78.

تجريبيا هي القضايا الوحيدة التي تكتسب معنى ما، بخلاف الملفوظات الأخرى التي لا تعد سوى ملفوظات عاطفية»[1].

والغريب في الأمر أن فتجنشتاين و«على الرغم من العلاقات الوطيدة التي كانت تربطه بمؤسسي الوضعية المنطقية، سرعان ما تخلى عن هذا التمييز، أي بين وظيفتي اللغة الوصفية والعاطفية، إلى مفهوم تنوع الملفوظات الوظيفي؛ فاستخدام اللغة -حسب فتجنشتاين الذي كان كثيرا ماكان يردد بنادي العلوم الأخلاقية لكمبريدج قوله: «لا تسأل عن المعنى بل عن الاستعمال»[2] شبيه باللعبة التي لا يمكن تعلم قواعدها إلا بممارستها. والتمكن من ناصية اللسان لا يقتصر على تعلم جملة من القواعد الإلزامية التي تسيِّر استعماله في كل الحالات، إنما يتم أيضا بالمشاركة في المبادلات الكلامية، التي يحدد كل واحد منها سياق اجتماعي خاص، وتسيّره أعرافا اجتماعية خاصة، مثلما سيتجلى ذلك بكل وضوح لدى الإثنوميتدولوجيين الذين عنوا بالجانب المعرفي للممارسات الاجتماعية»[3].

لقد كانت الممارسات اللسانية التي سابقت «ترى في أفعال الكلام التي نبه إليها أوستين مجرد نتيجة لفعل إخباري يمثل الحقيقة اللسانية الوحيدة التي يعنى بها الدرس اللساني؛ ففعل الستفهام مثلا يعني من منظور بنيوي فعل إخبار الآخر بالجهل والرغبة في الخروج منه، متبوع بعملية نفسية تحول هذا الإخبار إلى استفهام، فتفسر معلومة الجهل على أنها طلب لمعلومات. وهو تصور لا يمَكّن من فهم النشاط الحقيقي للكلام، لأن وظيفة اللغة الأساسية لا تكمن لدى الإنسان في الإخبار فقط بل تتعداه إلى أمور أكثر خطورة؛ فبفعل الكلام يتخذ الفرد المتكلم مكانته ضمن الجماعة التي ينتمي إليها وفي أثناء تواصله مع الآخرين، فليس الاستفهام -عل حد تعبير ديكرو مثلا- مجرد إخبار عن جهل والرغبة في الخروج منه،

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.78-79.

2- والعبارة مأخوذة من الإنجليزية وهي كالتالي:

Dont ask for the meaning ; ask for the use.
Voir : Alain Rey, théorie du signe et du seus, Lecture II, Paris, Ed, Klincksieck, 1976, P.63.

3- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.79.

بل هو قبل كل شيئ فعل يجعل به السائل المتلقي مجبرا على الرد ومتابعة المحادثة؛ إما بإخبار وإما بجهل على أقل تقدير»[1].

1- مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، ص.79.

الفصل الثالث

تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب الشعري

من المنظور التداولي قراءة نقدية في نماذج

توطئة.

1- التحليل التداولي لقصيدة "أَبَدُ الصبّار" لمحمود درويش.

أ- السّياق التخاطبي الأوّل.

ب- السّياق التلفّظي الثّاني.

ج- السّياق التلفّظي الثالث.

د- السياق التلفّظي الرّابع.

2- تحليل بائية لعلقمة الفحل.

3- التحليل التداولي لبعض قصائد أبي نواس.

4- تحليل تداولي لنونيّة لكعب بن مالك الأنصاري.

5- أفعال الكلام وتداولية النص الشعري في جمهرة أشعار العرب.

الفصل الثالث:
تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب الشعري
من المنظور التداولي قراءة نقدية في نماذج

توطئة:

بعد أن عرضنا لدينامية مجموعة من الأنساق المعرفية في الخطاب التداولي المعاصر، وقد كانت هذه الأنساق في معظمها متعلقة بالجانب التواصلي الإبلاغي في اللغة وفي عملية التواصل سواء المكتوبة أو المنطوقة، وقد لاحظنا أن النظرية التداولية المعاصرة ما كان لها أن تقوم لها قائمة دون تظافر معطيات تلك العلوم وبالخصوص البلاغة تحليل الخطاب علم العلامات الدلالة البنيوية وعلمي النفس والاجتماع والمنطق والفلسفة التحليلية والحجاج وغيرها.

وسنحاول فيما تبقى من جزيئات هذا البحث أن نستكشف تفاعل تلك الأنساق في المقاربة النصية محاولين تدقيقا استخراج تلك الدينامية أثناء تحليل متخصصي هذا الفرع من المعرفة في استقراء النصوص الأدبية بكل أطيافها وسنقسم ما بقي من عمل على شقين، شق ندرس فيه مقاربة النصوص الشعرية وشق نتناول فيه مقاربة النصوص النثرية، وبالطبع سيكون التركيز على النصوص الأدبية ذات الأبعاد التواصلية والجمالية في الآن نفسه.

1- التحليل التداولي لقصيدة "أَبَدُ الصبّار" لمحمود درويش[1]:

وهذا العمل النقدي هو للباحث التونسي أحمد الجوة، موسوم بالتداولية وتحليل الخطاب، وهو في الأصل مقال منشور بمجلة الخطاب، التي تصدر عن مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، حيث بدأ عملية التحليل بعتبة العنوان فيقول إن «النصّ بعنوان "أبد الصبّار" وهو ملفوظ وجيز يحيل على مرجع طبيعي يمثّله النّبات الشوكي المعمّر ويوحي بديمومة المقاومة والنّضال وهذه الدّلالة الضمنيّة كثيرة الدّوران في قصائد الشّاعر إذ كثيرا ما يتمّ العبور فيها من الدّلالة التصريحيّة والتعيينيّة إلى الدلالة الإيحائيّة[2]، وهذه ظاهرة كثيرا ما نقع

1- www.aldiwan.net /Poem 9274.html.

2- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.173.

عليها في الخطاب الشعري العربي المعاصر. وفي نظر الباحث أن الملفوظ الشعري يرتبط «في هذه القصيدة بذات المتكلّم على أساس ما يمكن اعتباره سيرة شعريّة لأنّ عددا من قصائد هذه المجموعة (لماذا تركت الحصان وحيدا) تستعاد فيها أمشاج من حياة الشاعر وأهله وتُستحضر بالتذكّر مفاصل في قصّة التهجير الذي سلّط على سكّان القرى الفلسطينيّة وخاصّة في قطاع الجليل»[1].

إثر ذلك عمد الباحث إلى تقسيم مقاربته لهذا النص إلى محاور صغيرة منها:

- مشترك الخطاب الشعري في القصيدة:

يشير الباحث إلى أنّ هذه القصيدة قد تكوّنت من 46 سطرا شعريّا تفاوتت أحجامُها وتخلّلتها وقفاتُ بياض* فصلت بينها فبدت فراغات نصيّة تدركها العينُ بيسر .وممّا يتأكّد به مشترك الخطاب الشعري فيها أنّ السياقات الخطابيّة متماثلة البناء إذ يتصدّرها سياق قصصيّ يقدّمه (متكلّم/ سارد) يستعيد فيه أحوال الفارّين من بطش المداهمين لسكّان القرية لإجبارهم على إخلاء أرضهم ويتضمّن القصُّ مقطعا حواريّا يكون الحوار فيه منقولا على لسان الأب ويكونُ مدارهُ متغيّرا من سياق تلفّظي إلى آخر. ثم يعرج على التحليل تداولي للسياقات التخاطبيّة، والتي حصرها في أربعة سياقات:

أ- السّياق التخاطبي الأوّل:

ويعتقد الباحث أنه يمتدّ من بداية القصيدة إلى آخر السطر الشعري العاشر ويقوم فيه تحاورٌ بين الابن السّائل عن وجهة الرّحلة والأب المجيب عن سؤال الابن. والعلاقةُ الرابطة بين المتخاطبين في هذا السّياق علاقة دمويّة وأمّا زمان التلفّظ فهو الحاضر وإن كان مستعادا بالتذكّر لأنّ درويش ينقل ما كان قد جرى زمن التّهجير من قرية البروة في فلسطين .ولا تبدو إجابة الأب ملائمة لسؤال الابن الذي يروم معرفة المكان المقصود، فجهة الرّيح ليست مشيرا مكانيّا تتحدّد به وجهة معلومة للفرار من بطش المهاجمين للسكّان في تلك القرية .إنّ جهة الرّيح تمثّل إجابة غائمة وتحديدا وهميّا لمكان الوصول بما أنّ الرّيح قوّة تجري في كلّ الاتجاهات وترمز إلى خطر الاقتلاع يصيب الأشجار ويلحق الأضرار بالنّاس مثلما ترمز إلى

1- المرجع نفسه، ص.173.

*وللبياض دور تداولي مهم لدى الشعراء فقد يستعمل كأفعال كلام تضمينية يؤولها المتلقي حسب درجة وعيه الفكري والاجتماعي وغيره.

ثورة الطّبيعة وإلى التدمير[1]، وفي الحقيقة هذه تخريجات تأويلية استنتجها الناقد من الأفعال الكلامية التضمينية من خلال عملية الحوار التي كانت في النص بين الأب وابنه.

وفي نظر باحثنا أنّ ملفوظ الأب في جوابه عن سؤال الابن قد اصطبغ بذاتيّة قويّة وصار ملفوظا تشبّع بذات الابن السّائل الذي أضفى على إجابة الأب مواقفه من المصير الذي صار يتهدّد السكّان المهجّرين من أرضهم.* إنّ الشّاعر الذي استعاد حادثة التهجير زمن وقوعها لم يستعدها بوعي التاريخ الذي وقعت فيه وإنّما استحضرها بوعي الفلسطيني الذي عاين أحوال قضيّته الوطنيّة واستبان له المأزق الكبير الذي آلت إليه .فاستعارة "جهة الرّيح" في ملفوظ الأب مؤشّر على حالة الاضطراب التي استبدّت به وعلى عنف ما أُلحق بالمهجرين من بطش حال دون استبانتهم وجهة تحميهم من الملاحقة .وهذه الاستعارة التي صاغها الشاعر بلسان الأب عمل تقويمي أنجزه درويش بعد سنوات كثيرة من حاضر الحادثة وبعد خفوت النزعة التحريضيّة في سابق قصائده. لقد أُتبع عمل التذكّر بفعل التأمّل وإبداء المواقف من مآل الحادثة المروّعة[2].

وتأسيسا على ما سبق يذهب الناقد إلى الاعتقاد بأن الملفوظ يتحوّل بعد السّؤال والجواب إلى ملفوظ سرديّ يتولاه صوت يبدو ثالثا ومعاينا لهذه الهجرة الإضطراريّة لكنّه في حقيقة الأمر صوت المتكلّم الأوّل وقد تحوّل صوتا سرديّا عارفا بأطوار الصّراع الذي دار زمن حملة نابليون بُونابرت على مصر وفلسطين ولهذا ترد في ملفوظه الأسماءُ المحيلة على مراجع التاريخ والجغرافيا. يتضمّن المقطع السردي في هذا السّياق التلفّظي الأوّل حوارا منقولا أو غير مباشر يصير فيه الأب محفّزا للابن مقوّيا عزيمته بتكرار صيغة الأمر مرّتين (لا تخف/ لا تخف من أزيز الرصاص) مُوجّها إيّاه بحثا عن الخلاص من خطر الموت، مُقدّما له خطّة النّجاة مؤكّدا له تحقّق الخلاص مستشرفا عودة قريبة إلى القرية[3].

1- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.174.

* وقد عمد الاحتلال الصهيوني إلى عمليات الترحيل والتهجير منذ أن استطاع الانتصار على العرب في حرب 1948 إلى يومنا هذا، وذلك من أجل تهويد الأرض الفلسطينية.

2- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.175.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص.175.

فسلسلة الأعمال التوجيهيّة -حسب الباحث- والتي قام بها الأب من خلال الحوار المنقول على لسان الابن تفسّرها خبرةُ الأب ومعرفتُه بمسالك الطبيعة التي كانا يتحرّكان داخلها بما أنّه فلاّح وصاحب أرض يستميت في الدّفاع عنها، وقد دلّ أمرُه الابنَ بالالتصاق بالتراب على هذا التشبّث بالأرض والانغراس فيها. واستعادةُ الملفوظ للمرجع التاريخي الخاص بحملة بونابرت ودمجُ التّاريخ البعيد بالتاريخ الحاضر تحريضٌ غيرُ مباشر على ضرورة التصدّي للمحتلّ وصدّ كلّ دخيل على الأرض .وتكرار صيغة الفعل المنسوب إلى متكلّم جمعي (سننجوا/ نعلوا/ نرجع...) يقوّي استشراف الخلاص من سياسة التهجير[1]. في السياق التلفظي الأول نلاحظ أن الباحث قد استعان من خلال تحليله التداولي بعدة معارف لعلّ أبرزها علم التاريخ، خاصة عندما ربط حوار الأب مع ابنه عن حملة نابليون بونابرت على مصر وفلسطين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، وكذا عندما أوّل حديث الأب لابنه بقضية دمج التاريخ الماضي ويقصد التصدي لحملة نابليون بالتاريخ الحاضر ويقصد التصدي للمد اليهودي وتهجيره للفلسطينيين من أرضهم. ونلاحظ أنه مزج التاريخ بالجغرافيا خاصة عند حديثه عن معرفة الأب لمسالك الطبيعة الجغرافية الفلسطينية التي كان يتحرك فيها هو وابنه وتلقينها لابنه حتى يبقى متشبّثا بالأرض.

كما نلاحظ استعانة هذا الباحث بعلوم أخرى ولكن بأقل حدّة ساعدته على هذا التحليل التداولي منها استعارته لمصطلحات سيميائية كالتلفظ والملفوظات واستعارته لمصطلحات النقد البنيوي كصوت السارد والسرد والحوار، دون أن نغفل استعانته بعلمي النحو والصرف خاصة عند تحليله لأزمنة الأفعال وإسناد هاته الأفعال لضمير المتكلم الجمعي. وفي الأخير وجدنا الباحث يستعين بعلم البلاغة ويظهر ذلك جليا في تناوله لقضية التكرار للصيغ والمفردات لغرض التحفيز. كما لاحظنا اعتماده على علم النفس من خلال تحليله للأفعال الكلامية الصادرة عن الأب والموجّهة للابن في طريقة حوارية تنمّ عن قوة الذات والشموخ والتحفيز.

1- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.175

ب- السّياق التلفّظي الثّاني:

ويرى الباحث أنه يمتدّ من السّطر الحادي عشر إلى السّطر الثاني والعشرين ويتعاود فيه أسلوب السؤال والجواب وتتكرّر المحاورة بين الابن والأب لكنّ مدار السّؤال يتغيّر إذ يصير مخصوصا بساكن البيت بعد مغادرته ويحافظ الملفوظ في هذا السّياق على صبغته الحميميّة بالنداء الذي تتأكّد به الصّلة الدمويّة بين المتخاطبين .ومثلما كان جواب الأب في السياق الأوّل غائما منفتحا على التأويل غير محدّد لمكان الوصول يجيء جوابه في هذا السّياق غير متعين، فحين سأل الابنُ عن ساكن البيت العائلي بعد رحيلهم عنه يرد جواب الأب منحرفا عن وجهة السؤال وعن موضوعه(سيبقى على حاله مثلما كان يا ولدي) وهذه الإجابة التي تبدو مراوغة تبطِّن موقفا للأب أساسُه أنّ ملكيّة البيت لن تتحوّل إلى غيره وهذه دلالة غير تصريحيّة تؤكّدها صيغة الفعل والمشير الدّال على الوضعيّة(سيبقى على حاله مثلما كان)[1].

ويواصل الباحث تحليل هذا المقطع السياقي ويرى أن بناء الشّعر على السّرد يعاود ظهوره في هذا السّياق فيكون الإنتقالُ من سياق الحضور بين المتاخطِبيْن إلى سياق القصّ وسرد الأفعال وخاصّة ما ارتبط منها بالقرينة الدالّة على ملكيّة البيت (المفتاح) والمؤكّدة ما صرّح به الأب من يقين المحافظة على البيت. والحقيقةُ أنّ هذا الفعل الذي ورد متبوعا بأسلوب التشبيه يؤكّد ذلك التيقّن من جهة أولى ويخفي موقفا مُضمَرا يُكذِّب تيقّن الأب واطمئنانه إلى حقيقة المفتاح لأنّ ضياع القرية وبيوت السكّان فيها سيكونان حقيقة وأمرا واقعا سيفرضه المحتلّ الذي هجّر السكّان من بيوتهم. إنّ ما قام به الأب وقد استعاده الصّوت السّرديّ باللاّحقة السرديّة كأنّما يؤكّد التعارض بين الظاهر والباطن ويؤول إلى تكذيب ما عبّر عنه الأب من يقين الاحتفاظ بملكيّة البيت.[2]

1- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.175.

2- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.176.

ليصل الباحث إلى أن هذا المقطع القصصي في هذا السّياق التلفظي يتخلّله حوار منقول تنقلب فيه الأدوار بين المتخاطبين إذ يصير المتكلّم (الابن) مخاطَبا ويصير المخاطب الأوّل (الأب) متكلّما ويطول ملفوظه بسلسلة من الأقوال التوجيهيّة ومن الموجهات التعبيرية[1] *(Modalités d'expression)*. لقد مثّلت صيغة الأمر (تذكّر) ما يشبه التوجيه الإلزامي *(Modalité injonctive)* باعتبار ما للأب من معرفة بحقائق الأمور وبمجريات الأحداث خاصّة حين تظهر المخاطر والعوائق وقد دلّت عليها قرينة" سياج من الشوك "أمارة حاجز طبيعي واجهه الفارّيْن من القرية وإيحاءً بما سيتعرّض له الفلسطينيون المشرّدون من مكائد التاريخ وملهاة الجغرافيا .ويقوم الأب في هذا السّياق بما قام به سابقا من تحفيز على تجاوز الوضعيّة المأزقيّة وذلك باستعارة وقائع التاريخ النضالي وباستخدام الصيغة الاستعاريّة الموحية بالصّراع بين الاحتلال والمقاومة(سيرة الدم فوق الحديد)[2].

ولئن بدا للباحث أن التوجيه الإلزامي الصادرُ عن الأب باستعادة البطولة الفردية النادرة التي أبداها الفلسطيني في الدفاع عن أرضه توجيها متناسبا مع طبيعة هذا المخاطِب بحكم السنّ والتجربة والخبرة بالحياة فإنّه قد أرجع ذلك لهذا الملفوظ الذي استعادَه الشاعر المتكلّم بهذه القصيدة هو في الحقيقة منطوق الشاعر الذي تحمّل مسؤوليّة التعبير بالشعر عن قضيّة المجموعة التي ظلّ دائم الانتماء إليها ودائم التنويع في الصّياغات الدالّة على القضيّة الوطنيّة .فلئن أوكل درويش التوجيه الإلزامي للأب فإنّه ظلّ صاحبَ هذه الوظيفة لكنّه يقوم بها بما يشبه التخفّي محافظة منه على طبيعة الشعر وصونا له من التصريح ومن الكلام المباشر .وسيكون هذا التخفّي وراءَ صوت الأب في لاحق السّياقات أمرا مؤكّدا بما يبديه كاتب الشعر من معرفة بدقائق التاريخ وبخفايا النصوص التي يتشرّبها كلامُه الشعري ويعتقد هذا الدارس أنْ ليس قصّ ما كان جرى من مقاومة للأنجليز مجرّد إخبار وإنّما هو دفعُ المخاطَب في سياق هذه

1- التوجيهات وغرضها في التداولية حمل المخاكب على أداء فعل أو عمل ما ومنها أفعال الطلب والسؤال. ينظر:
John Searle Seus et expression (Etude des acles de language), Ed minuit, Paris, P.53.

2- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.176.

المحاورة الأليفة وفي السياقات المتجدّدة بالقراءة إلى أن يصنع بالكلمات أشياء وأن يكون لهذا القصّ عملٌ إنجازي *(performatif)*.[1].

في هذا السياق التلفظي طعّم الباحث مقاربته التداولية- كعادته- بطائفة من المعارف المجاورة لها وعلى رأس تلك المعارف نجد البلاغة حيث حلّل الحوار من وجهة سؤال/جواب، كما ناقش النداءات الواردة في هذا المقطع بلاغيا وحواريا بين الابن وأبيه، كما تحدّث عن صيغ الجمل خاصّة الأمرية من خلال الحوار الذي دار بين الطرفين، كما حلّل أساليب التشبيه الواردة في هذا السياق تحليلا بلاغيا رابطا ذلك بالعملية الحوارية والأفعال الإنجازية، ومن خلال الحوار ربط الحالة النفسية للأب وابنه موظّفا علم النفس خاصة عند حديثه عن الصيغة الحميمية الدموية بين الأب وابنه من خلال الحوار والنداء واختيار مكان النداء في مساحة النص.

كما لاحظنا استعانته -كما في السياق الأول- بعلم التاريخ في أكثر من موضع مازجا ذلك بالرمزية التاريخية وقد اقتضت ذلك الضرورة الشعرية خاصة عند حديثه عن الصراع الأزلي بين المحتل والمقاوم بعبارة (الدم فوق الحديد)، ثم تحدّث عن مقاومة الفلسطينيين للإنجليز. كما نستخلص أن الباحث قد استعان بعلوم أخرى مجاورة للتداولية كلمي الدلالة والتأويل خاصة عند حديثه عن الدلالات غير التصريحية التي استعان بها الأب خلال المحاورة التي دارت بينه وبين الابن فكانت إجابة الأب غائمة يبطن من خلالها موقفه من ملكية البيت التي لن تتحول إلى غيره ، كما أن الباحث في موقف آخر أوّل جواب الأب عندما كان كلامه لابنه غائما منفتحا على التأويل غير محدّد لمكان الوصول.

وكعادته استعمل الباحث مصطلحات علم البلاغة لارتباطه الشديد بالتداولية خاصة عندما حلل النداءات وصيغ الأمر بين المتخاطبين. كما استعار من علم السرديات مصطلحات القص والسرد والصوت السردي واللاحقة السردية. وفي الأخير لاحظنا توظيفه -من خلال التحليل- الخطاب السياسي وتجلى ذلك في تأويله لما جاء في النص لقضية تهجير اليهود للفلسطنيين من بيوتهم وقراهم قسرا.

1- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.177.

ج- السّياق التلفّظي الثالث:

يرى الباحث أن هذا السّياق يبدأ بالسطر الثالث والعشرين وينتهي بالسطر الثالث والثلاثين* وقد منحتْ جملةُ الإنشاء فيه هذه المجموعةَ الشعريّة عنوانَها الواسمَ لها .ويظلّ المتخاطبان فيه استمرارا لأطراف الحوار في السياقين السابقين .فالسّائل هو الابن والمجيبُ هو الأب وقد مثّل ملفوظه تفسيرا للسؤال وتبريرا لترك الحصان وحيدا .وهذا العمل اللغوي المزدوج من جانب الأب قام بتوسيع التبرير وذلك بالانتقال من وضع خاصّ بهذه العائلة إلى وضع عامّ يشمل سكّان البيوت. ولئن أحال الحصانُ على طبيعة العائلة الفلاحيّة أو القرويّة فإنّ هذا الحيوان ارتبط بمعانٍ ضمنيّة منها الفحولة والكرّ والفرّ في المعركة والفوز في السّباق وقد استعار ملفوظ الأب لهذا الحيوان وظيفة غير مألوفة هي إيناس البيت[1].

وفي نظره أن الصّوت السّرديّ في هذا المقطع «يستعيد بعض المشاهد الموحية بما حفّ من مخاطر هدّدت هذين الفارّين من بطش التهجير وقد اصطبغ الخطاب الشعري فيها بالمجاز والإيحاء. إنّ المشيرات الزمانيّة والمكانيّة تُعيّنُ أجواءَ موحشة يستعيد السّارد بعضَ ملامحها الهاربة من نشاط الذاكرة ويشحنها بمشاعر الخوف والتوجّس من الأخطار المحدِقة بالمهجّرين يتسلّلون خفية عن ملاحقة جنود الاحتلال ولهذا كانت الصّياغات المجازية راسمة ألوان ذلك التوجّس. ولئن استدعى الصّوت المتكلّم الحدث زمنَ وقوعه فإنّه عبّر عنه بالوعي القائم للشاعر وهو يبدي أحكاما تقويميّة لما جرى زمن التهجير. إنّ الجملة الأولى والجملةَ الثّانية في كلام الشاعر السّارد لا تكتفي برصد الحدث زمنَ وقوعه وإنّما تنقله من خلال وعيها به بعد سنوات كثيرة عاين خلالها المتكلّم نتائج التهجير وتحوّل الفلسطينيّين إلى شتات سكان موزّعين على بقاع العالم ومشرّدين داخل أوطان ليست أوطانهم. فالسّارد إذن لا يعاين حدثا مرجعيّا فقط بل يتأمّل آثاره ويعاني ما ترتّب عنه من أوجاع ومكابدة[2].

كما أنّ الكلامُ السّرديّ «يُردَف بحوار منقول على لسان الأب يستحثّ الابنَ على التجلّد وعلى احتذاء سلوك الجدّ المقاوم، وقد عاد التّوجيه الإلزامي بصيغة الأمر المتكرّرة (كن

* تقسيم الباحث للمقطوعات الشعرية كان وفق معطيات نصية تحكمها المضامين.

1- ينظر: أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.177.

2- المرجع نفسه، ص.178.

قويّا اصعد معي تلّة السنديان الأخيرة فاصمد معي لنعود...) وذلك قصد تحقيق عدد من الأعمال الإنجازيّة التي يؤمّلها الأبُ الموجِّه لسلوك الابن»[1].

والمطلع على هذه الدراسة يجد أن الناقد قد وصف الشاعر من الذين يعتمدون التحريض والتحفيز على الوقوف في وجه الصهاينة الذين يريدون تهجيرهم من أراضيهم، ومن النص نلاحظ أنه قد استعان بحجج منها ما هو عاملي وتمثلت في الجد المقاوم، ومنها ما هو تاريخي، وقد رمز له الشاعر بالجيش الانكشاري وهزيمته، وقد عمد الشاعر إلى الحجج لمزيد من الإقناع بسلوك المقاومة فانتقل من الذاتي إلى العائلي إلى التاريخي، والتاريخي شامل ومعلوم أنّ حجّة التّاريخ هي الحجّة الأقوى والأقدرُ على الإقناع وتوجيه السّلوك الفرديّ والجماعيّ. وتستوقفُ الناظرَ في هذا السّياق من جهة المشيرات والمراجع التي يحيل عليها الملفوظ صياغات عُدّت ذواتم(***subjectivèmes***) وهذا من قبيل عواء ذئاب البراري على قمر خائف، وصعود تلّة السنديان الأخيرة، وبغلة الحرب. إنّ الملفوظ الأوّل يحيل على أجواء المكان الذي كان إطارا لفرار المهجّرَيْن ولكنّه تشرّب مجازا فيه إيحاء بطبيعة الطرفين المتصارعين على أرض فلسطين .فالاستعارة فيه دالّة على الصّراع بين طرف متوحّش وطرف مسالم وعلى قساوة أعمال التهجير التي سُلِّطت على السكّان الذين كانوا آمنين. والملفوظ الثّاني الذي يحيل على طبيعة الغطاء النباتي في الأرض محلِّ التنازع يُوحي بأمل الخلاص وبأحقيّة تملّك هذه الأرض وهذا استنادا إلى ما يرمز إليه شجر السنديان من ترسّخ في عمق الأرض ومن شموخ وارتفاع. وأمّا "بغلة الحرب" فملفوظ ينطوي على سخريّة من انهزام الانكشاري الذي يبدل فرس الحرب بدابّة لا علاقة لها بالوغى. هكذا عدل الكلام في هذه الملفوظات عن الأداء المألوف وتشرّب صياغات مجازيّة يُبرز بها المتكلّم ذاتَه ومواقفَه فتعلو ذاتيّتُه في كلامه وينحو أداؤه للكلام منحى المجاز والاستعارة.

في هذا السياق التلفظي -وكسابقيه- استعان الباحث بطائفة من العلوم الإنسانية لتطعيم مقاربته التداولية فقد وظّف كعادته البلاغة عند حديثه عن طبيعة الجمل في هذا المقطع الشعري، وقد ارتأى أنها إنشائية، كما استعار من البلاغة بعض مصطلحاتها كالمجاز

1- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.178.

والإيحاء والاستعارة، كما أعاد الحديث عن انتشار صيغ الأمر من خلال حوار الأب وابنه خاصّة عندما طلب منه الاحتذاء بجده في مقاومة اليهود.

كما استعان بعلم التأويل وقد طغى على تحليله لهذا السياق حيث أوّل ورود ملفوظ الحصان والذي وصُف به الأب لطبيعة العائلة الفلاحية الريفية، وقد أوّل الحصان بالفحولة والكر والفر في المعركة وبالفوز في السباق، وقام الباحث بتأويل بعض الملفوظات منها (عواء ذئاب البراري على قمر خائف) فقد أوّل ذلك بأجواء المكان الذي كان الإطار الذي فرّ من خلاله المهجرون، وفيه إيحاء أيضا بطبيعة الطرفين المتصارعين على أرض فلسطين (طرف متوحش وطرف مسالم)، وأَوَّلَ ملفوظ تلّة السنديات إلى طبيعة الغطاء النباتي في أرض فلسطين وهي توحي أيضا إلى الرسوخ في عمق الأرض والشموخ والارتفاع ويوحي ملفوظ بغلة الحرب على السخرية من انهزام الإنكشاري الذي بدّل فرس الحرب بدابّة لا علاقة لها بالحرب.

وبمناسبة ذكر الباحث لمصطلح الإنكشاري فقد وظّف ذلك لغرض تاريخي وهو تذكير الابن بهزيمة الجيش الإنكشاري وهي أحداث تاريخية، وككل مقطع وجدنا الباحث يستعين بمصطلحات علم السياسة كحديثه عن قضية الشتات فبعد تهجير اليهود للفلسطينيين تحوّلوا إلى شتات في معظم دول العالم.

د- السياق التلفّظي الرّابع:

من خلال ملاحظة الأبيات التي تشمل هذا السياق لاحظنا أنه يتمحور حول سؤال وجواب؛ السؤال يلقيه الابن والجواب يكون من الأب، والحوار الذي دار بينهما كان حول العودة إلى القرية التي هجر منها السكان.

وقد كان هذا السياق التلفظي مكونا من ثلاثة عشر سطرا شعريا والذي يعد أطول السياقات في هذه القصيدة.

ولاحظ أن «أوّل ما يبرز في جواب الأب ورود المعدّل ***(modalisateur)*** "ربّما" بعد أن كان تحديد موعد العودة لا تردّد فيه (غدا) وبهذا المعدّل ترتبط الذّات المتكلّمة بخطابها ويكون ملفوظُها غير نافِذ كليّا ولهذا يكون الإثبات أو التصريح مقتصرا على علاقة واحدة من العلاقات التي تربط الذّاتَ بخطابها... إنّ التحوّل من التأكيد بالمشير الزمني (غدا) إلى التردّد

باستعمال المعدِّل (ربّما) دليل على توزّع المتكلّم بين الوثوق وعدم الوثوق وعلى توجّسه من مصير التهجير المسلّط على السكّان وسيكون الصّوت السرديّ اللاحق بالسّياق التحاوري بين المتخاطبيْن مقوّيا هذا التوجّس ولهذا تحوّل الخطاب من الوظيفة الإحاليّة إلى الوظيفة الاستعارية التي عبّر بها الصّوت السردي عن تقويمه لما حصل بعد حادثة التهجير. إنّ هذا الملفوظ الذي أُجري على لسان الصّوت السرديّ "وكان غدٌ طائش يمضغ الرّيح خلفهما في ليالي الشتاء الطويلة" مشبع مجازا وتقويما لما ترتّب على الحادثة المرجعيّة التي أحالت عليها القصيدة والتي تشكّل بها الخطاب الشعريّ في القصيدة. فعلاقة المنعوت بالنعت (غد طائش) ونسبة المضغ إلى الرّيح والمشير الزماني (ليالي الشتاء الطويلة) كلّها صياغات دالّة على عمق انغراس المتكلّم في ملفوظه. إنّه لا يكتفي بنقل أطوار هذه الحادثة العنيفة على سبيل الاسترجاع والتذكّر وهما عملان ذهنيّان يُحققهما نشاط الذاكرة وهي الملكة التي تحقّق كتابة السّيرة الذاتية الروائيّة والشعريّة وإنّما يغادر الزّمان المرجعي الذي تأطّرت فيه حادثة التهجير ويحلّ في زمان التأليف للقصيدة وقد أدركت الأنا في هذا الزمان مآزق هذه التجربة الحياتيّة التي عاشها المهجّران وسائر السكّان. إنّ البناء الاستعاري للصّوت السرديّ الذي تخفّى وراءه صوت درويش ولابسه كلّ الملابسة بناء فيه إيحاءٌ بما آل إليه مصير المهجرين من أوضاع الشّتات في أوطان مؤقّتة كان فيها الفلسطينيون معرّضين لأوضاع بائسة ولحالات من الملاحقة والاغتيالات، وليست استعارة "الغد الطائش يمضغ الرّيح خلفهما" سوى ملفوظ تقويمي يعبّر به المتكلّم عن توجّسه الدائم من هذه الأوضاع التي عاينها منذ حادثة التّهجير إلى الأوضاع اللاحقة بها حتّى زمن التّأليف لهذه القصيدة، بل كأنّ المكلِّم ينتابُه شعور بالنّدم الشديد للتّفريط في أرض الوطن وقبول أوضاع الشّتات التي فُرضت على الفلسطينيين رغم احتفاظ بعضهم بمفاتيح بيوتهم حجّة قويّة على حقّهم في ملكيّتها»[1].

من خلال قراءتنا المتأنية لما جاء به الباحث أن ما يقوي مأساوية الشعور بحالة الشتات بين الفلسطينيين ما جاء في المقطع السردي من فعل الاحتلال الصهيوني لمنازل السكان الأصليين، وهذا تنكر صارخ لما جاء في وعد بلفور الذي سمح بإنشاء دولة لليهود، وقد نص هذا الوعد على عدم الاعتداء على السكان الأصليين لفلسطين، وهذا القصّ لما قام به جنود

1- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.180.

يُهُوشُع بن نون [*] يتضمّن إدانة للمحتلّ ولخرقه ميثاق ولادة الدّولة الإسرائيليّة ***1917*** ولهذا لم تكن القلعة -وهي بناء عسكري للدفاع عن البلاد في أصل الأمور دالّة على مِنعة الدّولة المحتلّة -وإنّما حجّة على تسلّطها وظلمها. يورد الملفوظ القصصي الممتدّ في هذا السّياق أسماء عدد من الأعلام هم" يهوشع بن نون "وهو نبيّ المملكة الشماليّة لبني إسرائيل وقد عاش قبل انهيارها في عام ***722*** ق م واستغرقت خدمته طوال ***40*** سنة فكان بذلك معاصرا للأنبياء عاموس وإشعيا وميخا ويعرف هذا النّبي اليهودي بأنّه قائد الحملة اليهوديّة إلى أرض كنعان ولذلك وازى السّارد في المقطع القصصي بين التسلّط الحربي قديما والغزو العسكري حديثا إبّان حملات التهجير لسكان فلسطين بداية من سنة ***1936*** وقبل هذا التّاريخ أيضا»[1].

يقول الباحث في سياق آخر «ومن الإحالات المرجعيّة نجد درب "قانا" وهي مدينة قديمة في منطقة الجليل بفلسطين وقد استعاد الشاعر/ السارد هذا المرجع الجغرافي لتأكيد تأصّل الفلسطيني في أرض فلسطين وتملّكه التاريخي لها واستحقاقه بها حاضرا كما أنّ الإحالة على اسم هذه المدينة مساجلة خفيّة للدعاية الصهيونيّة التي تروّج كلاما مفاده أنّ فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض فتبرّر بذلك احتلالَها لها»[2].

وكما أحال الملفوظ الشعري على الشخصيّة اليهوديّة الضاربة في القدم وعلى المدينة الفلسطينيّة الدالّة على عراقة التاريخ الفلسطيني، أحال أيضا على شخصيّة المسيح وعلى معجزته (تحويل الماء خمرا بعد نفاده في عرس أقيم بمدينة قانا)[*]، وعلى بعض تعاليمه وخاصّة منها المحبّة والفداء .والحقيقة أنّ الصّوت السرديّ وهو يستعيد هذه المراجع يعقد ما يشبه المساجلةَ الخفيّة للدعاية الإسرائيليّة ويقيم التعارض القويّ بين التعاليم المسيحيّة الداعية إلى المحبّة والسلام والدعاية الصهيونيّة التي تشرّع للظّلم والقتل بقوّة السّلاح. وهذه المساجلة للعدوّ

---

* - يوشع بن نون بن أَفراثيم بن يوسف بن يعقوب بعثه الله بعد موسى عليه السلام وأمره بالمسير إلى أريحا لحرب من فيها من الجبارين، وللاطلاع على قصته كاملة وقصة مع تهجير أهل أريحا ينظر:

ابن كثير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، 1387هـ، ج.1، الصفحة 435 وما بعدها.

1- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.180.

2- المرجع نفسه، ص.180.

* - وردت هذه القصة في الباب الثاني من إنجيل يوحنا أن أم عيسى عليه السلام استدعت منه في عرس قانا الجليلي أن يحول الماء خمرا، وقال مالي ولك يا امرأة لم تأتي ساعتي وحوله. ينظر: مُحَمَّد الكيرواني العثماني، إظهار الحق، تح. مُحَمَّد خليل مكاوي، الناشر الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ط.1، 1989م، ج.4، ص.1349.

الإسرائيلي تستند إلى عقيدة الحزب الشيوعي الإسرائيلي الداعية إلى بناء دولة ديمقراطيّة يتعايش فيها اليهود والعرب وهي عقيدة آمن بها درويش حين كان منتميا إلى هذا الحزب العلماني وكاتبا في جريدة "الاتحاد" الناطقة باسمه. وليس ذكر السّارد تعاليم المسيح ومعجزته مرتبطا بنوع من التماهي بين سيرة المسيح المخلِّص الفادي وسيرة الشاعر النّبي كما كان الأمرُ في نصوص الرّومنطيقيين وإنّما مثّل إيراد ذلك دعوة ضمنيّة إلى البحث عن صيغة للتعايش وإلى نبذ العنف والقتل وردّا ضمنيّا على الدعاية الصهيونيّة التي لا تقدّم الفلسطينيّين إلاّ إرهابيّين تتوجّبُ مطاردتهم وقتلُهم. إنّ ما توارى خلف القصّ ليس مجرّد تناص يبدو شكليّا وإنّما هو تناصّ يضمر خطابا سياسيّا وحضاريّا يوجّهه الشاعر إلى ساسة إسرائيل والمسؤولين عن آلتها العسكريّة الغاشمة وهم في الحقيقة من يحرص الشاعر على إيصال صوته إليهم علّهم يعدّلون مواقفهم ولهذا ليست الكلماتُ في هذا المقطع السردي الحافل بالإحالات نازعة إلى إظهار ثقافةِ المتكلّم وتأكيد إفادتِه من النصوص المقدّسة عددا من القيم والحقائق. إنّ المقصد التداولي لهذا الحيّز القصصي في آخر القصيدة متعدّد التوجيه: فالشّاعر المتكلّم الذي تلبس صوتَ والده يتوجّه إلى أكثر من مخاطَب. إنّه يقدّم بطريقة خفيّة عقيدته السياسيّة القائمة على إمكان تعايش الشعبين على أرض واحدة، وهو يجادل غلاة الصهيونيّة الذين يرفضون رفضا قاطعا فكرة التعايش السلمي في أرض فلسطين، وقد يكون الشاعر أيضا مجادلا للفلسطينيّين الذين عارضوا معاهدة أوسلو وكانوا متطرّفين في رفض التعايش المحتمل.

تنتهي القصيدة بتعاود التوجيه الإلزامي يقوم به الأب عبر أفعال الأمر (تذكّر/ تذكّر)، ويكون لكلامه وملفوظه ظاهرٌ وباطن، فالظاهر من كلامه صراع بين القلاع الصليبيّة وحشائش نيسان وأمّا القوّة التوجيهيّة في ملفوظ الأب الذي مثّل صوتُه في هذه القصيدة صوتَ الحقّ والحكمة ودليلَ الخبرة فهي تحقّق عملا مقصودا بالقول هو التّبشير واستشراف خلاص من المحتلّ رُمز له بالقلاع الصليبيّة التي تذكّر بتاريخ الصّراع بين المسيحيّة والإسلام . وأفعالُ الأمر مقصودٌ بها إنجازُ أفعال يستهدي بها الابنُ المخاطب بالتاريخ ووقائعه. والحقيقة أنّ استعارة الصراع بين القلاع الصليبيّة وحشائش نيسان وانتصارَ الضعيف على القويّ تنطوي

على بعض آي القرآن وعلى بعض أدبيّات النضال الوطني التي تقدّم الإرادة على القوّة إذا هبّ المستضعفون للدّفاع عن حقوقهم في التحرّر والسيادة[1].

ويخلص الباحث من هذا التّحليل التداولي لقصيدة "أبد الصبّار" إلى «أنّ الابن والأب المهجريْن من قرية البروة في فلسطين هما المتخاطِبان الدائمان وأنّ العلاقة الحميميّة الرابطة بينهما تظلّ قائمة من بداية القصيدة إلى نهايتها .ولئن بدا الابنُ هو السّائل والمبادر بفتح الخطاب وبدا الأبُ متردّدا في إجابته غامض الردود أحيانا، فإنّ الصّوت السّرديّ الذي تنازعه هذان المتكلّمان في القصيدة يظهر ألوانا من التعليقات على ما جرى في حاضر الحدث وعلى ما أعقب التهجيرَ من أحوال مأزقيّة ولهذا استعاد وقائع التاريخ وتعاليم الشريعة لينقل من خلالها أفكاره ومواقفه دون تصريح وإقرار مباشر. لقد تردّد في الملفوظ القصصي كلام ضمني *(implicite)* وأضمر المتكلّم السّارد المواقفَ الداعية إلى النضال والصمود فكان الخطاب محقِّقا الوظيفة الإنجازيّة للكلام دون تصريح وتحفيز مباشر يفقد بسببه الخطاب الشعريّ ما يتطلّبه هذا الخطاب من تلميح وإيحاء. لقد بدا التخاطب في هذه القصيدة مقتصرا على الابن والأب لكنّ أطراف التخاطب قابلة للتوسّع لأنّ عملَ التأثير بالقول *(L'acte perlocutoire)* ليس يقتصر على هذين الفارين من القرية في الزمان الذي وقعت فيه الحادثة، وإنّما يكون كلّ مهجّر من فلسطين ومن الوطن عموما، ويكون عامّة القرّاء مخاطبين معنيّين بهذا الملفوظ ومحفّزين محتملين»[2].

أثناء تحليل الباحث لهذا السياق التّلفّظي استعان بالعديد من العلوم الإنسانية وقد لاحظنا طغيان الخطاب التاريخي لأن الباحث رأى أن تيمة القصيدة أساسا هي دعوة إلى التّشبّث بالأرض التي هي ماضي وتاريخ الشعب الفلسطيني رغم ما دار فوقها على مدى التاريخ، فقد تحدّث عن وعد بلفور وتعارضه مع تعاليم التي تدين المحتل لأرض فلسطين، كما تحدث عن هذا النبي عندما كان نبي المملكة الشمالية لبني إسرائيل، والتي سقطت-وقد ذكر ذلك الباحث- سنة *722ق* م، كما ساق الحديث عن أنبياء بني إسرائيل (عاموس وميخا وإشعيا)، ثم عاد إلى الحديث حملة هيوشع بن نون عندما قاد الحملة اليهودية على أرض كنعان،

1- أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، ص.182.

2- المرجع نفسه، ص.182.

وقد ربط باحثنا بين تلك الأحداث وما يحصل في حاضر الشاعر. ويأتي الخطاب الديني في المرتبة الثانية من حيث توظيفه من قبل الباحث فلقد ربط أصالة فلسطين وعراقتها وانتماء شعبها لها رغم محاولة تهجير اليهود لأهلها، مستعينا بقضايا دينية استنتجها أو أوّلها من هذا النص الشعري لعل أهمّها حديثه عن فتى موسى لهيوشع بن نون وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. كما وظّف شخصية المسيح ومعجزاته (تحويل الماء حجرا)، وأوّل هذه الشخصية بدعوة الشاعر إلى التمسّك بتعاليم المسيح خاصّة المحبّة والفداء وهي دعوة للفلسطينيين كما تحدث عن النصوص المقدّسة الإنجيلية.

ويلاحظ القارئ لهذا التحليل وبيسر وبسبب طبيعة هذا النص الشعري كثرة الحديث عن قضايا سياسية منها حديثه عن الشتات وزرع الفلسطينيين في أوطان مؤقتة في العالم، كما أوّل بعضا من ملفوظات النص بالدعاية الصهيونية القائلة عن أرض فلسطين (أرض بلا شعب وشعب بلا أرض)، وذكره لمدينة قانا الفلسطينية وهي بمثابة مرجع سياسي جغرافي لتأكيد أصالة فلسطين وتكذيبا للمقولة الصهيونية (أرض بلا شعب).

وقد أوّل الباحث بعض الملفوظات في النص بفكرة التعايش السلمي بين الشعبين العربي واليهودي والتي-حسب الباحث- تبنّاها الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي كان الشاعر منخرطا فيه، كما تحدث - دائما من خلال تأويله لدلالة الملفوظات في النص- عن اتّهام اليهود للفلسطينيين بالإرهاب.

أما ما تعلّق بتوظيف الباحث لعلوم اللغة والأدب والنقد فقد وجدناه يستعين- كعادته- بعلم البلاغة لصلته الوثيقة بالتداولية فقد تحدّث عن أفعال الأمر في هذا النص وقام بتأويل دلالاتها، وتناول أو استعار من البلاغة بعضا من مصطلحاتها كالوظيفة الاستعارية/ الوظيفة الإحالية/ التعابير المجازية/ البناء الاستعاري. كما وجدنا بعض الإشارات النحوية كحديثه عن العلاقة المجازية بين النعت والمنعوت في عبارة نسب فيها الشاعر المضغ.

وقد لاحظنا أن الباحث يستعين كثيرا بمصطلحات المناهج النقدية النسقية وتحليل الخطاب والنقد الأدبي ومن ذلك مصطلحات: المشير الزمني/ استعمال المعدل/ الخطاب الشعري/ السيرة الذاتية الروائية والشعرية/ الاسترجاع/ الصوت الشعري/ الصوت السردي/ التّناص/ الأنا وعذابها.

2- تحليل بائية لعلقمة الفحل:

وهو بحث نشر بالأردن موسوم بـ"الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، وقد تصدر التحليل نص القصيدة والتي مطلعها[1]:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حانَ مَشِيبُ.

وتشير الباحثة في البداية إلى أن هذه البائية لعلقمة بن عبدة قالها مادحا الحرث بن جبلة بن أبي شمر الغساني وكان أسر أخاه شأسا[2]، فرحل إليه ملتمسا فك أسره وقد بدأها بالنسيب، ثم تعرض إلى أخلاق النساء، وخلص إلى وصف الرحلة وما فيها من مشاق، وبعد ذلك أورد المدح والذي هو الغرض الأساس في القصيدة متخذا منه شفيعا في أخيه لإنقاذه من الأسر. وقد اختارت الباحثة أن تنظر في أمر الوحدة الموضوعية في القصيدة من زاوية تعنى بالحجاج؛ حججا وعلاقات وأساليب، وقد حاولت النفاذ إلى المنطق الخفي الذي يشد أجزاء القصيدة المختلفة ويوحد بينها رغم اختلافها الظاهر. وترى الباحثة أن الشاعر يتجرّد من ذاته ويخاطبها معاتبا لائما لما أبدته من ولع بالنساء وقد ذهب الشّباب وأمسى الشاعر مهدّدا بمشيب يفترض الوقار والحكمة ورفض التصابي والتهور، ولاحظت أنّ المشيب يلقي بظلال قاتمة على القصيدة منذ مطلعها وهي ظلال ستتأكد في البيت الثاني حين يستنكر تعلق قلبه ليلى والحال أن المرأة والزمان تضافرا ليحولا دون لقائهما ذلك أن عبارة "شطّ وليها" تحتمل التأويلين: فأوليهما يمكن أن يفهم بمعنى عهدها فتكون الحبيبة عندها هاجرة ظالمة خائنة للعهد ويمكن أن يفهم بمعنى "ما وليك منها قرب وجوار" فتكون الأيام ظالمة لهما معا فرّقت بينهما وأحلّت البعد محل القرب والنأي مكان الجوار، لتخلص الدارسة إلى أنّ الجمع في اللفظين ذو قيمة حجاجية هامّة به قابل الشاعر بين ذاته الضعيفة العاجزة من جهة، وأعداء كثر وخطوب جمة من جهة أخرى؛ فإذا بميزان القوى مختل وإذا بالشاعر الفرد يقاتل ما لا قدرة له عليه. ويزيد الوضع مأساوية وعيه الحاد بخصال الحبيبة وهي مختلفة عما اعتدناه في مقاطع النسيب فما

1- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط.1428،01-2007، ط.02، 1432-2011، ص.376.

2- ينظر: عبد الله العكبري، شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ج.03، ص.338.

لفت نظر علقمة في حبيبته وما شدّه إليها ينأى عن الصفات الحسّية المؤكدة "للجمال" باعتباره حجة الشعراء جميعا في التعلق بالمرأة[1].

تواصل الباحثة تحليل نسيب هذه القصيدة وترى بانطباعية[2] واضحة أنّ حبيبة الشاعر منعّمة مخدومة، ذات صدق ووفاء، لا تفشي سرّ بعلها إن غاب وترضيه حين يعود؛ لذا يلتمس الشاعر منها ألاّ تسوّي بينه وبين غرٍ لم يجرّب الأمور، ويدعو لها بمطر ينشأ عشيّا وهو دعاء ذو دلالة حجاجية هامّة؛ إذ يرتقي المطر والمغيب هنا إلى مرتبة الرمز فيصبح المطر نعما وخيرات والمغيب أواخر العمر حين يحاصر العمر بالمشيب والوهن فإذا بإحساس الشاعر بانقضاء عهد الصّبا والشباب وشعوره المرير بالوهن والعجز عن مقاومة الأعداء من ناس وخطوب يلوّنان خطابه الموجّه إلى المرأة ويجعلانه مغرقا في الأسى. لذا يخاطب الذات من جديد متسائلا عن جدوى تعلقه بذكراها وهي المقيمة في "ثرمداء" لا تكاد تبرحها[3].

بعد أن تعرضت الباحثة للنسيب عرجت على أخلاق النساء في هذه القصيدة، في كل زمان ومكان وارتأت أن الشاعر يقدّم آراءه هذه بحجّة السلطة التي تمنع كل حجاج مضادّ وذلك في قوله "فإنني بصير بأدواء النساء طبيب" فهو لخبرته لديه السلطة في قضية المرأة يعلم من أمرها ما لا يعلمه غيره. والانتقاء اللفظي يخدم حجّته ويثبتها ذلك أن لفظتي "بصير" و"طبيب" وقد حكمتا البيت الثامن بدءا ونهاية أباحتا للشاعر ما سيأتي به من أحكام حرص على إطلاقها على نحو يجعلها وإن انطلقت من تجربة الشاعر تشمل تجارب الآخرين، فالمرأة عنده تطلب المال والشبّاب ولا تقبل على أحد إلا إذا حازهما فإن، ولّى ماله وأدبر شبابه تركته إلى غير رجعة، وهذا حال الشاعر فهو لا يستغرب هجر المرأة له وقد ودّع الشباب منذ زمن. وهذا الكلام مرتبط بعلاقة سببية بالبيت الحادي عشر:

فَدَعْها وسَلِّ الهمَّ عنكَ بِجَسْرَةٍ ... كَهَمِّكَ فيها بالرِّدَافِ خَبِيبُ[4]

1- ينظر: سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط.1428،01-2007، ط.02، 1432-2011، ص.376.

2- نقصد بالانطباعية هنا الذاتية والابتعاد عن التحليل الممنهج.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص.377.

4- استجداء الحسناء قد ييأس منه المستجدي بغير ذريعة من مال أو شباب. ينظر:

عبد الله المجذوب، المرشد إلى فهم أشعار العرب، دار الآثار الإسلامية، الكويت، 1989، ج.3، ص.294.

إذ يمكن اعتبار قوله هذا نتيجة بما قرّره في شأن المرأة؛ فلا حاجة للنفس للتعلّق بالمرأة وتلك أخلاقها، ولا حلّ للإشكال غير الفلاة يدفن فيها آلامه ففعلا الأمر "دعها" و"سل" يشكّلان وجها من وجوه الحجاج في النّص. وتعتقد الباحثة أنّه يحاجج النّفس اللّجوج الضعيفة ويدعوها بالأمر إلى بناء واقع جديد هو واقع الرّحلة والسلوّ بناقة يصفها الشاعر في بيتين فهي سريعة تخالط بياضها شقرة وهي إلى ذلك كله قد تعوّدت على مشاقّ الرحلات براها الشاعر أي أنضاها وأتبعها وتأتي الحجة التمثيلية دليلا على ذلك إذ يشبّه عيوبها وقد غارت من التعب بالقوارير نضب منها الطّيب وهو تشبيه لافت بسبب انسجامه التّام مع القتامة التي سيطرت على أبيات النسيب وعلى رأيه في المرأة[1].

وبالنهاجية الانطباعية نفسها تواصل الباحثة تحليل هذه القصيدة وتعتقد أن ما ورد في بداية هذا النص يدعّم إحساس المتلقي بعمق الفاجعة التي يحياها الشاعر فلا الحبيبة نالها ولا المرأة عامّة خفّفت عنه ألمه حتى ناقته بدت متعبة كصاحبها فإذا كان هذا حال المرتحل وراحلته فكيف برحلته؟ أهي رحلة يسيرة ممتعة تخفّف عنه وتريح ناقته؟ الواقع أن النّاظر في مقطع الرحلة -وقد ارتبط بفعلي الأمر "دعها" و"سل" بواسطة حرف الجرّ "إلى" محدّدا بذلك وجهة الشاعر ومقصده وهو ممدوحه وآسر أخيه- يقف بيسر على مجموعة من الحجج تؤدي جميعها إلى تأكيد حقيقة واحدة هي خطورة الرحلة وما حفّ بها من أهوال: هذه الحجج هي التالية:

-ضيق الطرق: فكأنها شقاق الكتّان (كأنّهنّ سبوب) وهي طرق غليظة (غلوب).

-صعوبة السير في الهجير: حتى أن النّاقة كانت تتبع كل شجرة تستظلّ بها.

-لا وجود إلا للماء الآجن والذي تغيّر طعمه ولونه بل يبالغ في التدليل على سوء حاله عن طريق التشبيه (كأن جامه من الأجن حنّاء معا وصبيب) فكأنّما خلط بالحنّاء والصبيب وهو شجر بالحجاز يخضّب به كالحنّاء.

-أهوال الليل وما اعترى الناقة من خوف في السّرى وهو يستدل على ذلك بالتشبيه من جديد حين يجعلها في جوفها واضطرابها وسرعتها أيضا بقرة وحشية تخشى القنّاصين الذين يلاحقونها بنبالهم فتسرع حتى "بذلت نبلهم" أي سبقتهم وغلبتهم.

1- ينظر: سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.377-378.

-تشابه الطرق مما يجعل الضياع أمرا واردا بل يسيرا فيضطر الشاعر إلى الاهتداء بالفرقدين وهما نجمان وبالأصواء وهي حجارة تتخذ أعلاما للطريق.
-كثرة الأهوال مما يدعو إلى الخوف ويستدل على ذلك بتصوير ما تناثر في الفلاة من جثث النوق التي عجزت عن قطع الطريق فتركها أصحابها لتموت ويحرص الشاعر على تدقيق الصورة واصفا عظامها البيض وجلدها الصليب أي اليابس من غير دبغ وما نجا من هذه النوق تضطر إلى شرب دمن الحياض أي الماء الذي سقط فيه البعر والتراب والقذى فإن عافته فليس إلا الركوب[1].

لتخلص إلى أنّ علقمة قد حشد من الحجج ما يقنع المتلقي بخطر الرحلة ومشاقّ السفر وذلك عن طريق انتقاء واع دقيق لعناصر الوصف والتصوير. والطريف في الأمر أنه كلما أتى بحجة تؤكّد خطر الرحلة استدلّ عليها أيضا بحجة تمثيلية عادة ما يجعل الحجاج كثيفا يتم في أكثر من مستوى. أما في القسم الأخير من القصيدة فترى الباحثة أن الشاعر قام برصد أساليب الحجاج والعلاقات الحجاجية المختلفة، وأول هذه العلاقات علاقة تناقض بيّن يبيّنها الشاعر في بيتين افتتح بهما المدح:

فَلاَ تَحْرِمَنِّي نائِلاً عنْ جَنابَةٍ ... فإِنِّي امرؤٌ وَسْطَ القِبابِ غَريبُ
وأَنتَ امرؤٌ أَفْضَتْ إليكَ أَمانَتِي ... وقَبْلَكَ رَبَّتْنِي فَضِعْتُ رُبُوبُ

فتكتشف الباحثة أنّ التناقض صارخ بين طرفين (إنِّي) و(أنت) ثم بين الظرف (قبلك) وظرف مقدَّر (بعدك) فالذات الشاعرة غريبة ضائعة ضيَّعها أرباب من الملوك فجاءت تنشد الأمان عند الممدوح، فإذا علمنا -والكلام للباحثة- أنه لا يهب الأمان إلا من كان آمنا بقوَّته وسلطانه فطنا إلى التناقض بين (الرّبوب) والممدوح بين جمع ضيّع الشاعر وفرد واحد يملك له النجاة. والتناقض بمستوياته الثلاثة يقود إلى نتيجة قصد إليها الشاعر قصدا هي "الممدوح الملاذ" فلا أحد سواه ينجي الشاعر ولا أحد يحلّ معظلته[2].

إثر ذلك تشير الباحثة إلى أن تنوع طرائق الحجاج في القصيدة يدعم صفات الممدوح؛ فقد نوّه علقمة ببأس ممدوحه الحربيّ بأسا جعله أقدر من أن يطوله إنسان ومن هنا كان

1- ينظر: سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.378-379.
2- ينظر: المرجع نفسه، ص.380.

العجيب الخارق حين جعل ممدوحه ملاكا تنزَّل من السماء له من الصفات ما تتجاوز قدرات البشر المحدودة. ويلحُّ الشاعر على ذكر الشؤم الذي لحق بأعدائه وما أصابهم من تقتيل وما انتهوا إليه من هزيمة نكراء فقد آب الحرث بن شمر ربيب بني كعب ظافرا وقتل ربيبا آخر هو المنذر بن ماء السماء[1]:

فأَدَّتْ بَنُو كَعْبِ بنِ عَوْفٍ رَبِيبَهَا ... وغُودِرَ في بعضِ الجُنودِ ربيب

ويأتي الشاعر بحجّة تمثليّة بها يؤكد الشؤم الذي لحق بأعداء ممدوحه في قوله:

كَأَنَّ رجالَ الأوَسْ تَحْتَ لَبَانِهِ ... وما جَمَعَتْ جَلٌّ مَعاً وعَتِيبُ

رغا فوقهم سَقْبُ السَّماءِ فَدَاحِضٌ ... بِشِكَّتِهِ لم يُسْتَلَبْ وسَلِيبُ

فهو يصوّر الأوس الذين كانوا في طاعة الممدوح وهم يخفّون به كأنهم تحت صدر فرسه ثمَّ يصوِّره وقد أنزل الهزيمة بأعدائه فكأنّه ناقة صالح صوَّتت فأنزل الله عليهم الشؤم والعذاب كقوم صالح حين عقروا الناقة ففعله بهم خارق وهزيمتهم غضب من السماء ولعنة حلّت بهم وما النصر الذي عرفه بنو كعب إلا بفضل سيِّدهم وفرسه الجون:

فو الله لولا فارِسُ الجَوْنِ منهم ... لآبوا خَزَايا والإِيابُ حَبِيبُ

ويبرّر ذلك الشاعر بحجّتين الأولى: عتاده الحربي فهو يظاهر بين درعين ويتقلَّد سيفين قاطعين من كرام السيوف وخيرتها:

مُظَاهِرُ سِرْبالَيْ حَدِيدٍ عليهما ... عقيلا سيوف مخذم ورَسُوبُ

والثانية شجاعة نادرة حتى أن النفس لتهون عليه في ساحة الوغى:

تَجُود بِنفسٍ لا يجاد بمثلها ... فأَنْتَ بها عندَ اللقاءِ خَصِيبُ

ترى الباحثة أن هذه المعاني ذات قيم حجاجية هامة خاصة إذا نظرنا في إلحاح الشاعر على هول الهزيمة التي ألحقها الممدوح بقوم الشاعر فقد قتل الكثيرين وأسر الكثيرين ولم ينج منهم إلا قلة قليلة بفضل شجاعة نادرة أو خيول سريعة كالرّماح في ضمورها وصلابتها. فما يقودنا إليه الشاعر إذا أمعنّا النظر في هذه المعاني أنه غير مستوعب للهزيمة غير مصدّق لما حدث فكأنّه بغلوّه في تصوير شجاعة الممدوح وما أضفاه عليه من قدرة خارقة لامست العجيب؛

1- وللتفصيل أكثر في قصة مقتل هذا الملك العربي ينظر:

جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، القاهرة، ط.4، 2001، ج.5، ص.231.

يجعله ملاكا تارة وتقريب ما أحلّه بالقوم بما أحلّته ناقة السماء بقوم صالح طورا، إنما يرفع عن نفسه بعض الحرج ويُسقط عنه بعض الارتباط وهو يمدح هازم قومه وآسر أخيه[1].

وتذهب الباحثة إلى استنتاج مضمرات هذه القصيدة وهو أقرب إلى الشرح منه للحجاج فتقول: «فهو بذكاء شديد يمدحه بالشجاعة ويعترف له بالبأس الدراية بفنون القتال ولكنه يجعل فعله بالأعداء خارقا كأنه من قبيل المعجزات فيحمّل السماء مسؤولية ما حدث ويُرضي بذلك ممدوحه وقومه بل يرضي النّفس التي يعزّ عليها أن تتذلّل وأن تبالغ في ذلك حتى يفكّ أسر أخيه وهذا في نظرنا ما يبرر التفاوت اللّافت بين قسمي المدح فهو لم يصرح بحاجته إلا في نهاية القصيدة وصدّرها بإقرار حلم الممدوح وكرمه الذي عمّ كل القبائل:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ

وأهم ما في هذا البيت الترابط السببي بين الصدر والعجز، ترابط يجعل كثرة عطايا الممدوح وتمتع الجميع بنعمه سببا لنتيجة مرجوّة هي فكّ أسر شأس وهو ترابط لا يبرره في نظرنا سوى الانتقاء اللفظي الدّقيق وذلك في فعل "خبطت" إذ يقال خبطه بخير بمعنى أعطاه من غير معرفة* بينهما فإذا وهب الحرث عطاياه للكلّ دون أدنى معرفة فحق لشأس أن يتمتع بالكثير من عطاياه. ويبرر هذا القول بالبيت الأخير وهو إكرام الممدوح لأسراه فهو لا يذلّ أسيره ولا يهينه بل يشرّفه ويعزّه ومن كان كذلك لن يجد غضاضة في فكّ أسر شأس وهو من يعطي بغير معرفة بعبارة أخرى، إن الجمع بين الحجّتين السّببيّتين نعني الكرم والإحسان إلى الأسير يؤدي إلى نتيجة واحدة هي مقصد القصيدة الأساسي أي فكّ أسر شأس ويبدو أن الشاعر نجح في ذلك إيّما نجاح إذ تذكر المصادر أن الحرث لما سمع قوله (فحق لشأس من نداك ذنوب) أمر بإطلاق شأس وسائر أسرى بني تميم. بهذا ندرك أن القصيدة قد حكمت منذ بدايتاها بهاجس واحد أو بغاية واحدة هي الشفاعة في شأس لإنقاذه من الأسر وهي غاية وجّهت كل أقسام القصيدة ومعانيها ولوّنت صورها وأساليبها فألقت بظلال قاتمة على النّسيب وخلّفت مرارة في نظرة الشاعر إلى المرأة وجعلت الرّحلة حالكة مهلكة ولوّنت المدح وأثّرت في

1- ينظر: سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.380-381-382.

*- وخبطت الرجل إذا أنعمت عليه من غير معرفة بينكما ينظر:

الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ط.4، ج.3، ص.1121.

معانيه على نحو يُجيز لنا القول بوحدة حجاجية عامّة وبترابط حجاجي وثيق حلّلناه في أكثر من موضع بل إن القدرة الحجاجية جليّة إذ مكّنت الشاعر من التخلص من حرج موقفه حين يمدح آسر أخيه وهازم قومه ومن الارتباك حين يجد نفسه مجبرا على التقرّب من عدوّ الأمس ومحاولة إرضائه»[1].

يلاحظ الباحث في هذه الدراسة أن صاحبتها كانت انطباعية إلى حدّ بعيد، فقد اعتمدت على الشرح السطحي لمعاني القصيدة مستعينة بالمصادر القديمة وهذا أبعد ما يكون عن الحجاج التداولي الذي وسمت به الدراسة، وقد انتشر ذلك كثيرا في ثنايا هذه الدراسة.

إلا أننا وجدنا الباحثة تستعين بالعديد من العلوم الإنسانية في مقاربة هذه القصيدة تداوليا، وقد وجدنا حضور النقد الأدبي قد طغى على الدراسة كون الباحثة اعتمدت في قراءتها الحجاجية التداولية على شروح هذه القصيدة بالإضافة إلى المصادر العربية النقدية القديمة، ومما ورد في هذا المجال حديثها عن نظام القصيدة التي هي بصدد تحليلها وقد ربطت ذلك بنظام القصيدة الجاهلية، وقد أشارت إلى هذه القصيدة كغيرها من القصائد القديمة الطويلة مقسّمة إلى مواضيع وهي: النّسيب، أخلاق النساء/ وصف الرحلة ومشاقّها/ المدح وهو الغرض الأساسي في القصيدة، كما تطرّقت إلى الوحدة الموضوعية في هذه القصيدة وعلاقتها بالحجاج التداولي لأن الشاعر هنا في معرض مدح من أسر أخاه شفاعة له لذلك كان لزاما عليه أن يربط كل أجزاء القصيدة بالمدح.

وفي المجال نفسه وجدنا استفاضة في الحديث عن الوصف والتصوير الفني في هذه القصيدة خاصّة عند وصف الرحلة والنّاقة والمشاقّ التي لحقت بالشاعر إثر ذلك ووصف الممدوح.

كما ألفينا الباحثة قد استعانت في تخريج معاني الحجج المقدّمة من قبل الشاعر بعلم التأويل خاصة عند لجوئها إلى تأويل بعض المقاطع الشعرية كاستعمال الشاعر لعبارة (شطّ وليها) والذي رأت أنه يحمل تأويلين أوّلهما صدّ الحبيبة للشاعر بعد أن هرم وبان الشيب في رأسه وثانيهما جور الأيام عليهما الاثنين ففرقت بينهما وأحلّت البعد مكان القرب.

1- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.382-383.

ويجد الباحث في هذا التحليل الحضور المكثّف لعلم الدلالة لدى الباحثة وربما السبب الرئيسي في ذلك لغة القصيدة، وقد وجدنا الباحثة تستعين كثيرا بالقاموس لشرح مفردات ومعاني الأبيات وأساليبها والسبب كما سبق وأشرنا بُعد القصيدة الزمني عنّا فهي جاهلية تحتاج معانيها وأساليبها إلى الشرح والتفسير للإفهام، ومما لفت انتباهنا في هذا المجال هو بحثها عن لفظة خبط في قول الشاعر:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ

ومعنى اللفظة هنا الإعطاء بغير معرفة الشخص المُعطى، فكيف عمن تعرفه ويعني شأسا.ومن العلوم التي طعّمت الباحثة تحليلها التداولي الحجاجي نجد علم الاجتماع، ومن ذلك تفسيرها لظاهرة الدعاء بالمطر وهي من المظاهر الاجتماعية في الجاهلية وقد تمتد إلى عصرنا الحاضر، ويؤول الدعاء بالمطر بالنعم والخيرات. ونجد الباحثة في موضع آخر من بحثها تستعين بهذا العلم وخاصة عند حديثها عن خبرة الشاعر بأخلاق النساء في مجتمعه، وأن هذه الخبرة تكتسب بالمراس وطول العشرة فهو قد أفنى شطرا من حياته بينهنّ في مجتمع لم يكن يحكمه إلا النّزوات الشخصية والأهواء.

ومن العلوم اللغوية التي طعّمت بها الباحثة تحليلها والتي تفرض نفسها على مثل هذه المواضيع علم البلاغة، إلا أن الباحثة لم تّسرف في ذلك، ومن ذلك ربطها بالتّشابيه الواردة في القصيدة بعلم الحجاج التداولي، وقد كان ذلك في تشبيهه مثلا للنّاقة بعد نحول جسمها وضمورها من التعب بسبب كثرة الأسفار بالقوارير التي نضب منها الطيب ليصوّر للممدوح المشاق التي لقيها الشاعر وناقته من أجل الوقوف في حضرته وطلب العفو منه لأخيه. وكذلك ربطت الباحثة بين الصيغ الفعلية خاصة الأمرية والتي ربطتها بالعملية الحجاجية وتداولية ذلك للتأثير على المتلقي (الممدوح).

ومن التشابيه التي ناقشتها الباحثة تشبيه الماء بالحنّاء في اللون لشدّة فساده وذلك ليحاجج به الشاعر عن الأهوال التي لقيها في الصحراء للوصول إليه وطلب الرحمة منه لإطلاق صراح أخيه.

وغير بعيد عن البلاغة وجدنا الباحثة تستعين بأحد أشهر علوم اللغة ونقصد النحو وقد كان ذلك أثناء تفسيرها وتحليلها للدّور الذي تلعبه معاني حروف الجر في العملية الحجاجية

وأفعال الكلام، وخلّصت الباحثة إلى أن الشّاعر تعمّد أثناء تقديمه للحجج بطريقة تداولية إلى شحن هذه الحروف بمعان ثانية عجلت من إنجاح العملية التواصلية بينه وبين ممدوحه.

ويقع الباحث عن الاستعانة بالخطاب الديني والقيم الأخلاقية في هذه الدراسة ومن ذلك حديث الباحثة عمّا فعله الممدوح بأعدائه في خطاب الشاعر الحجاجي له، وقد صوّره في هيئة ناقة صالح عندما صوتت فأنزل الله على أعدائه الشؤم والعذاب وكان للقيم الأخلاقية حضور في هذه الدراسة عند حديث الباحثة عن تجرّد الشاعر من ذاته وعتابه ولومه لنفسه بسبب ما أبدته من ولع بالنساء وقد ذهب الشباب وجاء المشيب الذي يفترض الحكمة والوقار ورفض التصابي والتهوّر.

وقد وجدنا أخيرا الاستعانة ببعض العلوم الأخرى كعلم التاريخ وذلك في معرض حديث الباحثة عن مناسبة القصيدة وهي مناسية تاريخية تصوّر حياة العرب في الجاهلية وما كان يسودها من صراعات وحروب لا تكاد تتوقف لأسباب يطول شرحها.

واستعانت الباحثة بعلم النّفس في شرح بعض الأبيات ورأت أن من خلال الحجاج التداولي وأفعال الكلام استطاع الشاعر أن يحوّل المدح إلى آلية ضغط عاطفية لفكّ أسر أخيه. وأخيرا اتّخذت علم المنطق مساعدا لفكّ شفرة بعض الأبيات كما حصل مع شرحها للترابط السببي بين صدر هذا البيت وعجزه:

وفي كُلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأس من نَدَاكَ ذَنُوبُ

وهو رابط منطقي يجعل كثرة عطايا الممدوح وتمتّع الجميع بنعمه سببا ونتيجة مرجوّة هي فكّ أسر شأس.

3- التحليل التداولي لبعض قصائد أبي نواس:

القصيدة الشعرية موسومة بـ"عند سابا"[1]، وقد حللها الباحث حسين عمران مُحَمَّد، في مقال وسمه بتداولية الحدث الكلامي (شعر أبي نواس أنموذجا)، في مجلة مجلة ديالى، العراقية، وهذا نصّ القصيدة:

وَأَحوَرَ ذِمّيٍّ طَرَقتُ فِنائَهُ بِفِتيانِ صِدقٍ ما تَرى مِنهُمُ نُكرا

فَلَمّا قَرَعنا بابَهُ هَبَّ خائِفاً وَبادَرَ نَحوَ البابِ مُمتَلِئً ذُعرا

1- أبو نواس، الديوان، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت. ص255

وَقالَ مَنِ الطُرّاقِ لَيلاً فِناءَنا فَقُلتُ لَهُ افتَح فِتيَةٌ طَلَبوا خَمرا
فَأَطلَقَ عَن أَبوابِهِ غَيرَ هائِبٍ وَأَطلَعَ مِن أَزرارِهِ قَمَراً بَدرا
وَمَرَّ أَمامَ القَومِ يَسحَبُ ذَيلَهُ يُجاذِبُ مِنهُ الرِدفَ في مَشيِهِ الخَصرا
فَقُلتُ لَهُ ما الإِسمُ حُيِّيتَ قالَ لي دَعاني أَبي سابا وَلَقَّبَني شَمرا
فَكِدنا جَميعاً مِن حَلاوَةِ لَفظِهِ نُجَنُّ وَلَم نَسطِع لِمَنطِقِهِ صَبرا
فَقُلتُ لَهُ جِئناكَ نَبتاعُ قَهوَةً مُعَتَّقَةً قَد أَنفَدَت قِدَماً دَهرا
فَقالَ اربِعوا عِندي الَّتي تَطلِبونَها قَدِ احتَجَبَت في خِدرِها حِقباً عَشرا
فَقُلتُ فَماذا مَهرُها قالَ مَهرُها إِلَيكَ فَسُقنا نَحوَهُ خَمسَةً صُفرا
فَقُلتُ لَهُ خُذها وَهاتِ نُعاطِها فَقامَ إِلَيها قَد تَمَلّى بِنا بِشرا
فَشَكَّ بِإِشفاءٍ لَهُ بَطنَ مُسنَدٍ فَسالَت تُحاكي في تَلَألُؤِها البَدرا
وَجاءَ بِها وَاللَيلُ مُلقٍ سُدولَهُ مُدِلّاً بِأَن وافى مُحيطاً بِها خُبرا
رَبيبَةُ خِدرٍ راضَها الخِدرُ أَعصُراً فَكانَت لَهُ قَلباً وَكانَ لَها صَدرا

يبدأ الباحث تحليل هذه القصيدة قائلا:«يستهلّ الشاعر قوله بتوجيه الخطاب إلى ذات محدّدة هو "الأحور االذمي" ثمّ تتوالى سلسلة من الأفعال الإنجازية من قبيل "طرقت فناءه، قرعنا بابه، هبّ خائفا، بادر نحو الباب" لتشكّل مقدمة متصدّرا الحوار بين أبي نوّاس وبين الأحور الذمّي بالشكل الآتي: الذمي:

- من الطرّاق ليلا ؟
- أبو نوّاس: إفتح، فتية طلبوا الخمرا
- أبو نوّاس: ما الاسم حييت ؟
- الذمي: دعاني أبي سابا ولقّبني شمرا
- أبو نوّاس: جئناك نبتاع قهوة
- الذمي: أربعوا عندي
- أبو نوّاس: فما مهرها ؟
- الذمي: مهرها إليك

- أبو نواس: خذها وهات نعاطها[1]»

وبعد تأمل في هذه القصيدة يرصد الباحث الملاحظات والعلاقات الآتية:

1-تهيمن على بنية الحوار الثنائيات المترابطة أو المتخامة من نمطي سؤال/ إجابة وطلب/موافقة ويمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي:

نمط سؤال/ إجابة	نمط طلب/ موافقة
أ- من الطرّاق ليلا؟ (سؤال)	أ-جئناك نبتاع قهوة معتقة (طلب)
إفتح، فتية طلبوا خمرا (جواب)	أربعوا عندي. (موافقة)
ب-ما الاسم حييت؟ (سؤال)	ب- خذها وهات نعاطها (طلب)
دعاني والدي سابا.. (جواب)	-فقام إليها. (موافقة)
فما مهرها؟ (سؤال)	مهرها إليك.(إجابة)

يؤكد الباحث أن جميع الأفعال الكلامية المنطوقة آلت إلى الإنجاز والنجاح والموافقة؛ وذلك لتوافر العوامل التي يتألف منها السياق التداولي، ومن ذلك أن المتكلم (أبا نوّاس) راغب في طلب هو مريد له كون الشرب من الأشياء المفضّلة في حياة أبي نوّاس؛ ولأن المخاطب (الأحور الذمي) مستعد لتنفيذ طلب أبي نوّاس وتقديم الشراب له، وجاء هذا الاستعداد وتلك القدرة على التنفيذ مصرّحا به في قول الشاعر: (ومازال يسقينا ويشرب دائبا)[2].

وقد استخرج الباحث علاقات عدة استخلصها من الأفعال الكلامية خاصة الحوارية وهي[3]:

- علاقة التمهيد، وهي العلاقة التي تحكم الأفعال الإنجازية الآتية: (طرقت فناءه، قرعنا بابه، بادر نحو الباب)، وبين (هبّ خائفا، ممتلئا ذعرا) بوصفها سلسلة أولى، وبين الأفعال الإنجازية كالسؤال في قوله: (من الطّراق؟ ما الاسم حييت؟) وبين متتالية الأفعال الكلامية من قبيل: (أفتح، فتية طلبوا الخمرا) و(قال لي: دعاني أبي سابا ولقّبني شمرا) .

1- حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، مجلة ديالى، العراق، 2015،العدد 67، ص.390.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص.391.

3- المرجع نفسه، ص.391.

- علاقة الإيجاب والإيقاع: بين الأفعال الإنجازية الآتية: (جئناك نبتاع قهوة، أربعوا عندي، فماذا مهرها، فسقنا نحوها خمسة صفرا، خذها وهات نعاطها)، وبين متتالية أفعال الكلام كما في (فشك بإشفاء له بطن، فسالت تحاكي) فالعلاقة التي تحكم هذا الارتباط هي علاقة العقود في البيع والشراء.

- العلاقة التأثيرية المتولدة بوساطة الربط بين الجمل (ومازال يسقينا) و(يشرب دائما) و(إلى أن تغنى حين مالت به سكرا) وبين الجمل الآتية (فيا حسنه لحنا بدا من لسانه، ويا حسنه لحظا، ويا حسنه ثغرا)؛ بمعنى أن العلاقة أو الوظيفة التأثيرية التي تحكم هذا الارتباط بين سلسلة الأفعال الكلامية (يسقينا، يشرب، يغني) وبين فعل التعجب المتولّد من حسن الغناء، وحسن المنظر، وحسن الثغر[1].

ويذهب الباحث إلى أن سبب الإعجاب «بوصفه فعلا سلوكيا كان بسبب الغناء الجميل، ومن ثمَّ يتفق الباحث مع ما ذهب إليه "فان دايك" بأنه (يمكننا بوجه عام أن نجعل أحد الأفعال الكلامية معقولا أو ممكن التصديق بواسطة فعل آخر). هذه الحوارية تقوم على أفعال كلامية متنوعة لكلا المشاركين من السؤال "من الطراق ليلا؟" ، "ما الاسم؟"، "فماذا مهرها؟" والتحية "حُيّيت" والطلب "افتح فتية طلبوا خمرا"، "أربعوا عندي"، "خذها وهات نعاطها"، والإثبات من ذلك "دعاني أبي سابا..."، "جئناك نبتاع خمرا"، "مهرها إليك"، "فقام إليك..." والافتراضات المترشحة نحو قوله:"مهرها إليك" يفترض مسبقا أن أبا نواس على علم ومعرفة بأسعار الخمور الجيّدة، والحوار كله تلخَّص بطلب شرب الخمر، ومن ثمَّ تؤول بوجه عام على أنَّه إثبات وتقرير على تعاطي أبي نوَّاس الشرب، وعليه فإن فعل الكلام الذي ينجز بواسطة متوالية من الأفعال الكلامية يطلق عليه الفعل الشامل. أي أن شرب الخمر هو الفعل الشامل من هذه المتوالية من الأفعال الكلامية»[2].

ثم تناول الباحث وفي الدراسة نفسها ظاهرة الأفعال الإنجازية في الحدث الكلامي عند الشاعر نفسه وفي مقطوعة شعرية أخرى هذا نصها[*]:

1- ينظر: حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، ص.391.

2- المرجع نفسه، ص.391-392.

*- ورد عنوان هذه القصيدة في الديوان (متهم بريء)، ينظر: أبو نواس، الديوان، دار صادر، بيروت، د.ت، ص.287.

فَدَتكَ نَفسي يا أَبا جَعفَرِ جارِيَةٌ كَالقَمَرِ الأَزهَرِ
تَعَلَّقَتني وَتَعَلَّقتُها طِفلَينِ في المَهدِ إِلى المَحشَرِ
كُنتُ وَكانَت تَتَهادى الهَوى بِخاتَمَينا غَيرَ مُستَنكَرِ
حَبَستَ لي الخاتَمَ مِنّي وَقَد سَلَبتَني إِيّاهُ مُذ أَشهُرِ
فَأَرسَلَت فيهِ فَغالَطتُها بِخاتَمٍ مِن فِضَّةٍ أَخضَرِ
قالَت لَقَد كانَ لَنا خاتَمٌ أَحمَرُ يُهديه إِلَينا سَري
لَكِنَّهُ عُلِّقَ غَيري فَقَد أَهدى لَها الخاتَمُ لا أَمتَري
كَفَرتُ بِاللهِ وَآياتِهِ إِن أَنا لَم أَهجُرهُ فَليُبصِرِ
أَو باتَ بِالمَخرَجِ مِن تُهَمَتي إِيّاهُ في خاتَمِهِ الأَحمَرِ
فَاِردُدهُ تَردُد وَصلَها إِنَّها قُرَّةُ عَيني يا أَبا جَعفَرِ
فَإِنَّني مُتَّهَمٌ عِندَها وَأَنتَ تَعلَمُ أَنّي بَري

وبالطريقة نفسها التي حلل بها الباحث القصيدة السابقة يحلل هذه المقطوعة فيقول: «أنجزت هذه الحوارية فعلا كلاميا شاملا هو التوسّل لإرجاع الخاتم بوساطة متوالية من الأفعال الكلامية تظهر فيها:- المقدمة الوضعية البدئية (الأبيات 1-3)، وإلحاق الضرر بالشاعر (ب 4)، والخديعة (ب 5)، واكتشاف الخديعة أو الضرر (ب 6)، والوعيد (ب 8)، والمهمة الصعبة (ب 9)، ثم طلب النجدة والمساعدة (ب 10)، وأخيرا الإثبات والتقرير (ب 11)، كل هذه الوظائف ترد إلى وظيفة التوسل أو كما يعبر عنه **فان دايك** الفعل الكلامي الذي أنجزه سلسلة من أفعال الكلام المختلفة. إن مطالبة الشاعر باسترداد الخاتم المسلوب يشكل شرطا أو نتيجة لعودة العلاقة بين أبي نوّاس وحبيبته، كون الخاتم يمثّل رمز البقاء على المودّة والإخلاص ومن ثمّ فإن هذا التنظيم الكلي للتفاعل الاتصالي لمتواليات الأفعال الكلامية والسياقات وعلاقاتها ببنية الخطاب يعرف بالتداولية الكبرى»[1].

ويستنتج الباحث أننا يمكنا قراءة هذه القصيدة أو الجزء الأكبر منها على أنّها لون من النفاق الاجتماعي غير المعلن من خلال التمطيط في الكلام والسلوك الأدبي لغرض استرداد

1- حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، ص.392-393.

الخاتم المسلوب*، ويستشهد بما ذهب إليه فان دايك إذ يطلق على هكذا فعل كلامي بالطلب المعقد، ويلاحظ على بنية المحادثة أنها تخضع لقواعد عرفية ويظهر ذلك في التناوب الآتي:

فَأَرسَلَت فيهِ فَغالَطتُها بِخاتَمٍ مِن فِضَّةٍ أَخضَرِ
قالَت لَقَد كانَ لَنا خاتَمٌ أَحمَرُ يُهديهِ إِلَينا سَري
لَكِنَّهُ عُلِّقَ غَيري فَقَد أَهدى لَها الخاتَمُ لا أَمتَري

طلب الحبيبة استرجاع الخاتم بوصفه حدثا أو صيغة فعل أفضت إلى حدث المغالطة بخاتم فضة أخضر من أبي نواس بوصفه حدثا تلقي الجواب، لكن نتج عن هذا الجواب الرفض بوصفه فعلا تأثيريا، كما هو واضح من قولها: "لقد كان لنا خاتم أحمر...لكنه علق غيري " يعني هذا أن المتفاعلين في بنية القصص الشعري يقومون بدفع حركة الاحداث إلى الأمام[1].

مستعينا بالدراسات التراثية يقرر باحثنا أنّ «القارئ لشروح ديوان أبي نواس يجد بيسر وسهولة أن بعض شُرَّاح ديوانه قد وضعوا عناوين لقصائده أو مقطوعاته، وهذه العناوين هي في الواقع موضوعات النص أو القضايا الكبرى. فعلى سبيل المثال نجد اختلافا بين الشُراح في عنوان القصيدة السابقة إذ اختار غريغور شولر المنطوق (فدتك نفسي يا أبا جعفر) وهو الشطر الأوّل من المطلع عنوانا للقصيدة. في حين أجمل الغزالي القصيدة تحت عنوان (قصة خاتم). وارتأى علي فاعور في شرحه لديوان أبي نوّاس وضع ثنائية (متّهم بريئ) البنية الدلالية الكبرى أو المعنى المستخلص من النص. وهذا التباين في العنوانات أشار إليه فان دايك بقوله: (إنّ البنى قد تختلف جزئيا من شخص إلى آخر، فالقرّاء سيختارون من نص معين عناصر مهمّة مختلفة باختلاف معارفهم واهتماماتهم وأعمالهم وآرائهم، وعليه فإن البنية الكبرى قد تتغير من شخص إلى آخر إلا أن هذا التغيير سيجد توافقا نسبيا في مستوى التفسير الإجمالي لأحد النصوص بين مستعملي اللغة) »[2].

* - للاطلاع على هذه القصة كاملة ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، تح. عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م، ج.6، ص.99.

1- ينظر: حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، ص.392-393.

2- المرجع نفسه، ص.393.

ويواصل الباحث مع شعر أبي نواس ومن خلال مقاربة النصوص بوصفها سلسلة من الأفعال الكلامية في إطار الحدث الكلامي كونه نسقا تداوليا، «تتجلى أنماط من تلك الأفعال وفق معيار النوع من ذلك قول أبي نواس في باب الغزل بالمذكّر[1]:

وَأَبيَضَ مِثلُ البَدرِ دارَةُ وَجهِهِ لَهُ كَفَلٌ رابٍ بِهِ يَتَرَجَّحُ
أَغَنُّ خُماسِيٌّ لِما أَنتَ طالِبٌ مِنَ اللَهوِ فيهِ وَاللَذاذَةِ يَصلُحُ
تَقَنَّصَني لَمّا بَدا لِيَ سانِحاً كَما مَرَّ ظَبيٌ بِالمَفازَةِ يَسنَحُ
فَأَمكَنَني طَوعاً عِنانَ قِيادِهِ فَقَد خِلتُ ظَبياً واقِفاً لَيسَ يَبرَحُ
فَقُلتُ لَهُ زُرني فَدَيتُكَ زَورَةً أَقُرُّ بِها ماشِئتُ عَيناً وَأَفرَحُ
فَقالَ بِوَجهٍ مُشرِقٍ مُتَبَسِّمٍ وَقَد كِدتُ أَقضي لِلهَوى أَنتَ تَمزَحُ
تَقَدَّم لَنا لا يَعرِفُ الناسُ حالَنا وَأَقبَلَ في تَخطارِهِ يَتَرَنَّحُ
فَجِئتُ إِلى صَحبي بِظَبيٍ مُفَتَّقٍ فَلَمّا تَراؤوا ضَوءَ خَدَّيهِ سَبَّحوا
فَقُلتُ لَهُم لا تُعجِلوهُ فَإِنَّما عَلامَتُنا عِندَ الفَراغِ التَنَحنُحُ

ومن البداية يستخلص الباحث في هذا النموذج الحواري أن متتالية الأفعال الكلامية تتهيكل بنائيا على النحو الآتي[2]:

1- شكّل البيتان (1-2) الأفعال التمهيدية بوصفها ممهدة أو مقدمة للفعل الإنجازي الأكبر، وفي هذا القسم رسم لنا المنتج البعد الجسمي للغلام من اللون "أبيض" وشكل الوجه "دارة وجهه" والامتلاء "له كفل راب" وجمالية الصوت "أغن" والقامة "خماسي" وقد وظف أبو نواس في قوله "وأبيض مثل دارة البدر وجهه" الإستراتيجية المباشرة في التعبير عن قصده؛ لأنه صرّح بوجه الشبه "دارة وجهه" بين طرفي التشبيه ومن ثم انتفى التلميح للتعبير عن قصده الصريح. ومن أجل بناء السياق الطلبي فإن على الشاعر التأكد ما إذا كان الغلام يستجيب ايجابيا لموضوع الطلب الفعل المشترك الجزء التمهيدي من الحوار اتصفت صيغة

1- ينظر: أبو نواس، الديوان، ص.166.
2- حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، ص.394.

الطلب فيه باللطف نحو قوله "زرني فديتك" وبثّ روح الاطمئنان في المخاطب وهذا واضح في "تقدم لنا لا يعرف الناس حالنا".

2- يؤدي الملفوظ "فأمكنني طوعا عنان قياده" في بنية الخطاب وظيفة الفعل المساعد. والفعل المساعد هو (كل فعل تقصد نتيجته شرطا كافيا لنجاح فعل رئيس). فلولا رغبة الغلام وإرادته في الاستسلام لغرض أبي نواس لم تتحقق نية أبي نواس في المجيء بالغلام إلى أصحابه وظيفة الفعل المساعدة؛ لأن الإتيان بالغلمان من أجل الممارسة يعد فعلا مساعدا حينما أنجزه الشاعر لأصحابه، مع أن الأصحاب هم الذين يمارسون.

3-تؤلف الأفعال الإنجازية (زرني فديتك زورة، تقدم لنا، فجئت إلى صحبي، لا تعجلوه) الفعل الكلامي المركب أو الحدث المركب لفعل الشذوذ الجنسي، كما هذا الحدث "يتكون من عدة أحداث تنتظم مستقيمة الاتجاه، إلا أنها تدرك أو تصوّره كحدث واحد في مستوى معين من الوصف". إن تلك الأفعال الإنجازية ورغبة الغلام في الاستجابة كلها تتجه بخط مستقيم إلى الفعل الإنجازي غير المباشر والشامل، كما تلوح عبارة "واللّذاذة يصلح" إلى نتيجة مخططة سلفا، ثم تأتي الوحدات اللغوية لمتوالية الأفعال المتعاقبة زمانيا لتصوير المشهد الكلّي للحدث المركزي أو الفعل الأكبر»[1].

في هذا الدراسة والتي كانت تداولية بامتياز حيث قارب الباحث الحدث الكلامي في ثلاث مقطوعات شعرية لأبي نواس، وقد استعان الباحث بالأسلوبية خاصّة وذلك عندما قسّم الأفعال الكلامية في النص إلى ثنائيات وتمثّل ذلك في البنية الكلية للنص والتي ارتأى أنها انبنت على نمط سؤالي يقابله نمط جوابي. مستعينا في تصنيف هذا الحدث الكلامي الذي استنتجه بجدول أدرج فيه كل صنف على حدة و ذيّل الجدول بتحليل تداولي يثبت فيه ما ذهب إليه.

كما ركّز من خلال هذا التحليل الذي كان حدثه الكلامي سؤال وجواب على أسلوب الخطاب الضّاغط الذي مارسه الشاعر على المتلقي وهو الغلام الساقي في الحانة.

1- حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، ص. 393-394-395.

إضافة إلى ذلك عمد الباحث إلى الاستعانة بعلم النحو أثناء تحليله للمقطوعة الأولى عندما ركّز على آليات الربط بين الجمل أثناء الحوار الذي دار بين الشاعر وخادم الحانة في شكل سؤال وجواب وقد خلص الباحث إلى أن الشاعر استطاع أن يقتني أدوات الربط المنطقية بعناية شديدة خدمة للحدث الكلامي فقد زاوج بين حرف الواو والفاء وثم وبعض حروف الجر والتي أعطاها شحنة دلالية غير ما تحمله من معان. كما عمد إلى تقسيم النص إلى متتاليات كلامية وقد استسقى ذلك من علم الرياضيات ورأى أنها منطقية أثناء العملية الحوارية التي درات بين الذمي خادم الحانة وبينه وتميّزت بالتسلسل المنطقي وكأنها أعداد متتالية لتحدث ضغطا عاطفيا على خادم الحانة فيذعن لطلب الشاعر وصحبه.

وفي أثناء تحليله للمقطع الثاني لاحظنا الباحث حوّل قصيدة الخاتم إلى مقطوعة سردية طبّق عليها المنهج الشكلي البنيوي فتصوّرها شبكة من الأفعال منطلقا من الوضعية البدئية ثم إلحاق الضرر بالشاعر بفقدان الخاتم ثم الخديعة فاكتشاف الخديعة والوعيد ثم المهمة المستحيلة فطلب المساعدة والنجدة ثم أخيرا الإثبات والتقرير. وقد استقى الباحث هذه الآلية الإجرائية من فلاديمير بروب وفي جزئية أخرى من تحليله وجدنا الباحث ينقّب في التراث ولدى المستشرقين ليبحث في عنونة قصائد أبي نواس فجاء برأي الغزالي قديما وبرأي المستشرق (غريغور شولر). ليجد في الأخير دور العنونة في صناعة الأفعال الكلامية في قصائد أبي نواس. أما باقي التحليل فقد كان يغلب عليه الخطاب التداولي بامتياز.

أما في المقطع الثالث والأخير وجدنا أن هذا الدّارس إضافة إلى جودة تحليله التداولي يستعين بالبلاغة خاصة عند تحليله التداولي للتشابيه التي وردت في القصيدة كما ألفيناه يستعير من السيميائيات بعضا من مصطلحاتها كاستعماله لمصطلح الملفوظ بكثرة وكذا استعماله لمصطلح الفعل المساعد والفعل المعارض والمرسل والمرسل إليه. وأخيرا تحدث عن الجانب النفسي في القصيدة وربط الحدث الكلامي في هذه المقطوعة كله بالشذوذ الجنسي لدى الشاعر.

4- تحليل تداولي لنونيّة لكعب بن مالك الأنصاري:

وهذا مطلع القصيدة:[1]:

مَنْ مُبْلِغُ الأَنصارَ عَنّي آيَةً رُسُلاً تَقُصُّ عَلَيْهِمُ التّبْيَانَا
رُسُلاً تُخَبّرُكُمْ بما أَوْلَيْتُمُ أَنَّ البَلاءَ يُكَشّفُ الإِنْسَانَا
أَنْ قَدْ فَعَلْتُمْ فِعْلَةً مُذْكُورَةً كَسَتِ الفُضُوحَ وأَبْدَتِ الشّنآنَا
بقُعُودِكُمْ في دَارِكُمْ وأَمِيرُكُمْ تُخْشَى ضَوَاحِي دارِهِ النّيرانَا
بَيْنَا يُرَجّي دَفْعَكُمْ عَنْ دَارِهِ مُلِئَتْ حَرِيقاً كَابِياً ودُخَانَا
حَتَّى إِذَا خَلَصُوا إلى أَبْوَابِهِ دَخَلُوا عَلَيْهِ صَائِماً عَطْشَانَا
يُعْلُونَ قُلَّتَهَ السّيُوفَ وأَنتُمُ مُتَلَبّثُونَ مَكَانَكُمْ رِضْوَانَا

وتعرفنا الباحثة في البداية بمناسبة القصيدة ثم تعرج على ظاهرة الحجاج فيها قائلة: «تعدّ هذه القصيدة تسعة وعشرين بيتا قالها الشاعر في مقتل عثمان بن عفّان رضي الله عنه وأنشدها الأنصار في مسجد الرّسول صلّى الله عليه وسلم، فيها يكشف موقفه من هذا الحدث الجلل ويوبّخ الأنصار لقعودهم عن نصرة عثمان والدفاع عنه بل يحمّلهم مسؤولية ما حدث بل يحمّلهم مسؤولية ما حدث مجنّدا في ذلك جملة من الحجج والبراهين نحاول الوقوف عندها لا لمجرّد الحصر والاستقصاء وإثبات ثراء الحجاج في النص بل ما يهمنا بالأساس ترابط هذه الحجج فيما بينها وعلاقاتها بالنتائج التي أراد الشاعر أن يقود المتلقي إليها وأن يقنعه بصحتها علّنا نقف على بنية النص بتحديد المنطق الخفي الذي يحكم الأبيات ويجمع شتاتها ويوجّهها إلى وجهة ارتآها الشاعر دون أخرى»[2].

ثم تبدأ في مقاربة هذا النص من وجهة تداولية حجاجية فتقول: «يفتتح الشاعر نصّه بسؤال ذي طاقة حجاجية هامّة (من مبلغ الأنصار عنّي؟) لما فيه من إثارة واضحة؛ إذ به يستنفر المتلقين ويستجلب الأسماع ويحشد رسلا ينشرون رسالته ويبلّغون الناس فحوى خطابه. وهو لا يكتفي بالإثارة الكامنة في السؤال بل ينتقي من الألفاظ ما يسبغ على فحوى خطابه صدقا وحكمة يرفعانه إلى درجة المقدّس وينفيان عنه كل تشكيك أو حرص على

1- كعب بن مالك الأنصاري، الديوان، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1966، ط.01، ص.284.
2- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.397-398.

التثبّت كما يواجه عادة كل خطاب مدنّس. فما سيقول" آية" وما سيأتي به "تبيان" ومن سيبلغونه للنّاس "رسل تقصّ" و"تخبر" وبذلك يكون الشاعر قد أجاد بناء المطلع وضمن حسن الإنصات ودقّة المتابعة وإن لم يعتمد التصريح كعادة الشعراء الفحول في تزيين المطالع وتحسينها ويأتي البيت الثاني مرتبطا نحويا وحجاجيا بالأول فلفظة "رسلا" في البيت الثاني بدل الأولى الواردة في عجز المطلع. أما عبارة "تخبركم بما أوليتم" فحجّة ثانية تؤكّد صدق ما سيقوله وصحّة ما سيخبر به الجميع لأن ما سيقوله "خبر بما فعلوه" وهم دون شكّ يدركون ما فعلوه ولكنهم يعجزون عن تقييمه وتبيّن خطورة ما اقترفوه. فالحجّة هنا هي حجة السلطة إذ يمنح الشاعر لنفسه سلطة تنأى به عن كل انتقاد بها يقيم الشاعر مفاضلة بينه وبين سامعيه فهو أرفع علما وأثقب رأيا وما عليهم إلا الإنصات إذا تكلّم والإقرار بما حكم وقرّر. وقد رفد هذه الحجة بمضمون أوّلي لخطابه يؤكّد ما أضفاه عليه من صدق وصحّة حين أجراه مجرى الحكمة التي تتجاوز المكان والزّمان "أن البلاء يكشف الإنسان" ففي المصائب يبتلى الرجال وتُختبر معادنهم ومن المصائب قتل الخليفة إذ به اتّضحت حقائق الرجال وانكشفت جواهرهم»[1].

وتواصل الباحثة بالنسق التحليلي نفسه متسائلة: فما هي حقيقة الأنصار وهم المعنيون كما بيّن المطلع من الخطاب؟ وترى أنّ الإجابة عن هذا السؤال تأتي مجملة في البيت الثالث ومفصّلة ومبرّرة في بقية القصيدة، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى أنّ الأنصار قد أتوا فضيحة ويظهر ذلك في هذا الملفوظ (أبدت الشنآنا)؛ أي كشف حقدهم على الخليفة وبغضهم إيّاه، وتذهب الدارسة إلى أن الشاعر يفصّل القول في هذه الفعلة حاشدا لذلك جملة من الحج المبنيّة على الواقع والتي تؤكّد شناعة ما اقترفوه، فهم قعدوا عن نصرة الخليفة وداره تحيط بها النيران وينبعث منها الدّخان، وهذا الوضع يفترض منهم أن يهبّوا إلى نجدته، واختارت الباحثة هذا الملفوظ: (بينا يرجّي دفعكم عن داره) ثم إن القتلة دخلوا عليه وهو وحيد أعزل بل صائم عطشان، فالمفارقة صارخة –تعتقد الباحثة- بين الجمع والانفراد بين القوة والضعف ولذا يأتي البيت السابع اتّهاما صريحا بالتواطؤ مع القتلة وذلك عن طريق المقابلة الواضحة بين الصدر والعجز:

يُعْلُونَ قُلَّتَهَ السّيُوفَ وأنتُمُ مُتَلَبّثُونَ مَكَانَكُمْ رِضْوَانَا

1- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.397-398.

فالتناقض بين الحركة والسكون: القتلة يعلون والأنصار متلبّثون، والتناقض بين جنس الحركة وجنس السكون: الحركة قتل والسّكون: إقامة في مكان الجريمة وانتظار للنهاية. لكن التناقض لا يتجاوز الظاهر لأنّ الحقيقة توحّد بين سبب الحركة وسبب السكون. القتل كان بسبب الغضب والرفض لسياسة الخليفة والسكون كان بسبب استحسان هذا الصّنيع ومشاركة القتلة حقد مشاعر الحقد على الخليفة والرفض لسياسته*.

لتستخلص الباحثة أنّ «على هذا النحو يجمع الشاعر بين القتلة والأنصار في شناعة الفعلة رغم الاختلاف الظاهر في المواقف حجّته الأساسية في ذلك قياسيّة مفادها أن القاتل ظالم والساكت عن الحق ظالم مثله. ومن ثمة كانت حاجة الشاعر إلى تبرئة النّفس من هذا الموقف المخزي فيأتي البيت الثامن مرتبطا بعلاقة استنتاجية بما سبق إشهادا لله على طهر النّفس ورفضها لصنيعهم بل لعادتهم وطبعهم:

اللّهُ يَعْلَمُ أنّني لَمْ أرْضَهُ لَكُمُ صَنِيعاً يومَ ذاكَ وَشَانَا

وكان بإمكان الشاعر أن ينهي قصيدته عند هذا الحد فتكون ثلاثية البناء كالتّالي:

-استجلاب الأسماع واستنفار الرسل لتبليغ فحوى الخطاب.

-تقديم فحوى الخطاب وهو اتّهام للأنصار وتبرير هذا الاتهام.

-تبرئة النفس من هذا الصنيع»[1].

وتواصل الباحثة في تأكيد رؤيتها التداولية للحجج التي ساقها الشاعر ضدّ الأنصار بتخاذلهم عن نصرة خليفة المسلمين قائلة: «غير أن الشاعر لا يجد ما قاله كافيا لبناء الأطروحة الأساسية التي يحاول تأكيدها ونعني شناعة قعود الأنصار عن نصرة الخليفة المقتول فيأتي بخمس حجج متنوعة يُحكم ربطها ويُظهر قدرة بارعة في توزيعها على مساحة النص بشكل يحاصر الأنصار ويقودهم إلى التسليم بشناعة ما اقترفوه ويوجّه المتلقي عامة نحو وجهة أساسية هي غاية الخطاب ونعني تحميل القاعدين عن نصرة عثمان فداحة ما حدث لا للخليفة فحسب بل للأمّة الإسلامية من فتنة وتشتت رأي. فالحجة الأولى هي موت صحابة من الأنصار

* وقد كان ميل الأناصر إلى تولية علي بن أبي طالب قبل عثمان وقد زادت قناعتهم رسوخا عندما استأثر عثمان بني عمومته الأمويين بالحكم على حساب كل المهاجرين والأنصار.

1- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص. 398-399.

يفترض أن عثمان افتقدهم يوم مصابه وناداهم مستغيثا (وهنا يعتمد أساسا إثارة المشاعر رافدا مهما للحجاج) هؤلاء الصحابة يسمي بعضهم مؤكدا أنهم لو شهدوا الأحداث لما تردّدوا في نصرة عثمان:

قَوْمٌ يَرَوْنَ الحقَّ نَصْرَ أَمِيرِهِمْ وَيَرُونَ طَاعَةَ أَمْرِهِ إِيْمَانَا

فالحجة هنا فقهية شرعية تقوم على أصل من أصول الفقه وهو إجماع وإن كان إجماعا افتراضيا وهي حجة عضدها بأخرى نقليّة هي ضرورة طاعة الإمام»[1].

وتأسيسا على ما استنتجته الباحثة سابقا من حجج وبراهين قدمها الشاعر تؤكد على أن هاتين الحجّتين تؤديان «إلى استنتاج صاغه بقوله[2]:

فوَدَدْتُ لو كُنْتُمْ بَذَلتُمْ عَهْدَكُم لَبَقِي أَمِيرُكُمُ عَلَى مَا كَانَا
وَكَرَرْتُمُ كَرَّ الْمُحَافِظِ إِنَّمَا يَسْعَى الحَلِيمُ لِمِثْلِهِ أَحْيَانَا
فَمَنَعْتُمُوهُ أَو قُتِلْتُمْ حَوْلَهُ مُتَلَبِّبِينَ البِيضَ والأَبْدَانَا

إذ لو عملوا بالآية واقتادوا بالصحابة لنصروا خليفتهم ومنعوا قاتليهم من الوصول إليه قبل أو قُتِلوا معه. وهو استنتاج يقابله بالواقع الذي كان مناقضا تمام التناقض مع المفروض والمتوقع، فهم (أسلموا عثمانا) بدل نصره. وتأتي الحجة الثالثة لترفد الحجّتين السابقتين في تأكيد شناعة جرمهم وفظاعة تخاذلهم وهي "حجّة اتجاه" هذه المرّة (*Argument de direction*) تقوم على رفض ما حدث لأنه وسيلة تؤدي إلى غاية نرفضها. فالشاعر يرفض القعود عن نصرة الخليفة لأنه وسيلة إلى نشر الفتنة والفوضى ومدعاة إلى انقسام الأمة بعد وحدتها بل إلى تهديد الدّين ذاته:

إنْ يُتْرَكُوا فَوْضَى يَكُنْ فِي دِينِهِمْ أمراً يُضَيّقُ عنهُمُ البُلْدَانَا

وهنا تحديدا يبلغ الانفعال بالشاعر مبلغه فيدعو لأنصار عثمان وهو منهم بالرّفعة والسموّ على أعدائه بالذلّ والهوان»[3]:

1- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.399-400.
2- ينظر: كعب بن مالك الأنصاري، الديوان، ص.285.
3- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص. 400.

وعطفا على ما سبق، وبنهاجية تداولية تواصل الباحثة حشد الحجج والتي في رأيها قد أفحم بها الشاعر تقاعس الأنصار عن نصرة خليفة المسلمين عثمان بن عفان، ففي قول الشاعر:

فلْيُعْلِيَنَّ اللهُ كَعْبَ وَلِيِّهِ وَلْيَجْعَلَنَّ عَدُوَّهُ الذّلاّنَا

تستقرأ الباحثة الدلالة التداولية للحجج قائلة: «وهو أمر يبرّره بالحجّتين الباقيتين الرابعة والخامسة وأما الرابعة فهي قَيْمِيَّةٌ؛ تجمع للخليفة المقتول جملة من الفضائل والخصال تجعل قتله ظلما فادحا بل تناقضا صارخا مع أحكام العقل والرويّة، فمن كان صافي السجية ماجدا خيّرا كريما لا يعرف الغدر والإساءة، ومن كان شجاعا عادلا لا يعقل أن يقتل. والواقع أن الشاعر يحتجّ لهذه القيم ذاتها بحجّة كنا قد تعرضنا إليها في الباب السابق وهي حجة "اشتمال" إذ القيم والخصال التي يتمتع بها عثمان إنّما استمدّها من قومه فهو:

مِنْ مَعْشَرٍ لا يغدُرُونَ بِجَارِهِمْ كَانُوا بمكَّةَ يَرْتَعُونَ زَمَانَا

يُعطونَ سَائِلَهُمْ وَيَأْمَنُ جارُهُمْ فيهِمْ ويُرْدُونَ الكُماةَ طِعانَا

وأما الحجة الخامسة فهي حجة شبه منطقية تقوم على علاقة سببية وفقهية دينية في الآن ذاته. إذن من الأسباب الداعية إلى فظاعة الجرم الذي اقترفوه أنه من صحابة الرسول المقرّبين وأخلص خلصائه وهو إلى ذلك كلّه صهره:

إنّي رَأَيْتُ محمّداً إختَارَهُ صِهراً وَكَانَ يَعُدُّهُ خلصَانَا

وبذلك يكون تخاذل الأنصار في نصرة عثمان والدفاع عنه منافاة للمنطق أوّلا ومخالفة للسنّة ثانيا إذ لم يحفظوا للرسول عهدا ولا وصيّة فكان الاستفهام في معنى التّوبيخ.

أَنْسِيتُمُ عَهْدَ النّبيّ إليكُمُ وَلَقَدْ أَلَظَّ وَوَكَّدَ الأَيْمانَا

على هذا النحو يمكن الحديث عن بنية حجاجية متينة حكمت هذه القصيدة وشدّت مفاصلها وأوثقت الصلة بين أجزائها. هذه البنية يمكن تلخيصها في التالي:

- أطروحة قدّمها في بداية القصيدة وتحديدا في البيت الثالث وهي فظاعة ما اقترفه الأنصار في تخلّيهم عن الخليفة عثمان بن عفّان.

- جملة من الحجج ساقها تباعا وعزّزها بأساليب متنوعة من الإثارة وأفانين عامّة في الإقناع من قبيل التصوير القاتم لقتل عثمان وتأكيد صيامه يوم قُتِل وتعديد أسماء الصحابة من الأنصار مفترِضا أنهم لو شهدوا ذلك اليوم المشؤوم لنصروا الخليفة ومنعوا هدر دمه وتصوير الأنصار

وهم ينصتون للرسول يتلو صحائفه ويعاهدونه على الطاعة ثم يُخلفون عهده... وبهذا كلّه يكون الحجاج قد منح القصيدة منطقها الدَّاخلي ورسم للنص إستراتيجية معيّنة بها يتقدَّم وعليها يسير»[1].

في هذه الدراسة قدّمت الباحثة مقاربة تداولية حجاجية في قصيدة قديمة، وقد استعانت الباحثة بمعارف عدة مجاورة للتداولية سواء أكانت لسانية أم إنسانية، ولعل أوّل ما أثار انتباهنا هو استعانتها بعلم التاريخ وقد كان ذلك منتشرا كثيرا في هذه المقاربة لأن القصيدة كما يبدو جليا قيلت في حادثة تاريخية مهمة جدا في تاريخ الأمة الإسلامية وهي حادثة مقتل عثمان بن عفّان رضي الله عنه وما نتج عنها من فتنة بين الصحابة والتّابعين أشارت لها الباحثة بمصطلحها وهي الفتنة الكبرى، كما تحدثت عن تقاعس الأنصار عن نصرة عثمان في محنته لبغضهم إيّاه ولسياسته[2] وتفضيل بني أمية عنهم خاصّة عندما كان يجعلهم ولاة على الأمصار ومنهم من كان ظالما دون علم الخليفة أو بتضليله.

ويقع الباحث بيسر على اتّكاء الباحثة على علوم اللغة، فقد استعانت بالبلغة لعلاقتها الوطيدة بالتداولية عندما تناولت ظاهرتي المجمل والمفصل وقد كان ذلك عند وجودها للإجابة عن السؤال الذي طرحه الشاعر في مطلع القصيدة في البيت الثالث مجملا ثم فصل ذلك في الأبيات التالية. كما اعتمدت على النحو عند حديثها عن ارتباط البيت الأوّل بالبيت الثاني من خلال تكرار لفظة (رسلا) وقد جاءت هذه اللفظة في صيغة المفعولية في البيت الأول وبالصيغة نفسها في صدر البيت الثاني مما يجعل معنى البيتين في ذهن المتلقي كتلة لغوية واحدة. ومن علوم اللغة والنقد الأدبي نجد اعتماد الباحثة على المنهج الأسلوبي وبالضبط أثناء حديثها عن افتتاح بسؤال في نظر الباحثة كان ذا طاقة إشارية استفزازية للمتلقي (من مبلّغ الأنصار عني رسالة). كما نجد المنهج البنيوي هو الآخر حاضرا إلى جانب الأسلوبية وقد كان ذلك جليا عندما عمدت الباحثة إلى تقسيم القصيدة المحلّلة بصورة شكلية كما يفعل البنيويون وقد ارتأت أن القصيدة تنقسم إلى ثلاث بنيات وهي:

1- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ص.401-402.

2- للتفصيل أكثر في هذه القضية يمكن مراجعة:

سيف بن عمر الأسدي التميمي، الفتنة ووقعة الجمل، تح.أحمد راتب عرموش، دارنفائس، بيروت، لبنان1993، ص.35.

استجلاب الأسماع/ اتّهام الأنصار/ تبرئة نفسه.

كما نجد حضور آخر لهذا المنهج أثناء تقسيمها للأفعال الكلامية التي ظهرت في شكل حجج عند وصفها لحال الخليفة وحال الأنصار وقد وصفت الموقف بهذه الثنائيات:
(الجمع/ الانفراد) (القوّة/ الضعف) (الحركة/ السكون) وفي رأيها أن هذه المفارقة هي التي حكمت الموقف برمّته.

ومن مضمون القصيدة فإن الخطاب السياسي وكذا الخطاب الديني لهما حضورهما في هذه المقاربة. فقد أفاضت الباحثة في الحديث عن سبب مقتل عثمان وقد كان ذلك سياسته التي تبنّاها بتفضيل بني أمية في قضية الولايات على غيره من المهاجرين والأنصار مما جلب له عداوة الأنصار وعدم الدفاع عنه. كما تحدّثت عن قضية انتشار الفوضى والانقسام وتهديد وحدة المسلمين وتهديد الدين الإسلامي في هذه الظروف السياسية وتقصد قتل الخليفة. أما الخطاب الديني فقد استعملته عند حديثها عن الفتنة والتحذير من الخروج عن طاعة الأمير. وقد قدّمت لذلك الحجج الفقهية الشرعية والاجتماع على طاعة أولي الأمر وفي رأيها أنها حجج نقلية وكل هذه المصطلحات قد استقتها من العلوم الشرعية.

وفي الأخير وجدنا الباحثة قد لجأت إلى علم المنطق لإثبات صحّة الحجج التي قدّمها الشاعر لتجريم الأنصار وقد تجلّى ذلك في حديثها عن الحجة الخامسة التي قدّمها الشاعر ورأت الباحثة أنها منطقية تقوم على علاقة سببية وفقهية ودينية وهي من الأسباب الداعية إلى القول بفضاعة الجرم الذي اقترفه الأنصار. فالخليفة من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلم ومن المقرّبين ومن أخلص الخلصاء وصهر رسول الله ولذلك وجب المنطق الدفاع عنه.

5- أفعال الكلام وتداولية النص الشعري في جمهرة أشعار العرب:

الدراسة التي سنشتغل عليها هي عبارة عن رسالة دكتوراه موسومة بـ"تداولية النص الشعري جمهرة أشعار العرب نموذجا" من تقديم الباحثة رحيمة شيتر لجامعة باتنة سنة **2008-2009** وقد اخترنا الفصل الثالث لمدارسته.

وبعد فرش نظري تناولت فيه الباحثة التجاوزات التي يُبنى عليها النص الأدبي متسائلة عن وظيفته التي تتجاوز حدود التواصل الاعتيادي، وهل يمكن حصرها في الانطواء على الذات للتعبير عن المشاعر والأحاسيس أم أنها تسعى إلى احتلال موقع خاص يؤهّلها لتكون

وسيلة تأثير وتغيير للعالم. لتجيب عن هذه الأسئلة المفصلية بأن في الواقع سواء عبّر الشاعر عن أحاسيسنا أو ساهم في تغيير العالم من حولنا يكون قد أنجز فعلا ما، وهذا الإنجاز-في رأي الباحثة- جعل نقّاد الأدب ينظرون إلى نظرية الأفعال الكلامية بوصفها نظرية تساعد على إضاءة الصعوبات النّصّية أو تساعد في فهم طبيعة الأنواع الأدبية[1].

وفي هذا السياق قامت الباحثة بإثارة هذا الإشكال: كيف تحقّق نظرية الأفعال الكلامية هذا المعنى؟ وبعد أن عرضت نظرية أفعال الكلام وفصّلت القول فيها عرّجت على مفهوم الفعل الكلامي وبشكل مستفيض وبالأمثلة التوضيحية قرّبت القارئ من مفهومها. وقد قسّمتها إلى أنواع منها فعل القول، الفعل الإنجازي، الفعل التأثيري، بعد ذلك عرّت الفعل الكلامي المباشر وغير المباشر وشروط إنجاز الأفعال الكلامية، ولتقترب من موضوع الدراسة تطرّقت لقضية الفعل الكلامي والخيال، باعتبار الشعر من صناعة الخيال أو على الأقل يكون للخيال والتّخييّل المكانة الرئيسية في صناعته.

ولتحيط الباحثة أكثر بقضية الأفعال الكلامية تناولت الحدث الكلامي ومكوّناته بالتعريف النظري مطعّمة ذلك بالأمثلة التوضيحية.ولتحصر مكونات الحدث الكلامي جعلته في الخطاب الشعري ورأت أنها أنواع: الفعل القولي والفعل الإنجازي الشعري والفعل التأثيري[2]. وبعد هذا العرض النظري تذهب الباحثة إلى تطبيق ذلك على النص الشعري في جمهرة أشعار العرب. وأثناء مقاربتها لتعدد الأغراض في القصيدة وإنجاز الفعل الواحد تورد الباحثة أن القصيدة هي مجموعة من الأغراض، إلا أن باحثتنا تجاوزت ذلك معتبرة القصيدة وإن تعدّدت أغراضها حدثا كلاميا يتشكّل من فعل كلامي نواة أو بؤرة يتم إنجاز هذا الفعل عن طريق إنجاز أفعال كلامية أخرى تربطها علاقة ما به لتأخذ نموذجا صرّح فيه بالفعل البؤرة في قول عمرو بن أحمر:

بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضُعْفَهُ العُمُرُ، لِلَّهِ دَرُّكَ أَيَّ العَيْشِ تَنْتَظِرُ
هَلْ أَنْتَ طَالِبُ وِتْرٍ لَسْتَ مُدْرِكَهُ، أَمْ هَلْ لِقَلْبِكَ عن أُلَّافِهِ وَطَرُ

1- ينظر: رحيمة شيتر، تداولية النص الشعري جمهرة أشعار العرب نموذجا، مخطوط دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص.147.

2- ينظر: المرجع نفسه، من الصفحة 148 إلى الصفحة 163.

أَمْ كُنْتَ تَعْرِفُ آياتٍ، فَقَدْ جَعَلَتْ آياتُ إِلْفِكَ بِالوَدْكَاءِ تَدَّثِرُ
أَمْ لاَ تَزَالُ تُرَجّي عِيْشَاً أُنُفاً، لَمْ تُرْجَ قَبْلُ وَلَمْ يُكْتَبْ بِها زُبُرُ
يلحَى على ذَاكَ أَصْحَابي فقلتُ لَهُمْ: ذَاكُمْ زَمَانٌ وَهَذا بَعْدَه عُصُرُ[1]

تقول الباحثة أن هذا المقطع الشعري يبدأ بتوجيه الخطاب إلى ذات غير محدّدة ليشير بالضمير أنت الذي يوسع دائرة المخاطب فيبدو الجميع معنى به سيما وهو يتحدّث عن قضية رحيل الشباب لتستنتج الباحثة أن من خلال ما سبق أوهمنا الشاعر أنه مخاطِب ليتضّح أنه هو المخاطَب. وأن لعبة إخفاء الأطراف المتخاطبة داخل النّص بهذا الشكل هي أول فعل كلامي غير مباشر نقف عليه. وتتساءل: لماذا أوهمنا الشاعر؟ أيريد إنجاز فعل ما بهذا السلوك؟ وما هي القوة الإنجازية لهذا الفعل السلوكي؟ لتخلص إلى بنية هذا الفعل السلوكي في هذا الشكل:

-أوهمك أني أخاطبك } أنا لم أوهمك
-موضوع الخطاب مشترك بيننا } الموضوع المشترك هو الذي أَوْهَمَكَ
-أنا لا أخاطبك بل أنا المخاطَب

بعد هذا الفعل الكلامي غير المباشر تجد الباحثة أن الشاعر قد صاغ المقدمة في شكل سلسلة من الاستفهامات وهو سلوك آخر يحتاج إلى تأويل. وهي استفهامات دون أجوبة وبالتالي يخرج الاستفهام من معناه لأداء أغراض بلاغية أخرى، ويفضي التساؤل (لله درّك أي العيش تنتظر) إلى (هل أنت طالب وتر؟ أم أنت.....) تتضافر هذه الاحتمالات- والكلام للباحثة- لتبني فعلا كلاميا تقريريا غير مباشر، فالسامع يفهم أن الشاعر متمسك بالحياة، وقد بنيت الاحتمالات التي قدّمتها الأسئلة بشكل حجاجي يقدّم السبب المحتمل للتمسّك بالحياة في شكل استفهام يلغيه استفهام في قوله (هل أنت؟) أو في شكل استفهام يلغيه إثبات. وقد ولّدت طريقة طرح الأسئلة إيقاعا يعمّق الحيرة التي خلّفتها الأسئلة:

1- أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، تح. علي محمّد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص.675.

هل أنت أم هل أم كنت أم لا تزال
احتمال جواب إلغاء الاحتمال السابق الرجوع بالاحتمال التقدم بالاحتمال ليستوعب
غير كاف إلى زمن مضى الزمن الحاضر والمستقبل

وترى الباحثة من وجهة أخرى أن المستوى الإيقاعي الذي صنعته الأسئلة سار بوتيرة أفضت إلى إنجاز فعل كلامي غير مباشر نبأ بانقضاء الأسئلة وقد تحقّق هذا على مستويين مستوى أفقي ومستوى عمودي:

هَلْ أَنْتَ طَالِبُ وِتْرٍ لَسْتَ مُدْرِكَهُ، أَمْ هَلْ لِقَلْبِكَ عن أُلَّافِهِ وَطَرُ

هل أنت ← تناظر أفقي ، أم ← هل ← ظهور وحدة جديدة تفيد التخيير (أم) إلى جانب المشتركة (هل).

أم كنت ← غياب الوحدة السابقة وتعويضها بالوحدة البديلة (أم) ← تناظر عمودي[1].

وبعد هذا التحليل التداولي والذي غلب عليه التحليل البنيوي تخلص الباحثة إلى أن الفعل الإنجازي والذي تمّ عن طريق الأسئلة المطروحة يحتمل قيمتين إنجازيتين؛ القيمة الاستفهامية المتحقّقة من الشكل، والقيمة الإخبارية المتحقّقة من التضمين. وتجد الباحثة أن القيمة الاستفهامية تعود للظهور بانتهاء البنية السابقة (المقدمة) بالإجابة عن الأسئلة السابقة:

يلحَى على ذَاكَ أَصْحَابِي فقلتُ لَهُمْ: ذَاكُمْ زَمَانٌ وَهَذا بَعْدَه عُصُرُ

إن الجواب الذي قدّمه الشاعر يحمل قيمة إخبارية تلغي بموجبها القيمة الإنجازية الإخبارية السابقة (المبنية على الرغبة في الحياة)، إذ يوعز الرغبة في الحياة إلى الزمن الماضي. وفي آخر هذه المقاربة تخلص الباحثة إلى أن القيمة الإنجازية الأولى والقيمة الإنجازية الثانية تتولد عنهما قيمة تأثيرية وهي قيمة تشويقية تأخذ حضورا استفهاميا في ذهن القارئ مفاده: لماذا تلك الرغبة الشديدة في الحياة؟ ثم لماذا تبدّلت هذه الرغبة وأوعزت إلى زمن الماضي[2]؟

1- ينظر رحيمة شيتر، تداولية النص الشعري جمهرة أشعار العرب نموذجا، ص ص.63-64-65.
2- ينظر: المرجع نفسه، ص.167.

في هذه الدراسة ورغم اقتصارنا على جزئية منها إلا أن الباحث يلاحظ وبيسر عمق الدراسة وكثافة التحليل ورسانة الأدوات ونجاعة العلوم المشتركة في التحليل رغم قلّتها، وقدرة الباحثة على ربط معطيات هذه العلوم بالجانب التداولي في هذه المقطوعة الشعرية، كما لاحظنا اعتماد الباحثة على الجانب النسقي ونظام اللغة الذي استخرجته من هذا النص.

وكما سبقت الإشارة فرغم قلة العلوم الإنسانية التي استعانت بها الباحثة إلا أن هذا التوظيف كان في صالح المقاربة وخادما لها أيّا خدمة وبشكل تداولي بامتياز، وقد بدأت الباحثة هذا التحليل بالاستعانة بآليات النقد الأدبي ومنذ البداية أشارت إلى بنية القصيدة العربية القديمة والتي يقسّمها المبدعون إلى أغراض عدّة، ومن خلال هذه التعدّدية الإغراضية إلا أن الباحثة اعتبرتها حدثا كلاميا واحدا اصطلحت عليه النواة أو البؤرة، وفي نظرها يتم إنجاز هذا الفعل النواة أو البؤرة تتضافر أفعال كلامية أخرى تربطها علاقة ما لتكون في الأخير حدثا كلاميا واحدا.

ونظرا لارتباط التداولية بعلوم اللغة نجد الباحثة تلجأ لعلم النحو خاصة عند حديثها عن الضمائر المستعملة في النص وعلى رأسها الضمير (أنت) المخاطب في القصيدة، وهو كظاهرة نحوية استخلصت الباحثة علاقة وطيدة بالحدث الكلامي الموجود في هذه المقطوعة الشعرية، وقد أوّلت ذلك بأن استعمال الضمير أنت يعود على المخاطب وعلى المتكلم (الشاعر) في الآن نفسه، الشاعر الذي تحوّل من مخاطِب إلى مخاطَب لأن قضية رحيل الشباب وتوليه تمس الجميع متكلمين ومخاطبين. إضافة إلى علم النحو نجد الباحثة تستعين بالبلاغة في تحليل هذه المقطوعة نظرا للارتباط الوثيق بين التداولية وبينها وحصل ذلك عند حديثها عن خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي لأداء أغراض بلاغية أخرى، لأن الشاعر لم يرد بطرحه أسئلة أجوبة، بل ليقرّر حدثا كلاميا وجوديا وهو ذهاب الشباب بلا رجعة والذي أصبح من الماضي ومهما سألنا عنه أو تمنّينا أو تحدّثنا عنه أو نادينا عليه فلن يعود ولن يتكرّر أبدا.

وفي مجال علوم اللغة دائما يقع الباحث في هذه المقاربة- رغم قصر حجمها- على علوم أخرى استعانت بها الباحثة ومن ذلك الأسلوبية من خلال حديثها عن المستوى الصوتي الداخلي لإيقاع القصيدة، وهذا الإيقاع الذي صنعته الأسئلة المكثّفة في النص والذي سار على وتيرة أفضت إلى إنجاز فعل كلامي غير مباشر نبّأ بانقضاء الأسئلة وكان ذلك في البيت

الأخير. كما نجد حضورا للسانيات ويبدو لنا حضور مكثّف رغم الاستعمال الطفيف، فقد وجدنا الباحثة تستعير من هذا العلم مستويات قراءة الجملة وهي المستوى العمودي والمستوى الأفقي وذلك من خلال استقراء تركيبة الأسئلة المطروحة في النص وعلاقة ذلك التركيب -سواء أفقيا أو عموديا- بالإنجاز الفعلي للكلام. وهي كما يبدو جليا قد أخذتها من ثنائيات دي سوسير.

وقد أفضت الباحثة على تحليلها صبغة فلسفية عميقة قد تتعب القارئ ليفهم ما تريد أن تستخلصه من هذه الدراسة خاصّة عند حديثها عن لعبة اختفاء الأطراف المتخاطبة في النص؛ أو ما اصطلحت عليه هي تداخل المتكلم بالمخاطب، والذي أرجعته أساسا إلى قضية الإيهام، فالشاعر في بداية هذه المقطوعة أوهمنا أنه مخاطِب (متكلم/ مرسل) ليتّضح لنا في نهاية الأمر أنه مخاطَب (متلقي) كغيره من الناس لأن الفعل الكلامي الذي أنجزه يقع عليه وعلى الناس وهو تولّي الشباب وذهاب نظارته، وهذه قضايا وجودية متعلّقة بدورة الحياة فلكلّ بداية نهاية.

وفي آخر هذه المقاربة اكتشفنا أن الباحثة استعانت بآلية التأويل النصّي فكثرة الأسئلة في هذا النص بل طغيانها وسيطرتها على ذهن القارئ جعلت باحثتنا تتصورها احتمالات تتضافر هذه الاحتمالات لتبني مرة أخرى فعلا كلاميا تقريريا غير مباشر؛ لأن السامع يفهم من الأسئلة المطروحة تباعا أن الشاعر متمسّك بالحياة إلى درجة كبيرة.

الفصل الرابع

تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب النثري
من المنظور التداولي قراءة في نماذج

توطئة.

1- تفاعل الأنساق المعرفية في التحليل التداولي للنص القرآني.

2- التحليل التداولي للحديث النبوي الشريف.

3- التحليل التداولي للخطاب المسرحي.

4- حركية الأنساق المعرفية في مقاربة الرواية تداوليا.

الفصل الرابع:
تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب النثري من المنظور التداولي
قراءة في نماذج

تمهيد:

سنحاول في هذا الشقّ من البحث التنقيب في تطبيقات النظرية التداولية على النص النثري والتي حاول من خلالها الباحثون الذين سنتطرّق لأعمالهم التطبيقية على هذا النوع من النصوص، كما سنحاول إثبات تفاعل الأنساق المعرفية المختلفة في مدّ يد العون لهذا العلم ومساعدته على مقاربة النص النثري، وقد لاحظنا من الدراسات التي وجدناها في هذا المجال أن أصحابها طبّقوا هذه النظرية على النص القرآني وعلى الحديث النبوي الشريف وعلى الخطب والمقالات وعلى المصنّفات النقدية واللغوية وعلى كتب ذات المحتوى الأدبي النثري وعلى القصص والنوادر وغيرها من المؤلفات النثرية.

وكما أثبتنا في الشقّ النظري من هذا البحث فإن التداولية وحتى تثبت وجودها كمنهج ونظرية لغوية صالحة يجب أن تطبّق مقولاتها وإجراءاتها على النص الأدبي لتثبت مصداقيتها وفعاليتها، وتجعلها منهجا مميّزا في مقاربة الخطاب الأدبي خاصة من وجهته التواصلية الإبلاغية.

1- تفاعل الأنساق المعرفية في التحليل التداولي للنص القرآني:

حاول العديد من الباحثين مقاربة النص القرآني تداوليا وما لفت انتباهنا أن معظم هذه الجهود كانت دراسات أكاديمية (رسائل ماجيستير ودكتوراه) وصَعُب علينا إيجاد كتب تطرقت للنص القرآني تداوليا ولعل أهم دراسة وجدناها هي رسالة دكتوراه تقدّم بها الباحث مُحَمَّد مدور لكلية الآداب واللغات بجامعة باتنة سنة **2013** الموسومة بـ"الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية". ومن المقدمة صرح الباحث أنه لا يرمي من وراء بحثه "إلى دراسة معاني القرآن من خلال النص، بل يرمي توظيف فهم المفسرين لمعاني الأفعال المتضمنة في القول، وأن المفسرين يراعون كثيرا قواعد اللغة والإعراب والبلاغة التي من شأنها أن تكشف عن المعاني القرآنية، ويأخذون في الاعتبار كثيرا مقامات القول القرآني

يفسرونه بها، ويؤولونه في ضوئها[1] "، فبعد أن عرّف الباحث في الفصل الأول التداولية كإطار عام لنظرية الأفعال الكلامية، يتناول في الفصل الثاني مفهوم الأفعال الكلامية وخلفياتها الفلسفية وترعرعها في أحضان الفلسفة التحليلية ومدرسة أوكسفورد، كما تطرق في هذا الفصل إلى الأفعال الكلامية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة ثم صنّفها إلى خمسة أصناف وهي (الإخباريات، التوجيهيات، الإعلاميات، والتعبيريات، والوعديات) ثم قسّم هذه الأصناف على الفصول الخمسة المتبقية من الرسالة وهو ما سنحاول استقراءه.

ففي الفصل الثالث والذي عنونه بـ "الإخباريات (التقريريات)" وبعد أن وصف سورة البقرة وعرّف (الإخباريات) كفعل كلامي من خلال وظائفه التداولية، وأول مبحث في مجال الإخباريات خصّصه للإخبار عن القرآن والإنسان. يقول الباحث أن سورة البقرة ابتدأت بـ«سلسلة من الأفعال الكلامية الإخبارية الوصفية التي تصف الأحداث التاريخية والقضايا الدينية، فبدأت بداية لغوية صوتية، ووصفت القرآن الكريم، وأخبرت عن حقيقته ثم انتقل السياق القرآني إلى وصف المؤمنين المتّقين ثم وصف الكافرين والمنافقين، وانتقل إلى ذكر أخبار بني إسرائيل وقصة آدم مع الملائكة... إلى أن انتقل إلى الأفعال التوجيهية[2]». وهذه المقدّمة من السورة طافحة بالأفعال الكلامية كما يبدو، وإن غلب على معظمها أنها غير مباشرة.

إثر ذلك عمد الباحث إلى عرض تلك الأفعال الكلامية مبينا أغراضها الإنجازية وذلك بالاستعانة بالسياق الذي وردت فيه ففي قوله تعالى: «**الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)**»[3] يصرح الباحث أن الآية وردت في سياق مخاطبة الله عزّ وجلّ للعرب الذين تحدّاهم بالقرآن الكريم وبيّن لهم أنه من عند الله وقد دعاهم إلى معارضته فعجزوا ولقد آزرهم أهل الكتاب، ولو أنهم تدبّروا القرآن لآمنوا به. والمقام الذي جاء فيه الخطاب مقام التحدّي والتعظيم. ثم تطرق لبنية الفعل الكلامي في هذه الآية فقد قسّمها إلى أربعة جمل (ألم) (ذلك الكتاب) (لا ريب فيه) (هدى للمتقين)؛ تتضمن الأولى فعلا كلاميا غير مباشر هو

1- مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية، ص.ج.

2- المرجع نفسه، ص.70.

3- سورة البقرة، الآيتان 1-2.

التنبيه على أن القرآن هو الكلام المعجز المتحدّى به. أما الثانية فتتضمن فعلا كلاميا تقريريا تعظيميا، ومن منظور حجاجي فإن المدلول الصريح (ذلك الكتاب) إشارة إلى كتاب بعيد، والدلالة الضمنية للتلفظ هي جعل البعد ذريعة إلى التعظيم[1]. ويرى صابر حباشة أن في هذا المثال نلاحظ استغلال موضع ***(Topos)*** يتمثّل في كون ماهو بعيد هو عظيم، نحو الأفلاك (القمر، الشمس...) وبذلك نرى أن الحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته وبعض المعارف المشتركة بين المتخاطبين[2]. وما زاد التعظيم هنا حسب الباحث هو تعريف لفظة (الكتاب) والإتيان بالخبر مؤكدا (لا ريب فيه) وهذه الجملة الخبرية تدل على فعل كلامي مباشر هو النفي وتتضمن الجملة قوة إنجازية غير مباشرة أيضا هي الإثبات والتبيين، وقد تدعّمت هذه القوة الإنجازية للفعل الكلامي بتقديم (الريب) وذلك بنفيه كلية[3].

أما في قوله جلّ شأنه (هدى للمتقين) وهي رابع جملة يرى الباحث أن صيغتها الخبرية قد دلت على فعل كلامي مباشر هو الإخبار، كما تتضمن آخر غير مباشر مستلزما مقاميا وهو إرشاد المؤمن، كما تضمّن فعلين آخرين هما التثبيت والحث (تثبيت المؤمنين على ما هم عليه وحثّهم على الزيادة فيه)، وأكد على إنجازية الفعل الكلامي حين أخبر بالمصدر بأنه (هدى للمتّقين)[4]. ويعتقد ابن عاشور "محل (هدى)إن كان هو صدر جملة أن يكون خبر المبتدأ محذوف هو ضمير (الكتاب) فيكون المعنى الإخبار عن الكتاب بأنّه الهدى، وفيه من المبالغة في حصول الهداية به ما يقتضيه الإخبار بالمصدر للإشارة إلى بلوغه الغاية في إرشاد الناس حتى كان هو عين الهدى وفيه"[5].

ليخلص الباحث من تحليله لهذه الجمل الأربعة إلى الفعل الكلامي الكلي وقد وجده متمثلا في التعظيم (تعظيم القرآن الكريم) وحثّ المؤمنين بطريقة غير مباشرة على تعظيمه، وقد اندرج تحت هذا الفعل الكلامي الكلي أفعال كلامية جزئية تحقق الغرض الكلي وهي

1- مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية، ص. 71-72.

2- صابر حباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سورية، 2011، ط.01، ص.57.

3- ينظر: مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية، ص.72.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص.73.

5- مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، ج.01، ص225.

(الإثبات، التعظيم، النفي، الإرشاد، التقرير، الحث) وفي اعتقاده أن المولى جلّ ذكره قد أنجز أفعالا صريحة وضمنية واصفة ومقررة وموجهة (وصف/ نبّه/ شهد/ عرض/ نفى/ أثبت/ أخبر/ أثنى/ أرشد/ أكّد)[1].

من خلال عرضنا لهذا النموذج التحليلي للآيتين الأولى والثانية من سورة البقرة تبدى لنا أن الباحث قد استعان بعدة علوم في مقاربته التداولية منها علم البلاغة عندما تحدّث عن الأساليب الخبرية في الآيتين ومما يتصل بالبلاغة أيضا حديثه عن أغراض الخبر كالتنبيه والتأكيد والتقرير والتعظيم والتعريض والمبالغة والنفي والإثبات والتبيين والإخبار والإرشاد، كما ألفيناه قد استعان بعلم الصوتيات عندما تحدث عن الوقف وأهميته الدلالية في هذه الآية وفي رأيه أنه يُفضي إلى اختلافات في شكل الجملة من حيث بدايتها ونهايتها، بل من حيث نوعها فقد تكون خبرية بوقف وإنشائية بوقف آخر. كما استعان بالمعجمية وذلك من خلال الشرح والتفسير لبعض الظواهر اللغوية في بداية البقرة، كما استعان بعلم التفسير وهو علم مرتبط بعلوم الدين مستعينا بالألوسي (روح المعاني) والزمخشري (الكشاف) وابن عاشور (التحرير والتنوير) والرازي (مفاتيح الغيب) كما عمد إلى الاستعانة بعلم التأويل خاصة عندما حاول- من خلال التفاسير طبعا- أن يُوجِد علاقة بين الآية الأولى والآية الثانية. كما ارتكز التحليل هنا على علمي النحو والصرف عندما تحدث الباحث عن اسم الإشارة والمصدر والجمل وشبه الجمل وعلاقة تركيبها بالأفعال الكلامية والقوة الإنجازية لهذه الأفعال. دون أن نُغفل اعتماده على نسق اللغة ونظامها وهو من صلب لسانيات النص خصوصا عند حديثه عن طبيعة العلائق التي كانت بين ملفوظات الآيتين.

أما في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ(3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ(4) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ(5)**﴾[2] فتحدث عن سياق الآية ومقامها، فالسياق هو تصنيف الناس بحسب تلقيهم للقرآن وهو أربعة أصناف (قبل الهجرة) صنفان مؤمنون وكفار وزاد (بعد الهجرة) المنافقون وأهل الكتاب. فالمنافقون مع المشركين وأهل الكتاب مع المنافقين. وكما

1- ينظر: مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية، ص.73.

2- سورة البقرة، الآيات 3-4-5.

كان المؤمنون أيضا صنفين متقين وغير متقين (أصحاب الدنيا). أما المقام فقد جاءت هذه الآيات مدحا للمؤمنين وذمّا وتعريضا بالكافرين وبالمؤمنين غير المتقين. لينتقل إلى بنية الفعل الكلامي من هذا الوصف الإخباري، في قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب) فيه: قوة إنجازية صريحة وهي (الإخبار عن صفات المؤمنين) وقوة إنجازية مستلزمة مقاميا وهي (الثناء على المؤمنين المتقين). أما في التعريض فذمّ للمشركين وللمنافقين بعدم الاهتداء بالكتاب. وفي رأي الباحث أن القوة الإنجازية للفعل الكلامي قد تدعّمت بتقديم الأهم فالأهم: (الإيمان، الصلاة، والزكاة) كما قوّى السياق وإنجازية الفعل الكلامي بصيغة المضارع (يؤمنون) لإفادة أن إيمانهم مستمر ومتجدّد، كما تدعمت القوة الإنجازيةيقوله (يوقنون)، لأن اليقين هو العلم المسبوق بالشك[1].

أما في قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ(4) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ(5)**﴾[2] فاكتشف الباحث القوة الإنجازية الصريحة وتمثلت في وصف المؤمنين، والقوة الإنجازية المستلزمة وتمظهرت في في مدح المؤمنين. ثم التعريض والذم للمشركين والمنافقين. وقد استنتج أن إعادة الاسم له مزية تقوية إنجازية الفعل الكلامي. وقد لجأ الباحث إلى ذكر بعض أسماء الفرق الأربعة التي أشار إليها في البداية. وفي قوله تعالى: (أولائك على هدى من ربّهم) أشار الباحث إلى وجود معنى صريح دلّت عليه بنية الجملة وهو التقرير، ومعنى ضمني مستلزم هو الثناء على المؤمنون وحثّهم على الثبات. ليخلص إلى أن هذا المضمون الإنجازي والذي استعان فيه المولى عزّ وجل بالقوة الإنجازية الحرفية الواصفة والمقرّرة قد أنجز أفعالا كلامية متضمنة في القول هي (الثناء والمدح للمؤمنين والذم والتعريض بالكافرين) داعيا المؤمنين إلى الثبات على الإيمان وعليه فالمتكلّم قد (وصف وأنجز وقرّر وأثنى ومدح وحث وذم وعرض) إضافة إلى ما تضمّنه العنصر الإشاري (أولائك) والضمير (هم) من زيادة القوة الدلالية[3].

1- ينظر: مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية، ص.ص.74-75.

2- سورة البقرة، الآيتان -4-5.

3- ينظر: المرجع السابق، ص.ص.74-75.

فالمتأمّل لهذا المقطع التحليلي التداولي يجد الباحث قد استعان فيه بعدة علوم تظافرت في تحقيق ما أراد أن توصله هذه المحاولة التداولية للقارئ. وما أثار انتباهنا هو استعانته بالتاريخ إذ عمد من خلال ذلك إلى تقسيم فئات الناس برجوعه إلى بداية الدعوة المحمّدية وكذا ذكره لمجموعة من الأسماء التاريخية والتي صنعت أحداث تلك الفترة كمسيلمة الكذّاب عندما صنّفه في طائفة مؤمني الدنيا، ووائل بن حجر الذي صنّفه ضمن المؤمنين الصادقين وكذلك عبد الله بن سلام و الكلبي، كما ذكر المتبعين كأمية بن الصلت وزيد بن عمرو، فلا شكّ أن لهذه الشخصيات أبعاد تاريخية تجعل القارئ لأسمائها يعيش أحداث البعثة المحمدّية والصراع الذي شهدته. كما استعان الباحث بعلم الاجتماع أثناء حديثه عن أوضاع المجتمع العربي بداية أثناء البعثة المحمّدية حيث كان في مكّة إيمان وكفر ثم تطوّر المجتمع الاسلامي بعد الهجرة النبوية إلى المدينة المنوّرة إلى إيمان وكفر ونفاق وأهل الكتاب وكان للصراع الاجتماعي والعقائدي بين هذه الأطراف الأثر البيّن على المجتمع الإسلامي فيما بعد.

إضافة إلى هذين العلمين وجدنا الباحث قد اعتمد على علم البلاغة خاصة عندما بيّن أغراض الأخبار البلاغية من خلال الأفعال الكلامية والمضامين الإنجازية ومن ذلك (الوصف والتقرير والمدح والتعريض والذم...) كما مزج هنا بين علمي النحو والدلالة عند حديثه عن أثر اسم الإشارة والضمير في صناعة الفعل الكلامي وتحقيق المضمون الإنجازي، دون أن نغفل استعانته بعلوم الدين كالتفسير وذلك من خلال استعانته على تفسير آي القرآن الكريم بالتحرير والتنوير والتفسير الكبير وروح المعاني. كما استعان بعلم الصرف متعالقا بعلم الدلالة في تفسير لصيغ الأفعال الواردة في الآية ودلالتها الزمنية (المضارع يساوي الاستمرار والتجدّد) عندما تحدّث عن إيمان المؤمنين وتقواهم.

وفي قوله واصفا الكافرين: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (6) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (7)**﴾[1] الخطاب من الله تعالى إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم. وقد جاء الفعل الكلامي إخباريا (تكبّر

1- سورة البقرة، الآيتان 6-7.

وإعراض الكافرين)، تعضده القوة الإنجازية مقاميا، فالآية أنجزت خمسة أفعال متضمنة في القول هي (التأكيد/ الذم/ التشنيع/ التسلية/ الوعد). فأكّد إصرار الكافرين في قوله (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون). وجملة (سواء عليهم) ذمّ لأصحابها وتشنيع عليهم، وفيه تسلية للرسول بأنه بلّغ الرسالة، والوعيد فهو فعل كلامي متضمن في القول. وقد دلّل الباحث عن الوعد بقول الألوسي: "إنّا ندعي أن أخبار الوعيد في الكفّار مشروطة بعدم العفو وإن لم يكن هذا الشرط مذكورا صريحا كما قال ذلك فيها من جوّز العفو عن الفساق، على أنه يحتمل أن تكون تلك الجمل دعابة أو أنها إخبارية، لكن الإخبار عن استحقاق الوقوع لا عن الوقوع نفسه"[1]. ويرى الباحث أن السياق قد استخدم عناصر لغوية أسهمت في تعديل القوة الإنجازية وتأكيد الأفعال، فقد جاءت الجملة مصدّرة لـ(إن) للتوكيد، واستعمل لفظ (صمّ) فهو أكثر قوة دلالية، كما ناسب تقديم (قلوبهم) لأنها محلّ الإيمان والسمع والأبصار آلات له[2].

2- التحليل التداولي للحديث النبوي الشريف:

الدراسة التي سنحاول اقتفاء مظاهر تفاعل الأنساق المعرفية في التحليل التداولي هي رسالة أكاديمية عنوانها (تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا) المنجزة من طرف الباحث هشام فرّوم لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة 2009 والذي حاول من خلالها أن يجمع في نظرته إلى الخطاب الأدبي بين التراث والحداثة ويوظّف النظريات اللسانية الحديثة، والأفكار النقدية المعاصرة في الكشف عن خبايا التراث وإمكانياته، وطاقاته الإبداعية الكثيفة.

وقد استعان للوصول إلى مبتغاه بتوظيفه للنظرية الحجاجية باعتبارها -في نظر الباحث- آلية حوارية تداولية وكذلك كون هاته النظرية لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة في البحوث العربية المعاصرة، وما جعل الباحث يختار الحديث النبوي الشريف للتطبيق كان لسببين أحدهما: كونه نص عريق ومقدّس وأفصح نص بعد القرآن الكريم مستشهدا بقول الرسول

1- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح. علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، ج.01، ص.ص.140-141.

2- ينظر: مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة دراسة تداولية، ص.ص.76-77.

صلى الله عليه وسلّم: (أنا أفصح العرب ولا فخر)، أما السبب الثاني فيكمن في أنه أقرب للاحتجاج عند اللغويين والنحاة[1].

1- الحديث الأول:

أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلَامِ؟ قَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالَ: صَدَقْتَ. فَعَجِبْنَا إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» . قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ بِهَا مِنَ السَّائِلِ» . قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ» . قَالَ عُمَرُ: فَلَبِثْتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عُمَرُ هَلْ تَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَاكُمْ لِيُعَلِّمَكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ»[2].

استهل الباحث تحليله باستخراج الأفعال الواردة في الحديث، وأحصى مرات استعمالها باعتبار الفعل من أهم أركان نظرية الأفعال الكلامية، ومدى إسهامه في البناء اللغوي لأحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم. وهي كالتالي: طلع، يرى، يعرفه، جلس، أسند، وضع، قال (تكرّر 15مرة)، أخبرني (تكرّر 04مرات)، تشهد، تقيم، تؤتي، تصوم، تحج، استطعت،

1- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص.ب.

2- النسائي، المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986. ج.08، ص.98.

يسأله، يصدّقه، تؤمن (تكرّر مرة واحدة)، صدقت، تعبد، تراه (تكرّر مرة واحدة)، يراك، أعلم (تكرر مرة واحدة)، تلد، ترى، يتطاولون، انطلق، لبث، تدري، قلت، أتاكم، يعلّمكم[1].

وقد لاحظ الباحث الحضور المكثّف للأفعال بمختلف أزمنتها من (ماض، مضارع، وأمر)*، وهذا في رأيه دلالة على الصيرورة، والتغيّر والحركة وعدم الثبات. وهذا ما يجعل الحديث فضاء خصبا، يجمع بين النظرية الحجاجية وكذا نظرية الأفعال الكلامية، باعتبار هاته الأخيرة تركّز على الفعل من خلال عدّه إستراتجية إقناعية موجودة أو حاضرة في كلّ خطاب. بعدها مباشرة ينتقل إلى ذكر زمن الأفعال المذكورة سابقا من خلال هذا الجدول:

الماضي	الحاضر	الأمر
أسند، وضع، قال (تكرر 15مرة)، طلع، جلس، استطعت، انطلق، لبث، أتاكم، صدقت (تكرر مرة واحدة)	يُرى، يعرفه، تشهد تقيم، تؤتي، تصوم، تحجّ، يسأله، يصدّقه تؤمن (تكرّر مرة واحدة) تعبد، ترى (تكرّر مرتان) يراك، تلد، ترى، يتطاولون، تدري، يعلّمكم.	أخبرني (تكرّر 04مرات)

يشير الباحث إلى اختلاف الأفعال الواردة في الحديث، والتي كان عددها ثلاثين فعلا، مع وجود تكرار لبعض الأفعال من مثل: (قال، صدقت، تؤمن، ترى، أخبرني)، أما عن عددها الإجمالي فنجده قد وصل إلى واحد وخمسين فعلا. تقاسمها الزمن الماضي والمضارع والأمر. وقد بلغ عدد الأفعال المضارعة والمكرّرة منها: عشرون فعلا، والماضية مع المكرّرة منها ستة وعشرين فعلا، والأمرية فعل واحد مكرّر أربع مرات[2].

وفي رأيه أن كثرة ورود الأفعال في الحديث يحيل على الحركية، والحيوية، باعتبار أن الفعل غير ثابت، ولا يعرف الاستقرار، ما جعل الحديث ينتقل من الماضي إلى المضارع إلى الأمر بكل حركية، وأن التنويع في أزمنة الأفعال ساهم في جلب النفوس والتأثير فيها، وهذا

1- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.126.

* ظاهرة طغيان الأسماء أو الأفعال هي ظاهرة يمكن تصنيفها ضمن النقد الأسلوبي الإحصائي، فأصحاب هذا الاتجاه يلجأون إلى إحصاء مثل هذه الظواهر وتغليب واحدة والحكم على دينامية النص من خلالها.

2- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.127.

التنوّع يمثّل طاقة حجاجية، تدفع إلى إثارة المشاعر وشحنها، وتوجَّه إلى غاية واحدة هي الإقناع أو الحمل على الإذعان.

ومن جهة مقابلة فإن التباين في الأفعال –حسب الباحث- جعل هناك في المقابل تنوعا في الأغراض يقول «فالماضي غرضه تقريري، والمضارع للتأكيد، والأمر للتنبيه والتحذير، وهي كلّها أغراض يقتضيها سياق الكلام، وجسّدت قوى أفعال الكلام التي لا بدّ أن تسفر عن نتائج وآثار في نفسية المتلقي. وقد كانت هذه الأغراض منسجمة تماما مع سريان الأثر في نفسية المتلقي عند تلقي الخطاب»[1]. إثر ذلك وضع مخططا بيانيا لزمن الأفعال بالشكل التالي:

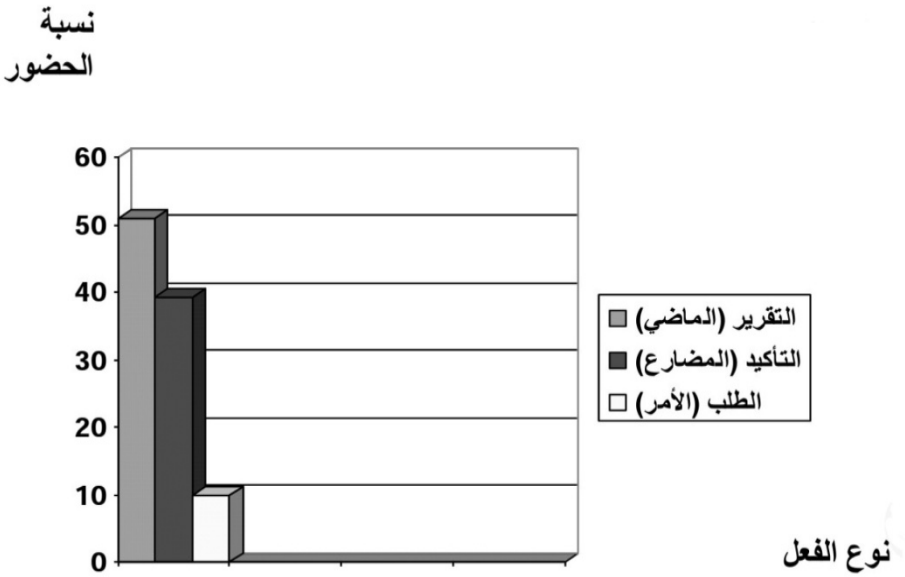

ليخرج باحثنا بمجموعة من النتائج من خلال الجدول والمخطط البياني وكانت كما يلي:«- لقد أفاد الماضي التقرير؛ حيث اعتمده الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، لتقرير الحقائق، مما يجعل الحديث كله ينضوي تحت مجموعة من الأفعال الكلامية التي تفيد التقرير مثل قوله (...طلع علينا رجل) ، (...وأسند ركبتيه إلى ركبتيه)، (...ووضع كفّيه على فخذيه)، (...فإنه جبريل أتاكم...)، وأيضا تكرار الفعل الماضي (قال).

-أما فيما يخص المضارع فلقد أفاد التأكيد على القيام بمجموعة من الأفعال مثل قوله: (أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمّدا رسول الله)، (...تقيم الصلاة...)، (...تحجّ البيت)، (...تصوم رمضان...)، (...تؤمن بالله...).

1- هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.127-128.

-وقد أفادت الأفعال الأمرية الطلبية لفت الانتباه، وشحذ الأذهان، والتركيز لسماع ما يُقال، ويتجلى ذلك في تكرار عبارة (أخبرني) أربع مرات عبر كامل الحديث»[1].

وهنا يخلص الباحث إلى أن: الحضور القوي للأفعال السابق ذكرها مقارنة بالأسماء في هذا الحديث الشريف وكذلك التباين الحاصل في أزمنتها أضاف للنص حيوية وفعاليّة، وأحدث هذا كذلك تعاقبا وتسلسلا في الأحداث الوارد ذكرها، موظفا التقرير، التأكيد والأمر. وقد ساعد هذا التسلسل في الأغراض على تحضير النفس البشرية لما ستستقبله من أحكام شرعية جاء بها القرآن الكريم. وهنا أوحى لنا الحديث بالمنطقية في التعامل مع النّفس البشرية لأجل التأثير فيها وإقناعها، وهذا يمثل جانبا تداوليا مهما من جوانب الحجاج.

إثر ذلك يشرع الباحث في تحليل الجمل، وقد ركز على الجمل الفعلية الواردة في الحديث الشريف لحضورها القوي، ليكتشف طغيان الجمل الطلبية بأنواعها على هذا الحديث: (أمرية، واستفهامية، وناهية، وندائية)، إضافة إلى الجمل التقريرية[2].

مستعينا بجدول توضيحي يبين «أهم الجمل الطلبية التي يحتوي عليها الحديث:

الجملة الطلبية	عددها	الجملة التقريرية	عددها
1-جملة النداء: -يا مُحَمَّد أخبرني عن الإسلام. - يا عمر أتدري من السائل. 2-جملة الأمر: – أخبرني عن الإسلام. – أخبرني عن الإيمان. -أخبرني عن	مرتـان 05 مرات	-إذا طلع علينا رجل. -حتى جلس إلى النبيّ. -أسند ركبتيه إلى ركبتيه. -وضع كفّيه على فخذيه. -قال صدقت. -قال صدقت. -فإنه جبريل أتاكم. - ليعلّمكم دينكم.	عشر مرات

1- هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص. 128.129.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص. 129-130.

الإحسان. -أخبرني عن الساعة. -أخبرني عن أماراتها. 3-جملة النفي: -لا يُرى عليه أثر السفر. - لا يعرفه منّا أحد. 4- جملة الاستفهام: – أتدري من السائل	مرتــان مرة واحدة	-الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمّدا رسول الله... -أن تعبد الله كأنّك تراه. -أن تلد الأمة ربّتها، وأن ترى...	

يمكننا وصف لغة هذا الحديث الشريف بأنها كانت ثرية بالجمل الطلبية، فرغم قصر هذا الحديث الشريف، وقد اتسمت تلك الجمل بظاهرة الدينامية والحركية والتعاقبية الزمنية في أفعالها، إضافة إلى احتوائها على المواقف والعبر، وهذا ما جعل الرسالة في هذا الحديث تصل إلى المتلقين فعالة ومؤثرة.

وفي اعتقاد الباحث أو استخلص أن الأسلوب الغالب على هذا الحديث هو الأسلوب التقريري وهذا كون النصوص الدينية تتطلب ذلك، وكذلك كون الرسول صلى الله عليه وسلم في مقام التقرير، وهذا لأنه مهمّته إبلاغ مجموعة من التشريعات الإلهية للمسلمين كافّة. ولاستقصاء مواطن الإقناع في هذا الحديث فقد وجد الباحث أن الأسلوب كان متفردا، ذلك لأنه ليس هناك مثيل له في لغة البشر، ولا يرقى إلى مرتبته البلاغية[1]. فهو كما قال الجاحظ (واصفا كلام الرسول ﷺ): « وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا مُحَمَّد: وَما أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ. فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد

1- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.130-131.

بالتأييد، ويسر بالتوفيق. وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الأفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته. لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذّ الخطب الطوال بالكلام القصار، ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعمل المواربة، ولا يهمز ولا يلمز ، ولا يبطىء ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر»[1].

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة يخْلُص الباحث إلى أن هذا الحديث الشريف حوى بعدا حجاجيا عميقا، وذلك لما تميّز به كلام الرسول عليه الصلاة والسلام من قوة إقناعية وحسن إفهام وكذا قوة التأثير واختصار للكلام وحرارة التوجيه والبعد عن التكلف وعمق في الدلالة ما يجعل العقول في استيعاب والقلوب تُستمال. وهذا ما تطمح التداولية الوصول إليه. زيادة على ذلك اعتماد الرسول عليه الصلاة والسلام الأساليب الإنشائية (وهي من أهم الخصائص التداولية)، منح للمتكلم الحرية الكافية للتعبير والتأثير والإقناع بكل أريحية وسهولة، وهاته الأخيرة (الأساليب الإنشائية) شغلت الحيز الأكبر بالنسبة لأوستين في نظرية الأفعال الكلامية كونها تحمل معنى الإنجاز والذي يمثّل الجانب المادّي للتداولية[2].

أهم ما يلاحظه الباحث هو استدعاء الباحث للعديد من العلوم الإنسانية والتي حوّلها إلى آليات تحليلية بطريقة تداولية، ولعلّ أول ما يثير انتباهنا استعانة الباحث بعلم لغوي له علاقة وطيدة بالتداولية ونقصد علم البلاغة خاصة عند حديثه المطوّل عن أغراض الأفعال وعلاقتها بأزمنتها وقد وجد أن (الماضي يدل على التقرير والمضارع يدل على التأكيد والأمر يدل على التنبيه)، ووجد الباحث أن هذا التنوع في أزمنة الأفعال جسّد بل وقوّى أفعال الكلام التي لابدّ أن تسفر نتائج وآثار نفسية في المتلقي خاصة عندما تكون في موضع الحجاج والمحاورة مثلما حدث في نصّ الحديث. كما سجّلنا حضور هذا العلم مرة أخرى وبالضبط عند تحليله للجمل الإنشائية الفعلية خاصّة وربطه لتلك الأغراض الإنشائية بأسلوب الحديث الحجاجي (النداء/ الاستفهام/ النهي/ النفي). وأخيرا استعان بهذا العلم عندما حاول الربط

1- الجاحظ، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج.03، ص. 13.

2- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.132.

بين الحجاج التداولي وقضية الإيجاز في أسلوب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقوة الإقناع وحسن الإفهام وقوة التأثير واختصار الكلام وحرارة التوجيه والبعد عن التكلّف وعمق في الدلالة واعتماد الأساليب الإنشائية وهي من أهم خصائص التداولية وهذا أيضا ما تطمح التداولية الوصول إليه.

ومن علوم اللغة الأخرى التي استند إليها أو جعلها علما ساعد التحليل التداولي نجد علم النحو خاصة عند إسهابه في الحديث عن أزمنة الأفعال المستعملة (ماضي/ مضارع/ أمر)، وقد ربطها بالتداولية في حركة صيرورتها بمعنى أن كلام المصطفى صلّى الله عليه وسلّم صالح لكل زمان ومكان.

أما النقد الأدبي فقد كان له حضور واضح بدءا بالتراث ذلك باستلهام آراء الجاحظ النقدية من كتاب البيان والتبيين وذلك عند وصف كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بطريقو وافية. كما يلاحظ الباحث وبيسر حضور منهجين نقديين نسقيين هما الأسلوبية والبنيوية، فقد استعان بالأسلوبية عند استعماله لظاهرة الإحصاء (عندما أحصى أفعال الحديث) وحلّلها حسب عددها وأزمنتها. كما تحدّث عن قضية التكرار المعجمي لبعض الملفوظات وعلاقة ذلك بالحجاج التداولي. أما المنهج الثاني فكانت البنيوية وذلك عند ربطه لدلالة الأفعال بالاستمرارية والتغيير والحركة مقابل الثبات والاستقرارية للأسماء، ليستنتج أن ذلك يجعل الحديث فضاء خصبا يجمع بين النظرية الحجاجية ونظرية أفعال الكلام باعتبار نظرية أفعال الكلام ترتكز على الفعل من خلاله عدّه إستراتيجية إقناعية عن طريق حركيته مقابل ثبات الأسماء. كما تناول التحليل الجملي لجمل الحديث وقد استلهم ذلك من اللسانيات البنيوية. وقد استعار من هذا المنهج أيضا استعمال الجداول والإحصاء عندما دارس أزمنة الأفعال من خلال الجمل.

إضافة إلى هذه العلوم وجدنا الباحث يستعين بعلوم أخرى وإن كان ذلك بشكل مقتضب أو عبارة عن إشارات عابرة كعلم النّفس عند ملاحظة الباحث أن التوزيع في أزمنة الأفعال هو فعل كلامي تأثيري في النّفس، وقد ساهم ويساهم في جلب النفوس المؤمنة خاصة والتأثير فيها إيمانيا ويدفع هذا التنويع الزمني إلى إثارة المشاعر وشحنها. ويسجّل الخطاب الديني حضوره بطريقة تداولية حجاجية من خلال هذا الحديث خاصّة عند حديثه عن أركان

الإسلام والإيمان وربطها بالقوّة الإنجازية لأفعال الكلام من خلال التنويع في الحركة الزمنية للأفعال، وتحضير النّفس البشرية لما تستقبله من أحكام شرعية جاء بها القرآن الكريم. ومن جهة أخرى حاول الباحث- من وجهة نظر دينية- ربط أساليب التقرير بالخطاب الديني لأن مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام هي الإبلاغ بالحجّة حتّى لا يترك فرصة للكافر يحتجّ بها يوم القيامة. وأخيرا وجدنا الباحث يستعين بعلم الرياضيات وذلك عند استعماله للأعمدة البيانية في شكل مدرّج لدراسة أزمنة الأفعال وتفاوتها في هذا الحديث وربط كل ذلك بأغراض تداولية خصوصا في الإنجاز الفعلي للكلام.

2- الحديث الثاني:

حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: مَا حَفِظْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الكَذِبَ رِيبَةٌ»[1].

اقتصر الباحث على تحليل عبارة دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، وقد بدأ باستخراج الأفعال الواردة في الحديث –كما فعل مع الحديث الأول- وهي: دع/ يريبك/ يريبك. وزمن هاته أفعال جاء بين المضارع والأمر. ثم انتقل بعد ذلك إلى جمل الحديث فوجد أن: الجملة الفعلية وردت مرة واحدة، وكما ذُكر سابقا الجمل الفعلية تُحيل على التغيّر عدم الثبات وكذا الاستمرارية. ليحصر الحديث في متواليتين (جملتين) صورهما على هذا الشكل:

1-دع ما يريبك ← جملة أمر ⇨ الحديث كله عبارة عن فعل أمر

2-إلى ما يريبك ← جملة نفي ⇨ يتضمن معنى النهي

الجملة الأولى جاءت بصيغة الأمر وأفادت معنى التنبيه والتحذير وكذا لفت الانتباه، أما الجملة الثانية فجاءت بصيغة النهي وأفادت معنى النصح والإرشاد لأجل التأثير وهذا ما يتطلبه هذا النوع من الأحاديث.

1- الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، ج.04، ص.668.

ويُلفت الباحث نظرنا إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين قام بتوظيف الأساليب الإنشائية في الحديث الشريف ليس لمجرد التعبير فقط بل لأجل الإيحاء والإبلاغ وكذا إثارة النفوس، وهذا يجعلنا نَخْلُصُ إلى أن هذين الأسلوبين (الأمر والنهي) يمثّلان طاقة حجاجية مهمة تدخل ضمن الأفعال التي وصفها أوستين بـ(***perlocutionnair acte***) والتي تعني الأقوال التي تتضمن إنجاز أفعال معيّنة.

وبعد ذلك يصف الباحث عبارات والحديث ومفرداته ليجدها أنها جاءت بسيطة واضحة لا غموض فيها،حققت الغرض أو الهدف المرجو إيصاله وأقنعت المتلقّين بفحوى الحديث[1]. والحديث الشريف ككل معناه: (دع ذلك إلى ذلك أي استبدله به أو دع ذلك ذاهباً إلى غيره على التقدير أو التضمين. قيل: والمعنى إذا وجدت نفسك ترتاب في الشيء فاتركه فإنّ نفس المؤمن تطمئن إلى الصدق، وترتاب في الكذب، فارتيابك في الشيء ينبىء عن كونه باطلا، فاحذره واطمئنانك إلى الشيء يشعر بكونه حقاً فاستمسك به[2].

ويبدو أن هذا الحديث قد تطبق عليه المقولة المشهورة (البلاغة هي الإيجاز)[3]، وكذلك مقوله (إصابة المعنى في أقرب مرمى)، وهذه من خصائص الحديث النبوي بشكل عام، والإيجاز في مثل هذه المواقف أليق من الإطناب، وفي موطن آخر يقول الجاحظ: "وأحسن الكلام ما كان قليله يُغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه"[4]. ليؤكد على أن «هذا يُسهم بشكل لافت في تحقيق الإقناع واستمالة النفوس؛ كون أن النفس البشرية تميل دوما إلى حبّ الاختصار، وترغب عن الإطناب، كما تجلى لنا من خلال الحديث الذي بين أيدينا»[5]، ولا يكاد يخرج كلام العقاد عن هذه الرؤية، إذ يقول: «الإبلاغ أقوى، الإبلاغ في كلام النبي، هو اجتماع المعاني الكبار في الكلمات القصار»[6].

1- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.133.

2- شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر – بيروت، ج.08، ص.189.

3- ينظر: الجاحظ الرسائل الأدبية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ص.53.

4- الجاحظ، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج.03، ص.87.

5- هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.134.

6- العقاد، عبقرية مُحَمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969، المقدمة.

على العكس من تحليل الباحث للحديث الأول نجد أنه كان انطباعيا إلى حدّ ما أثناء عملية تحليل هذا الحديث إذ نجده يقتصر على الشرح وإبداء رأيه بشكل أبعد ما يكون عن الحجاج التداولي وربما السبب في ذلك هو قِصر نص الحديث. ومن الانطباعية وصفه لعبارات الحديث أنها جاءت بسيطة وواضحة لا غموض فيها حققت الهدف منها وهو إيصال الفكرة، وقد استعان بالانطباعية والشرح السطحي الذاتي من وجهة نظر تواصلية أي بين الباث والمتلقي.

ونجد حضور علوم اللغة واضحا متفاعلا مع التحليل الحجاجي التداولي ومن ذلك علم البلاغة عند حديثه عن نوعية أساليب هذا الحديث الشريف حيث ارتأى أنها إنشائية زاوج فيها رسول الله ﷺ بين غرضي الأمر والنهي وفي رأيه أن هذين الأسلوبين يمثّلان طاقة حجاجية تؤثّر في النفوس. كما نجد حضور النحو كعلم لغوي أثناء ربطه زمن الأفعال (مضارع/ أمر) ونوع الجمل (فعلية) وربط كل ذلك بالقوة الإنجازية للأفعال الكلامية في هذا الحديث الشريف.

وفي مجال النقد الأدبي استلهم الباحث بعضا من مظاهر الأسلوبية عندما ذكرنا بأن الجمل الفعلية واعتمادها في النصوص تحيل إلى التغيير والتحول والاستمرارية وعدم الثبات، وهي-الجمل الفعلية- لها قوة إنجازية للأفعال الكلامية في أحاديث المصطفى عليه السلام ممّا يعطيها سلطة البقاء والدّوام والاستمرار كون كلامه صلّى الله عليه وسلّم شريعة ربّانية خالدة، ولا يستغني الباحث هنا عن البنيوية عندما يحوّل جزءا من تحليله إلى جداول وأسهم واستخلاص للعلاقات الثنائية بين جمل الحديث وأثر ذلك في صناعة الأفعال الكلامية وشكل النص بالنظر إلى لغته وإيجازه. وفي مجال النقد الأدبي نجد باحثنا يستلهم بعض المقولات التراثية لتثبيت وجهة نظره التداولية ومن ذلك ربطه لأسلوب الحديث والذي تميّز بالإيجاز بالمقولتين العربيتين القديمتين (البلاغة هي الإيجاز/ إصابة المعنى من أقرب مرمى) إضافة إلى تدعيم وجهة نظره هذه بمقولات الجاحظ الذي اقتبس له نصّا من كتاب البيان والتبيين.

وأخيرا وجدنا الباحث في هذا الحديث الشريف يستعير من الرياضيات بعضا من مصطلحاتها كتقسيمه لنص الحديث إلى متواليات جملية لها نفس الطول وربط ذلك ببلاغة القول لدى النبي صلى الله عليه وسلّم.

3- الحديث الثالث:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»[1].

قسّم الباحث الحديث إلى جملتين هما:

1- من حسن إسلام المرء

2- تركه ما لا يعنيه

التفت الباحث في بداية الأمر إلى السمة الغالبة على معظم أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلم وهي الإيجاز وهو ما يساعد على تيسير الفهم، وفي متناول جميع المتلقين المسلمين. مضيفا أن الإقناع هو الهدف من كل ذلك.

وقد قسّم الباحث بعد ذلك الحديث إلى جملتين:

1-جملة الشرط (من حسن إسلام المرء) + 2- جملة جواب الشرط (تركه ما لا يعنيه)

وقد علّق الباحث على الجملتين بقوله أن الأولى ابتدأت باسم، والثانية بفعل مضارع والسبب في ذلك في رأيه أن الرسول عليه الصلاة والسلام وظّف المصدر الصريح بدل المصدر المؤول المتمثل في (أن+ تترك)، ليواصل الباحث تحليله بقوله أن الحديث جاء بهاته الصيغة ليجمع بين الثبات والتغيّر، وفيما يخص الأسلوب فجاء واضحا بعيدا عن التعقيد والغموض، قريبا إلى البساطة والتداول[2].

الباحث هنا كان شديد الاقتضاب في تحليله بسبب نص الحديث والذي كان قصيرا. ورغم ذلك وجدناه يستعين بالبلاغة كعادة التداوليين وذلك من خلال الإشارة إلى أسلوب النبي والمتميز بالإيجاز ليساهم في عملية الفهم لأن الاقناع الحجاجي هو هدف أحاديث الرسول ﷺ. ولا يغيب علم النحو عن هذا الباحث فقد وجدناه يلجأ إليه في تحليل كل الأحاديث

1- الترمذي، سنن الترمذي، ج.05، ص.558.

2- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.135.

النبوية التي اشتغل عليها وفي هذا الحديث استعمل علم النحو عند تبيان أنواع الجمل وقد كانت (أسمية/ فعلية). كما تحدث عن استعمال المصدر الصريح بدل المصدر المؤول، وقد لاحظ الباحث أن المزاوجة في هذا الحديث بين جملتين أحدهما أسمية والأخرى فعلية للجمع بين الثبات والتحول لأن في حياة المؤمن ماهو ثابت وما هو متحوّل.

وآخر ما وجدنا الباحث يستعين به في هذا التحليل هو اللسانيات عند تقسيمه لنص الحديث لجملة شرط + جملة جوابه وهي ثنائية حكمت نسيج النص وكذلك حديثه عن ثنائية (الثابت/ والمتحوّل) أثناء حديثه عن نوع الجملتين (اسمية وفعلية).

4- الحديث الرابع:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ التَّقْوَى هَاهُنَا» وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»[1].

أولى ملاحظات الباحث في تحليله لهذا الحديث الشريف من خلال قراءته الأولية هو طغيان أسلوبي النفي والنهي، وهذا يحيل على غلبة الأساليب الإنشائية وكذا الجمل الفعلية، لينتقل بعدها إلى استخراج الأفعال الواردة في الحديث الشريف وهي:

قال (تكرر مرة واحدة)، تحاسدوا تناجشوا، تباغضوا، تدابروا، يبع، كونوا، يظلمه، يخذله، يكذبه، يحقره، يشير، يحقر.

ليخُصّ بعد ذلك كلّ فعل بزمنه من خلال جدول:

الماضي	الحاضر	الأمر
-قال (تكرّر مرة واحدة)	-تحاسدوا، تناجشوا، يحقر تباغضوا، يبع، تدابروا،يظلم يخذل، يكذب، يحقر،	-كونوا

1- مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، تح.مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج.05، ص.1986.

	يشير	

وأثناء تحليله لهذا الجدول وجدا تباينا في عدد حضور الأفعال الماضية، والمضارعة، وكذا الأمرية، ويجد أن الأفعال الماضية قد بلغ عددها فعلين فقط، على خلاف الأفعال المضارعة التي بلغ عددها أحد عشر فعلا، أما الأمرية فكانت فعلا واحدا فقط.

وقد لاحظنا من خلال ها التحليل أيضا أن التنويع في الأفعال (ماضي/مضارع/أمر) يؤدي إلى التنويع في الأغراض (التأكيد/التقرير/الأمر)، وهذا ما أضفى على الحديث الشريف تلك المنطقية التي كثيرا ما يستعملها رسول الله ﷺ من خلال أحاديثه، وذلك لغاية إقناعية، وليجعل المخاطبين مهما كانت درجة فهمهم يتدبرون ويتفكرون فيما يرد عن هذا النبي الكريم، وكما هو معروف فإن ظاهرة التعدد في الأغراض هي من أكثر الإستراتيجيات الإقناعية في الخطاب.

وما أثار انتباه الباحث في هذا الحديث أيضا هو كثرة توظيف الرسول عليه الصلاة والسلام للأفعال المضارعة وأرجعها الباحث إلى أن توظيف هذا النوع من الأفعال جاء لينهى عن مجموعة الأفعال المستكرهة غير المرغوب فيها. والتي نهانا عنها ديننا الإسلام. ولقد جاء هذا النهي بصيغة التوكيد: (لا تحاسدوا، لا تناجشوا، لا تباغضوا، لا تدابروا...). ولعل هذا التوكيد بحسب قول الباحث جاء لينهض بوظيفة حجاجية «تتمثل في تقديم الأحكام والضوابط الشرعية -الخاصة بالمعاملات- للمتلقي، وفرض حقيقتها عليه –من خلال أداة النهي لا- باعتبارها مسلّمات ومقتضيات غير قابلة مبدئيا للنقاش والمجادلة، رغم أنها في صميم النقاش والجدل الدّائر بين الرسول صلّى الله عليه وسلم وخصومه»[1].

ويضيف الباحث قائلا أن الزمن الماضي جاء ليفيد التقرير، ووجد أن حضوره كان ضئيلا مقارنة مع الزمن المضارع من حيث توظيف الأفعال، وهذا راجع لكون مقام الحديث لا يستوجب التقرير، بل النهي*. وكذلك لأن الرسول ﷺ أراد للمسلمين أن يتطلّعوا للمستقبل وعدم التفاتهم لما مضى وانتهى. وبالنسبة للأمر فقد وجده يقتصر فقط على فعل

1- هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.146-147.

*كثيرا ما يلجأ الرسول ﷺ لهذه التقنية أي استعمال التقرير عن طريق الأمر والنهي، بمعنى تضمين التقرير وهو أسلوب خبري النهي والأمر وهما أسلوبان إنشائيان.

واحد وهو (كونوا) وكان غرضه طلبيا، والمتمثل في طلب الرسول عليه الصلاة والسلام من المسلمين أن يكونوا إخوانا[1].

وكعادته يلجأ الباحث إلى الاستعانة بالجداول، فقد وضع جدولا يتضمن أهم الجمل الفعلية التي وُجدت في الحديث:

نوع الجملة	المثال من الحديث	عددها
1-جملة الأمر.	-كونوا عباد الله إخوانا	01
2-جملة النهي	-لا تحاسدوا، لا تناجشوا، لا تباغضوا، لا تدابروا، لا بيع بعضكم على بعض	05
3-جملة النفي	- لا يظلمه، لا يخذله، لا يكذبه، لا يحقره.	04

ليشير الدارس بعد ذلك إلى أن الرسول ﷺ أراد من خلال استعماله لأفعال الكلام الإنشائية* أن يُحدث أثرا في نفسية المتلقي وكذا جذب انتباهه وتركيزه ليوصله بذلك إلى مرتبة الإقناع. وقد وصل إلى بعض النتائج منها: «قدرة الأفعال على معاضدة الحجاج ومساندة المرسل في سعيه إلى الإقناع والحمل على الإذعان تماما كبقية الأساليب الإنشائية من تمن ودعاء وقسم واستفهام؛ لأن أسلوب النهي نابض بالإثارة، قادر على تحريك الوجدان وإحداث ما ينشد المرسل تحقيقه في المتلقي من تأثير وانفعال»[2].

وتأكيدا لما سبق يضيف قائلا أن: «الانتقال من الجمل الناهية إلى الجمل الأمرية ثم النافية فيه تسلسل منطقي له قيمة حجاجية بيّنة، توحي بقدرة المرسل على التأثير في المتلقي، فهو الذي خبر الدنيا وأهلها، وخاض من التجارب ما علّمه وهذّبه، وما زاده تشريفا أن أيّده

1- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.146-147.

* أو الأفعال الأدائية وهي التي وصفها بمعيار الصدق أو الكذب، بل بمعيار النجاح أو الإخفاق.

2- ينظر: المرجع السابق، ص.147-148.

ربّه برسالته، فغنم رأيا صالحا به يمنح نفسه حق نصح الآخرين وإرشادهم فكان حقيقا بهذا الدور جديرا بالطّاعة، وهو أمر يعيه المتلقي كل الوعي»[1].

نلاحظ أن ظاهرة التسلسل في هذا الحديث الشريف تكشف لنا عن بلاغته من جهة وبلاغة صاحب هذا الحديث من جهة مقابلة، وربما الإكثار من أساليب الإنشاء واعتمادها كوسيلة لإيصال الأفكار المتعلقة بالدين من ترغيب وترهيب عن قصد ونية سببه هو ما تتمتع به هذه الأساليب من قوة التأثير في الناس قصد إقناعهم، وذلك طبعا بالابتعاد عن التكلف*.

ويواصل الدّارس تحليله لهذا الحديث بقوله أن «الأساليب الإنشائية (الأفعال الإنجازية) تعتبر من أهم الوسائل التداولية التي تتوسّلها اللغة لتثير الرغبة، والإحساس وهي صالحة للتأثير في العامّة في مجال الوعظ والإرشاد[2]. ليصبح النّص بأكمله يؤدي وظيفة أساسية، من خلال جملة الوظائف الثانوية التي تؤدّيها هذه الأساليب ضمن البناء العام للنص، ليتحول إلى فعل لغوي واحد وهو طلب التغيير، أو الانتقال بالمتلقي من حالة إلى أخرى. لذلك فإنّ تحليل أي نص وفق نظرية أفعال الكلام يجعلنا نهتمّ بالوظائف التي تؤدّيها العبارات اللغوية، والنصوص ضمن بناء لغوي معيّن، يتحوّل من خلال شكله ومضمونه إلى فعل كلامي يؤدي وظيفة معيّنة؛ أي أن الدراسة التداولية تقوم على أساس تفسير النصوص كأفعال كلامية، أو سلسلة أفعال كلامية، وخير كلام على ذلك الأساليب الإنشائية»[3].

وخلاصة ما استنتجناه حول تمكين هذا الحديث وبكل مكوناته اللغوية (أساليب خبرية وإنشائية) و(جمل فعلية) يحمل في مضمونه بعدا حجاجيا اعتمد الكثير من آليات الإقناع وذلك قصد الإفهام والإبلاغ بأيسر الطرق.

لا يستغني الباحث عن البلاغة لصلتها القوية بالنظرية التداولية وقد كان ذلك طيلة تحليله لهذا الحديث الشريف إذ تحدّث عن طغيان أسلوبي النهي والنفي وهي أفعال كلامية إنجازية قصدها الرسول ﷺ في هذا الحديث. كما تحدث طويلا عن غلبة الأساليب الانشائية

1- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.148-149.

*وللتفصيل أكثر في أساليب الرسول ﷺ ينظر:

مُحَمَّد منير مرسي، التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، عالم الكتب، بيروت، 2005م، ص87.

2- ينظر: أحمد مُحَمَّد الحوفي، فن الخطابة، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1990م، ص.20.

3- هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.149.

والتنويع في الأغراض والذي اعتبره الباحث من الآليات الاستراتيجية الإقناعية الحجاجية ليجعل المخاطب يسلّم بما جاء به مذعنا لأوامره.

ونجد الباحث يستدعي المنهج الأسلوبي في كلّ مرة لارتباطه بالبلاغة من جهة وبالتداولية من جهة أخرى، فقد قام بإحصاء الأفعال وتقسيمها إلى أزمنتها المستعملة من خلال الجداول، وإشارته إلى ظاهرة التباين في في عدد الأفعال (التأكيد والتقرير والأمر) وكلّها وردت في شكل أفعال كلامية إنجازية.

كما لاحظنا حضور علم النحو بكثافة خاصة عند تحليله لأزمنة الأفعال وربطها بالأفعال الكلامية وربطه لظاهرة الجمل الفعلية لهذا الحديث الشريف بقضية الاستمرارية.

وقد استعان الباحث أيضا بالخطاب الديني عند حديثه عن الانتقال من النهي إلى الأمر وفيه تسلسل منطقي له قيمة حجاجية بيّنة توحي بمكانة الرسول صلّى الله عليه وسلّم عند ربّه وعند البشر فهو الواعظ المرشد إلى سراط مستقيم.

5- الحديث الخامس:

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ. وَمِنَ الْخَمْسِ، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ سمعَ رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "بُنِيَ الإسلامُ عَلَى خمسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ[1]".

في البداية قسّم الباحث هذا الحديث الشريف إلى ست جمل جاءت كالآتي:

1-بُني الإسلام على خمس.

2-شهادة أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدا رسول الله.

3-وإقام الصلاة.

4-وإيتاء الزكاة.

5-وحج البيت.

6-وصوم رمضان.

1- أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، الأيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، تح. مُحَمَّد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط.01، 1424ه/2000م، ص.21.

هذه الملفوظات الستة قد ابتدأت بفعل مبني للمجهول، وقد أفادت الإخبار والتقرير، أما الخمسة المتبقية فقد بدأت بمصدر يفيد الأمر، وإذا سبقت بأن المصدرية صارت بهذا الشكل (أن يقيم/ أن تحج/ أن تصوم)، وقد وصف صيغ هذه الأفعال في هذا الحديث بالذات الباحث كمال عز الدين في مصنفه الحديث النبوي من الوجهة البلاغية بقوله إن: «الأفعال المضارعة الخمسة (تعبد/ تقيم/ تؤتي/ تصوم/ تحج) في معنى الأمر»[1].

من نص الحديث يبدو لنا وبجلاء أن أسلوب النبي ﷺ تقريري، وذلك من خلال الابتداء بجملة خبرية خالية تماما من أدوات التوكيد ليتضح –بناء على ذلك- أثر الرسالة موجهة لمخاطب أو متلق خالي الذهن من هذه القضية التي أثارها المصطفى، وإثر ذكره لا يمكن إنكاره، وهذا الضرب من الخبر يصطلح عليه أهل البلاغة بالابتدائي، وهو ما يتلاءم مع منطق التلقي والذي يوجب تحقق قانون إفادة المخاطب لأنه الوسيلة المنطقية التي يمكن أن تليها الأوامر.

وتأكيدا لوجهة نظره يذهب الباحث إلى القول تعليقا على أسلوب الحديث أنه قد: «تراوح بين الخبر والإنشاء استجابة لمعاني التّقرير والطلب، وسواء تعلّق الأمر بالخبر أو الإنشاء فإن قوة أفعال الكلام تكمن في الأثر الذي يتولّد من القول، والذي يُلقي بظلاله على نفسية المتلقي، ومن هنا فإن الإقناع في هذا السياق يتوقف على الدور الذي تؤدّيه قوانين الخطاب (خاصّة الإخبارية والإفادة) في تحديد دلالات الأقوال»[2].

وفي السياق نفسه يسترسل قائلا إن أغلب المتواليات تبدأ بالواو كرابط حجاجي يلعب دورا في تنسيق الكلام والذي يفيد العطف والّتشريك، كما تدخل الجمل المبدوءة بالواو قضايا تدلّ على أحداث سابقة، وكذلك لتغيّر المتوالية -المتكونة من فعل أو أفعال- وجهتها.

أما إذا انتقلنا إلى ألفاظ ومفردات هذا الحديث، وأيضا أسلوبه فقد كانت موجزة ومباشرة وبسيطة، أبعد ما يكون عن التكلف والصنعة، وقد تميز جل هذا الحديث بالإيجاز والبساطة، وذلك بسبب تغلب الإبلاغ، والإفهام على حساب الجمالية، وفي السياق نفسه يذهب الباحث (محمود المقداد)... والذي صرح بأنه هذا النوع من الأساليب هو الذي طغى

1- كمال عز الدين، الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، دار إقرأ، بيروت، لبنان، 1984م، ط.1، ص.136.

2- هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.159.

على مترسلي فترة صدر الإسلام، يقول: «إن الأسلوب الذي يغلب عليه الميل إلى الإبلاغ...لم يكن ليخلو تماما من الهمّ الفنّي الذي يصدر عفويا للتعبير عن الفكرة بأكمل لفظ، وأجمل حلة بغية التأثير في عواطف المرء وفي اعتقاده وعقله»[1]. ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن البعد الإقناعي تجلّى بشكل واضح في هذا الحديث الشريف وهذا لاعتماد الرسول عليه الصلاة والسلام الأسلوب الإنشائي والخبري وكذا المزج بينهما، وهذا لأجل إحداث أثر في نفسية المتلقي للوصول به إلى مرتبة الإفهام والإقناع وهذا ما تطمح إليه التداولية في مجملها[2].

منذ البداية نلاحظ استعانة الباحث باللسانيات وذلك من خلال تقسيمه لنص الحديث إلى جمل واعتماده التحليل الجملي ولم يحلّل الحديث كخطاب، إضافة إلى تسميته هذه الجمل بالمتتاليات الكلامية والتي زاوجت بين الخبر والإنشاء.

كما نجد حضور علم البلاغة خاصّة عند الحديث عن غرض الأفعال والذي زاوج فيه المصطفى عليه السلام بين التقرير والإخبار. ونجد إشارات كثيرة لضروب الخبر الواردة في هذا النص والتي كانت كلها ابتدائية. وتحدّث طويلا عن أسلوبي الخبر والإنشاء في هذا الحديث وربطها بالقوة الإنجازية للفعل الكلامي.

ومن العلوم اللغوية المجاورة للتداولية نجد الباحث يستعين بالنحو خاصة عند تقسيمه لنوعية الأفعال الواردة في هذا النص فوجد جملة تبتدئ بفعل مبني للمجهول وباقي الجمل تبتدئ بمصدر يفيد الأمر وردُّ ذلك إلى طبيعة النص وأسلوبه الذي طغى عليه الإخبار ثم تحدّث عن أدوات الربط وقد كان الواو وفسّر ذلك بقضية العطف والتشريك.

3- التحليل التداولي للخطاب المسرحي:

الدراسة التي نتناولها في هذا الفن النثري بالمقاربة هي عبارة عن رسالة دكتوراه للباحثة مقدس نورة تقدمت بها لكلية الآداب واللغات والفنون بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس الجزائر الموسومة بـ"تداولية الخطاب في المسرح الجزائري" فمن خلال هذا العمل أرادت الباحثة أن تُخضِع الخطاب المسرحي الجزائري للمنهج التداولي لما يتوفر عليه من بنى متنوعة وما يحويه هذا النوع من علاقات داخلية وجمالية موظفة بذلك مجموعة من المسرحيات

1- محمود المقداد، تاريخ الترسل النثري عند العرب، دار الفكر المعاصرة، القاهرة، 1993م، ص.238.

2- ينظر: هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، ص.159-160.

ارتأينا تقديم اثنين منها تمثلت في مسرحية "الصحراء" لمحمد الطاهر فضلاء، وكذا مسرحية "بوحدبة" لمحمد التوري.

1- مسرحية الصحراء لـ "محمّد الطاهر فضلاء":

وصفت الباحثة هاته المسرحية بأنها من أفضل ما أنجب المسرح الجزائري، وقد كتبت في ظل ظروف الاستعمار الفرنسي، متحدّيا مؤلف هاته المسرحية الاستعمار الفرنسي الذي سعى جاهدا لطمس الثقافة العربية الإسلامية للجزائريين، وتدور أحداث المسرحية حول الصراع القبلي مع العدو الأجنبي، حيث أنه يتجلى لنا الصراع الداخلي بين القبائل الأصيلة التي تسعى جاهدة إلى لمّ الشمل وجمع الحشود للدفاع عن الأرض وقبائل أخرى لا يؤمّن لها. وقد جسدت من خلال فصولها الجهاد الوطني وكذا الكفاح الطويل المتوارث جيلا بعد جيل[1].

وقد تصدرت هذه الباحثة دراستها بالحديث عن البعد التداولي في مسرحية الصحراء لمحمد الطاهر فضلاء، مشيرة إلى أن دراسة الخطاب المسرحي يتطلب منا معرفة عناصر هذا الخطاب المكونة للعملية التواصلية من مرسل ومرسل إليه وكذا الخطاب والسياق الذي قيل فيه.

ومنذ البداية تؤكد الباحثة على أن «خطاب المؤلف المسرحي يتجلى في الإرشادات المسرحية والتوجيهات، وهذه الإرشادات المسرحية قد لا تكون لها علاقة بالحوار المسرحي، وهذا ما نجده في الفصل الأول من المسرحية: "في واجهة صحراوية، أشجار ونخيل هنا وهناك، وفي مؤخر المسرح تظهر جبال مرتفعة يغطيها الضباب، على شمال المسرح تظهر خيمتان متجاورتان وخيام منتشرة هنا وهناك، رجال وجنود يغدون ويروحون بين الخيام، نساء يخرجن بأواني فخارية لجلب الماء"[2]، وفي الفصل الثاني: "كهف في جبل حيث يسكن عماد وزوجته وابنه وابنة أخيه -باب على شمال المتفرج يقود إلى غرفة ثانية وهناك باب الخارج- في الكهف أغطية صوفية معلقة، خنجر وبندقية معلقان على الحائط، إبريق تحت سرير في

1- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص.222.

2- مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2007م، ص.07.

الوسط[1] في مؤخر المسرح، سرير على شمال الحصير المؤدي إلى الباب الخارجي، حصير في الوسط" ومثال آخر ما جاء من إرشادات في بداية الفصل الرابع: "في قمّة جبل متوسط العلو، خلفه تظهر واحات الصحراء بلونها ونخيلها، على شمال المتفرج بعض أشجار الغابة، وصخور ناتئة وعلى يمينه صخرة فيها فتحة لكهف وهو كهف عماد من الخارج»[2].

تعتقد الباحثة أن هاته الإرشادات المسرحية تجعل من القارئ أو المتلقي يؤخذ نظرة عامة عن المسرحية (السياق العام) فمن خلالها يبين لنا كاتب المسرحية نوع البيئة المستعملة فهي بيئة صحراوية وما دلّ عليها من واحات ونخيل وخيام بيئة بسيطة تبعد كل البعد عن مظاهر الغنى الترف، ففي رأيها أن الصحراء رمز للمقاومة والتضحية والصمود، رمز للطريق الوعر والقاسي، رمز للأمّة العربية التي تحوي هذه الصحراء. كما وصف المؤلف بعض الأماكن وكذا وضعيات بعض الشخصيات، مضيفة أن الهدف من هذه المسرحية أو هذا الخطاب هو إثراء معارف المتلقي للتعرّف على أبعاد الشخصيات ويتم هذا من خلال وصفه الخارجي كوصفه للأغطية الصوفية وكذا الخنجر والبندقية المعلقين على الحائط، والوصف الداخلي من خلال مواضع الأشخاص من مثل:"عماد نائم في فراشه، وعائشة جالسة على سرير شهاب ورأسها بين ركبتيها تفكر، شهاب على سريره، وعائشة على الحصير تبكي[3]".

وتشير إلى ذِكر الكاتب بعض المعطيات للتعرف على تفاعل الشخصيات وهاته المعطيات جاءت بصيغة أفعال من مثل (يقوم نحوها) و (يجلس بجانبها)، (تنظر إليه في هشة)، (يتقدم نحو الجثّة)، وعلى شكل أسماء من مثل "حائر، فزعا، متوجها نحو الشمال..."، وامتدّ هذا إلى نهاية المسرحية.

وتذكر الباحثة أن مؤلف المسرحية وظف نوعين من الحوار (داخلي وفردي) وهذا ليكشف المتلقي ما يدور في ذهن الشخصيات من مشاعر وأحاسيس وأفكار وهذ يتجلى في حديث حسن:

1- مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، ص.32.

2- مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.223.

3- مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، ص.32.

"حسن: (يمشي وحده مفكرا) أهب نفسي للرجل الذي يثأر لي شهاب... (يقف) رباه لقد ضاع صوابي... أنتقم ممن؟ من بني جنسي؟ من وطني؟ أخون بلادي؟ وأمي...؟ أمي لن تصفح عني... ستلعنني... وعائشة ماذا يكون مصيري عندها...؟ إنني أحبها... أحبها حبا عميقا، قد اختلط بلحمي وعظمي ودمي... آه... (يجلس متأوها ويضع رأسه بين يديه)".

إضافة إلى استعماله الإشاريات الشخصية المعبرة عن الذاتية في اللغة، لكن أحيانا نجد في خطابه –والكلام للباحثة- تلاعبا بهاته الإشاريا ولربما كان هذا لغاية سياسية أو اجتماعية؛ ما يغير في دلالتها ويجعل القارئ أو المتلقي لا يستطيع إدراك مدلولاتها إلا من خلال السياق ومرتبة كل من المرسل والمرسل إليه، ومثال هذا التلاعب الحديث الذي دار بين عماد والقائد[1]:

"عماد: أهلا بالقائد العام، مرحبا بكم...

القائد: (يتقدم إليه ويصافحه) يحق لنا أن نفتخر بك يا سلالة المجد والكرم.

عماد: سيسجل لكم التاريخ يا ولدي صفحات من النور...بارك الله فيكم...

القائد: ومن يكون هذا الفتى؟

عماد: هو ولدي...ولد هذا الوطن العربي المجاهد...غدا سينضم إلى الصفوف..."

تشير الباحثة هنا إلى أن الشيخ عماد نوّع من استعماله للضمائر في هذا الخطاب ففي بداية الحديث وظّف ضمير الجمع (مرحبا بكم)، وهنا احتراما للمخاطَب، ليستعمل بعدها الضمير المفرد من خلال لفظة (ولدي) وتُردِف قائلة أن الوضع التداولي والرتبة في العملية التواصلية لكليهما تدلان على احترام كل من المرسل والمرسل إليه، وإطلاق ضمير الجمع على المفرد قد يكون على سبيل الرهبة والخوف والاحترام، كما أن الاستعمال التداولي للإشاريات الذاتية يخضع أيضا لعامل آخر والمتمثّل في "ميزان القوة" بين الشخصيات المسرحية، حيث تكون للشخصية القوة اللازمة لتنفيذ الأوامر كالحديث الذي دار بين حسن وعماد في المشهد الثاني من الفصل الثالث[2]:

"عماد: من أنت؟ وكيف جئت إلى هذا المكان؟

1- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.225.

2- مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، ص.57.

حسن: أنا...؟

عماد: ما بك؟

حسن: جريح أنا جريح...

عماد: جريح...؟ وأين؟

من خلال هذا المقطع الحواري تستنتج الباحثة أن «بمجرد نطق المرسل بصيغة الأمر يضفي على نفسه صفة الآمر، ويُلزِم المرسل إليه بطاعته ويستجيب لطلبه حيث يضعه في مرتبة المأمور، فقد انتقى المؤلف بعناية فائقة شخصيات مسرحيته، وتكمن الصفات المميزة لهذه الشخصيات عن بعضها في أدوارها الوظيفية، وفي ملامحها ومستوياتها الاجتماعية والثقافية، فمواقف الشخصيات وقناعاتها هي التي تحرّك سير الأحداث. أما الإشاريات الزمانية في المسرحية لم يحدّده المؤلف بزمن معين، بل تركها مفتوحة لتبقى نصا خالدا يُستدعى في كل حين لاستنهاض الشعوب وإيقاظ الضمير العربي، لذا لا نجد في المسرحية أية إشارة تاريخية تحدد زمنها، وفي اللغة يظهر الزمن عن طريق استعمال الظروف في بداية الخطاب أو نهايته والتي تتمثل في التزامنية، والمقبلية، والبعدية، وفي المسرح مقسم إلى نوعين وهما زمن العرض وهي المدة التي تقع فيها الأحداث على الخشبة، والزمن الخيالي ويقصد به زمن بناء الأحداث ويكون بواسطة الارشادات المسرحية، كما يمكننا أن نميّز الزمن الداخلي للمسرحية والزمن المُسترجع من الذاكرة وليس له وجود في الواقع هذا ما ورد في حديث عماد وشهاب عن حياته»[1]:

"عماد: أنا عماد بن سعيد، من أسرة بني سعد المجاهدة، غرّني طيش الشباب، فتزوجت على أمك من إمرأة أجنبية مجهولة النسب، ساقتها الأقدار إلينا...، وفي الليلة التي وقعت فيها الفاجعة التي شتّت شملنا...وقضت على البقية الباقية من أبطالنا المجاهدين، بعد استشهاد البطل الكبير عمرو بن سلام في هذه الواقعة السوداء...، مرقت عني تلك المرأة الأجنبية، وصفعتني بالحقيقة في وجهي...كانت حيّة رقطاء في أثواب ملاك...استنجدت بجنود الأعداء،

1- مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.226.

ورمتني أمامهم بأسفل التهم، وحثّتهم على الانتقام مني...فكان انتقامهم أن حرموني من نعمة البصر...وبعدما أتمّوا فعلتهم الشنعاء ذهبت معهم وأخذت معها ولدي...

وتُلفِت الدّارسة نظرنا إلى وجود الزمن الخارجي في جميع أحداث الفصول، وهذا له علاقة بسير أحداث المسرحية، ومثال ذلك ما ذكره المؤلف:"بعد خمسة عشر عاما من الفصل الأول"[1]. وتعتقد الباحثة أنه من الضروري التطرق للمبهمات الزمانية وعلاقتها بزمن الخطاب في الدراسة التداولية، ففي ذلك مساعدة على معرفة معالم الخطاب المسرحية، وفترة سير الأحداث على حَدّ قولها[2].ففي قول حسن:

"معذرة ياسيدي...ستعرف الآن كل شيء...سأخبرك بكل شيء...إنني...لا أقوى على الكلام الآن..."، وترى بأن كلمة "الآن" ليست تزامنية، وبالتالي هي غير مبهمة لأن الإخبار لم يتحقق أثناء صدور الخطاب، ومن الإشاريات الدالة على القبلية نجد في قول عماد:"أعمى...أجل أعمى... إلهي لقد بقيت أكثر من خمسة عشر عاما وأنا أعمى، فلم أشك ولم أتذمر، أما اليوم فإني أريد أن أبصر...أريد أن أمتّع عيني بمشهد غريمي يتلوى تحت قدمي...إلهي امنحني البصر ساعة...ساعة فقط...".

وتخلص الباحثة إلى وجود ظرفين في هذا النموذج «الأول "خمسة عشر عاما" في هذا القول الظرف مبهم لأن لحظة التلفظ ذكرها المؤلف في سياق الأحداث وهذه الفترة حددت دلالتها لارتباطها بدال آخر، والثاني "اليوم" يعد من المبهمات الحيادية التي تستعمل في جميع الأزمنة القبلية والتزامنية والبعدية، وفي هذا المثال استعملت تزامنية إلا أنها غير مبهمة لأنه لا يستطيع تحقيق ما يريده "أما اليوم فإني أريد أن أبصر" ليس بإرادته ومن غير الممكن أن يرجع بصره ليوم أو لساعة بعد أن تم فقع عينيه»[3].

وفي سياق آخر تورد الباحثة قول حسن: "وبعد معركة حامية دامت عشر ساعات، فرغ منا الزاد والمؤونة...سلمنا جميعا للعرب، وقادونا أسرى على الحدود... وفي أول أمس هجمت الطائرات على المعسكر...وقذفته بالقنابل..."، وتقول أن كلا الظرفين "عشر ساعات"

1- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.225

2- مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، ص.69.

3- مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.227.

و"أول أمس" مبهمان لأن لحظة التلفظ في رأيها ذكرها المؤلف في سياق الحديث وهما الإشاريات الدالة على القبلية، وهناك مجموعة من الإشاريات التي تدل على الزمن خلال المسرحية من بينها: عند الغروب، أمامنا ساعة، طلع النهار، عند الفجر، المساء، الليل...[1]

تلاحظ الباحثة أنّ مؤلف هاته المسرحيةلم يجعل مكان وقوع أحداثها محددا بصورة واضحة ماجعله يذكر فقط لفظة الأمة العربية بكامل ترابها من هذا الخطاب الذي جاء على لسان عماد: "أجل الصحراء، بلاد العرب، وستبقى دائما للعرب...فلتحيا أمة العرب"[2]، أما الإشاريات الدالة على سير أحداث المسرحية نجدها من خلال وضعية المرسل الذي يحدّد الأبعاد المكانية، وهذا ما نجده في خطاب الشخصيات المسرحية التي تحتوي على العديد من الأماكن مثل قول صالح: "...أنت تعلم أن عماد لم يعد حتى الساعة، قده ياعبيد إلى خيمة الشيخ جابر، ولينتظر هناك حتى يعود عماد"، وبعد أن طاله القصف لجأوا إلى كهف مخيف كما تصفه عائشة: "...أوليس من القسوة أن تتركني دون عون ولا نصير، تتركنا هنا، أنا وأمك المريضة وأباك الضرير...؟ تتركنا في هذا الكهف المخيف الذي لم يطرق بابه أحد منذ أكثر من سنتين؟؟، فهو كهف بعيد وخالي كما وصفه أيضا المؤلف من خلال الإرشادات المسرحية "كهف في جبل...في الكهف أغطية صوفية معلقة، خنجر وبندقية معلّقان على الحائط..."، «حيث دارت أحداث المسرحية في الخيام وفي الكهف، كما تم ذكر بعض الأماكن المفتوحة مثل المدينة، الجبل، وادي الدبال، قرية الصواحب...

لاستخراج العلامات الدالة على المكان تعتقد الباحثة أننا لا نكتفي بالإرشادات المسرحية، وإنما نجدها أيضا خلال الحوار وأثناء التلفظ، كما أنها تحدد المبهمات المكانية ونجد هذا في الحوار التالي:

"عماد: لا...أنا من يثأر له لدي...سأناديه الآن، وعليك أن تسددي فوهة النار عليه وأنا أطلق.

حسن: (يقف بباب الكهف)

عائشة: (تصوب البندقية نحوه)...هاهو الباب، إنه أمامك

1- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.228.

2- مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، ص.94.

حسن: لحظة، لحظة لي رجاء...".

فقد حدد المخاطب مكانه أثناء التلفظ فهو موجود أمامها، إذ نستنتج من خلال السياق أن الإشارة المكانية "أمام" مبهمة، ومن الإشاريات المكانية الغير مبهمة نجد في قول حسن: "ثم أدركت أنني في خطر أكثر... فعمدت إلى ثياب الشيخ، فانتزعت منه هذا الثوب وهذه العمامة، ولبستهما وأخذت أجري في الصحراء هاربا...وبقيت يومين كاملين وأنا أمشي تائها...وفي هذا المساء بلغ مني الإعياء مبلغه..وأحسست كأن أحشائي تتقطع من الجوع والتعب، فسلّمت نفسي للرياح تدفعني أمامها لملاقاة الموت...ولكن الأقدار منّت عليّ بالنجاة، ودفعتني إلى هنا... »[1].

فقد حدّد المخاطب مكانه أثناء إصدار الخطاب وهو وجوده في الصحراء إلا أنه لم يحدّد مكانه بالضبط أثناء التلفظ، فالصحراء شاسعة يصعب على المتلقي معرفة موقعه بالضبط، إلا أنه بيّن فيما بعد اتّجاهه باتّجاه الرياح التي سلّم نفسه أمامها.

وقد لاحظت الباحثة أن لغة الخطاب في مسرحية "الصحراء" التي نسجها "مُحَمَّد الطاهر فضلاء" كانت بالفصحى الراقية، والتي تمتاز بقوّة الأسلوب، فهي تعبّر عن التراث العربي والانتماء الإسلامي لهذه الأمة، وما ورد من رموز التي ترمي إلى توحيد الصف بين العرب والمسلمين، فهو من روّاد المسرح الجزائري الفصيح ومن دعاة الفصحى حيث يقول: "ومن مشاكل المسرح المفتعلة قضية ما أسموه "اللغة المسرحية" هذه مشكلة خلقها الاستعمار وأكّدها الجهل..."، فخطابه المسرحي يمتاز بكثافة الرمز وقوّة الأسلوب، يمتاز بالعمق والقوّة والمتانة، حيث أن أسلوب الخطاب يرقى ويضعف حسب الشخصية التي يعبر عنها، كما أن للخطاب المسرحي دور في تشخيص الشخصيات وإبراز سيماتها النفسية والاجتماعية.

تبدو دينامية الأنساق المعرفية في هذه المقاربة التداولية عديدة، وقد تعاضدت تلك الأنساق لتخرج لنا تحليلا تداوليا مسّ تقريبا كل جوانب المسرحية الشكلية والمضمونية، ومنذ افتتاح هذه المقاربة تقع عين الدّارس على حضور الخطاب التاريخي من خلال ذكر مناسبة المسرحية والتي كتبت زمن الحقبة الاستعمارية لبلادنا، هذا الاستعمار الذي حاول بكلّ

1- مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.229.

الطرق طمس الهوية الجزائرية فكرا وعرقا وعقيدة، فانبرى له أمثال هؤلاء المبدعين ردّا وردعا ومحاربة.

وقد يلاحظ الباحث على هذا التحليل آليات نسقية كثيرة كم خلال التحليل البنيوي للزمن والمكان، فقد لاحظت الباحثة أن الزمن مغيّب في هذا النص أو كان مفتوحا والسبب في ذلك حسب الباحثة كان تداوليا أي جعل النص خالدا يستدعى في كل حين لاستنهاض الشعوب وإيقاظ الضمير العربي، ورأت أن المؤلّف استبدل ذلك بالزمن اللغوي وقد استخلصته من استعمال الظروف في بداية الخطاب ونهايته والتي تتمثل في التزامنية والقبلية والبعدية. كما وجدناها تستعين بالنقد البنيوي أثناء حديثها عن قضية الزمن في المسرح وتقسيم النقاد البنيويون لهذا الزمن إلى فرعين (زمن العرض/ الزمن الخيالي)، إضافة إلى تمييزها بين الزمن الداخلي للمسرحية والزمن المسترجع من الذاكرة وليس له وجود في الواقع لتربط ذلك كله بالاستعمال التداولي للزمن عند تصريحاتها أنه من الضروري التطرق للمبهمات الزمانية وعلاقاتها بزمن الخطاب في الدراسة التداولية، وتذهب إلى الاعتقاد أن ذلك يساعد على معرفة الخطاب المسرحي وفترة سير الأحداث.

وليس ببعيد عن التحليل البنيوي نجد حضور اللسانيات النصّية من خلال استعارتها للعديد من مصطلحات هذا العلم كزمن التلفظ وعلاقة الدوال بالمدلولات من خلال استعمال الزمن وذلك عندما أقدمت على تحليل مبهمات الزمن. وفي السياق نفسه نجد حضور منهج نقدي نسقي قد استعانت به الدارسة هنا ونقصد السيميائيات، وذلك من خلال توظيفها للعلامة في فكّ شيفرة المكان في هذا النص السردي، ورأت أنه لا يكفي الاستعانة بالإشارة المسرحية للتعرف على المكان، بل نجد العديد من العلامات اللغوية التي ترشدنا إلى ذلك ومنها الحوار أثناء التلفظ والذي يساعد على تحديد المبهمات المكانية، وقد أخذت أمثلة حوارية واستخرجت منها الملفوظات ذات العلامات المكانية ومن أمثلة ذلك ما ورد في حوار من ملفوظات وهي: (أخذت أجري في الصحراء هاربا/ بقيت يومين وأنا أمشي تائها/ وفي هذا المساء بلغ مني العياء مبلغه/ أحسست كأن أحشائي تتقطّع من الجوع والتعب/ رمت بي الريح إلى هنا/ ولكن الأقدار منّت علي ودفعتني إلى هنا) لتخلص الباحثة أن المخاطب حدّد مكانه علاميا وليس تصريحيا.

وقد وجدنا الحضور المكثّف للنقد الأدبي وكان ذلك باقتطاف مقاطع سردية وربطها بالتوجيهات والأرشادات من وجهة تداولية رغم خلوّها من الحوار، وفي هذه المقاطع السردية المختارة إما أن يصوّر فيها المؤلّف حالة الجزائريين المزرية ليزرع في وجداناتهم حب التضحية والكفاح من أجل استرداد الحرية، أو يصوّر ظلم المستعمر وقهره وتجويعه وتفقيره للجزائريين وهذه أيضا آلية تداولية لتثويرهم ضده. ونجد حضور هذا العلم أيضا أثناء تحليل الباحثة للمكان في هذا النص وقد ارتأت أن المؤلّف لم يجعل مكانا محدّدا لوقوع الأحداث، بل ذكر ملفوظ الأمة العربية ليشير إلى أن ما يحدث في هذه المسرحية هو ما يحدث في كل البلاد العربية عصرئذ، وما يشير إلى ذلك استعماله لهذه الملفوظات المكانية (الصحراء/ الخيام/ الكهف/ الجبل/ المدينة/ وادي الدبال/ قرية الصواحب).

استعانت الباحثة بعلم الاجتماعي اللغوي أكثر من مرة وذلك عند حديثها عن أنواع الحوار وهو نوعان (داخلي نفسي/ وخارجي)، ومن الدّاخلي النفسي استعمال الإشارات، وقد اكتشفت الدّارسة أن المؤلّف يلجأ أحيانا إلى التلاعب بهذه الإشارات وذلك إما لغاية اجتماعية أو سياسية، وهذا ما يغيّر من دلالتها ويجعل القارئ أو المتلقي لا يدرك مدلولاتها إلا من خلال سياقاتها ومرتبة كل من المرسل والمرسل إليه. كما كان الحديث عن لغة المسرح الفصيحة وأسلوبها الراقي يصبّ في باب علم الاجتماع اللغوي فقد استعانت الباحثة ووظّفت في تحليله رأي الكاتب في هذه القضية هذا الكاتب الذي يرى أن مشاكل من المسرح المفتعلة قضية ما أسموه (لغة المسرح) وهذه في رأيه مشكلة خلّفها الاستعمار لضرب اللغة العربية وإحلال الدّارجة محلّها وهذا ما دأب على فعله طيلة قرن ونيف.

ومن العلوم اللسانية التي اتّكأت عليها الباحثة أثناء تحليلها نجد الحضور الواضح للنحو الوظيفي، فلقد ذكرت الباحثة بعض المعطيات التي عمد المؤلف لاستعمالها للتعرف على تفاعل الشخصيات وهذه المعطيات جاءت في صيغة أفعال مثل (يقوم نحوها/ يجلس بجانبها/ تنظر إليه في دهشة/ يتقدّم نحو الجثّة) وعلى شكل أسماء (حائر/ فزعا/ متوجّها نحو الشمال).

تخلص إلى أن حركة الأفعال والأسماء في هذا النص أعطت دينامية إنجازية ساعدت على تطور الحدث المسرحي والوصول به إلى الهدف المتوخى منه وهو تثوير المجتمع الجزائري ضد المستعمر. ومن مظاهر توظيف النحو الوظيفي الحديث عن توظيف الضمائر والتنويع فيها

لأغراض بلاغية وتداولية ومن ذلك المراعاة للرتبة في العملية التواصلية لكل من المرسل والمرسل إليه أو المتخاطبين، ومراعاة لميزان القوة بين الشخصيات المسرحية.

وأخيرا كان للتأويل نصيبه في هذه المقاربة، فقد أوّلت الباحثة بعض المقاطع السردية والتي تصوّر بيئة النص وهي الصحراء بخيامها وواحاتها والتي تبعد كل البعد عن الحضارة والغنى والترف، واستنتجت أن الكاتب قد عمد إلى استعمال الصحراء كرمزية للمقاومة والصمود والتضحية والصبر ورمزية للطريق الوعر القاسي وربطتها تداوليا بالرمزية للأمة العربية وما عليها التحلّي به للظفر بالحرية.

دون أن نغفل بعض الإشارات لحضور علم البلاغة خاصة عند تطرق الباحثة للغة المسرحية وأسلوبها فقد وصفت الأسلوب بالمتانة والعمق والقوّة، وقد استطاع الكاتب التحكّم فيه فهو يرقى ويضعف حسب الشخصيات إضافة إلى كثافة الرموز في هذه المسرحية.

2- مسرحية "بوحدبة" لـ"مُحَمَّد التوري":

تصف الباحثة هاته المسرحية بأنها مسرحية اجتماعية جاءت باللغة العامّية الجزائرية انحصرت أحداثها في ثلاثة فصول، ومن خلالها يصوّر المؤلف عالمين متضادين، عالم الجشع والطمع، وعالم الحب والوفاء، وتمثِل الشخصية البطلة "بوحدبة" الرجل الشهم الذي يرى الأمور من بابها الواسع كما يقول كلمته بصدق مصدق مهما كلّفه ذلك، وقبل أن تبدأ الباحثة في عملية التحليل تورد ملخصا للمسرحية فحواه أن البطل «تزوّج المرأة التي يحبها وتحبه، وهي الأخرى لا تختلف عليه في الحكمة ورجحان العقل، نفق لأجلها كل ماله لأجل إشفائها من مرضها، وهما بما يمثّلانه من حبّ ووفاء يواجهان الجشع والطمع الذي يتزعّمه صهره "عبد الرحمان" وزوجته "زليخة" اللذان يسعيان لتطليق ابنتهما من التّقي "بوحدبة" لتتزوج من الغني الفاسد "سي رزقي"، لأن ما يهمّهما سوى المال، وفي سبيله يريدان تضييع مستقبل ابنتهما، إلا أن الزوجة المخلصة لزوجها تُصرّ على البقاء إلى جنبه، ومن خلال هذه المسرحية يحاول "محمّد التوري" معالجة العادات الاجتماعية السّيئة التي ترمي إلى هدم المجتمع بسبب الطمع واحتقار الضعفاء»[1]. وأول خطوة ابتدأت بها الباحثة تحليلها التداولي هي البعد التداولي

1- مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.235.

للخطاب المسرحي من خلال أفعال الكلام؛ بالنظر إلى التطبيقات التداولية على النص المسرحي ارتأت الباحثة الاعتماد على مقاربة "أوستين" فيما يخص اهتمامه بما يُعرف بنظرية الأفعال الكلامية، وهذا من خلال إقراره بأن كل جملة تامة يقابلها إنجاز فعل لغوي واحد على الأقل. وذكرت الباحثة أن هاته الأقوال المنجزة قسمت بدرورها إلى ثلاثة أنواع تمثلت في: فعل الكلام أو الفعل القولي، الفعل المتضمن في القول، والفعل التأثيري.

ويبدو واضحا جليا أن «كل النظريات التداولية تؤكد على أن التواصل في الخطاب يقتضي أن يكون حواريا، حيث يوظّف كل متخاطبين طاقتيهما لفهم بعضهما، ذلك أن مبدأ التعاون ينصّ على أنه يجب أن نفهم أثناء التواصل أن هناك ما يقال و"ما يعني القول"، فما يقال يتجلى من خلال ما تعنيه الكلمات ظاهريا وغالبا ما يتم شرحه وفق شروط الحقيقة، أما "ما يعني" فهو التأثير الذي يحاول المتكلم متعمدا اضفاءه على المستمع أو القارئ المخاطب من خلال إدراك الأخير لهذا القصد»[1]، هذا ما سنجده في حديث ليلى:

"تفكري يا يما...تفكري بلي مراد هو اللي رجّع لي صحتي...مراد بوحدبة كيما تقولي أنت وبابا...بسببابه بريت...خسر علي جميع ماله، باع حتى الدار اللي ورثها من باباه"[2].

يُلاحظ -والحديث للباحثة- من خلال حديث ليلى أنه جمع بين ثلاثة أفعال متزامنة، الأول كان الإنجاز الفعلي الكلامي الذي تمثّل في نطق ليلى لخطابها، والثاني كان فعلا متضمنا في القول وهو حديث ليلى عن مرضها الذي كانت تعاني منه سابقا، أما الثالث فكان فعلا تأثيريا غرضه الإقناع بأن ليلى قد شفيت بفضل زوجها ورعايته لها واستحالة تخليها عنه[3].

كما يحوي هذا النص المسرحي أفعالا كلامية أخرى لاحظتها الدارسة منها ما يتعلّق بأفعال الممارسة وهاته الأخيرة تتصل بالقانون والسلطة وإصدار التوجيهات التنفيذية وكذا التنبيه والتحذير، وقد تتصف هاته السلطة بالرسمية أو الأخلاقية، فمن لديه السلطة العليا يستطيع التأثير في الآخر، وجعله ينصاع لأوامره، ومثال هذا الحوار الذي دار بين الشرطي ونور الدين والأعرج[4]:

1- مُحَمَّد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م، ط.1، ص.30.

2- مُحَمَّد النوري، مسرحية بوحدبة، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2007م، ص.22.

3- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.236.

4- مُحَمَّد النوري، مسرحية بوحدبة، ص.43.

"الشرطي: أش هذا العياط ؟
نور الدين: كان يتكلم معاه بالعقلية، حتى خدعه وطاح عليه بالدبزة.
الأعرج: أنا نشهد.
الشرطي: وأنت تتعدى على الناس؟ ما صبت تبيّن خصّلتك غير في هذا...تبّعني وأنت ثاني بوحدبة."

محللة هذا المقطع الحواري تعلّق الباحثة قائلة: «إن السلطة الاجتماعية لها تأثير على المرسل إليه فأفعال الكلام تتحقّق وتأثيرها يبدو واضحا في كلام المتلقي وتصرفاته، فقد مارس الشرطي سلطته بحكم وضعه الذي يسمح له باتّخاذ القرار وحلّ المشكلة، فقد تلائم خطابه مع الوضعية الاجتماعية بين القوم؛ لهذا وجد الإستجابة وحدث فعل التأثير، ولو صدر من شخص آخر لا يملك تلك السلطة ما تحقّق الإنجاز الكلامي والتأثيري الذي حقّقه الشرطي»[1].

كما لاحظت الناقدة وجود أفعال الاعتذار الذي يدخل ضمن الأفعال التعبيرية، وهذا الأخير يتعلّق كذلك بمرتبة المتخاطبين، ويمكن أن يكون فعل الإعتذار هذا إجباريا أو اختياريا حسب ما يتطلبه سياق الحديث، وقد يكون كذلك بصيغة مباشرة أو غير مباشرة كما في قول "الدّجال" في خصامه مع "بوحدبة":
"أسمع يا بوحدبة راك درت خصلة نتاع الرجال، أنت تنصح فيا وأنا ضربتك، وزدت أسمحتلي...هذا عاهد ربي ياهذا الحرفة الساقطة ما نزيد ندور بيها....مزيتك ما نساهاش ..."، تشير الباحثة إلى أن "الدّجال" بدل من أن يعتذر مباشرة لـ"بوحدبة" عوضا عن ذلك قدّم حججا، وهذا كان حجاجا ضمنيا، وكأنه أراد أن يقول: (أعتذر عمّا فعلته لك، لقد نصحتني وأنا ضربتك...زد على ذلك سامحتني)[2].

وبعد ذلك يأتي الدور على تحليل الأفعال التوجيهية الموجودة في هذا النص المسرحي، فهذه الأفعال «والتي تشمل عدة صيغ لغوية كالأمر والنهي والطلب، مثل الأمر الذي صدره القاضي للعون:

1- مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.236.
2- ينظر: المرجع نفسه، ص.237.

"القاضي: هيا عون زمامك واسكت...سي عبد الرحمان ديرلنا الطريق يرحم والديك"[1].

من خلال هذا المثال نجد أن الأمر جاء من أعلى سلطة تستلزم الوجوب والطّاعة من خلال أمر العون بالسكوت، إلا أن الأمر الذي وجّهه أيضا لعبد الرحمان تميّز بصفة التّأدب، فالمرسل ينتج خطابه بناء على موقعه السلطوي.

أما النهي نجده في خطاب الدّجّال: "يرحم والديك قيلنا...خلّينا نصوروا القوت".

ظاهر اللفظ (قيلنا...خلّينا) يدل على الأمر، لكنّه يحقق نهيا عن الحديث الذي يزعجه، وبذلك تمّ تحقيق المرسل للفعل الكلامي.

- فعل الكلام: وهو النطق بالنهي.

- الفعل المتضمن في القول: يتجلى في النهي عن الحديث.

- أما فعل التأثير فلم يتحقّق لعدم استجابة المرسل إليه بالكفّ عن الحديث، حيث أنه واصل كلامه من خلال هذا الحوار»[2]:

"بوحدبة: خويا خاف ربي، وما تغرّش الناس، لوكان دواك ينفع...يداوي العايب والعمى واللي طاحوا أضروسو.

الدّجال: أنت لسانك ياكلك بزّاف.

بوحدبة: ياكلني على الحق...من رأى منكرا فليغيّره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه.

الدّجّال: أنت مضربك فالجامع ماشي فالزنقة.

بوحدبة: جامع المؤمن في كل مكان..أسمح لي بصح المعيشة صعابت وراك تصوّر فالقوت، لكن محقّش على ربعين دورو تهلك الناس، راك بعيد على الطب الصحيح..." [3].

ومن جهة أخرى تحدثت الباحثة عن الأفعال الكلامية الجامعة الموجودة في هذا النص المسرحي والتي تشمل كل من التأنيب والشكر والتهنئة وتورد لنا مثال قول الدجّال الذي تضمّن الشكر بطريقة غير مباشرة[4]: "آه هذه الحدبة العزيزة، الله يخليها لنا لوكان ماهي راني

1- مُحَمَّد النوري، مسرحية بوحدبة، ص.31.

2- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.237-238.

3- مُحَمَّد النوري، مسرحية بوحدبة، ص.42.

4- ينظر: مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، ص.238.

مازلت في التمسخير نهلك في عباد الله، إيه يا بوحدبة لوكان ماشي نصيحتك راني ضعت، مالي بالدنيا ولا بالآخرة...ودَروّك الحمد لله بسبابك فتح عليا ربي خدّام فالسبيطار نصوّر القوت...".

تتميّز مسرحية "بوحدبة" بأسلوبها الكوميدي السّاخر في قالب توجيهي تربوي، فقد كان "محمّد التوري" يرمي بمسرحيته إلى توجيه رسائل للمجتمع قصد معالجتها، حيث نسج خطاب المسرحية بخطاب تربوي يشمل العديد من الآيات الكريمة والجمل الفصيحة والأمثال والحكم ليحارب من خلاله العادات السيئة في المجتمع من تسلّط الآباء على الأبناء والتحكّم في مصيرهم، واحتقار المجتمع الضّعيف.

على العكس من النص المسرحي الأول وجدنا الباحثة تتخلى عن العديد من المعارف المجاورة للتداولية في مقاربة هذا النص وربما السبب الرئيس في ذلك هو تركيزها على (الفعل الكلامي والفعل القولي والفعل المتضمن في القول) ورغم ذلك وجدنا في هذا التحليل تظافر بعض العلوم اللسانية والإنسانية في مقاربة هذه المسرحية، ومن البداية أشارت الباحثة إلى الثنائيات الضدّية التي استحوذت على بناء النص وهي الجشع والطمع من جهة والحب والوفاء من جهة مقابلة، وهذا من صلب الدراسات البنيوية. كما لاحظنا حضور علم الاجتماع اللغوي والذي كان باديا عند ذكر الباحثة للغة المسرحية وعرضها، فقد كُتبت بالعامّية الجزائرية وفي الوقت نفسه تصوّر الحياة الاجتماعية في الجزائر وهذا ما سهّل على الباحثة دراسة المضمون وربط اللغة بالمجتمع من وجهة تداولية.

وقد لاحظنا استعانة الباحثة بالبلاغة والنقد الأدبي معا وذلك عندما ربطت الحوار بالأساليب الإنشائية (الأمر/ النهي/ الطلب) أثناء تحاور الشخصيات وهذا من لب التداولية. وأثناء حديثها عن أسلوب المسرحية الكوميدي الساخر والذي كان في قالب توجيهي تربوي.

4- حركية الأنساق المعرفية في مقاربة الرواية تداوليا:

في هذه الجزئية من البحث سنحاول تسليط الضوء على تفاعل وتداخل المعارف المختلفة في مقاربة النص الروائي وقد وقع اختيارنا على بحث مقدّم لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة وهران موسوم بـ"البعد الهوياتي والوثائقي في رواية الأمير- مسالك أبواب الحديد- مقاربة تداولية" والتي تقدّم بها الباحث زحّاف حبيب. وبعد مدخل تعرّض فيه إلى التعريف

بالتداولية والتأصيل المعرفي لها تطرق في الفصل الأول للأطر النظرية والمفاهمية للبحث ومن ذلك الهوية بأبعادها القومية والدينية، ثم الحقول المعرفية المساهمة في تأسيس مبادئ التداولية، ثم التداولية ضمن حقولها الإجرائية، وكل ما قدمه الباحث هنا كان نظريا لينتقل في الفصل الثاني إلى إثبات ما ذهب إليه وذلك بتطبيقه على رواية كتاب الأمير حيث وسمه بـ"قراءة تداولية مقامية لرواية كتاب الأمير"، وبعد توصيف الرواية والحديث عن فلسفة الهوية فيها، بدأ في الدراسة التطبيقية من خلال استشفاف الهوية من الفضاء لأحداث الرواية[1].

ويعتقد الباحث أن التداوليين يعتمدون في تحليلاتهم للنصوص الأدبية على النظر في مسائل اللغة ومن ذلك السياق لأهميته في تحليل الخطاب على الطريقة التداولية، التداولية التي تدرس استعمال اللغة لأنه المشكل الفعلي للغة، وتتبع آثار دلالات السياق المتغيرة ضمن تباين ملابسات الظروف التي يصنعها المتخاطبون، ويصنّف طه عبد الرحمان عنصر السياق كمرادف للمقام في التداوليات الدلالية «على صورة معطى واحد يطلق عليه عادة اسم (العالم الممكن) أو مركّبا على صورة متوالية تتكون من (العالم) و(المتكلم) و(المستمع) و(الزمان) و(المكان) »[2]، ورأى الباحث أن مقامات مختلفة صاغتها لغة الروائي في هذه الرواية وقد كان ذلك بمشاركة شخصيات مختلفة بينما كان الأمير هنا بمثابة الحادي الذي انقادت إليه برامج السرد المتداخلة في عملية تشاركية للشخوص فيها، ولإدراك هذه المسألة ارتأى الباحث الخوض في تحليل المقامات المتنوعة التي ارتسمت ضمن الأحداث الروائية كالتصوف والذي تجلى في (التوبة/ الورع/ الزهد/ الصبر...) ولهذه المقامات حضور في تمظهرات شخصية الأمير ضمن الرواية. خاصة عندما نجد اختيار لفظة (المسالك) أسفل العنونة الرئيسية للنص الروائي، وشأن الأمير عبد القادر الذي عكس دور المريد السالك. وفي هذه الرواية توزعت المقامات على البرامج السردية متّخذة مصطلح الوقفة الذي لا يبتعد كثيرا عن عنصر المقام،

1- ينظر: زحاف حبيب، البعد الهوياتي والوثائقي في رواية الأمير- مسالك أبواب الحديد- مقاربة تداولية، مخطوط دكتوراه، جامعة وهران، 2013-2014، ص.187.

2- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، بيروت لبنان، ط.01، 1998، ص42.

ولقد أوكل الروائي مهمّة إثبات عنصر الهوية ضمن هذه المقامات إلى الشخصيات التي تشكّل العامل المرتفع ***La Coefficient*** في معادلة الصراع الحضاري بين الأمير والأسقف (ديبوش)[1].

وقبل أن يشرع الباحث في تحليل الرواية مقاميا أشار إلى أربع ملاحظات مهمّة سترافق التحليل التطبيقي وهي:

1-الهندسة المقامية التي شكلها الروائي والتي تجمع بين الأحداث الواقعية والأحداث المتخيلة لإخراج القراءات المسكوت عنها.

2-ثنائية الانتصار والهزيمة التي كانت ترافق جهاد الأمير والتي غذّت مساحة الهوية.

3-أقحم الباحث عناصر سيميائية الكلام للتحليل التداولي، إذ يتم التركيز على تناول الملفوظ كأثر للتلفظ وليس كذات ماقبل خطابية. وتهتم أكثر بالإنجازية التي تعمل على تخطيب عبر تشخيصها في شكل مُعينات وجهات وكذا أفعال الكلام.

4-الاعتماد على أعمال (لينتفلت ***j.H.Lintvelt***) على أساس اقتراحه لنموذج تداولي للتواصل ضمن تحليل النصوص السردية[2].

ليشرع الباحث في التحليل حيث بدأ بتتبع الهوية من خلال مقام الحضور المتعالي، فالروائي حاول جعل الذات الأميرية تسلك طريقا مشروطا يتضمن إلى جانب الرغبة القدرة والمعرفة والواجب والإنجاز، فالرغبة من أجل أن ترتقي هذه الذات إلى مرتبة التحقق أي الفعل بالكلام. وأما المعرفة فتتمثل في اتّخاذ المتلفظ للسبل التي تجعله يتحصّل على القدر الكافي منها لمواجهة المتخاطبين، وكذا القدرى على إنزال اللغة الذّاتية إلى ساحة المحاورة وجعلها تحمل سمة الخطاب، أما الواجب فيدفع المتلفّظ إلى جعل الكلام مناسبا للمقامات المختلفة، في حين الإنجاز يجسّد الذات في شكل آثار لغوية وخطابية ملموسة. ويتساءل الباحث: هل تحقق للأمير نيل القسط الكافي من هذه الشروط ضمن المسرح الروائي والذي سيمكّنه من إظهار الهوية التي عمل على تكوينها طيلة فترة التعلّم والمثابرة؟ والإجابة أن الحضور المتعالي في الرواية ظهر على نمطين- انطلاقا من إثبات القومية، وانطلاقا مما اصطلح عليه بـ "كون الأكوان" الذي تسعى شخصية الأمير لتشكيله بمعية السارد وذلك من خلال مكالمة الذات من

1- ينظر: زحاف حبيب، البعد الهوياتي والوثائقي في رواية الأمير- مسالك أبواب الحديد- مقاربة تداولية،ص.ص.187-188-189.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص.ص.190-191.

جهة والآخر بمختلف أشكاله وأنماطه من جهة أخرى؛ أي تفعيل الحوار بين الأديان أو بين الهويات المتباينة، وذلك بالمحافظة على الكينونة الحقيقية فهناك إثبات للحضور المتعالي الداخلي وفي المقابل إثبات للحضور المتعالي الخارجي. ففي الداخلي تتمظهر اللغة بالضمير (أنا) الذي لا يعبّر إلا على الرّاهنية وعلى واقع التخاطب. فيظهر الشكل المتعالي من الحضور ضمن أحداث البرامج السردية التي دارت بين الأمير وآله المقرّبين وبينه وبين البقية من الرعيّة والقادة[1].

ويذهب الباحث إلى الاعتقاد تأسيسا على ماسبق-بأن شخصية الأمير قد ظهرت من خلال هذا النوع من المقامات متعالية عن الكينونة المتلفظة عن عالم التلفظ المنتمية إليه، والمقصود من المتعالي هنا هو مجانبة القيم التي وقعت محل اتّفاق بين الفاعلين في المجتمع انطلاقا من انعكاس آثارها الإيجابية على حياة الإنسان في مجتمعه كالخير والشر. ليستخلص الباحث أن مقام الحضور المتعالي أخذ حصّة الأسد في الرواية بسبب طبيعة هذا المقام والمتميّز باتّخاذ الوسائل الممكنة وغير الممكنة في سبيل تحقيقه أهداف التلفّظ ومن يتلفّظ باسمهم، إذ يعتبر التلفّظ الأثر الذي يكشف عن هوية الذات وعيّناتها الإيديولوجية والدلالية و القيمية. وقد كانت بداية التعالي الموقفي من الإعلان عن إمارة عبد القادر فسارت هذه الشخصية في عملية التأسيس السلطوي لأجل تحقيق المفارقة والذّاتية عن العالم الذي تتلفظ فيه، بينما كان يسمى عبد القادر الفارس المحارب ضمن الجيش السلطاني وبين عبد القادر الذي تقلّد مفاتيح الإمارة[2].

وبالأمثلة النّصّية من الرواية يستخلص الباحث أسلوب التعالي على الخطاب الواقعي الذي كان سائدا آنذاك والذي يقيم منظومة من خصائص الحياة التي يعيشها الأمراء والملوك والتي ثار عليها الأمير بإصداره لتعليمات للعشيرة المقرّبة في شكل أقوال تحمل في داخلها قوة إنجازية هائلة، انطلقت من كفاية لغوية ثابتة وراسخة ، وقد تمظهرت في التطبيق المباشر والفوري لأوامر الأمير الجديد وقد جعلها السارد في شكل نداء أميري.

-ابتداء من اليوم كل شيئ سيتغيّر، لسنا في حاجة إلى البذخ لكي نحارب الآخرين.

1- ينظر: زحاف حبيب، البعد الهوياتي والوثائقي في رواية الأمير- مسالك أبواب الحديد- مقاربة تداولية، ص.ص.193-194.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص.ص. 194-195.

-يا أبي وشيخي الكبير قل لأعمامي أن يقلّلوا من مظاهر البذخ، وأن يرتدوا ألبسة أكثر ملاءمة للمعركة، الغزاة يملكون الآلات التي لا نملك، ونملك حيلة أبناء الأرض التي تنقص قوتهم وجبروتهم.

كما كلّف الأمير مستشاريه ضمن هذا البرنامج السردي بوقف الإغارة على القبائل لأنها كانت تمثّل عامل ضعف لا قوّة فصرّح متوسلا بالدراجة: «خلاص كل شيء لازم يتغيّر هذاك العهد اللي كنّا فيه ناخذ مال النّاس بغير حق راح، القبائل صارت منّا ومن لحمنا وصرنا منها، أخوة الخير والشر». ولقد اختار الروائي الألفاظ الدارجةكآلية تخاطبية لإلحاق الأثر البالغ في نفسية السامع، والظاهر- والكلام للباحث- أن كاتب نص الأمير كان يريد تبيان حرص الأمير على جعل مقصديته تنحو إلى إبلاغ الرسالة بالشكل الأكثر وضوحا. لأن المقام تناسبه الدّارجة على لسان الأمير لأن الشخصية ابنة المقام الذي نشأت فيه.

ولاحظ الباحث أن التبدّل الذي يحدثه الروائي في أنماط اللغة هو لتحقيق أغراض تداولية بالدرجة الأولى، فالنجاح الإنجازي الذي يتحقّق على المستوى الدّخلي هو الدّافع لتحقّقه على المستوى الخارجي[1].

إذا أردنا أن نبحث عن تفاعل الأنساق المعرفية من خلال هذا النموذج فإننا سنكتشفها بيسر، فأول ما لاحظناه هو استعانة الباحث بالسيميائية السردية حيث وظّف الكثير من مصطلحاتها ومبادئها خاصّة عند حديثه عن البرامج السردية في الرواية وهي كما نعرف من معطيات السيميائية السردية الغريماسية. وكذلك استعماله لمصطلح الملفوظات السردية والتي نجدها غالبا عند جوزيف كورتيس أثناء تحليله للأعمال السردية. كما لاحظنا استعانة الباحث بعلم الدّلالة عندما تناول قضية دلالات السياق خاصّة عند الباحث المغربي طه عبد الرحمان والذي رأى أنه مطابق لمفهوم المقام في التداولية.

كما اكتشفنا أن الباحث استعان بالنقد الأدبي عندما اشتغل على تحليل الشخصيات في هذه الرواية ومن ذلك تصنيفه إيّاها إلى شخصيات رئيسية ومثّل لها بالأمير والشخصيات الثانوية وقد جسّدها من كانوا حول الأمير المقرّبين أو الأعداء أو الآخر كما عبّر عنها الباحث. كما نجد الباحث يوظّف التاريخ وعلم الاجتماع، فالأوّل يظهر في ربطه قضية المقام بما كان

1- ينظر: زحاف حبيب، البعد الهوياتي والوثائقي في رواية الأمير- مسالك أبواب الحديد- مقاربة تداولية،ص.ص.196-197.

يدبّجه الأمير من خطب تتضمن الأحداث التّاريخية وما كان يحصل بينه وبين المستعمر من جهة والقبائل المتمرّدة من جهة مقابلة، والثاني فيما كانت تتضمنه خطب الأمير وأوامره من إصلاح ذات البين بينه وبين القبائل وكذا ما كان يوجّهه من أوامر للمقرّبين منه سواء عائلته أو قادة الحرب أو من كانوا تحت إمرته. كما نجد في تحليل الباحث التركيز على الجانب النفسي للغة الأمير للتّأثير سواء في نفسه كَأَنَا متعالية(أمير الجزائر) أو في التأثير على المتلقّين بشتّى أصنافهم. كما خاض الباحث في أمور فلسفية تتعلّق بالأنا والآخر وقضية التأثير والتأثر خاصة بعد نفي الأمير إلى الخارج والحوارات التي كانت تدور بينه وبين أصحاب الملل الأخرى كالنّصارى وكيف حاول الأمير التّقريب بينه وبين غيره. كما نجد الخطاب الدّيني خطّه في هذا التحليل خاصّة عندما ربط الباحث في هذا النّص الروائي بالدلالات الصّوفية وأثرها في قضية التقريب بين الأديان لدى الأمير خاصّة عند وجوده في سوريا.

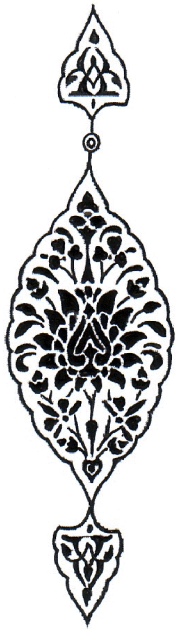

خَاتِـمَةٌ

خـاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية في رحاب تفاعل الأنساق المعرفية في صناعة الخطاب التداولي المعاصر هذه الرحلة الشّاقّة والمتعبة والتي أخذت من جهدنا البدني والنفسي الشيئ الكثير كون الموضوع جدّ صعب ويتطلب التدقيق والملاحظة وتتبع متون الكتب واستقرائها بشكل جيّد للبحث عن ذلك التفاعل المعرفي بين مختلف الأنساق المعرفية اللسانية وغير اللسانية. ويخرج الباحث في هذا المجال بجملة من النتائج تمخّض عنها هذا البحث لعل أهمها:

- صعوبة تحديد مصطلح التداولية لاختلاف وجهات النظر وكذا اختلاف التوجّهات الفكرية والمعرفية.

- التداولية تهتم بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، وتعنى بعناصر العملية التواصلية من متكلم ومتلق وخطاب وسياق وكذا الظروف الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية.

- تعتبر الأفعال الكلامية المتضمنة في القول النواة المركزية لنظرية الأفعال الكلامية.

- إن مفهوم السياق والمقام من العناصر المهمة في الدراسة التداولية نظرا لدورهما الفعال في العملية التبليغية.

- يعدّ الحجاج من أبرز عناصر التداولية، وقد عرفته الدراسات الغربية والعربية، القديمة والحديثة على حّد سواء.

- تطرق العلماء العرب القدماء من نحاة وبلاغيين إلى دراسة الأفعال الكلامية ضمن مباحث نظرية الخبر والإنشاء، وكان الكثير منهم على وعي بالجانب التداولي، فقد اهتمّوا في دراساتهم بالجانب الاستعمالي والسياق اللغوي والمعاني ومقاصد المتكلمين وأحوال المخاطبين، كما راعوا مبدأ الإفادة ومطابقة الكلام لمقتضى الحال وكما يُقال (لكل مقام مقال).

- تنطلق نظرية أفعال الكلام التداولية من مبدأ الترابط بين بنية اللغة ووظيفتها التواصلية ومن التفاعل الحاصل بين الشكل اللغوي والمقام الذي يجري في الخطاب.

- يعتبر الفعل الكلامي الإنجازي المحور الذي تدور حوله نظرية أفعال الكلام التداولية عند كل من أوستين وتلميذه وسورل.

- نجاح العملية التواصلية لا تتحقّق إلا بحضور عوامل لها دور بارز وهام وهي: المخاطِب (المرسل) والمخاطَب (المتلقي) وكذا السياق والقصد وكل الظروف المحيطة بالفعل المراد إنجازه.

- اللسانيات والبلاغة هما العلمان اللغويان اللذان استقت منهما التداولية أكثر آلياتها وأسسها.

- استعانت واستعارت النظرية التداولية آلياتها الإجرائية من علوم أخرى كتحليل الخطاب وعلم النحو والأسلوبية والسيميائيات والبنيوية وعلم الدلالة والحجاج واللسانيات التعليمية والنحو الوظيفي وعلوم الاتّصال وعلم اللغة النفسي وفلسفة اللغة العادية.

- هناك تفاوت كبير بين الجانب النظري فيما يخص تقاطع التداولية والأنساق المعرفية، وبين الجانب النظري، حيث يجد الباحث تقاطعا بين التداولية والمعارف السالفة الذكر نظريا أو من خلال الأبحاث النظرية، ويخيب أمله –على الأقل- في الدراسات التداولية التطبيقية العربية حيث يجد حضور بعض المعارف واهمال الأخرى، وقد وجدنا الاستعانة بالبلاغة وعلم التاريخ وعلوم اللغة كالنحو والصرف وبعض المناهج النقدية المعاصرة كالبنيوية والأسلوبية، واالمنطق وكثير من الانطباعية.

- الفهم العربي لهذا المنهج أو النظرية كان يشوبه بعض الغموض، أو لنقل كان قاصرا نوعا ما لذلك نجد ذلك ينعكس على الجانب التطبيقي على النصوص المقاربة.

وفي الأخير نرجوا من الله أن يحقّق بهذا العلم نفعا، **(وَمَا توفيقي إِلَّا بِاللَّه عَلَيْهِ توكلت وَإِلَيْهِ أنيب)**.

والحمد لله أولا وآخرا.

مَكْتَبَةُ البَحْثِ

مكتبة البحث

القرآن الكريم برواية حفص.

أ- المصادر والمراجع العربية:

1) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، مُحَمَّد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت.

2) ابن جني، الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت. الطبعة الرابعة، ج.1.

3) ابن خلدون، المقدمة، (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م.

4) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م.

5) ابن عساكر، تاريخ دمشق، تح. عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م، ج.6.

6) ابن كثير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، 1387هـ، ج.1.

7) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، المحقق: مُحَمَّد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، بيروت، لبنان، 1419 هـ، الطبعة: الأولى، ج.02.

8) ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ ج.11.

9) أبو الهلال العسكري، الصناعتين، تح: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ، ج.01.

10)أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، تح. علي محمّد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

11)أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، الأيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، تح.مُحَمَّد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط.01، 1424هـ/2000م.
12)أبو نواس، الديوان، دار صادر، بيروت، د.ت.
13)أبو نواس، الديوان، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
14)أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، (ط.1)، 2001.
15)أحمد أمين، ضحى الإسلام، منشورات مكتبة الأسرة (مهرجان القراءة للجميع)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ج.1.
16)أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ت.
17)أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان البديع والمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.4، 1422هـ.
18)أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2015، الطبعة: 01.
19)أحمد كنون، التداولية بين النظرية والتطبيق، دار النابغة للنشر والتوزيع، مصر، ط.01، 1436هـ- 2015م.
20)أحمد مُحَمَّد الحوفي، فن الخطابة، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1990م.
21)أحمدابنفارس،الصاحبيفيفقهاللغةوسننالعربفيكلامها،الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1997م، الطبعة الأولى.
22)الأخفش الأوسط معتزلى ، معانى القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411هـ-1990م، ج.02.
23)الأزهري، تهذيب اللغة، دار الإحياء التراث العربي، بيروت، ط.01، 2001، ج.08.
24)الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح. علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، ج.01.
25)بهاء الدين مُحَمَّد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، مصر(القاهرة)، 2010، ط.01.

26)الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، ج.04.
27)تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
28)تمام حسان، مصطلح البلاغة القديم في ضوء البلاغة الحديثة، عالم الكتب ، القاهرة، ط.1، ج.2، 2006.
29)التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.2، 1977.
30)الجاحظ الرسائل الأدبية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
31)الجاحظ، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج.03.
32)جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م، ج.03.
33)جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، د.ت. ط.03، ج.01.
34)جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، القاهرة، ط.4، 2001، ج.5.
35)الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ط.4، ج.3.
36)الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بنعكنون، الجزائر، 1992.
37)حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، د.ت. ج.04.
38)حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي (عناصر استقصاء نظري)، عالم الفكر، الكويت، 2001.
39)الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تعليق.مُحَمَّد عبد المنعم خفّاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1993،3، ج.1.
40)خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ط.01، 2009.
41)دوني فرنان، مدخل إلى فلسفة المنطق، تر. محمود اليعقوبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

42)رافع النصير الزغول، وعماد عبد الرحيم الزغول، علم النفس المعرفي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
43)الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة، 1376هـ- 1957م، ط.01، ج.03.
44)الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ، ط.03، ج.01.
45)سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط.1428،01-2007، ط.02، 1432-2011.
46)سعيد بن كراد، السيميائيات والتأويل مدخل إلى سيميائيات ش.س. بيرس، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، ط.01، 2005.
47)سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي (الزمن، السرد، التبئير)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط.03، 1997.
48)السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1987 م.
49)سيف بن عمر الأسدي التميمي، الفتنة ووقعة الجمل، تح.أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، لبنان1993.
50)شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط.1، 2001.
51)شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م، ج.04.
52)شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر – بيروت، ج.08.
53)صابر حباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سورية، 2011، ط.01.
54)صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.01، 1993.

55)صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، أغسطس 1992.
56)ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة، د.ت. ج.02.
57)طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، بيروت لبنان، ط.01، 1998.
58)طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، ط.02، 2005، الدار البيضاء، المغرب.
59)طه عبد الرحمان، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط.02، 2000، الدار البيضاء، المغرب.
60)عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1982، ط.3.
61)عبد العزيز عتيق، علم المعاني، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1430هـ- 2009م، ط.01.
62)عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، 1413هـ - 1992م، ط.03.
63)عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، المحقق: محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة 1413هـ - 1992م.
64)عبد الله العكبري، شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ج.03.
65)عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، 1426هـ-2005م،
66)عبد المجيد صحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، المغرب، 1999.
67)عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، ط.1، آذار/مارس، 2004.
68)عبدالسلاممحمدهارون،الأساليبالإنشائيةفيالنحوالعربي،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1421هـ-2001م، الطبعة 05.
69)العقاد، عبقرية مُحَمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969.

70)علي محمود حجي الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية و معجم سياقي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.01، 2010.
71)عمارية حاكم، الخطاب الإقناعي في ضوء التواصل اللغوي دراسة لسانية تداولية في الخطابة العربية أيام الحجاج بن يوسف الثقفي، دار العصماء للنشر والتوزيع، دمشق، 2014.
72)العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط.01، 2011.
73)فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.01، 1412-1991.
74)فتيحة بوسنة، انسجام الخطاب في مقامات جلال الدين السيوطي مقابة تداولية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط.3، 2012.
75)فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1420هـ، ط.03، ج.09.
76)الفيروزآبادى، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1426 هـ/ 2005 م، الطبعة الثامنة.
77)كعب بن مالك الأنصاري، الديوان، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1966، ط.01.
78)كمال عز الدين، الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، دار إقرأ، بيروت، لبنان، 1984م، ط.1.
79)لجاحظ، البيان والتبيين، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج.01، ص.95.
80)مجموعة من المؤلفين، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.03، 2006.
81)مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، ج.01.
82)مُحَمَّد الطاهر فضلاء، مسرحية الصحراء، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2007م.

83)مُحَمَّد الكيرواني العثماني، إظهار الحق، تح. مُحَمَّد خليل مكاوي، الناشر الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ط.1، 1989م، ج.4.
84)مُحَمَّد النوري، مسرحية بوحدبة، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2007م.
85)مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م، ط.1.
86)مُحَمَّد منير مرسي، التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، عالم الكتب، بيروت، 2005م.
87)محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر 2002.
88)محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
89)محمود المقداد، تاريخ الترسل النثري عند العرب، دار الفكر المعاصرة، القاهرة، 1993م.
90)محمود عكاشة، البراغماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب علي حسن، القاهرة، ط.01، 2013.
91)مختار زواوي، فصول في تداوليات ترجمة النص القرآني، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ط.01، 2017.
92)مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.1، يوليو 2005.
93)مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، تح.مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج.05، ص.1986.
94)مؤيد آل صوينت، التداولية قراءة في النشأة والمفهوم، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط.1، 2012.
95)ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، المغرب، د.ت.
96)النسائي، المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986. ج.08.

ب- المراجع المترجمة:

97)آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر. سيف الدين دغفوس ومُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003.

98)تون.أ. فان دايك، علم النص متداخل الاختصاصات، تر.سعيد حسين بحيري، مصر، 2001.

99)جاك موشلير وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عزّ الدين المجدوب، دار سيناترا، تونس، 2010، ط.02.

100) جون براون وج. يول، تحليل الخطاب، تر. مُحَمَّد لطفي الزليطني ود. منير التركي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1418هـ -1997.

101) جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت. ط.01.

102) فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر.عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق المغرب، 2000.

103) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.

104) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر.سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، سوريا، 1986.

105) فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر.يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، الأعظمية/ بغداد، ، ط.03، 1985.

106) فيليب بروطون، الحجاج في التواصل، ترجمة مُحَمَّد مشبال وعبد الوهاب التهامي العلمي، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

107) فيليبب لانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر.صابر حباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، ط.1، 2007.

ج- المراجع الأجنبية:

108) Catherine Kerbrat-Orecchèoni,Limplicitè, Armand colin, Paris, 1986.

109) Chaïm Perelman et Lucie Olberchts Tyteca, Traité de l'argumentation, La nouvelle rhétorique, Press Universitaire de France, Paris, 1958.

110) Jaques moeshler et Anne Reboul, Dictionnaire Encyclopedique de pragmatique, Ed du seuil, 1994.

111) Chales S. Peirce, Ecrit surle signe, Rassemblés Traduits et commenté par Gerard Deldalle. Ed. Harcourt Brace and company, New york, USA, 1970.

112) Maxidico, Dictionnaire encyclopédique de la langue française, Ed de connaissance, Paris, 1997.

113) Frank Marchand, Manuel de linguistique appliquée T.1 Lacquisitio, du langue, ED de lagrave, Paris, 1975.

114) Alain Rey, théorie du signe et du seus, Lecture II, Paris, Ed, Klincksieck, 1976.

115) John Searle Seus et expression (Etude des acles de language), Ed minuit, Paris.

116) Mikhail Bakhtine, Esthétique de la création Verbale, Gallimard, paris, 1986.

117) jean Dubois, dictionnaire de linguistique et des Sciences du langage, Larousse Bordas Paris, 1999.

118) Catherine Kerbrat-Orecchèoni,Limplicitè, Armand colin, Paris, 1986.

119) Julia Cristiva, Le langage cet inconnue, Ed. scuit, Paris, 2009.

د- الدوريات والمجلات:

120) أحمد الجوة، التداولية وتحليل الخطاب، مجلة الخطاب، تصدر عن مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ع.08، 2011.

121) باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07،2011.

122) باسم خيري خضير، أسس التفكير التداولي في النظر النحوي عند الزملكاني، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج.01، ع.32، تاريخ الإصدار 28-11-2018، جامعة واسط، العراق.

123) حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، ع.01، مج.30، يوليو-سبتمبر 2001.

124) حسين عمران مُحَمَّد، تداولية الحدث الكلامي- شعر أبي نواس أنموذجا، مجلة ديالى، العراق، 2015،العدد 67.

125) حفناوي بعلي، التداولية البراغماتية الجديدة ما بعد الحداثة، مجلة اللغة والأدب، مج.11، ع.1، جامعة الجزائر2، جانفي 2006.

126) خلف الله بن علي، التداولية مقدمة عامة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، مج.14، ع.01، رجب 1438هـ، نيسان 2017م.

127) دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية، مجلة مقاليد، جامعة الجزائر، ع.07، ديسمبر 2014.

128) سامية بن يامنة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، مجلة دراسات أدبية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، ع.01، جمادى الأولى 1429هـ، ماي 2008، الجزائر.

129) سليمان بن سمعون، البلاغة وعلاقتها بالتداولية والأسلوبية وعلم النص، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.17، 2012، غرداية، الجزائر.

130) عباس حشاني، مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر(أبحاث في اللغة والأدب الجزائري)، جامعة بسكرة، الجزائر،ع.09، 2013.

131) عبد الملك مرتاض، مقدمة في نظرية البلاغة، متابعة لمفهوم البلاغة ووظيفتها، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي جدة، ع.28، مج.11، 2009.
132) لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب (أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب)، مجلة الأثر، عدد11، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي في تحليل الخطاب،جامعة ورقلة، الجزائر، مارس، 2011.
133) مقبول إدريس، البعد التداولي عند سبويه، مجلة عالم الفكر، العدد 01، المجلد 33، سبتمبر 2004.
134) مومني بوزيد، الأسلوبية بين مجالي الأدب ونقده والدراسات اللغوية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20أوت 1955م، سكيكدة، الجزائر، العدد: 09، 2014.
135) هامل بن عيسى، التداولية وتحليل الخطاب السيميائي في النقد الأدبي المعاصر، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، المجلد 07، العدد 11.

هـ- الرسائل الجامعية:

136) رحيمة شيتر، تداولية النص الشعري جمهرة أشعار العرب نموذجا، مخطوط دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.
137) زحاف حبيب، البعد الهوياتي والوثائقي في رواية الأمير- مسالك أبواب الحديد- مقاربة تداولية، مخطوط دكتوراه، جامعة وهران، 2013-2014.
138) مقدس نورة، تداولية الخطاب في المسرح الجزائري، مسرحية "الجزائر الثائرة" لباعزيز بن عمر أنموذجا، مخطوط دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.
139) هشام فروم، تجليات الحجاج في الخطاب النبوي دراسة في وسائل الإقناع الأربعون النووية أنموذجا، مخطوط ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.
140) هواري بلقندوز، التداوليات النصية مقاربة في فهم الخطاب وتأويله، مخطوط دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2008-2009.
141) عيسى تومي، الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني(سورة البقرة أنموذجا)، مخطوط دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

142) مُحَمَّد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم(سورة البقرة)، مخطوط دكتوراه، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2013-2014.

و- المواقع الإلكترونية:

143) جميل1 حمداوي، نظريات الحجاج.

https://www.scribd.com/document/201004372

144) ناعوس بن يحيى، حجاج البلاغة وبلاغة الحجاج.

- *https://jilrc.com/*حجاج- البلاغة- وبلاغة- الحجاج بن-ي

145) شيماء مُحَمَّد كاظم الزبيدي، البلاغة والحجاج.

http://humanities.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=10&lcid=79308

146) *www.aldiwan.net /Poem 9274.html.* ديوان محمود درويش

فَهْـــرَسٌ

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ
المدخل: المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة.....01
1- مفهوم الدينامية.....02
2- مفهوم النسقين؛ المعرفي والثقافي.....02
3- المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للتداولية.....08
أ- لغة.....08
ب-اصطلاحا.....12
الفصل الأول: التداولية الحدود، النشأة والتطور وآليات الاشتغال.....18
1- التداولية في الفكر الغربي جذورها الفلسفية ومرجعيتها الفكرية.....19
2- أهمية الدراسات التداولية في المنجز اللساني الغربي.....25
3- تجليات التداولية في المنجز النقدي العربي.....29
3-1- مبدأ القصدية ومفهوم التلفظ.....30
3-2- القصد في المواضعة والاصطلاح.....31
3-3- مراعاة المقام ومقتضى الحال.....32
3-4- مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم.....33
3-5- فكرة السياق لدى الجرجاني 35
3-6- أفعال الكلام (الخبر والإنشاء).....37
3-7- الحجاج.....41
4- مجالات اشتغال التداولية.....42
5- الآليات الإجرائية للتداولية في حقل المقاربة النصية.....44
5-1- أفعال الكلام.....44
5-2- نظرية الاستلزام الحواري.....70
5-3- الحجاج.....71
الفصل الثاني: التواصل المعرفي بين التداولية والمعارف المجاورة.....79
توطئة.....80

1- التداولية وتحليل الخطاب.....81
2- دور البلاغة في رسم معالم التداولية.....91
3- علاقة التداولية باللسانيات.....105
4- تقاطع التداولية وعلم النحو.....107
5- التداولية والأسلوبية (التجاور والتداخل).....110
6- علاقة التداولية بالسميائيات.....112
7- التداخل بين التداولية والبنيوية.....155
8- صلة التداولية بعلم الدلالة.....116
9- التداولية والحجاج.....119
10- التداولية واللسانيات التعليمية.....122
11- علاقة التداولية بالنحو الوظيفي.....122
12- علاقة التداولية بالعلوم الإنسانية.....123
الفصل الثالث: تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب الشعري من المنظور التداولي قراءة نقدية في نماذج.....143
توطئة.....144
1- التحليل التداولي لقصيدة "أَبَدُ الصبّار" لمحمود درويش.....144
أ- السّياق التخاطبي الأوّل.....145
ب- السّياق التلفّظي الثّاني.....148
ج- السّياق التلفّظي الثالث.....151
د- السياق التلفّظي الرّابع.....153
2- تحليل بائية لعلقمة الفحل.....159
3- التحليل التداولي لبعض قصائد أبي نواس.....167
4- تحليل تداولي لنونيّة لكعب بن مالك الأنصاري.....176
5- أفعال الكلام وتداولية النص الشعري في جمهرة أشعار العرب.....182
الفصل الرابع: تفاعل الأنساق المعرفية في الخطاب النثري من المنظور التداولي قراءة في نماذج.....188
تمهيد.....189
1- تفاعل الأنساق المعرفية في التحليل التداولي للنص القرآني.....189
2- التحليل التداولي للحديث النبوي الشريف.....195
3- التحليل التداولي للخطاب المسرحي.....213
4- حركية الأنساق المعرفية في مقاربة الرواية تداوليا.....227

الخاتـــمة.....233
مكتبة البحث.....236
فهرس الموضوعات.....249

ملخص:

تناول هذا البحث دينامية وتفاعل الأنساق المعرفية في تشكيل النظرية التداولية، ونقصد بالأنساق المعرفية مجموعة من العلوم اللغوية (اللسانية) كالبلاغة والنحو وعلم الدلالة من جهة وتحليل الخطاب وباللسانيات والأسلوبية والسميائيات والبنيوية والحجاج واللسانيات التعليمية والنحو الوظيفي من جهة أخرى، وكذلك علاقة هذه النظرية ببعض العلوم الإنسانية كعلم الاتصال والفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع. وقد حاولنا في الجانب التطبيقي للدراسة إثبات ذلك في البحث عن هذه الدينامية في تطبيقات النقاد على النصوص الشعرية والنثرية.

Résumé:

Cette recherche traite de la dynamique et de l'interaction des modèles cognitifs dans la formation du pragmatisme, et nous entendons les modèles cognitifs un ensemble de sciences linguistiques telles que la rhétorique, la grammaire et la sémantique d'une part et l'analyse de discour, Et en linguistique, stylistique et sémiotique, et le pèlerins, et la linguistique éducative et la grammaire fonctionnelle d'autre part, ainsi que la relation de cette théorie à certaines sciences humaines telles que la communication, la philosophie, la logique, la psychologie et la théologie. Sur le plan pratique de l'étude, nous avons essayé de le prouver dans la recherche de cette dynamique dans l'application des critiques sur les textes poétiques et en prose.

Abstract:

This research deals with the dynamics and interaction of cognitive models in the formation of pragmatism, and we hear cognitive models from a set of linguistic sciences such as rhetoric, grammar and semantics on the one hand and the analysis of discour, And in linguistics, stylistic and semiotic, and pilgrims, and educational linguistics and functional grammar on the other hand, as well as the relationship of this theory to certain humanities such as communication, philosophy, logic, psychology and theology. On the practical level of the study, we tried to prove it in the search for this dynamic in the application of criticisms on poetic texts and prose.